تقديـم

حرصاً منا على إطلاع القارئ الكريم – بصفة دورية– على الجهود التي تبذلها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وجهازها المتخصص، مكتب تنسيق التعريب، من أجل المحافظة على سلامة اللغة العربية وتتمينها وجعلها ملائمة لحاجات العصر المتطورة، ارتأينا أن نخصّص العدد (66) من مجلة "**اللسان العربي**" لأعمال ندوة " **مرصد اللغة العربية وآفاق التعريب**" التي عُقدت بدمشق في الفترة:27–2009/12/28م. عُرضت على هذه الندوة دراسات وأوراق مهمّة ، نذكر منها الدراسة التي أعدها الأستاذ الدكتور محمود السيد، بعنوان: "**واقع اللغة العربية وآفاق التطوير**" والتي استعرض فيها واقع اللغة العربية، في العملية التعليمية التعلمية، وفي المجتمع، وعلى الشابكة (الإنترنت) والمحتوى الرقمي العربي، وآفاق التطوير. والدراسة التي أعدها الأستاذ الدكتور محمد زكي خضر، بعنوان: "**خطة مرجعية لمشروع مرصد اللغة العربية**" والتي تناول فيها مجتمع المعلومات واللغة العربية والتخطيط اللغوي والترجمة، ثم تحدث عن موضوع مرصد اللغة العربية، مستعرضاً أهداف المرصد وطرائق الرصد وهيكلة قواعد البيانات والملفات الرئيسة والفرعية والبرمجيات اللازمة، مع وضع تصور لأقسام المرصد.

ومن المعلوم أن مكتب تنسيق التعريب يعلق آمالاً كبيرة على هذا المرصد. وقد أشار مدير المكتب، في كلمته أمام المشاركين في الندوة، إلى أن الثورة العلمية الحديثة هي طفرة في المعلومات وفي المصطلحات، ومن ثم فإن مستقبل مكتب تنسيق التعريب رهين بمدى قدرته على متابعة الجديد من هذه المصطلحات، مما يقتضي الانتقال من مرحلة بنك المصطلحات إلى مرحلة مرصد المصطلحات.

نأمل أن يجد القارئ الكريم في أعمال هذه الندوة ما يشفي غليله بخصوص الموضوعات المشار إليها.

والله ولي التوفيق

مدير هيئة التحرير

أ.د. ميلود حبيبـي

كلمة الدكتور محمود السيد

في افتتاح ندوة «مرصد اللغة العربية وآفاق التعريب»

الأستاذ الفاضل الدكتور ميلود حبيبي، مدير مكتب تنسيق التعريب بالرباط.

الأستاذ الفاضل الدكتور محمد عمران الحكيمي، ممثل جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بطرابلس ليبيا.

الأستاذ الفاضل الدكتور زيد العساف، مدير المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق.

الأستاذ الفاضل الدكتور مصطفى عبد السميع، رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

السادة المحترمون رؤساء مجامع اللغة العربية.

السادة الخبراء من أعضاء مجامع وباحثين.

أيها الحفل الكريم:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وأسعد الله أوقاتكم:

أرحب بكم أجمل ترحيب في مجمعكم، مجمع اللغة العربية بدمشق، الذي يحتضن أعمال ندوتكم : "ندوة مرصد اللغة العربية وآفاق التعريب"، متمنياً أن تكلل أعمالها بالنجاح.

وإنها لمناسبة طيبة أن تتضافر الجهود في أعمال هذه الندوة، وأن يكون التنسيق بين مكتب تنسيق التعريب وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية والمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ومجمع اللغة العربية بدمشق لعقد هذه الندوة في رحاب مجمع دمشق، الذي يعد أبَ المجامع اللغوية، وما كان التنسيق بين الجهات المعنية بالتعريب على نطاق الساحة القومية إلا أمارة على الوعي بأن التنسيق هو الذي يؤدي إلى النجاح في العمل، إذ طالما شكونا في مؤتمراتنا وندواتنا من قبلُ غياب التنسيق بين الجهات المعنية.

ومن هنا كان حضور ممثلي المجامع اللغوية إلى جانب الجهات المعنية في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية يبشر بأننا نسير في الاتجاه الصحيح لخدمة لغتنا العربية والارتقاء بواقعها.

وغني عن البيان، أيها الأخوة الأفاضل، أن واقع لغتنا العربية، واقع مؤرق لأن ثمة تحديات كبيرة خارجية وداخلية تتعرض لها لغتنا، واقع يزخر بالشكوى المتعددة الأبعاد، الشكوى من غياب التخطيط اللغوي، والشكوى من تدني مستوى الأداء في العملية التعليمية التعلمية، والشكوى من القصور في مناهجنا التربوية اللغوية، والشكوى من ضعف إعداد المعلمين وتأهيلهم، والشكوى من مزاحمة العامية للفصيحة في الكلمة المسموعة والمرئية، والشكوى من مزاحمة اللغات الأجنبية للفصيحة في مجالات العمل والتعليم والتواصل في بعض أرجاء الوطن العربي، والشكوى من وجود سبعين مليوناً من الأميين العرب ونحن في مطلع الألفية الثالثة مع أننا أمة إقرأ، والشكوى من ضآلة ما يترجم من اللغات الأجنبية إلى العربية ومنها إلى اللغات الأجنبية، والشكوى من قلة المحتوى الرقمي العربي على الشابكة (الإنترنت)، والشكوى من بطء حركة مواكبة اللغة العربية للتقانة ومستجدات العصر المتطور والمتوثب والمتغير، والشكوى من عدم وجود معجم تاريخي للغتنا العربية، والشكوى من عدم توحيد المصطلحات التي تضعها الجهات المعنية بوضعها على الصعيد العربي، مع أن لغتنا الفصيحة هي الموحِّدة والموحَّدة على هذا الصعيد، ولم يبق لنا من رابطة تربط بين أبناء الأمة وتوحد أفكارهم ورؤاهم وتصوراتهم إلا الفصيحة محور ثقافتنا وتراثنا، وعنوان هويتنا وانتمائنا، والمترفعة عن خلاف لهجاتنا المحلية فهي في منأى عن الاختلاف واللبس والغموض والحزازات والتجاوزات.

إن واقع لغتنا يصرخ بالشكوى لا بل بحزمة من الشكاوَى، وهي نقائص في واقعنا اللغوي:

نقائصُ فينا لم أعدد جسامها ... ولكنني عددت ما هو أجسمُ

فإن بقيت فهي التخلف لم يزل ... وإن تقلعوا عنها فذاك التقدم

وبكلمة مختصرة إن واقع لغتنا العربية مؤرق ومؤلم، مؤرق بسبب حزمة الشكاوى التي سبقت الإشارة إليها، وطالما حمّلنا الاستعمار من قبلُ مسؤولية تهميش لغتنا وإبعادها، ونحمّل العولمة حالياً ذات القطبية الواحدة والثقافة الواحدة ولغتها الإنجليزية هذه المسؤولية، وقلّما حمّلنا أنفسنا المسؤولية. وفي تقديري إننا نتحمل الكثير منها، ذلك لأن نفراً من أبناء جلدتنا نحن العرب ينفذون بأيديهم ما عجز الاستعمار عن تنفيذه في فرض لغته وإبعاد لغتنا عن الحياة، فإذا هم بوعي منهم أو بغير وعي يبعدون لغتهم، ويستعملون الأجنبية مكانها في العملية التعليمية التعلمية من جهة، وفي خارج نطاقها من جهة أخرى، وذلك في المصارف والشركات والمؤتمرات على الأرض العربية من جهة أخرى، ولكم يحز في النفوس ألماً أن يدافع عن هذا السلوك المستغرب أناس عرب يحملون أعلى الشهادات، هيمن على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى أبصارهم عشق اللغة الأجنبية والنفور من لغتهم القومية رمز هويتهم العربية، خلافاً لجميع الشعوب والأمم في هذا العالم، إذ إنهم لم يعتبروا من تجارب الآخرين من أبناء اللغات الأخرى في اعتماد كل منهم لغته القومية في نهضة أمته، فإذا هم ينظرون نظرات فوقية متعالية على المتمسكين بلغتهم القومية، وإذا هم لا يكتفون بالنظرة الفوقية، وإنما راحوا يروجون لدعوتهم، سلوكاً وأداء، في التعليم والتوظيف والعمل وفي الممارسة والأداء.

ولا يظنَنَّ أحد أن دعاة التعريب هم ضد اكتساب اللغات الأجنبية، بل على العكس إنهم يرون أن التمكن من اللغات الأجنبية يسهم أيما إسهام في إغناء اللغة العربية وفي تطويرها واستجابتها لمستجدات العصر، ولكن الخطر هو في تهميش العربية وإبعادها واستخدام اللغات الأجنبية مكانها.

أيها الأخوة:

إن ثمة أهدافاً نبيلة يسعى مجمع اللغة العربية بدمشق إلى تحقيقها كما نص عليه قانونه وهي المحافظة على سلامة اللغة العربية وجعلها وافية بمطالب الآداب والعلوم والفنون وملائمة لحاجات الحياة المتطورة، ووضع المصطلحات العلمية والفنية والحضارية، والسعي إلى توحيدها ونشرها، والعناية بالدراسات العربية التي تتناول تاريخ الأمة العربية وحضارتها وصلتها بالحضارات الأخرى والعناية بإحياء التراث

العربي في العلوم والفنون والآداب تحقيقاً ونشراً، والنظر في أصول اللغة العربية وضبط أقيستها، وابتكار أساليب ميسرة لتعليم نحوها وصرفها وتوحيد كتابة إملائها، والسعي إلى كل ما من شأنه خدمة اللغة العربية وتطويرها وانتشارها، والحد من استفحال العامية في مختلف المجالات.

وتجدر الإشارة إلى أن سورية عبر مسيرتها بعد الاستقلال عنيت أيما عناية بسيرورة اللغة العربية في جميع المجالات، وها هو ذا قائد سورية السيّد الرئيس بشار الأسد يعمل على التمكين للغة العربية فيؤلف لجنة لها، وقد وضعت اللجنة خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية وتتابع تنفيذها، وترفع تقارير المتابعة إلى السيدة الدكتورة نجاح العطار نائب السيّد الرئيس للشؤون الثقافية.

وهذه الرسالة التي ينهض بها مجمع اللغة العربية بدمشق واللجنة الوطنية السورية للتمكين للغة العربية هي الأهداف نفسها التي تسعى إليها بقية المجامع اللغوية في الوطن العربي، وهي الأهداف نفسها التي ترمي إليها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم عبر إداراتها ومراكزها المختصة «مركز تنسيق التعريب بالرباط، والمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق».

وما أجمل لقاء هذه الجهات المعنية في ندوتنا ! ما أجمل لقاء هذه الكوكبة المتميزة على مائدة الفكر المبدع الذي يشخص الداء بدقة، ويصف الدواء بنجاعة، إذ إن وضع مرصد يرصد حركة لغتنا في جميع مجالات الحياة، موضوع ندوتنا، من الأهمية بمكان، وإن النجاح في إقامته هو بداية الطريق الصحيح للنهوض بواقعنا اللغوي والارتقاء به.

وفقنا الله جميعاً إلى ما فيه خير أمتنا وتمكين لغتنا مكرراً الترحيب بكم أيها الأخوة في مقر مجمع اللغة العربية بدمشق، ومتمنياً لكم طيب الإقامة ونجاح أعمال الندوة، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

كلمة الدكتور زيد العساف

في افتتاح ندوة «مرصد اللغة العربية وآفاق التعريب»

السادة الحضور

يسعدني أن أرحب بالسادة الباحثين المشاركين في هذه الندوة، وأعرب عن سعادتي بانعقادها في دمشق، حيث تعد أنموذجاً للتعاون المشترك المثمر والفاعل بين عدة جهات معنية بقضية التعريب، والعاملة على أن تكون اللغة العربية السيدة والسائدة في مختلف مجالات الحياة ومناحيها.

إنّ اللغة كأي كائن حي يحتاج باستمرار إلى التطوير والتنمية، وأهم أدوات هذه التنمية هو تعريب التعليم العالي وتطويع المصطلحات الحديثة التي يولد منها سنوياً الآلاف نتيجة للتقدم والتطور السريع للعلوم والتقانات في مختلف التخصصات، من هنا تتبع أهمية إيجاد مرصد يتابع حركة المصطلحات الجديدة، يجمعها ويضع ما يقابلها باللغة العربية ويعممها لتدخل في حيز الاستخدام.

إنّ تصدي مكتب تنسيق التعريب في الرباط لهذه المهمة الأساسية في مسيرة التعريب لا ينفي بأي حال من الأحوال الدور الهام الذي يجب أن يضطلع به جميع المهتمين باللغة العربية، وعليهم أن يشكلوا فريقاً من المراسلين الدائمين المتطوعين يغذون المرصد بكل جديد من المصطلحات، كما ينبغي على الجامعات في الدول العربية الطلب من جميع المعيدين الموفدين للتخصص في الدول الأجنبية أن يزودوا المرصد باستمرار بما يستجد من المصطلحات كل في مجال اختصاصه.

الحضور الكرام

إن رياح العولمة لتقترب منا فماذا أعددنا لها؟

تقترب في اللغة والأدب والفن والعلم وتقانة المعلومات، فتطرح مواضيع شتى وتثير تساؤلات عديدة، أهمها موضوع اللغة الذي لا يطرح فقط بالنسبة للغة العربية وحسب، وإنما لجميع لغات العالم في زمن غدت فيه اللغة الإنجليزية لغة التجارة والصحافة العالمية والتغطية الإعلامية ولغة العلم والمعرفة. إن خطر هذه الأحادية اللغوية لا يقتصر على أحادية منشإ العلم والمعرفة، بل يتعداها ليطول الهوية القومية

والمستوى الحضاري والتقدم العلمي والفكر الإبداعي.

أمام هذه التحديات يطرح سؤال على قدر كبير من الأهمية ماذا أعددنا لمجابهة هذا الغزو الثقافي ونحن ما زلنا نناقش في منتدياتنا ومؤتمراتنا هل نعرب العلوم؟ هل التعريب ضرورة أم بدعة؟ هل التعريب تخلف عن التقدم العلمي؟ أم هو يساعد على الإبداع والابتكار.

إنّ نقطة الحسم في التعريب هي إدراكنا أنَّ اللغة العربية، وهي لغتنا الأم، ولغة الأمة وجوهر انتمائنا، جديرة بأن تكون اللغة التي نتعلم ونعلِّم ونعبر ونؤلف وننشر بها.

السادة الحضور

لقد عمل المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، وهو أحد الأجهزة الخارجية للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، في السنوات الماضية، للتوسع في مختلف إصداراته المترجمة في مختلف الاختصاصات العلمية، كما قام بترجمة بعض الكتب التي تبين مساهمة العلماء العرب والمسلمين في الحضارة العالمية إلى اللغات الحية، إدراكاً منه لأهمية الحفاظ على ما خلّفه الأجداد من تراث قيم وإبراز أصالته وقيمته الحضارية ولا سيما في هذه الأيام التي تشهد حملة ظالمة مملوءة بالدسائس والافتراءات على تراثنا وتاريخنا العربي.

إن ما يسعى المركز العربي للقيام به في المستقبل ضمن حدود الإمكانات المادية المتاحة له، وهي ضئيلة، لا يلبي تطلعات وطموحات العاملين فيه والقائمين عليه نظراً لتقديرهم لضخامة وجسامة المهام الملقاة على عاتقه في مجال التعريب، ولا سيما تعريب التعليم العالي.

السادة الكرام

إن إيماننا بأننا أمة قادرة على الريادة وحمل مشعل الحضارة، إيمان راسخ لا تزعزعه الشكوك، ولغتنا غنية تملك كل مواصفات اللغة الحية التي تستوعب وتخترع، لذلك احتل تعريب التعليم موقع الصدارة من اهتمامات المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وأجهزتها الخارجية، مكتب تنسيق التعريب بالرباط والمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق، متابعين العمل دون كلل أو ملل لاستخدام اللغة

العربية في مختلف مراحل التعليم.

أملنا في غد مشرق كبير، والغد هو من صنع اليوم فلنعمل معاً بقلوب ملؤها الإيمان بأن الخير باق في أمتنا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

كلمة الأستاذ الدكتور ميلود حبيبي

في افتتاح ندوة «مرصد اللغة العربية وآفاق التعريب»

الأخ العزيز الأستاذ الدكتور محمود السيد، نائب رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق.

الأستاذ الدكتور محمد عمران الحكيمي، ممثل جمعية الدعوة الإسلامية العالمية بطرابلس– ليبيا.

الأخ الأستاذ الدكتور زيد العساف، مدير المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق.

الأستاذ الدكتور مصطفى عبد السميع، رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

أصحاب السعادة، رؤساء مجامع اللغة العربية.

أصحاب السعادة، أعضاء مجامع اللغة العربية.

السادة الخبراء.

أيتها السيدات، أيها السادة.

يسعدني باسم المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الأستاذ الدكتور محمد العزيز ابن عاشور، أن أتقدم إليكم بخالص الشكر والامتنان لتلبيتكم دعوة مكتب تنسيق التعريب للمشاركة في هذه الندوة العلمية المخصصة لتدارس " دور مرصد اللغة العربية وآفاق التعريب" والتي يحتضنها مجمع اللغة العربية بدمشق من 27 إلى 29 ديسمبر 2009 بتعاون مع المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية.

والقصد من تنظيم هذه الندوة، التي يشارك فيها ممثلو المجامع اللغوية العربية وخبراء من جامعات عربية، بلورة رؤية علمية مستقبلية لعمل مكتب تنسيق التعريب، تمكنه من الاستجابة لانتظارات المهتمين والمعنيين بقضايا المصطلح العربي في أفق

النهوض باللغة العربية، تدريسا وبحثا، وتمكينها من مسايرة المتغيرات المتلاحقة التي يعرفها وطننا العربي في مواجهة تحديات التنمية.

ولهذا كانت المشروعات والبرامج المقترحة في مكتب تنسيق التعريب للدورة المالية الحالية 2009 – 2010 تؤسس لهذه الرؤية المتكاملة، بالاشتغال في ثلاثة اتجاهات:

أولا : تعرف واقع اللغة العربية في مجالات التدريس والبحث.

ثانيا : وضع المصطلحات العلمية العربية الموحدة.

ثالثا : استثمار التقانات الحديثة في خدمة قضايا استعمال اللغة العربية.

وبدون شك، فإن موضوع ندوتنا اليوم سيسهم بشكل أساس في توضيح هذه الرؤية، وذلك من خلال الدراسة العلمية الهامة التي تكرم بانجازها أستاذنا الدكتور محمود السيد، نائب رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق، في موضوع : واقع اللغة العربية وآفاق التعريب" وكذلك من خلال الأوراق الخاصة بقضايا التعريب في دول المغرب العربي، ونأمل أن نتوصل جميعا عن طريق الدراسة والأوراق وكذلك عن طريق النقاش إلى خلاصات واقعية عن وضع اللغة العربية اليوم، وتحديد أهم الصعوبات التي تعترض استعمال اللغة العربية، واقتراح الحلول الممكنة لتجاوز هذه الصعوبات.

كما أن أعمال هذه الندوة في يومها الثاني ستخصص في جانبها الأكبر لدراسة موضوع استثمار التقانات الحديثة لإنشاء مرصد اللغة العربية وتطوير عمل مكتب تنسيق التعريب في مجالات وضع المصطلحات العلمية وتخزينها والإعلام بها، ومتابعة الجديد منها. وكما لا يخفى عليكم، فإن الثورة العلمية الحديثة هي طفرة في المعلومات وفي المفاهيم، وبالتالي في المصطلحات الجديدة، ومستقبل مكتب تنسيق التعريب رهين بمدى قدرته على متابعة الجديد من هذه المصطلحات، وبالتالي الانتقال من مرحلة بنك المصطلحات إلى مرصد المصطلحات.

أيتها السيدات، أيها السادة

تنعقد ندوتنا هذه بتزامن مع العشرية المخصصة لتطبيق خطة تطوير التربية والتعليم في الوطن العربي، ومع خطة التمكين للغة العربية، ولذلك فإننا نعتبر أشغال هذه الندوة إسهاما علميا ستكون له نتائج فعلية في إصلاح المنظومة التربوية، وفي جعل اللغة العربية قاطرة لهذا الإصلاح.

ولذلك أجدد الشكر لمجمع اللغة العربية بدمشق على تعاونه المثمر معنا لاحتضان هذه الندوة، ولإسهاماته العلمية الرائدة، كما أشكر المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر على جهوده الحميدة في تنظيم هذه الندوة، وكذلك الدعوة الإسلامية العالمية لمساعدتها المادية والمعنوية.

وأشكر كذلك ممثلي المجامع اللغوية العربية والأساتذة والباحثين والخبراء لتلبيتهم الدعوة، ولكل الحاضرين... وشكرا.

واقع اللغة العربية

في الوطن العربي وآفاق التطوير

أ. د. محمود السيّد (*)

نحاول في هذا البحث أن نتعرف واقع اللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية، وواقعها في خارج نطاق العملية التعلمية في المجتمع، ونقف على هذا الواقع في التعامل مع التقانات الحديثة، لنتوصل أخيراً إلى تصور مقترح للنهوض بهذا الواقع والارتقاء به.

أولاً- اللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية

1- في مجال السياسة اللغوية:

من يلق نظرة على واقع اللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية يلاحظ غياب السياسة اللغوية على الرغم من أن دساتير الدول العربية تنص على أن اللغة الرسمية في الدولة هي اللغة العربية، ولكن ثمة فجوة بين ما ينص عليه الدستور وما يمارس على أرض الواقع.

ومما ترمي إليه السياسة اللغوية في العملية التعليمية التعلمية:

أ- تعليم مواد المعرفة كافة باللغة القومية، واستعمال اللغة في مختلف المناشط.

ب- تحديد موقع اللغات الأجنبية في نسق النظام التعليمي الرسمي.

ج- تحديد موقع اللغات الأجنبية في المدارس الخاصة والجامعات الخاصة والمدارس الأجنبية وفروع الجامعات الأجنبية في داخل الوطن العربي.

د- تأمين مستلزمات تعليم اللغة العربية الأم لأبنائها وللناطقين بغيرها من اللغات الأخرى إن في داخل الوطن العربي أو في خارجه.

هـ- جعل اللغة القومية مطلباً أساسياً للالتحاق بالجامعات.

و- تنمية الاعتزاز باللغة القومية على أنها عنوان للهوية والانتماء [1].

(*) رئيس لجنة تمكين اللغة العربية في سورية / ونائب رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق.

فإذا ألقينا نظرة على الموقف من اللغات الأجنبية في العملية التعليمية التعلمية فإننا نلاحظ أن ثمة اعتماداً للغة العربية في دول المغرب العربي ابتداء من الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي إلى جانب إدراك أهمية تعليم اللغة الأجنبية في عصر المعلومات والعولمة منذ وقت مبكر.

ففي دول المغرب العربي أدركت ليبيا أهمية اللغة الإنجليزية وأهمية البدء مبكراً في تعليمها، فأدخلت تعليم الإنجليزية بدءاً من الصفوف العليا من التعليم الابتدائي.

وفي تونس لا تدرس اللغة الفرنسية قبل الصف الثالث الابتدائي على الرغم من حفاظ اللغة الفرنسية على وجودها وتحدياتها لجهود التعريب، وكذلك الشأن في بقية بلدان المغرب العربي. ففي الجزائر ما تزال اللغة الفرنسية حاضرة بكثافة، وتحافظ على مثولها في ثقافة المجتمع الجزائري بصورة أو بأخرى، على الرغم من محاولات التعريب الكثيرة، ولكنها تعليمياً لا تدرس قبل الصف الرابع الابتدائي.

وكانت الجزائر حريصة كل الحرص في بداية الاستقلال على تعريب التعليم، إذ إنها عرّبت السنة الابتدائية الأولى في العام الدراسي 64–65، وعرّبت السنة الثانية جزئياً في العام الدراسي 67–68، والسنة الثالثة جزئياً في العام الدراسي 68–69، حيث درست المواد الاجتماعية بالعربية والعلوم والرياضيات بالفرنسية، ثم عربت السنتين الثالثة والرابعة كلياً في الحقبة الممتدة بين 1971 و1974.

واستمر التعريب في الابتدائي والثانوي جزئياً ثم كاملاً إلى سنة 1980 حيث شرع بتنفيذ المدرسة الأساسية، وعمت القطر الجزائري كله عام 1989، إلى أن شمل التعريب في الثانوي والعالي جميع العلوم الاجتماعية والإنسانية والحقوق، وبقيت العلوم تدرس بالفرنسية في كل الجامعات ما عدا المدارس العليا الثلاث التي تدرس فيها كل العلوم بالعربية لإعداد أساتذة التعليم الثانوي لتدريس هذه المواد، وتخرجت أول دفعة في إجازة العلوم الاجتماعية في حزيران «يونيو» عام 1985.

ولما فتح باب المدارس الخاصة فتحت الأبواب على مصاريعها للغات الأجنبية وخاصة الفرنسية، فأخذ بعضها لا يعلم إلا بالفرنسية، وتعددت وكثرت في البلاد إلى أن اضطرت وزارة التربية أن تلزمها تعليم العربية وتطبيق برامجها.

أما التعليم العالي فهو قلعة محصنة لا تنفذ إليها العربية في يومنا هذا، ومعظم المشرفين على التعليم العالي من أساتذة وإداريين لم يتخلصوا من هيمنة اللغة الفرنسية، ويقف التعليم العالي في وجه العربية، وبهذا تصبح نصوص اللغة المالطية أصغى من نصوص العربية الجزائرية، على حد تعبير عبد المجيد مزيان وزير الثقافة الجزائري سابقاً (2).

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد حصول الجزائر على استقلالها استمر الاستعمار الفرنسي في محاربة اللغة العربية بوسائل أخرى منها «إنشاء الأكاديمية البربرية»، وتستعمل الحروف اللاتينية في كتابة الأمازيغية، وكان الهدف تمزيق المجتمع الجزائري تمزيقاً لا يقتصر على استعمال اللسان فحسب، وإنما يمتد إلى العرق، فقد ورد في وثيقة صدرت عام 1973 أن «تاريخ شمال إفريقيا كما يدرّس اليوم كله تزييف وتحريف، ويجب على البربر أن يتحدوا ضدَ جريمة نكراء اسمها العروبة»(3). واعتمدت اللغة الأمازيغية رسمياً إلى جانب اللغة العربية حالياً في الجزائر، وبدأ تعليم اللغة الفرنسية بدءاً من السنة الثانية.

وكان أول قانون لتعميم استعمال اللغة العربية قد صدر في مطلع عام 1991 بعد مناقشات برلمانية وسياسية على مستوى الأحزاب والمجتمع المدني الواقع تحت سيطرة اللوبي الفرانكفوني، وتبعاً لهذا القانون أنشئ المجلس الأعلى للغة العربية التابع لرئاسة الجمهورية ليسهر على تنفيذ هذا القانون، ولكن المتربصين بالتعريب عملوا على تجميد القانون. وبعد حوالي أربع سنوات أقدم رئيس الدولة الجديد على رفع التجميد عن قانون استعمال اللغة العربية رغم معارضة المعارضين، ولكن الرئيس الذي تولى في نهاية التسعينيات آثر السكوت على القانون المذكور، وهو أمر فهم منه المغرضون أنه رخصة لاستعمال الفرنسية دون حرج، وهكذا أصبحت الفرنسية هي لغة النقاش أمام الشعب في التلفاز، وأصبحت متداخلة مع العربية في القنوات الإذاعية الوطنية والمحلية وفي الإنتاج السمعي البصري (4).

أما في المغرب فلا تدرس الفرنسية قبل الصف الثالث الابتدائي، وقد أعلن في المغرب أن عقد2000–2009 هو عقد التعليم مع الاهتمام المكثف باللغة الإنجليزية

مؤخراً في كل من المغرب وموريتانيا والجزائر وتونس، إلى جانب اهتمام ليبيا اهتماماً كبيراً بهذه اللغة منذ سنوات عديدة[5].

ولقد مرَّ التعريب في المغرب بتجارب لم تؤد إلى النتائج المرجوة بسبب عدم الاستعداد له إن بالنسبة إلى تكوين المعلمين أو بالنسبة لوضع المقررات والكتب المدرسية، وكان يعتمد في الأعم الأغلب على إطلاق شعارات غير مطبقة أو مطبقة بطريقة سيئة، وذلكم كان منذ بداية الاستقلال، إذ تم التعامل مع هذا المقوم التعليمي بغير ما ينبغي له، وحين عربت العلوم في المرحلة الإعدادية والثانوية لم يثر ذلك غير مشكلات كبيرة للتلاميذ الذين كانوا يضطرون إلى مواصلة تعليمهم الجامعي بغير اللغة العربية. ولعل ذلك كان من بين أسباب الإقبال على تعلم اللغة الإنجليزية والإسبانية والتوجه إلى الجامعات الأمريكية بصفة خاصة.[6]

ولم تهتد السياسة اللغوية في المغرب إلى علة عدم التوازن اللغوي في المجتمع بعد أن تقاسمت اللغة الأجنبية مع اللغات الوطنية الحقول التخاطبية ثم الحقول المعرفية في التعليم العام، ونشأت اختيارات تراتبية في التعليم لصالح اللغة الفرنسية أداة للتفتح والتقانة «التكنولوجيا».

وحاول الميثاق الوطني تجاوز الوضع اللغوي السائد بعد إخفاقات شعارات التعميم والتوحيد، وانتهى شعار (التعريب) بعد المد والجزر إلى الاكتفاء بتعريب بعض المواد العلمية في المستويات: الابتدائي والإعدادي والثانوي، والتوقف عند هذا الحد لاستئناف التعليم الجامعي في ميدان العلوم باللغة الأجنبية وهي الفرنسية.

وثمة دعوة إلى التعدد اللغوي في الميثاق الوطني، والتبرير الوحيد الذي يقدمه الميثاق لذلك هو أن اللغات الحديثة تمليها ضرورة الانفتاح على الحياة العصرية، وهي وسيلة لفك العزلة الثقافية عن الأجيال الصاعدة وتسهيل عملية الاندماج في التنمية.

والوضع اللغوي في المغرب يشتمل على لغات متنوعة إلى جانب اللغة الوطنية، وهذه اللغات هي:

1. لغة الأم وهي العربية العامية في مجمل البلاد، والأمازيغية تؤدي هذه الوظيفة في المناطق التي لم ينتشر فيها التعريب.

2. اللغة العربية الفصيحة، وهي اللغة الوطنية الرسمية ولغة الثقافة والتعليم.
3. اللغات المدرسية الأجنبية وتعد الفرنسية هي اللغة الأجنبية الأولى، وبها تدرس معظم المواد في الدراسات العليا، وتدرس إلى جانبها الإنجليزية والإسبانية ابتداء من المراحل التعليمية العامة.[7]

وثمة وعد ملكي بمنح اللغة الأمازيغية ما تستحقه من مكانة في المجتمع، فصدر قرار بإنشاء المعهد الملكي للدراسات الأمازيغية، كما تقرر إدراج اللغة الأمازيغية في المنظومة التعليمية في المغرب تدريجياً.

ويدل رصد واقع اللغة العربية في المغرب العربي على أن السياسة اللغوية المتبعة تجاهها هي سياسة عدم التدخل، وسياسة عدم التدخل تنتهجها الدول حينما تكون لغتها الوطنية قوية متمكنة لا يخشى عليها. وأما حين تكون اللغة الوطنية مهددة باللهجات الدوارج وباللغات الأجنبية، وبضعف الإمكانات المتاحة لتعلمها، وبانحسار تداولها في الإعلام والإدارة وغيرهما، وبتراجع وضعها الاعتباري في مجال العلوم والاقتصاد، فإن ذلك يعد إسهاماً في هذا الوضع وإبقاءً عليه [8].

وإذا انتقلنا إلى دول الخليج العربي فإننا نلاحظ أن الحكومات تبذل من الناحية الرسمية المعلنة كل ما في وسعها لدعم مواقف اللغة العربية، وتعمل جاهدة كما هو ظاهر على تعزيز مكانتها والحفاظ عليها انطلاقاً من كونها لغة الدين والتراث، وهي اللغة الأساسية الأولى للمجتمعات التي تحكمها وتديرها وللشعوب التي ترعاها وتسهر على مصلحتها.

إلا أن الواقع العملي يناقض في حقيقة الأمر ما تسنه الحكومات من قوانين نظرية وما تعلنه من نداءات لدعم اللغة العربية وتعظيم مكانتها. بل إن من السياسات والإجراءات المعمول بها حالياً في هذه الدول ما يعمل على إضعاف اللغة العربية والتقليل من فاعليتها، ويشكل تحدياً لمسيرتها، ويعطل في نهاية الأمر الكثير مما تهدف إليه المناهج المتعلقة بتعليمها وتعلمها، وإن معلمي اللغة والمعنيين بشؤون اللغة عامة لا يملكون تجاه ما يشاهدونه من فوضى لغوية مفروضة عليهم، وما يشاهدونه من تحديات للغتهم على مختلف المستويات، إلا أن يسلموا ويستسلموا حتى وإن رأوا

أن كل ذلك يتسع ويزداد يوماً بعد يوم، ولكنهم ربما تساءلوا في حيرة وإحباط سراً وعلانية عن جدوى ما يعلمونه لتلاميذهم من عناصر اللغة القومية وصيغها وأساليبها ومهاراتها وعن مدى فاعلية ما يقرر في مناهج تعليم اللغة من موضوعات ومواد في حياتهم العملية ما دامت الأمور تسير باللغة في الاتجاه المعاكس (9) .

وإذا كانت أقطار الأمة العربية تكوّن في حقيقتها مجتمعاً واحداً موحداً في جذوره وأصوله تربط بينه روابط اللغة والتاريخ والعقيدة والأعراف والتقاليد والآمال والآلام ووحدة المصير، فإن السياسة اللغوية ومن ثم التخطيط اللغوي غائبان عن دول المغرب العربي وعن دول الخليج العربي في الوقت نفسه، وعلى الرغم من أن مجتمع الخليج العربي تربط بينه روابط النسب والدم والبيئة والجوار إضافة إلى روابط اللغة والدين والتاريخ والتراث المشترك، كما تسود بين أفراده وطبقاته منذ تاريخ طويل وحتى الوقت الحاضر عادات وتقاليد وثقافات متشابهة إن لم تكن متطابقة، وتنتظم حياتهم خلفيات حضارية وأنماط من التفكير والتعايش متماثلة، إلا أن ثمة غياباً للتخطيط اللغوي المشترك لتعليم اللغة العربية وتعلمها، إذ إن المناهج تعتمد في وضعها على الاجتهادات الفردية والتصورات الشخصية والانطباعات الذاتية والنظم التقليدية المتحكمة، فبات لكل من دول الخليج مناهجه وطرائقه وسلسلة كتبه الدراسية الخاصة به، وله مقاييسه ومعاييره التي اعتمد عليها في وضع المناهج.

إن مسؤولية غياب التخطيط اللغوي الشامل لا تقع كلها على عاتق المعنيين بشؤون اللغة من الباحثين والدارسين، فقد تكون النيات من عقد اجتماعات هؤلاء ولقاءاتهم جادة، وتكون الجهود التي يبذلونها في تنظيمها وتحديد محاورها وموضوعاتها خالصة، كما تكون البحوث والمداخلات رصينة، والمناقشات والحوارات بينهم دقيقة، وتعقد ورش عمل وندوات معمقة وهادفة، وتكون النتائج والتوصيات صريحة في تحديدها للمهام ووجهات العمل والتنفيذ والإشراف، إلا أن أعمال هؤلاء الباحثين والدارسين، على الرغم من كل هذه الإيجابيات فيها، قد لا تصل أو لا يصل منها شيء إلى حيز التنفيذ، لأن تنفيذ القرارات المتعلقة بالتخطيط اللغوي ليس بيد العلماء والباحثين، وإنما هو بيد من يمتلكون الحل والعقد، فهو خاضع لإرادتهم، ومن

يمتلكون الحل والعقد في عالمنا قليلاً ما يدركون أهمية ما ينظر إليه التربويون واللغويون ويخططون من أجله، ويوصون بتنفيذه [10] .

وكانت اللغة العربية هي المعتمدة في مرحلة التعليم الأساسي في دول الخليج العربي، ولكن ثمة توجه في المملكة العربية السعودية إلى التعليم باللغة الإنجليزية وخاصة العلوم والرياضيات في هذه المرحلة، ولقي هذا التوجه معارضة شديدة من حيث إن اللجوء إلى تعليم هذه المواد باللغة الإنجليزية إنما هو تعبير عن شكوك في إمكان تعليم هذه المواد باللغة العربية.

وصدر عن وزارة التربية والتعليم في المملكة العربية السعودية نظام جديد يسمح للمدارس الأهلية «بنين وبنات» بتدريس جميع المواد بلغة غير عربية ما عدا العلوم الدينية والعربية [11].

وفي دولة قطر هناك المدارس المستقلة بإشرافها، وقد اعتمدت فيها اللغة الإنجليزية لتدريس مواد العلوم والرياضيات والحاسوب، ومن نتائج هذا التوجه أن النظام التعليمي الجديد قد تخلى عن التدريس باللغة الرسمية التي نص عليها الدستور، وأصبحت اللغة العربية لغة ثانية للتعليم مما سيضعف الاعتزاز بها لدى الناشئة. ومن نتائجه أيضاً أن المدارس تعين أربعة مدرسين في كل مدرسة من المتحدثين باللغة الإنجليزية لغة أصلية لتدريس اللغة الإنجليزية والعلوم والرياضيات والحاسوب. ومعنى هذا إزاحة عدد كبير من المدرسين والمدرسات من القطريين وغيرهم من العرب لإحلال أجانب بدلاً منهم من البريطانيين والأمريكيين وغيرهم من الجنسيات التي تتحدث شعوبها باللغة الإنجليزية لغة أصلية.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة اتجهت وزارة التربية نحو اعتماد اللغة الإنجليزية في تدريس العلوم والرياضيات في مدارس الدولة من الأول الابتدائي إلى الثاني عشر بحجة تأهيلهم للدراسة الجامعية ومتطلبات سوق العمل.

وفي مجال التعليم العالي كانت جامعة قطر تعلم العلوم كلها بالعربية عند إنشائها. وفي السنوات الأخيرة عدلت عن العربية إلى الإنجليزية حتى العلوم الإنسانية والاجتماعية تدرس بالإنجليزية، وكلية الشريعة يشترط لدخولها النجاح في اختبار "Tofel" بالإنجليزية [12].

وإن الداعين إلى استعمال اللغة الإنجليزية يرون أن الإنجليزية هي لغة العصر، وأن إتقان التلاميذ لها يساعدهم على التعلم فيما بعد في الجامعات الأجنبية، كما يتيح لهم في المستقبل فرصاً أكبر للحصول على عمل في الشركات والمؤسسات الأخرى.

بيدَ أن ثمة شكوى في بعض الأوساط في دولة قطر من مزاحمة الإنجليزية للعربية خاصة في التعليم ما قبل الجامعي وفي التعليم الجامعي وخصوصاً في السنوات الأخيرة، ثم من مزاحمة العامية القطرية والعاميات العربية في التعليم، ومزاحمة اللهجات الآسيوية في محيط الحياة الاجتماعية وخاصة في المنازل.

ووضعت جامعة قطر مقررين في اللغة العربية ضمن المتطلبات الجامعية الإجبارية على جميع طلابها وطالباتها من أجل تمكينهم من مهارات اللغة العربية محادثة واستماعاً وقراءة وكتابة.

وفي جامعات الإمارات العربية المتحدة تهيمن اللغة الإنجليزية على التخصصات كافة، حتى إن عدداً كبيراً من مقررات أقسام اللغة العربية تدرس بالإنجليزية، وتستعمل الإنجليزية أيضاً في المناقشات في مجلس الجامعة في جامعات عمان وفي المراسلات وكتابة أسماء الطلاب وإعلان نتائجهم..إلخ.

ويعد التمكن من اللغة الإنجليزية أساساً للقبول والتدريس والتخاطب الرسمي والنشاطات البحثية في معظم الأقسام العلمية في الجامعات الخليجية، بل إن أقسام الطب والعلوم الطبية المساندة والعلوم الطبيعية والبحتة لا يقبل فيها إلا المتفوقون في معرفة الإنجليزية بمختلف مهاراتها، أما مهارات اللغة العربية فلا يكاد يذكر منها شيء، لأنها لا تستعمل في مثل هذه الأقسام إلا في حدود ضيقة من التعامل، وفي تدريس قليل من المواد التكميلية المهمشة، وهذا ما يقلل من ممارستها بين المنتسبين إلى هذه الأقسام من أفراد المجتمع فترات طويلة من الزمن، ويبعثهم في النهاية على نسيان الكثير مما تعلموه من قواعدها وأصولها ومهاراتها، ويدفعهم في نهاية الأمر إلى الانصراف عنها بدافع الإحساس بقلة فاعليتها، وهذا ما يضعف ولاءهم لها ولثقافتها في كثير من الأحيان [13].

ومعلوم أن المنتسبين إلى هذه الأقسام طلاباً وأساتذة وموظفين، أصبحوا يشكلون شريحة كبيرة من المجتمع الخليجي الراهن، وهذه الشريحة آخذة في الازدياد يوماً بعد

يوم بسبب التطورات الواسعة الحاصلة في دول المنطقة في مجالات الصناعة والعمران وجوانب الحياة المختلفة، والطلب المتزايد على المتخصصين في المجالات العلمية والتقنية، وتقديم مختلف الإغراءات المعنوية والمادية لهم.

أما أحاسيس الذين مارسوا أو يمارسون تعلمهم باللغة الأجنبية في الأقسام العلمية فإن المواقف السلبية تجاه اللغة العربية تزداد حينما تتسلل إلى حياة الناشئة والمتعلمين في مراحل تعليمهم في التعليم الأساسي والثانوي، فتدفعهم إلى الاستهانة بدروس اللغة العربية وموادها أو الفتور في الإقبال عليها على اعتبار أنها مواد غير أساسية، لأنها لن تكون مهمة مستقبلاً مقارنة بدروس اللغة الإنجليزية والمواد العلمية التي يبشر التفوق فيها بمستقبل واعد وأحلام جميلة، لأنه يعد بالقبول في التخصصات التي تهيئ الدارس لمناصب وظيفية عالية وعوائد مالية مغرية [14].

ومن المظاهر السلبية للسياسة اللغوية في دول الخليج عدم توفير الحوافز اللازمة لمدرسي اللغة العربية، إذ إن وزارات التربية تعينهم في مراتب وظيفية أدنى من مراتب نظرائهم من أصحاب التخصصات العلمية وبمرتبات أقل من رواتبهم، وربما دونهم فيما يحصلون عليه من الحوافز وفرص التدريب والتطوير، بل إنها قد تميز مدرسي اللغة الإنجليزية عليهم في التوظيف والعطاء وما تضعه من حوافز، وهذا ما يدفع إلى كراهية هذه الوظيفة والنفور منها، وحينئذ لا جدوى من تغيير المناهج أو تطويرها ما دام القائمون على تنفيذها قد فقدوا الولاء لها والإيمان بفائدتها [15].

ولم يقتصر هذا الوضع على دول الخليج العربي وإنما كانت ثمة نظرة فوقية من ذوي الثقافة الفرنسية إلى الدارسين بالعربية في دول المغرب العربي، فقد نشأت شريحة من الجزائريين تخرجت في مدارسها بعد الاستقلال تنطق باللسان العربي، فإذا هي بمنزلة اليتامى لغوياً فلا هم شرقيون، ولا هم غربيون، سدت الأبواب أمامهم، وأخذت مفاتيحها طائفة أمية في اللسان العربي من الذين يتحكمون وما يزالون في مقاليد معظم الإدارات الحكومية، فغشى على قلوبها كره وخوف على مصالحها، وتعصب جعلها تجرؤ على احتقار العربية إن سراً وإن علانية، ويسمون الناطقين بالعربية بالرجعية والتخلف والعاهات الذهنية.

وأصبح هؤلاء المعربون من حملة الشهادات العربية مبعدين عن الوظائف التي يمسك بزمامها أصحاب الفرانكفونية في أعلى هيئات الدولة والمؤسسات التربوية وغيرها [16].

وإذا كانت هذه النظرة الفوقية ضدّ الدارسين بالعربية والمتخرجين في مدارسها وجامعاتها ومعاهدها ظاهرة في دول المغرب العربي يمارسها الفرانكفونيون، وفي دول الخليج العربي يمارسها ذوو الثقافة الإنجليزية، فإن بقية الدول العربية كما هي عليه الحال في سورية ومصر والعراق والأردن والسودان، هي في منأى عن هذه النظرة الفوقية، وإن كانت ثمة جهات في هذه الدول قد بدأت تنحو هذا المنحى سراً لا علانية، في تفضيل خريجي الجامعات الغربية والأمريكية في التعيين في بعض التخصصات الطبية والعلمية والتربوية على خريجي الجامعات العربية، علماً بأن حاملي البورد العربي في الطب مشهود لهم بالكفاية والتفوق والتميز على نطاق الساحة القومية، كما أن خريجي الجامعات السورية في مختلف ميادين المعرفة، والذين درسوا بلغتهم الأم «العربية الفصيحة» يتفوقون في دراساتهم العليا في الجامعات الأوربية والأمريكية، ويبذون أقرانهم الذين درسوا باللغة الأجنبية في بعض جامعات الوطن العربي، وقد عزا عميد كلية طب الأسنان في الجامعة الفرنسية بباريس هذا التفوق إلى أنهم درسوا بلغتهم الأم، فكانوا أكثر فهماً وتمثلاً واستيعاباً، كما أثبتت الدراسات والبحوث في هذا المجال صحة ما ذهب إليه العميد الفرنسي.

وتجدر الإشارة إلى أن نفراً غير قليل من خريجي الجامعات السورية الذين أكملوا دراساتهم العليا في الجامعات الأمريكية والأوربية يتسلمون حالياً مناصب أكاديمية رفيعة في تلك الجامعات الأمريكية والأوربية، ولم تكن دراستهم للطب والعلوم بلغتهم العربية بحائل دون ذلك التسلم بكل كفاية وجدارة.

وثمة ظاهرة سلبية في مضمار السياسة اللغوية تتجلى في وجود المدارس والجامعات الأجنبية على الأرض العربية وزيادة عددها في الآونة الأخيرة، وهذه المدارس والجامعات الأجنبية تتبع جهة أخرى في مناهجها لا صلة لها بالوطن، ولا بالمجتمع العربي وهويته وثقافته وحضارته وتاريخه، ولهذا يعيش الطلاب فيها بعقول أخرى وقلوب أخرى وضمائر أخرى لا يكادون يحسون بالانتماء الحقيقي لأوطانهم أو

يعتزون بأمتهم أو تاريخهم أو هويتهم لأنهم يدرسون تاريخ أمة أخرى وحضارة أخرى لا تاريخ أمتهم ولا حضارتها.

وهذه المدارس والجامعات تجذب أفضل التلاميذ والطلبة إليها من أبناء الطبقة العليا والوسطى، وهؤلاء يعيشون غرباء في وطنهم لأنهم لا يستطيعون التفاعل معه عبر الكلمة العربية المقروءة والمسموعة في أجواء هذه المدارس والجامعات (17).

وإذا كان الاستعمار بمختلف ضروبه قد حارب اللغة العربية إن في دول المغرب العربي أو في بلاد الشام على يد الاستعمار الفرنسي أو في مصر وفلسطين والعراق على يد الاستعمار البريطاني، فإن حرب اللغات مستمر في بلادنا العربية في ظلال العولمة، وما عجز الاستعمار عن تحقيقه في إبعاد العربية وتهميشها فإننا نعمل على تحقيقه في بلادنا العربية عندما نستعمل اللغة الإنجليزية في التعليم في جامعاتنا وفي المدارس الخاصة ونبعد العربية، وعندما تستقطب المدارس الخاصة والجامعات الخاصة أبناء الطبقات الاجتماعية العليا والمتوسطة، وعندما يفسح في المجال للخريجين منها للتوظيف، ويحال دون الخريجين المؤهلين بالعربية، وعندما جعلنا اللغة العربية في أدنى درجات السلم التعليمي والاجتماعي في كثير من المواضع، وقد يعجب أحدنا لما آل إليه الوضع عندما «يطلب إلى أهالي بعض تلك الطبقات الاجتماعية أن يتحدثوا بالأجنبية مع أولادهم وبناتهم في البيت حتى يثبتوا ما اكتسبوه من تعلم وتميز»(18).

ولو كانت ثمة سياسة لغوية تحرص السلطات المسؤولة في الدول العربية على انتهاجها لتحديد الموقف من اللغات الأجنبية وتحديد موقع اللغة القومية على نطاق الساحة العربية في العملية التعليمية التعلمية لما آل الوضع إلى ما آل إليه حالياً.

2- في مجال المناهج:

طالما تتردد الشكوى من القصور في مناهجنا اللغوية في العملية التعليمية التعلمية على نطاق الساحة القومية، إذ إن المنهج بمفهومه المنظومي الشمولي المتكامل أهدافاً وخطة ومقررات ومحتوى وكتاباً وطرائق وأساليب ومناشط وتقنيات وتقويماً وبيئة تعليمية تعلمية ما يزال هذا المفهوم قاصراً لدى شريحة غير قليلة من

المشرفين على العملية التربوية والمنفذين لها، وما تزال النظرة الضيقة للمنهج تحصره في الكتاب المدرسي.

ومن الملاحظات التي توجه إلى مناهجنا أنها تعتمد في وضعها على الاجتهادات والخبرات الشخصية والانطباعات الذاتية في منأى عن المعايير الموضوعية والتجارب العلمية المنضبطة والميدانية، فالمفردات الواردة في كتب الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي لا تراعي مبدأ الشيوع والتواتر، والمباحث النحوية في الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي لا تراعي في بعض جوانبها النحو الوظيفي، وموضوعات التعبير التي يمارسها المتعلمون تنأى في بعض استعمالاتها عن مواقف الحياة النابضة الزاخرة من التدريب على كتابة محاضر الجلسات وملء الاستمارات وأصول المراسلات وتوجيه التعليمات والإرشادات، وإلقاء الكلمات في المناسبات، وإدارة الاجتماعات، وآداب المناقشات، واحترام الرأي في التعقيبات....إلخ.

ومن الملاحظات على طرائق التدريس أنها تتسم بالتلقين، وأن نسبة مشاركة المتعلمين في الوصول إلى الحقائق والأحكام والقواعد ما تزال ضعيفة، إذ إن العبء يلقى على كاهل المعلم في الإلقاء والتحفيظ والتسميع، وأن على المتعلم أن يحفظ ويستظهر ما حفظه، وبقدر درجة حفظه واسترجاعه لما حفظه يعد متمكناً من اللغة في نظر القائمين على تعليم اللغة وتعلمها حتى إذا جاء المتعلم ليستعمل اللغة في مواقف الحياة بدا عليه الارتباك والعجز لأنه لم يدرب على استعمال اللغة في مواقف الحياة، وما تتطلبه تلك المواقف من لغة وظيفية.

وثمة فوضى واضطراب في إعطاء الدروس في مختلف مراحل التعليم بسبب غياب الأهداف، والجمود في استخدام الطرائق، وقلة استخدام التقنيات التربوية في تعليم اللغة وتعلمها، والتحيز لطريقة واحدة على أنها المثلى في الوقت الذي تأخذ فيه التربية المعاصرة بأسلوب الانتقائية في العملية التعليمية التعلمية فتعتمد الإيجابيات من كل طريقة دون التعصب لإحداها.

ففي تعليم القراءة في الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي كانت تستخدم الطريقة التركيبية التي تنتقل من الجزء إلى الكل؛ أي من الحرف إلى المقطع فالكلمة

فالجملة، ثم استخدمت الطريقة التحليلية التي تنطلق من الجملة أو الكلمة إلى المقطع فالحرف، ومن ثم اعتمدت الطريقة التوفيقية التي تجمع بين التحليل والتركيب.

وفي تعليم القواعد النحوية في الحلقة الثانية من مرحلة التعليم الأساسي استعملت الطريقة القياسية أولاً ثم عدل عنها إلى الطريقة الاستقرائية، وتم العدول عنها إلى الطريقة المتكاملة التي تنطلق من النص المشتمل على الأمثلة التي تشتمل على القاعدة، حيث تستقرى هذه الأمثلة وصولاً إلى القاعدة.

وفي تعليم الأدب كان المنهج المتبع أن يدرس الأدب وفق العصور الزمنية، بدءاً من العصر الجاهلي وانتهاء بالعصر الحديث مروراً بالأدب في صدر الإسلام فالأموي فالعباسي فالأندلسي فعصر الانحدار، وثمة من دعا إلى تعليم الأدب وفق الفنون، ومن دعا إلى تعليمه وفق الأقاليم، ثم رئي أن يدرّس في ضوء المنهج التكاملي والنظرة الكلية فلا يدرس وفق الفنون وحدها، ولا وفق الأقاليم وحدها، ولا وفق العصور الزمنية وحدها، وإنما ينظر إلى هذه جميعاً في إطار من الشمولية والنظرة الكلية.

ولم يعد الأدب يدرس وفق المنهج البلاغي وحده، ولا وفق المنهج النفساني وحده، ولا وفق المنهج الاجتماعي وحده، ولا وفق المنهج الهيكلاني وحده، وإنما وفق هذه المناهج جميعاً في إطار من الوحدة والتكامل فيما بينها (19).

ومن الملاحظات التي توجه إلى مناهجنا التربوية اللغوية أنها ما تزال في الأعم الأغلب تعتمد نظرية الفروع في تعليم اللغة وتعلمها، فثمة وقت مخصص للإملاء، وثان للقواعد، وثالث للتعبير، ورابع للقراءة..إلخ، وثمة كتب خاصة بكل فرع، في الوقت الذي تنطلق فيه التربية الحديثة من النظرة إلى اللغة على أنها وحدة متكاملة، وأن الانفصال في تعليم اللغة لا يخدم ممارسة اللغة في المواقف الحية، وأن فروع اللغة ليست إلا أجزاء لكل، تتكامل لتؤدي وظيفة التواصل اللغوي، فالقواعد النحوية وسيلة لتقويم القلم واللسان من الاعوجاج والزلل، والإملاء وسيلة لصحة الكتابة من الخطإ، والقراءة والنصوص وسيلتان لزيادة الثروة اللفظية ومدّ المتعلم بالفكر والمعاني والقيم والأساليب والصور التي يعمل على توظيفها في مواقف النشاط اللغوي في تفاعله مع المجتمع (20).

وكانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد عملت على رصد مشكلات تعليم اللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية، إذ قام الخبراء المتخصصون في هذا المجال في اجتماعهم الذي عقد في عمان عام 1974 بترتيب هذه المشكلات ترتيباً تنازلياً على النحو التالي:[21]

1. عدم عناية مدرسي اللغة العربية وغيرهم من مدرسي المواد الأخرى باستخدام اللغة العربية الصحيحة.
2. منهج تعليم اللغة العربية لا يخرّج القارئ المناسب للعصر.
3. عدم توافر قاموس لغوي حديث في كل مرحلة من مراحل التعليم العام.
4. الافتقار إلى أدوات القياس الموضوعية في تقويم التعليم اللغوي.
5. قلة استخدام المعينات التعليمية والتقنيات الحديثة في تعليم اللغة.
6. ازدحام منهج النحو بالقواعد وكثير منها ليس وظيفياً.
7. صعوبة القواعد النحوية واضطرابها.
8. افتقار طرائق تعليم القراءة للمبتدئين إلى دراسات علمية.
9. الانتقال الفجائي في التعليم من عامية الطفل إلى اللغة الفصيحة.
10. اضطراب المستوى اللغوي بين كتب المواد، بل وبين كتب المادة الواحدة في الصف الواحد.
11. دراسة الأدب والنصوص لا تصل التلميذ بنتاج حاضره وتراث ماضيه وصلاً يظهر أثره في حياته.
12. طغيان الماضي على الحاضر في تدريس الأدب.
13. نقص عدد المتعلمين المتخصصين وانخفاض مستواهم.
14. بعد اللغة التي يتعلمها التلاميذ في المدارس عن فصحى العصر.
15. صعوبات الكتابة العربية.

تلك هي المشكلات الأساسية التي أشار إليها الخبراء، وثمة مشكلات فرعية أضيفت إليها، وتتمثل في:

1. تعدد الجهات التي تقوم بإعداد معلمي اللغة العربية واختلاف مستوياتها.
2. قلة الدراسات العلمية التي تتخذ أساساً لبناء المناهج وإعداد الكتب المقررة.
3. ضعف العناية بتطبيق الطرائق التربوية الحديثة في تعليم اللغة.
4. قلة المناشط المدرسية المتعلقة باللغة، وعدم اهتمام المتعلمين بها.
5. عدم تقديم الميزانيات الكافية للمناشط الثقافية واللغوية.
6. قلة ربط التعليم اللغوي بالثقافة العامة، وضعف الوسائل التي تتخذ لذلك.
7. عدم كفاية الجهود التي تبذلها المؤسسات المعنية باللغة العربية وعدم التنسيق بينها.
8. عدم توافر مواد القراءة الحرة للتلاميذ في مختلف المراحل.
9. اختلاف قواعد الإملاء التي يتعلمها التلاميذ في البلاد العربية، وقصور هذه القواعد في ربطهم بالرسم القرآني.
10. كثرة توصيات المؤتمرات الخاصة بالنهوض بتعليم اللغة العربية وعدم الجدية في تنفيذها.
11. تأثير وسائل الإعلام على الجهود التي تبذلها المدرسة في تعليم اللغة.
12. الضعف الظاهر في خطوط التلاميذ، وعدم العناية بإعداد معلمي الخط العربي.

وإذا كانت تلك هي مشكلات تعليم اللغة العربية وتعلمها في النصف الأول من سبعينيات القرن الماضي، فإن أغلب تلك المشكلات ما تزال قائمة ونحن في نهاية العقد الأول من الألفية الثالثة، إذ ما تزال الصيحات تنطلق من هنا وهناك تشير إلى جوانب القصور في تعليم اللغة وتعلمها، فإذا كانت الأهداف المرسومة لتعليم اللغة وتعلمها ترمي إلى إكساب المتعلمين المهارات اللغوية محادثة واستماعاً وقراءة وكتابة،

فإن ثمة من يرى في أيامنا هذه أن المباحث النحوية ما تزال تنوء بأثقال الطرائق التقليدية التي لا قبل للأطفال بها، وأن النحو لا يعدو أن يكون آلية حركات في أواخر الكلام، وأما أن تكون الأحكام النحوية سبيلاً لإدراك جمال اللغة، وتذوق أساليبها، والتفكير في معانيها ومقاصدها، وصياغة تراكيبها، وسلامة متنها، فذلك كله بعيد المنال لم تتهيأ له أسبابه، فالمناهج مثقلة منفرة، والاختبارات شكلية لا تحاسب التلميذ إن أخطأ في التعبير أو الكتابة أو عجز عن الفهم، فيتخرج في التعليم الثانوي، وهو خال من محصول يؤهله بما فيه الكفاية للدرس الجامعي، لفقدانه الممارسة الصحيحة في استعمال اللغة والتعبير بها تعبيراً نتبين فيه الصلة بين القواعد النحوية وصيغ الكلام السليم، وربما يتخرج الطالب في الجامعة وهو لا يحسن أن يحرر خطاباً على وجهه السليم، وقد يغدو مدرساً في الجامعة بعد ذلك فيكون كارثة على طلابه وعلى المعرفة[22]، وما تزال الشكوى من صعوبة فهم قواعد اللغة العربية وتعليمها مفصولة عن التطبيق والممارسة [23].

ويرى بعضهم أن المرض الرئيس الذي يعاني منه الوضع الثقافي العربي، فكراً ولغة وممارسة سيادية، هو تعدد مناهج التعليم في الوطن العربي بتأثيرات إقليمية مرضية تطلق على العملية ألقاب مملكة في غير موضعها فهي جزأرة وسعودة ولبننة وتونسة...إلخ[24].

ويذهب آخرون إلى أن اللغة العربية تؤدى بأردأ المناهج، ويتولى تعليمها أقل المدرسين تأهيلاً، وأنها تعرض على التلاميذ بأبشع الوسائل، ويفصل فصلاً تاماً بين التلميذ وهذه اللغة بمختلف الحواجز، فهي لغة ميتة في حياته اليومية، لا يجد التشجيع على إجادتها، ولا النصوص الجيدة التي تجعله يتعلق بها[25].

وجاءت نصوص الحداثة متدثرة بالغموض والعبث واللامعقول والقبح الأسلوبي والتفكك السياقي لتجعل من نصوصنا الشعرية على وجه الخصوص نصوصاً بهلوانية هزيلة ومعزولة عن الذائقة العربية، وأصبح التركيز على وصف الكلمات المتنافرة والجمل الباهتة، وتعمد الخطإ النحوي في النص من ملامح النص الأدبي ومن وجهة نظر الحداثة[26].

وما يزال محتوى مناهج اللغة العربية على نطاق الساحة القومية يركز في الأعم الأغلب على الارتباط بالماضي أكثر مما يركز على الحاضر والمستقبل، ويهمل التفكير الناقد والتفكير الإبداعي والابتكاري[27].

ومن الملاحظ على المناهج في دول الخليج، والسعودية مثال عليها، أنها لا تشتمل إلا على كتب دينية وأخرى تقليدية قديمة من حيث مضامينها، وقاصرة عن التعبير عن روح العصر ولغته وأنماط التفكير فيه، وما تتضمنه مقررات العربية من الموضوعات والنصوص لا يمت إلى ثقافة المجتمع أو طبيعة تفكيره بصلة قريبة، ولا يرتبط بواقع التلاميذ[28].

وفي المغرب العربي ثمة جمود في مناهج التعليم، وضعف في مقرراتها وعدم ملاءمتها على كثرتها، فهناك مقرر الفكر الإسلامي في إحدى سنوات المرحلة الإعدادية يشتمل على موضوع واحد من أصعب موضوعات الفقه، ويتعلق بالإرث والتركات والوصايا، ويؤدي إلى التنفير من هذا الفكر، بالإضافة إلى أنه غير مفيد على الإطلاق في هذه المرحلة، ولا يمكن أن يكون مفيداً ونافعاً إلا للذين يسعون إلى أن يكونوا موثقين أو عدولاً وقضاة للأحوال الشخصية. ويزيد في الطين بلة أن مدرسي هذه المادة أنفسهم كانوا عاجزين ليس فقط عن تدريسها، ولكن حتى عن فهمها وإدراك دلالات مصطلحاتها[29].

وفي التعليم الجامعي ثمة دهشة من تدريس الأدب في جمهورية مصر العربية، إذ يقول بعضهم متسائلاً ومتعجباً: "لسنا ندري كيف يمكن أن يقدم الأدبان العباسي والأندلسي في فصل دراسي واحد وفي أربع ساعات فقط، مع اتساع آماد هذين الأدبين زمنياً وموضوعياً؟ بل ولسنا ندري كيف يمكن أن يقدم الأدب الحديث في الإطار الزمني نفسه، رغم انشعابه بين فنون الشعر والقصة والمسرحية والمقالة، وتطور هذه الفنون عبر أمزجة كلاسيكية ورومانسية ورمزية وواقعية"؟![30].

وفي تدريس البلاغة والنقد، يدرس في الفرقة الأولى علما المعاني والبديع من البلاغة العربية، وفي الفرقة الثانية علم البيان وقضايا النقد العربي القديم. أما النقد العربي الحديث فيدرس في الفرقة الثالثة بأجناس القول، ومن ثم يقع الدرس البلاغي والنقدي فيما وقع فيه الدرس الأدبي من الافتقار إلى التعامل مع النتاج الإبداعي

تدرجاً من الأحدث إلى الأقدم، ويضاف إلى ذلك تجزئة النظر إلى الظاهرة الأدبية، حيث هي في واقع الأمر كل عضوي لا يقبل التجزئة.[31]

ومعلمو اللغة العربية لا يملكون الكفايات المطلوبة في الأعم الأغلب، ونسبة كبيرة ممن يولون مهام تعليم اللغة العربية في مراحل التعليم المختلفة هم من ذوي المستويات المنخفضة في التحصيل الدراسي، أو من الخريجين الذين لم تتوافر لهم فرص وظيفية أخرى مغرية، كما أنهم بعد تعيينهم لا يخضعون لدورات تدريبية كافية على نحو يساير تطورات العصر ومستجدات الحياة، ولا تعطى لهم الحوافز المادية والمعنوية التي تجدد نشاطهم، وتبعثهم على الرضا والإخلاص في عملهم، وهذا ما أدى إلى كراهية المهنة، أو عدم اقتناعهم بأهمية هذه المهنة، واللجوء إلى ممارسة أعمال أخرى وعدم التفرغ للوظيفة [32].

ويستعمل معلمو المواد في شرح دروسهم العامية، وحتى معلمو العربية يشرح بعضهم الدروس بالعامية، ولا يعمل على تشذيب إجابة المتكلمين بالعامية. وفي دول الخليج كثيراً ما يكون المعلمون من بلدان مختلفة، وكل يتكلم بلهجته العامية، وما أعظم الفرق بين اللهجة العامية المغربية، واللهجة العامية المصرية أو الشامية أو العراقية![33].

وما دام الأمر على هذه الحال فإن أداء التلاميذ اللغوي سيتسم بالضعف، إذ إن المتعلمين يجهلون أساسيات لغتهم وأبسط قواعدها. وإذا كانت لغة المعلمين بعيدة عن أن تكون أنموذجاً يقتدى به فمن البدهي أن تكون لغة المتعلمين في منأى هي الأخرى عن السلامة اللغوية.

أما حرية التعبير في مناهج التعليم على اختلاف مراحله فهي مقيدة عند المعلم والطالب على حد سواء، فالمعلم مقيد بالمنهاج ولا يمكنه الخروج عن مضمونه ومحتواه وتدريباته، ولا عن الطرائق التي رسمها الموجهون الاختصاصيون له، والنقد السياسي الصريح محظور عليه وعلى المتعلمين عنده، ويحظر عليه النقد الاجتماعي فهو غير محبب، والمس بالموروث من الطبائع والعادات الاجتماعية المتأصلة على اختلافها يجب أن يكون بحذر وتحفظ تام، والتعبير عن رغبات النفس ونوازعها وميولها يلزم ألا يتجاوز حدود المألوف. وأما الإفصاح عن المواقف الفكرية أو

الشعورية من أنظمة الإدارات العليا فلا بد أن يكون تحت رقابة شديدة صارمة إلا إذا كانت من باب المديح أو الثناء [34].

وهكذا تتحرك اللغة القومية ضمن دوائر ضيقة قد لا تتجاوز عند بعضهم حدود الحياة الوظيفية أو العملية المادية وما يرتبط بها، وتبقى مساحات الإبداع الفكري والتنفيس الشعوري محدودة، وتصبح الحوافز للتمكين للغة أو التوسع في الإحاطة بأساليبها وطرائقها ضعيفة.

وما يزال أسلوب التحفيظ والتسميع والتلقين سائداً في تعليم اللغة وتعلمها، وما يزال الانتقال من التعليم إلى التعلم محدوداً، وما يزال المتعلمون بعيدين عن اكتساب مهارات التعلم الذاتي الذي هو أساس للتعلم المستمر مدى الحياة، ومن أمارات هذا البعد العزوف عن المطالعة والقراءة الحرة، إذ لم يفلح القائمون على تعليم اللغة وتعلمها في تكوين عادات القراءة لدى المتعلمين وغرس الشغف بها في نفوسهم الغضة.

ومن الأخطاء المرتكبة في تعليم اللغة في مدارسنا أننا لا نركز على اكتساب المهارات اللغوية ونظن أن المعرفة تؤدي إلى تكوين العادة، ولكن العادة لا تتكون إلا بعد اكتساب المهارة، والمهارة اللغوية لا تكتسب إلا بالمران والممارسة وتطبيق المعرفة في مواقف الحياة، أما حفظ القواعد النحوية والمفردات والمصطلحات البلاغية والعروضية دون ممارستها وتطبيقها في مواقف الأنشطة اللغوية في الحياة فيظل عملاً ناقصاً، ولا يؤدي إلى اكتساب اللغة وأدائها بصورة صحيحة وسليمة.

أما أساليب التقويم في العملية التعليمية التعلمية فما تزال تركز في قياسها على المستوى الأول من مستويات المعرفة ألا وهو مستوى الحفظ والتذكر والاسترجاع، وأغلب الأسئلة في الامتحانات إن في التعليم العام أو الجامعي تتمثل في: اذكرْ، عدّدْ، تحدَّثْ، اشرحْ، عرّفْ..إلخ.

وقامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بإنجاز دراسة عن تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم العام في الوطن العربي، ومما جاء فيها حصر أسئلة التمرينات التي اشتملت عليها كتب النحو في الوطن العربي فوجدت أنها تندرج ضمن الأنواع التالية: [35]

1. أسئلة تعداد.
2. أسئلة ربط.
3. أسئلة تكوين.
4. أسئلة تكملة.
5. أسئلة تعرف.
6. أسئلة تحويل.
7. أسئلة تعليل.
8. أسئلة ضبط بالشكل.
9. أسئلة اختيار من متعدد.
10. أسئلة إعراب.

وقد احتلت أسئلة التعرف المرتبة الأولى في كتب النحو بالمرحلة الابتدائية، وجاءت أسئلة الإعراب في المرتبة الثانية في سورية والأردن، واحتلت أسئلة التكملة المرتبة الثانية في كل من البحرين وقطر، وأسئلة التحويل في كل من السعودية واليمن، وانفردت مصر بأسئلة التكوين.

وتبوأت أسئلة التكوين المرتبة الثالثة في كتب أربعة أقطار عربية هي: الأردن، سورية، قطر، البحرين. واحتلت أسئلة الضبط هذه المرحلة في كل من السعودية واليمن، وانفردت كتب مصر بأسئلة التكملة.

وظهرت في المرتبة الرابعة أسئلة التكملة في ثلاثة أقطار عربية، هي: سورية، الأردن، اليمن، واحتلت أسئلة التحويل هذه المرتبة في قطرين، هما: البحرين ومصر، وجاءت أسئلة الإعراب في هذه المرتبة في كتب قطر، والتحويل في كتب مصر.

وتبوأت أسئلة الإعراب المرتبة الخامسة في ثلاثة أقطار عربية، هي: البحرين، السعودية، اليمن، وجاءت أسئلة الضبط في هذه المرحلة في كل من قطر ومصر.

ولم تظهر أسئلة التعليل حتى المرتبة السابعة في ثلاثة أقطار، هي: السعودية، مصر، اليمن، وجاءت في المرتبة الثامنة في دولة قطر، وفي المرتبة التاسعة في كتب البحرين، ولم ترد أسئلة تعليل في مناهج الأردن وسورية.

وجاءت أسئلة الاختيار في المراتب الأخيرة في كل من كتب مصر واليمن والبحرين، ولم تظهر أسئلة التعداد إلا في كتب سورية والأردن، واحتلت المرتبة الأخيرة فيها.

وفي المرحلة الإعدادية كانت نتائج تحليل أسئلة كتب النحو في هذه المرحلة على النحو التالي:

1. غلبة أسئلة التعرف على غيرها من أنواع الأسئلة، فما زالت تحتل المرتبة الأولى في كتب ستة أقطار عربية، هي: البحرين، السعودية، سورية، العراق، قطر، مصر، على حين نازعتها في هذه المرتبة أسئلة التكوين في الجزائر والأردن والتكملة في عُمان. واحتلت المرتبة الثانية في كتب كل من الأردن والجزائر وعُمان، على حين جاءت أسئلة التكوين في المرتبة الثانية في كل من كتب سورية والعراق، وأسئلة التحويل تبوأت هذه المرتبة في كل من كتب البحرين ومصر، وجاءت أسئلة الإعراب في هذه المرتبة في كل من كتب السعودية وقطر.
2. ارتفاع نسبة أسئلة الإعراب بين الأسئلة، فقد جاءت في المرتبة الثالثة في أربعة أقطار، هي: البحرين، سورية، العراق، مصر، وتأرجحت أسئلة التكملة بين المرتبتين الرابعة والخامسة، إذ وردت في المرتبة الرابعة في خمسة أقطار هي: الأردن، البحرين، الجزائر، سورية، قطر.
3. لم تظهر أسئلة الضبط إلا بدءاً من المرتبة الخامسة، ولم تظهر أسئلة التعليل إلا بدءاً من السابعة، وجاءت أسئلة الضبط في المرتبة الأخيرة في كل من الجزائر وسورية، وفي المرتبة قبل الأخيرة في الأردن، على حين جاءت أسئلة التعليل في المرتبة الأخيرة في الأردن، وفي المرتبة قبل الأخيرة في الجزائر وعُمان ومصر والبحرين.

4. غلبة نوع معين من الأسئلة في كتب بعض الأقطار العربية، إذ جاوزت النسبة المئوية لأسئلة التكملة في عُمان النصف فبلغت 54.4٪، على حين وردت أسئلة التعليل والإعراب في المرتبتين الأخيرتين.

وكانت أسئلة الربط والاختيار والتعداد قليلة التواتر، فأسئلة التعداد لم ترد إلا في قطر واحد هو سورية، وأسئلة الربط وردت في ثلاثة أقطار، هي: السعودية، عُمان، قطر، وأسئلة الاختيار وردت في ثلاثة أقطار أيضاً، هي: سورية، عُمان، العراق.

وفي المرحلة الثانوية كشف تحليل أنواع الأسئلة في كتب النحو عن الآتي:

1. غلبة أسئلة التعرف على بقية أنواع الأسئلة، إذ جاءت في المرتبة الأولى من حيث التواتر في الكتب، واحتلت أسئلة الأعراب المرتبة الثانية في ستة أقطار، هي: الأردن، السعودية، سورية، عمان، قطر، الكويت، على حين جاءت أسئلة التكوين في هذه المرتبة في قطرين هما: تونس ومصر، وتبوأت أسئلة التكوين المرتبة الثالثة في خمسة أقطار، هي: السعودية، سورية، عُمان، قطر، الكويت، وجاءت أسئلة التحويل في هذه المرتبة في كل من تونس ومصر، وتأخرت أسئلة الإعراب عن الظهور في المرتبة الثانية إلى الرابعة في كل من تونس ومصر.
2. عدم العناية بأسئلة الضبط والتعليل على الرغم من أهميتهما في هذه المرحلة. إذ جاءت أسئلة التعليل في المرتبة الثامنة في الأردن، والسادسة في تونس ومصر، والخامسة في عُمان وقطر، والسابعة في الكويت. كما جاءت أسئلة الضبط في المرتبة السابعة في الأردن وتونس ومصر، وفي المرتبة الثامنة في السعودية وقطر، وانتفت من مناهج سورية.
3. الاتفاق بين خمسة أقطار عربية في تسلسل المراتب الأولى والثانية والثالثة، إذ تبوأت أسئلة التعرف المرتبة الأولى، والإعراب المرتبة الثانية، والتكوين المرتبة الثالثة، وذلك في السعودية وسورية وعمان وقطر والكويت.

4. ازدياد نسبة أسئلة الإعراب، وتبوأت المرتبة الثانية في كتب أغلب الأقطار العربية.
5. ارتفاع نسبة أسئلة التعرف على حساب بقية أنواع الأسئلة في كل من الأردن، عمان، سورية، إذ بلغت في الأردن 61.2٪ وفي عمان 57.3٪ وفي سورية 42.8٪.
6. قلة أنواع الأسئلة في الكتب النحوية في سورية إذ بلغت ستة أنواع فقط، على حين بلغت في الكويت والأردن عشرة أنواع، وضآلة ورود أسئلة الاختيار والربط والتعداد، إذ إن أسئلة التعداد لم ترد إلا في الكتب السورية، وأسئلة الربط وردت في كتب الأردن وعمان، وأسئلة الاختيار وردت في ثلاثة أقطار هي: سورية، عمان، الكويت.

وتؤكد الدراسات التربوية الحديثة أن المعرفة لا تقتصر على مستوى الحفظ والتذكر، فهذا يشكل أدنى مستوياتها، وإنما تتضمن المعرفة عدة مستويات، أدناها مستوى الحفظ والتذكر والاسترجاع وأعلاها مستوى الحكم وبين هذين المستويين مستوى الفهم والتطبيق والتحليل والتركيب.

ومن هنا يأتي دور التمرينات والأسئلة في الكتب النحوية لتسهم في تكوين المهارة اللغوية، بعد أن تقوم عملية الاكتساب على ممارسة القواعد المتعلمة والفهم في هذه الممارسة وإدراك العلاقات بينها، والتعليل والمحاكمة العقلية لوظيفة الكلمة في الجملة، ودورها في أداء المعنى.

ثانياً– اللغة العربية في المجتمع

تنص دساتير الدول العربية على أن اللغة الرسمية في الدولة هي العربية، ولكن البون شاسع بين ما تنص عليه الدساتير والواقع العملي في المجتمع، وإذا كانت السياسة اللغوية في العملية التعليمية التعلمية والتخطيط اللغوي في ضوئها غائبين، فإن السياسة اللغوية لاستخدام العربية في المجتمع غائبة هي بدورها، وليس ثمة وعي كاف في الأعم الأغلب على مستوى القيادات السياسية والاقتصادية والثقافية بخطورة الدور الذي تؤديه اللغة في تنمية المجتمع الحديث، كما أن ثمة غياباً للرؤية الواضحة

للإصلاح اللغوي في المجتمع، إذ إن ثمة تعريباً متعثراً يواجه معارضة لا من قبل الأكاديميين في أغلب الجامعات العربية، بل من قبل بعض رواد الثقافة أيضاً.

ولقد أرادت مؤسسة الفكر العربي في مشروعها لإنقاذ اللغة العربية أن تحدد التحديات التي تواجهها اللغة العربية فألفت أن هذه التحديات تتجلى في:

1. سيطرة اللهجات المتداولة (العامية) في واقعنا العربي.
2. عدم وجود آليات فعالة لنشر الفصحى ودعمها.
3. انحصار استخدام الفصيحة في قلة من النخبة المتخصصة التي تهتم بها من أجل المعيشة على أنها وظيفة.
4. عدم وجود توحيد للمقررات ومحتوياتها في البلاد العربية، واجتهاد كل قطر عربي على حدة بوضع هذه المقررات.
5. تدني الإعداد الأكاديمي والمهني لمعلمي اللغة العربية ومعلماتها، وبخاصة في التعليم العام، والاكتفاء بإعدادهم تخصصاً لا تأهيلاً مهنياً.
6. النظر إلى المتحدث بالفصحى أحياناً بشيء من الريبة، وأحياناً بالاستخفاف [36].

وحاول بعضهم رصد واقع اللغة العربية في المجتمع الخليجي فوجد أن الحكومات في دول الخليج العربي تبذل من الناحية الرسمية المعلنة كل ما في وسعها من أجل دعم مواقف اللغة العربية، وتعمل جاهدة كما هو ظاهر على تعزيز مكانتها والحفاظ على قدسيتها، من منطلق كونها لغة القرآن والدين والتراث، واللغة الأساسية الأولى للمجتمعات التي تحكمها وتديرها، وللشعوب التي ترعاها، وتسهر على مصلحتها، وقد صدر قرار لمجلس الوزراء في دولة قطر ذو الرقم 9 لعام 1987 ينص على تكليف جميع الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى الالتزام باستعمال اللغة العربية في مكاتباتها وأي بيانات تصدر عنها داخل الدولة باعتبار أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، وفي الحالات التي تقتضي فيها الضرورة استعمال لغة أجنبية يتعين استعمال اللغة العربية لغة أولى، واللغة الأجنبية لغة ثانية باعتبارها

ترجمة للأصل المحرر أساساً باللغة العربية، ثم أكد مجلس الوزراء قراره السابق في تشرين الثاني «نوفمبر» عام 2008.

بيد أن الواقع العملي في بعض مؤسسات الدول المذكورة ودوائرها ومرافقها العامة يناقض في حقيقة الأمر ما تسنه حكوماتها من قوانين نظرية، وما تعلنه من نداءات لدعم اللغة العربية وتعظيم مكانتها، بل إن من السياسات والإجراءات المعمول بها في هذه الدول ما يعمل على إضعاف اللغة والتقليل من فاعليتها، ويشكل تحدياً لمسيرتها، ويعطل في نهاية الأمر الكثير مما تهدف إليه المناهج المتعلقة بتعليمها وتعلمها، ومن أبرز وأهم ما يظهر ذلك عدم اهتمام رجال السياسة في المنطقة بسلامة اللغة على الصعيد العملي، إذ إنهم لا يستعملون العربية الفصيحة في تخاطبهم مع جماهيرهم وفي اللقاءات الصحفية وغيرها، فيتحدثون بالعامية أو بالعربية الركيكة المحشوة بالأخطاء والتجاوزات، كما أنهم لا يتصدون للغزو اللغوي الوافد عبر العلاقات الخارجية، فتأثرت لغة المجتمع باللغات الأجنبية في كثير من مواطن استعمالها، وكان تأثرها باللغة الإنجليزية من بين اللغات الوافدة هو الغالب، حيث اتسعت المجالات أمام التأثر بهذه اللغة الأجنبية، وبقي التأثر بها يمتد ويستفحل مع تزايد الحوافز والمغريات لتعلمها حتى صارت تكتسح الكثير من مواقع اللغة العربية في عدد كبير من مرافق المجتمع ومؤسساته [37].

ولما كان الاقتصاد في هذا العصر هو عصب الحياة، وكانت البيئة العربية بيئة مستهلكة للمستورد من نتاج الغرب والشرق، رسخت الشركات الأجنبية في البلاد العربية أقدامها بالترويج للغاتها عن طريق وكلائها وسماسرتها من رجال الأعمال الذين لا يهمهم سوى الكسب السريع دون وعي أو بوعي، بما يصيب الثقافة المحلية من التآكل والاضمحلال، فأصبحت اللغة الأجنبية لغة الأعمال التجارية، وأقصيت العربية عن مجالات العمل الاقتصادية، بل حوربت حرباً شعواء، وأصبح اجتياز اللغة الأجنبية محادثة وكتابة بنجاح شرطاً من شروط التعيين في وظائف القطاع الخاص وفي كثير من الوظائف الحكومية، وأصبحت اللغة الأجنبية لغة طبيعية مطلوبة في كثير من الأنشطة في الحياة العامة كالوظائف الطبية ووظائف السياحة والمؤسسات التجارية [38].

ولا توجد في دول الخليج ضوابط قانونية صارمة لاستعمال اللغة الأجنبية، إذ إن دول الخليج تسمح للمؤسسات والشركات الأجنبية التي تتعاقد معها باستعمال اللغة الإنجليزية في تعاملاتها ومخاطباتها مع الجهات الرسمية وغيرها، وهكذا يتم استدراج الألسن إلى استعمال اللغة الأجنبية في المؤسسات والشركات في غياب الرقابة الرسمية الملزمة برعاية اللغة الأصلية حتى يبلغ الحد الذي تنفذ فيه الإنجليزية، ويشيع استعمالها بين غالبية العاملين في المرافق، في الوقت الذي تأخذ فيه اللغة العربية في التراجع شيئاً فشيئاً حتى تصبح هي اللغة الأجنبية بينهم.

ويمسك بزمام بعض المؤسسات والشركات في دول الخليج مسؤولون وإداريون ومستشارون عرب ممن تلقوا تعليمهم في الخارج أو أمضوا فترات طويلة في التعليم أو التدريب في البلدان الأجنبية، وبعض هؤلاء تتراجع اللغة العربية لديهم حتى يصبح من الصعب عليهم التعامل بها، ويفقد بعضهم الآخر شعوره بالانتماء إليها، أو تسيطر عليه عقدة النقص فيأنف من التعامل بها، ويتحول ولاؤه للغة الأجنبية فيتباهى بمعرفتها، وعندما يتولون مناصبهم القيادية في المرافق المذكورة يصبح لهم تأثيرهم السلبي المباشر في من حولهم، أو من يعمل تحت قيادتهم وإشرافهم فيما يتعلق باللغة، وربما يكون أسوأ من تأثير الأجانب الغرباء عليها وعلى مجتمعها [39].

وأدى استخدام العمالة الأجنبية في دول الخليج إلى حدوث تحولات سلبية في حياة المجتمع، فأدت هذه العلاقات الواسعة إلى اختلاط أفراد المجتمع بأجناس كثيرة ومختلفة من البشر، واتصالهم عن قرب وعن بعد بهم، والتأثر بأفكارهم وتصوراتهم وعاداتهم وتقاليدهم وقيمهم الحضارية وتعاملاتهم وسلوكياتهم العملية ولغاتهم وأساليب التخاطب معهم. وكان لكل ذلك آثاره السلبية على فكر المجتمع وثقافته وعلى لغته العربية، وبلغت هذه الآثار في عمقها واتساع رقعتها في السنوات الأخيرة إلى حد أصبحت فيه العربية تواجه تحديات صعبة، إذ لم تكن لتنال من اللغة العربية في أنشطتها العادية، أو في مواطن محددة من البلاد وأوساط معينة من المجتمع فحسب، وإنما شملت اللغة بجميع مستوياتها وفي مختلف مواطن استعمالها، ثم انتقلت على نحو واسع وسريع إلى مؤسسات التعليم على اختلافها، وانعكست سلبياتها حتى على مناهج تعليم اللغة العربية نفسها وعلى لغة معلميها ومتعلميها في الوقت نفسه، فأدت

إلى اضطراب ألسنة الكثيرين منهم في استعمالها، كما أدت إلى اضطراب مواقفهم منها وتوجهاتهم إليها [40].

وكان من نتائج ذلك كله تسرب المئات من ألفاظ اللغة الإنجليزية، وصيغها وتراكيبها إلى لغتهم، وقد تضاعف هذا التسرب، واتسعت مجالاته مع زيادة حركة التجارة والاستيراد، حيث امتلأت الأسواق بمختلف أنواع البضائع والسلع والأدوات والأجهزة والمعدات الأجنبية وألعاب الفيديو والحاسوب وغيرها حاملة معها أسماءها وصفاتها وعناوينها وتعريفاتها بلغات البلدان التي أنتجتها وصدرتها، وغالبها من البلدان الناطقة بالإنجليزية أو المفضلة للتعامل بها في نشاطاتها التجارية.

وإن السلطات الحاكمة التي بيدها الحل والعقد وصناعة القرار وتنفيذه صامتة لا تتخذ أي إجراءات أو مواقف عملية صريحة وصارمة لحماية لغتها، والحفاظ عليها في مواجهة المد الكاسح الذي تواجهه اللغة العربية [41].

وهكذا نجد أن لغة المجتمع العربي في منطقة الخليج تواجه سيلاً من الكلمات والصيغ والعبارات الأجنبية التي تخترق حياة هذا المجتمع بمختلف مجالاتها وتفاصيلها، وتتراكم إلى جانب الألفاظ والصيغ العامة الدارجة البعيدة الأصول، لتشكل حائلاً بينه وبين لغته الأصلية الصامتة.

وتزداد هذه الخطورة عندما تنسحب هذه الألفاظ والتعبيرات الأجنبية الدخيلة والهجينة إلى أوساط الناشئة في أسرهم، أو في مراحل تعليمهم، وتستقر في أذهانهم لتزيح بدائلها الفصيحة، في الوقت الذي لا تبدو فيه أي بوادر من أي جهة تملك السلطة والإدارة لإيقاف الزحف اللغوي الأجنبي أو الحد من تأثيراته، ولا نجد شروطاً أو قوانين صارمة وصريحة تقضي بضرورة استعمال اللغة الأصلية في تعاملات المجتمع وأنشطته اللغوية، ولا حظراً أو تقييداً على استخدام الأجنبية في أي مرفق من مرافق الحياة العامة أو الخاصة، ولا رقابة أو تحديداً على ما يزحف من ألفاظ هذه اللغة الأجنبية وعباراتها وتراكيبها أياً كانت طريقة الزحف أو وسيلته، كما أن المقاومة أو المناعة اللغوية الذاتية للفرد العربي تبدو ضعيفة، وضعفها يزداد يوماً بعد يوم مع تكاثر الأسباب لزيادة نفوذ الإنجليزية نفسها وقوة اختراقها [42].

يضاف إلى ذلك كله انتشار اللهجات العامية واختلافها في النطق والأداء والتصريف من مثل خطاب الأنثى الذي يتميز عن خطاب المذكر، ونطق الجيم المعطشة بدلاً من القاف «أبو الجاسم بدلاً من أبي القاسم»، وأحياناً تنطق غيناً: عبد الغادر بدلاً من عبد القادر، وعيد الاستغلال بدلاً من الاستقلال، وليلة الغدر بدلاً من القدر، والمغرر بدلاً من المقرر..إلخ. وأحياناً يلتبس عليك الأمر ففي قولك فلان غريب بالنسبة إلي، فلا تدري أهو غريب من الغربة على ظاهر اللفظ أو المقصود أنه قريب منه، ومن ذلك قلب الجيم ياءً فسجاجيد تنطق سياديد، ورجّال: ريّال..إلخ.

ومن الأخطار التي تواجهها اللغة العربية في الخليج خطر اللهجات الآسيوية، وهي عاميات منتشرة نظراً إلى كثرة العمالة الآسيوية في الخليج، وهذه اللهجات لم تعد لتهدد العربية في السوق ومجالات العمل فقط، بل حتى داخل البيوت نفسها، فتجد في البيت الواحد عدة جنسيات يتكلمون عدة لغات، وهؤلاء –خصوصاً الخادمات والمربيات– هم الذين يختلطون بالأطفال في سن التأثر والتلقي، ويكلمونهم بلغاتهم، فينشأ الطفل بعيداً عن لغة أمه العربية التي قلما تفرغ له، وعن لغة أبيه المشغول عنه بعمله وتجارته ومهنته وأصدقائه [(43)].

وثمة ظاهرة أخرى في دول الخليج تجور على استعمال العربية الفصيحة، وتتمثل في انتشار الشعر النبطي على حساب الشعر العربي الفصيح، حيث تقام له المهرجانات، وتخصص له الجوائز الكبيرة والمكافآت كجائزة «شاعر المليون».

وإذا انتقلنا إلى دول المغرب العربي فإننا نلاحظ أن الدستور ينص على أن اللغة المستعملة في دول المغرب العربي هي العربية، ولكن على مستوى الإدارة ما زالت الفرنسية هي المستعملة في المغرب إن في الكتابة أو في الخطاب، وثمة انتشار متزايد للغة الفرنسية في أجهزة الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، وفي الإعلانات والعناوين التجارية وأسماء الأمكنة التي تكتب حسب النطق الفرنسي، وإذا ما أريد كتابتها بالحرف العربي وقع فيها التحريف على نحو زنقة القاضي عياض، فقد تحولت إلى زنقة القاضي عياد، وزنقة ابن الأبار تحولت إلى العبار، مع الإشارة إلى أن الأخطاء في تلك العناوين والإعلانات لم تخلُ من أخطاء فادحة في صيغتها الفرنسية.

ولا يستعمل المسؤولون ورجال الدولة والأعمال إلا هذه اللغة في الأعم الأغلب إن في اجتماعاتهم أو في أحاديثهم أو في استجواباتهم مع تلك الأجهزة، ومثل ذلك يقال فيما يجري في معظم الندوات والمؤتمرات ولا سيما ما يتصل منها بجوانب علمية أو تقنية بحجة عدم إسعاف المصطلحات اللازمة لها، مع أن السبب الحقيقي كان هو نظرتهم السلبية للغة الوطنية، إضافة إلى تكوينهم الفرنسي الذي يجعلهم لا يحاربون العربية فقط، بل حتى الإنجليزية والإسبانية وإن في الخفاء (44).

وفي الحياة العامة في المجتمع يتزايد استعمال العامية في الإعلام ولا سيما التمثيليات والمسرحيات والمسلسلات وما يقدم من أحاديث واستجوابات بغير الفرنسية.

ويساعد على هذا الاستعمال للعامية انتشار الأمية في جانبيها الأبجدي والثقافي، وإذا كان الوضع اللغوي في المغرب يتسم بوجود عدة لغات متنوعة إلى جانب العامية واللغة العربية كالأمازيغية والفرنسية والإسبانية والإنجليزية، فإن وضعية لغوية مركبة ترتبت على مستوى التخاطب تمثلت في وجود خليط لغوي هجين ناتج عن استعمال لغة على حساب أخرى، فالفرد يوظف أحياناً في الخطاب نفسه عناصر من العامية، وأخرى من الفرنسية ومن غيرها دون شعور بحيث يجد صعوبة في التركيز على نسق واحد، إما بسبب ضعف كفايته اللغوية أو بفعل التعود والاستماع(45).

كما أن إبعاد العربية عن مجالات العلوم وحصر دورها في التكوين الأدبي والقضائي أدى إلى الاستعانة بلغة أجنبية أو أكثر، وهو في نظر المسؤولين حل وسط، إلا أن النتيجة جاءت مخالفة لما كان ينتظره الميثاق، فبدلاً من التعدد اللغوي الإيجابي حل محله الضعف اللغوي من جرّاء تداخل الأنساق (46).

وفي الجزائر احتدم التمييز اللغوي والثقافي في مجال السياسة اللغوية التي تؤدي إلى ربط العمل باللغة، فيعتقد الناس أن الفرنسية هي اللغة الراقية التي تتيح فرص العمل والرقي الاجتماعي والاقتصادي لمن يتقنها، وأن اللغة الوطنية عائق يحول دون هذه الميزة المهمة، فتهيمن الفرنسية على السوق اللغوي، وتكون عنصراً ضاغطاً يعمق هيمنة النخبة الناطقة بها، ويرسخ التبعية واللا مساواة الاجتماعية والثقافية واللغوية (47).

وهكذا أضحت الفرنسية أداة لسيطرة النخبة المتقنة لها وعنصراً طبقياً ذا قيمة اقتصادية تتولى الأعمال المهمة في المجتمع على حساب اللغة العربية، وتناضل من أجل مصالحها والسيطرة على السلطة والقرار، وأثر ذلك في وضع السياسات اللغوية واتخاذها وسيلة للتحكم في المجتمع بوضع منظومة تربوية تحقق هذه الأهداف وتحافظ عليها، وما تزال أزمة الاقتصاد والتهميش تنال الذين يستعملون اللسان العربي، ويحملون الإجازات بهذا اللسان، فلا يقبلون في سوق العمل في حين أنه مفتوح للغة الفرنسية العمل والإدارة والتسيير، وتعتقد الجماعة المغربية أن الفرنسية هي لغة الحداثة، وأنها وسيلة سحرية لنقل البلاد من التخلف إلى التقدم، وغدا الناطقون بها المسيطرين على المناصب الرفيعة، وبات الشباب والشابات يقبلون على تعلمها رغبة في الترقي الاجتماعي والرواتب العالية والامتيازات المادية [48].

وإذا كانت اللغة العربية على نطاق الساحة القومية تنأى عن السلامة اللغوية في أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية من جرّاء استعمال العامية في المسلسلات التلفزية وفي المسرحيات واللقاءات والحوارات والأغاني..إلخ، فإن ظاهرة الإعلانات هي الأخرى تنأى عن استعمال العربية السليمة حيث تشغل لافتاتها أسطح المباني والميادين العامة ومنعطفات الطرق وواجهات الأبنية الكبيرة، والمركبات العامة وواجهات المحلات التجارية، ولا تخلو منها أغطية المشروبات، وأغلفة المأكولات وجدران الملاعب وملابس الأطفال واللاعبين والكبار، وكل ما يمكن أن تقع عليه العين في الحياة العامة المدنية[49]. ولم تقتصر الإعلانات على تلك الأماكن والمواضع وإنما شقت طريقها إلى الصحف وقنوات الإرسال المسموعة والمرئية.

وهذه الإعلانات مصوغة بالعامية أو بالعربية المحشوة بالأخطاء، أو بالكلمات الأجنبية، وهذا كله يسهم في تشويه اللغة العربية. وهذه الازدواجية اللغوية والثنائية اللغوية تتمثل في تلك الإعلانات في جميع الدول العربية، ومن هذه الإعلانات:

الخطأ	الصواب
ديارك **داريها**	ديارك **دارِها**
عيش سعيد	**عش سعيداً**

ضي القناديل	ضوء القناديل
اللهم **صلّي عالنبي**	اللهم **صلِّ على النبي**
الله **يحميكي**	الله **يحميكِ**
عين الله **ترعاكي**	عين الله **ترعاكِ**
يا حبّاب **لا ترمي** الأوساخ	**لا ترمِ**
قوّي قلبك	**قوّ** قلبك
اربت تنحل	**قريباً ستحل**
وايت روز	**الوردة البيضاء**
لانوازيت	**البندقة**
لوكوان	**الزاوية**
هاي	**مرحباً**
باي	**إلى اللقاء**

وفي العامية المصرية: ما تقلش عاوز أي حاجة ساقعة، قول عاوز كوكاكولا بدلاً من: «لا تقل لي: أريد أي مشروب بارد، قل أريد كوكاكولا أو: «لا تطلب أي مشروب بارد، ولكن اطلب كوكاكولا».

ولو كان ثمة تخطيط لغوي في ضوء سياسة لغوية واضحة وقوانين رادعة لما عمد أصحاب الإعلانات إلى هذا التلوث اللغوي في إعلاناتهم إن في استخدام العامية أو الكلمات الأجنبية أو العربية المحشوة بالأخطاء.

ثالثاً– اللغة العربية والتقانات الحديثة

كانت الطرائق التقليدية التلقينية هي المتبعة في تعليم اللغة العربية وتعلمها، وقلما كان القائمون على تعليم اللغة وتعلمها يستعملون التقانات في تنفيذ دروسهم، إذ إن التقانات الحديثة من عرض الصور والمختبرات اللغوية والحقائب التعليمية

والسجلات والأفلام...إلخ كانت تستخدم في تعليم اللغات الأجنبية، حتى إن بعض المسؤولين عن العملية التربوية كانوا يظنون أن اللغة العربية لا تعلم في مختبرات اللغة، وأن تلك المختبرات اللغوية تعلم بها اللغات الأجنبية فقط.

وفي العقود الأخيرة كانت ثمة عناية بالتقنيات التربوية في تعليم اللغة العربية وتعلمها في مختلف المراحل التعليمية، ولا سيما الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي، فاستخدمت المجسمات والصور المعبرة والتسجيلات والأفلام، وتعددت الوسائل، فظهرت الحقائب التعليمية أو الرزم التعليمية، وبثت التلفزة البرامج الثقافية والتربوية الموجهة إلى الأطفال، وعرضت بعض الدروس عبر القنوات الفضائية، وصممت الدروس ونفذت بوساطة الحواسيب...إلخ.

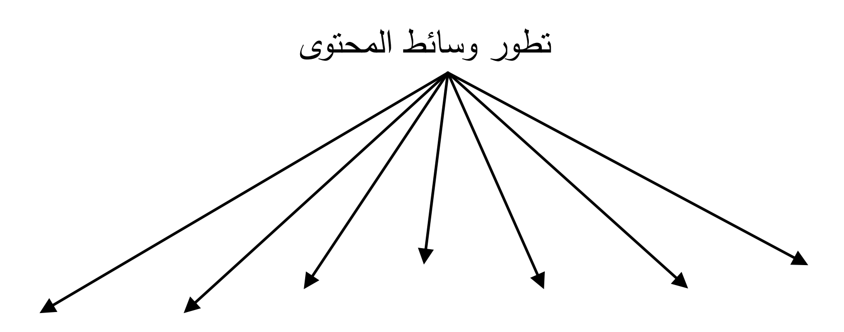
بيد أن هذه الجهود كافة لم تكن بكافية، فما يزال تعليم اللغة العربية وتعلمها يشكو القصور والفاقة في التنفيذ باستخدام الوسائل المعنية. ومن يقارن بين تعليم اللغات الأجنبية وتعليم اللغة العربية يجد بوناً شاسعاً بين الوسائل المستخدمة في تعليم الأجنبية والفقر في الوسائل المستخدمة في تعليم اللغة العربية، ويعد الغنى هناك عاملاً إيجابياً مساعداً على الإقبال على تعلم اللغة الأجنبية، كما يعد فقر الوسائل في تعليم اللغة العربية عاملاً سلبياً في عدم الإقبال عليها بكل دافعية واهتمام.

ولم تكن الشكوى مقتصرة على فقر الوسائل في العملية التعليمية التعلمية، وإنما ثمة شكوى من ضآلة المحتوى الرقمي العربي على الشابكة «الإنترنت»، فما المقصود بالمحتوى الرقمي؟ وما وضع المحتوى الرقمي باللغة العربية؟

المحتوى الرقمي باللغة العربية

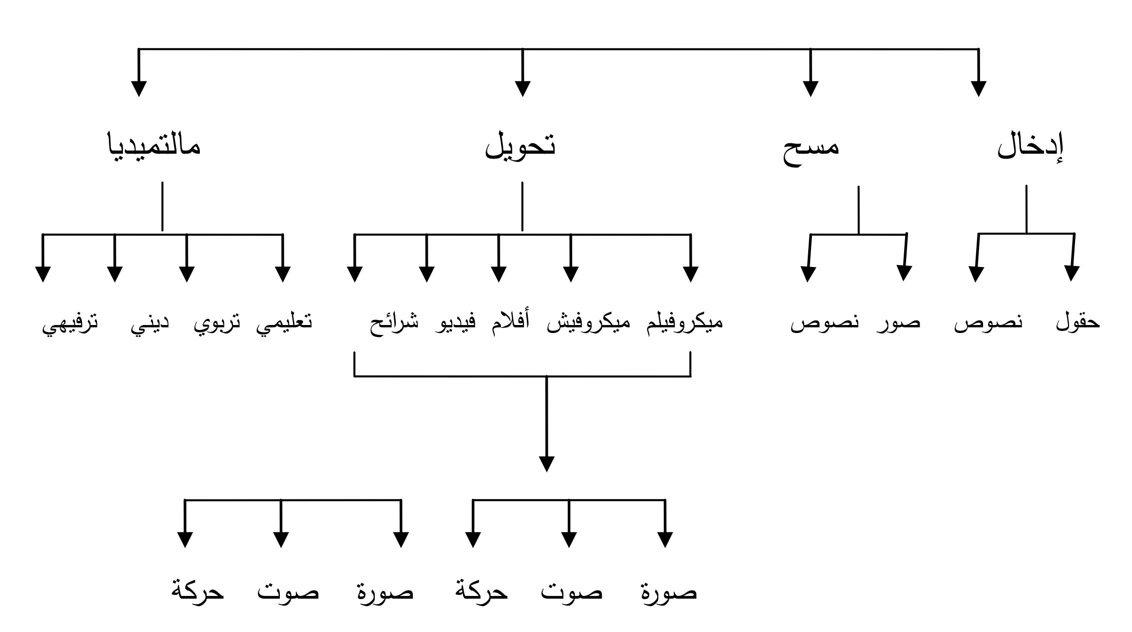
طالما يتردد مصطلح المحتوى الرقمي في الحياة التقانية المعاصرة، ويشتمل هذا المصطلح على البيانات وتعد المادة الخام، وعلى المعلومات وهي نتاج معالجة البيانات، وعلى المعارف وهي الخبرات والتجارب البشرية عبر التاريخ والحضارات والأجيال.

أما وسائط المحتوى فقد تطورت حتى وصلت إلى المحتوى الرقمي على النحو المبين في الشكل التالي:

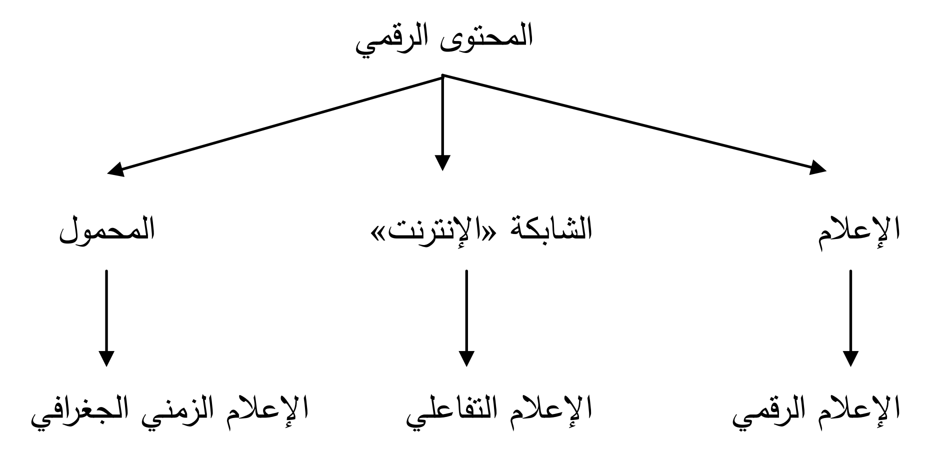


جداري حجري نحت بردي ورقي إلكتروني رقمي

وأما رقمنة المحتوى فتتمثل في الآتي:



ويتمثل المحتوى الرقمي في الآتي:



وكلما يتقدم المجتمع في استعمال التقانة يعد ذلك مؤشراً على دخوله مجتمع المعرفة، وثمة قياسات ومؤشرات محددة يتطلبها تقويم مجتمع المعرفة في بلد ما، ومن هذه المؤشرات:

1. عدد الباحثين والمهندسين والمتخصصين والعلميين المعلوماتيين في المجالات والمؤسسات البحثية والمهنية والتعليمية ونسبتهم إلى عدد السكان.
2. المنتجات البحثية المعرفية والعلمية وتقانة المعلوماتية بأنواعها المادية والفكرية.
3. نوعية السلع التقنية الحاسوبية والاتصالية الملموسة من أجهزة وأدوات ووسائل وقنوات ووسائط متنوعة.
4. الخدمات والنظم والمخططات والآليات والتصميمات المعلوماتية في مراحل الإعداد والتخطيط والتنفيذ والتطبيق والعمليات الإدارية المختلفة.
5. نسبة مستخدمي الشابكة «الإنترنت» والمواقع والصفحات الإلكترونية.
6. أجهزة الحواسيب الرئيسة التي توفر خدمة الشابكة «الإنترنت».
7. أجهزة الحواسيب التي تتصل بالشابكة.
8. تكاليف العتاد والبرمجيات والاتصالات بأنواعها.
9. الشبكات المحلية (Lan)، والموسعة(Wan) «الإنترنت».
10. درجة انتشار الشابكة في مختلف مناطق البلد، وطبيعة استخدام الشابكة «إنتاج البرمجيات، المعلومات والمعرفة..إلخ».
11. سعة الاتصال بالشابكة المتوفرة في الشبكات المحلية والموسعة للاتصال بالشابكة.
12. قياسات أمية الحاسوب.
13. الهواتف والطاقة الكهربائية.
14. مؤشرات استخدام اللغة والرموز القومية.

15. مؤشرات الترجمة المعلوماتية [50].

ومن مؤشرات رأس المال المعرفي كما نشره تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2003:

1. متوسط سنوات التعلم للفرد مرجحاً بنوعية التحصيل العلمي.
2. عدد الصحف اليومية لكل ألف من السكان.
3. عدد أجهزة المذياع لكل ألف من السكان.
4. عدد العلماء المهندسين لكل مليون من السكان.
5. عدد طلبات تسجيل براءات الاختراع لكل مليون من السكان.
6. عدد الكتب المنشورة لكل مليون من السكان.
7. عدد خطوط الهاتف الرئيسة لكل ألف من السكان.
8. عدد المشتركين بخدمة الهاتف المحمول لكل ألف من السكان.
9. عدد حواسيب الشابكة «الإنترنت» لكل ألف من السكان [51].

ولقد تعاظم دور اللغة في مجتمع المعرفة، ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة منها محورية الثقافة في مجتمع المعرفة، وهي المحور الأساسي للتنمية المجتمعية الشاملة، إذ إن اللغة تعد محوراً في محور الثقافة بعد أن تعاظم دورها على خريطة المعرفة فازدادت علاقة اللغة توثقاً مع جميع فروع المعرفة على اختلاف أنواعها فلسفة وعلوماً وفنوناً [52].

وتؤدي اللغة دوراً رئيساً في اقتصاد المعرفة، ومن المنتظر أن يتعاظم هذا الدور مع اتساع مجالات المعلوماتية في تطبيقاتها التعليمية والثقافية. ومن هنا يعد التخلف اللغوي تنظيراً وتعلماً واستخداماً ومعالجة آلية بوساطة الحاسوب من الأسباب الرئيسة للفجوة الرقمية، وهذا يفسر ما تبديه شعوب العالم حالياً من اهتمام شديد بلغاتها القومية فيما يتعلق بالشابكة «الإنترنت».

وتكمن الفرصة الرئيسة لتطوير المحتوى الرقمي العربي في وحدة اللغة بين البلاد العربية وفي التواصل الثقافي والاجتماعي بين أقطارها، إذ إن وحدة اللغة تتيح

فرصاً لإيجاد سوق واسعة تضم في الحاضر ما يزيد على 350 مليون نسخة في مجالات الإعلام والترفيه والأعمال والتجارة. والتفاعل الثقافي والاجتماعي يخلق حافزاً للمقارنة والمنافسة بين البلدان العربية في كل المجالات بما فيها مجالات الخدمة العامة. وتتيح الثورة الرقمية والاقتصاد الرقمي الجديد فرصاً وتحديات للحكومات العربية للنهوض السريع بمجتمعاتها واقتصادياتها على أسس متينة لتثبيت الحداثة والإصلاح [53].

ومع تزايد التحول نحو المحتوى الرقمي على الشابكة برزت إلى السطح أهمية استخدام اللغات الوطنية للحد من الاعتماد الكامل على اللغة الإنجليزية لأسباب تتعلق بالحفاظ على الهوية والتراث.

وعلى الرغم من أن اللغة العربية هي إحدى اللغات الست المستخدمة في الأمم المتحدة لم يحظَ المحتوى الرقمي العربي على الشابكة بالاهتمام في محركات بحث «الويب»، وهذا يرجع إلى ضعف الخصائص الآلية لمحركات البحث في دعمها اللغة العربية، ويعد محرك البحث "Google" أفضل المحركات في التعامل مع العربية، غير انه لم يستخدم أياً من آليات البحث المتخصصة للتعامل مع اللغة العربية [54].

إن تخلف صناعة المحتوى في وطننا العربي ليس سببه عدم توافر الموارد المادية أو قلة المواهب أو عدم توفر الأسواق، بل يرجع التخلف إلى عدم وجود السياسات والرؤية المستقبلية، وضعف صناعة المحتوى، وضعف جهود البحث والتطوير في استخدام اللغة العربية وتطوير أدواتها الحاسوبية، وضعف البيئة التمكينية لمساهمة القطاع الخاص في صناعة المحتوى، وضمور العرض وضعف الطلب.

وعزا بعضهم «أسباب تدني استخدام التقانة إلى التأخر في انتشار الشابكة «الإنترنت» في الوطن العربي، وإلى نسبة الأمية المرتفعة وعدم وجود حماية فكرية للنشر الإلكتروني، وقلة التطبيقات الإلكترونية العربية»[55].

ولقد جاء في تقريري الأمم المتحدة للتنمية البشرية لسنتي 2005 و2006 أن معدل معرفة القراءة والكتابة في ليبيا عام 2004 كان 87,4٪، وفي تونس 74,3٪، وفي الجزائر 69,9٪، وفي المغرب 52,3٪، وفي موريتانيا 51,2٪، وأن نسبة 67٪

هي لمتوسط نسب الاتحاد المغاربي، وهي نسبة ضعيفة، أي أن 33٪ من سكان دول المغرب العربي أميون؛ أي أن ثلث السكان لا يعرفون القراءة والكتابة معظمهم في المغرب وموريتانيا.

وعلى الرغم من أن اللغة الأم تشكل الأداة الأهم في تداول المعلومات وتوليد المعارف، فإن الخطر الكامن على اللغة العربية يأتي من تهميشها تدريجياً على أنها لغة عمل وتواصل، ومن ضعف الأدوات المعلوماتية الأساسية لمعالجة اللغة العربية وما هو متوافر منها حالياً لا يلبي الحاجات [56].

وتجدر الإشارة إلى أن عامة الناس هم الذين يستهدفون في بناء مجتمع المعرفة العربي ويحتاجون إلى استعمال اللغة العربية على الشابكة، ويؤدي استخدام اللغة العربية في مواقع الشركات العالمية التي تتوجه نشاطاتها نحو المنطقة، سواء أكانت هذه النشاطات تجارية أم ثقافية، إلى توسيع فرص العمل للناطقين باللغة العربية وبصورة خاصة في دول الخليج العربي، حيث ستضطر هذه الشركات إلى الاستعانة بمطوري مواقع ويب العربية، ومحررين ومترجمين عرب لإدارة تلك المواقع، كما يؤدي استعمال اللغة العربية في مواقع التجارة الإلكترونية العربية–العربية إلى توسيع قاعدة مستخدمي الشابكة، سواء في البيع أو الشراء أو التعاملات المصرفية، وتحويلها إلى خدمة شعبية لا تقتصر على من يتقن الإنجليزية مما يسرع في انتقال مجتمعاتنا إلى الاقتصاد الرقمي [57].

وثمة شكوى على نطاق الساحة العربية من ضآلة المحتوى الرقمي العربي على الشابكة «الإنترنت»، إذ إن نصيب اللغة العربية على هذه الشابكة لا يتجاوز الـ1٪، وقد أبانت نتائج دراسة المحتوى الرقمي العربي عام 2003 أن هذا المحتوى العربي ضعيف، وأبانت نتائج الدراسة عام 2008 أن هذا المحتوى ما يزال ضعيفاً.

ومن الشواهد على هذا الضعف أن محتوى الموسوعة العربية الحرة من حيث الحجم لا المضمون يماثل تقريباً ربع محتوى مقابلتها السويدية، علماً بأن متكلمي السويدية لا يزيد على تسعة ملايين في حين أن متكلمي العربية يزيدون على 300 مليون. وحتى تشرين الثاني (نوفمبر) من عام 2008 كان عدد المقالات المنشورة

على الموسوعة العربية الحرة 77,000 مقال تقريباً، وفي اللغة السويدية نحو 290,000 مقال [58].

ولقد صارت مساحة المحتوى على الشابكة «الإنترنت» في العالم بحجم هذا العالم وحاجاته، وصارت تشكل كماً مذهلاً من المعلومات في حقول المعرفة المختلفة من العلوم الإنسانية والعلوم التطبيقية والبحتة وشؤون الاقتصاد والمال والطب والسياسة، وهي منظمة في بنوك معلومات ومواقع جامعات وشركات ومراكز بحوث، وأكثرها مصوغ باللغة الإنجليزية مما يحرم أغلب أبناء شعبنا العربي القدرة على الإفادة من كل ما تزخر به الشابكة.

ومن يعد إلى الإحصاءات التي تدل بلغة الأرقام على وضع اللغات المختلفة على الشابكة يدهشه أن يرى أن لغة المحتوى هي الإنجليزية أولاً، ونصيبها 67٪. أما اللغة العربية فنصيبها 1,5٪، وهذا يدل على حجم التقصير الكبير الذي يعزل نحواً من 80٪ من أبناء شعبنا عن دخول هذه المدارات المؤَّارة بالمعرفة في حدودها الكونية.

وثمة إحصاءات أخرى تشير إلى أن المحتوى الرقمي العربي يبلغ 0,16٪ من المحتوى العالمي، وأن عدد المستخدمين العرب للشابكة «الإنترنت» أقل من 2٪، مع أن عدد الناطقين بالعربية يصل إلى 5٪ من سكان العالم [59].

ويقدر عدد صفحات (الويب) المفهرسة من قبل محركات البحث بنحو 70 مليار صفحة، ويقدر عدد صفحات «ويب العربية» المفهرسة من قبل محركات البحث بنحو 750 مليون صفحة، فتكون نسبة عدد صفحات «ويب العربية» إلى إجمالي صفحات «الويب» بنحو 0,93 في منتصف هذا العام 2009.

أما توزع المحتوى العربي وفق النطاقات فتدل الإحصاءات على أن المحتوى العربي المسجل تحت النطاقات العامة يبلغ 9٪، وأن المحتوى العربي المسجل تحت النطاقات العليا للبلاد العربية 7٪، وأن هذا المحتوى للبلدان غير العربية 3٪ [60].

مستخدمو الشابكة (الإنترنت) في الوطن العربي

تشير آخر الإحصاءات لعام 2006 إلى أن عدد مستخدمي الشابكة «الإنترنت» من الاستخدام العالمي بلغت نسبته 0,76 من عدد المستخدمين في العالم للشابكة «الإنترنت», وكانت أهم نسب الإحصاءات لعام 2006 على النحو التالي:[61]

1. عدد سكان العالم 6,499,697,060.
2. عدد سكان العرب 316,598,803.
3. نسبة سكان العرب إلى سكان العالم 4,87٪.
4. عدد سكان المغرب العربي82,477,553 نسمة.
5. نسبة سكان المغرب العربي إلى سكان العالم 1,27٪.
6. نسبة سكان المغرب العربي إلى السكان العرب 26٪.
7. عدد مستخدمي الشابكة (الإنترنت) العرب 23,439,400 مستخدم.
8. عدد مستخدمي الشابكة (الإنترنت) في العالم 1,086,250,903مستخدم.
9. عدد مستخدمي الشابكة (الإنترنت) في المغرب العربي 7,692,000 مستخدم.
10. نسبة مستخدمي الشابكة (الإنترنت) في العالم إلى عدد سكان العالم 16,7٪.
11. نسبة مستخدمي الشابكة (الإنترنت) العرب إلى المستخدمين في العالم 2,16٪.
12. نسبة مستخدمي الشابكة (الإنترنت) العرب إلى عدد السكان 7,4٪.
13. نسبة مستخدمي الشابكة (الإنترنت) في المغرب العربي إلى عدد السكان 9,3٪.
14. نسبة مستخدمي الشابكة (الإنترنت) في المغرب العربي إلى المستخدمين العرب 32,82٪.
15. نسبة مستخدمي الشابكة (الإنترنت) في المغرب العربي إلى المستخدمين في العالم 0,71٪.

ويبين الجدول رقم (1) مدى استخدام الشابكة في الدول العربية في الأعوام 2000 و2004 و2006 ونسبة المستخدمين لعدد السكان [62].

الجدول رقم (1)

استخدام الشابكة (الإنترنت) في الدول العربية للسنوات (2000، 2004، 2006) وأهم نسب الإحصاءات (2006).

البلد	عدد السكان (2006)	عدد المستخدمين في 2000/12	عدد المستخدمين 2004/9/30	عدد المستخدمين 2006/9/18	نسبة المستخدمين لعدد السكان ٪
الإمارات	3.870.936	735.000	1.110.200	1.397.200	36,1
الكويت	2.630.775	150.000	567.000	700.000	26.6
البحرين	723.039	40.000	195.700	152.700	21.1
قطر	649.600	30.000	126.000	165.000	20.7
لبنان	4.509.678	300.000	400.000	700.000	15.5
المغرب	30.182.038	100.000	800.000	4.600.000	15.2
الأردن	5.282.558	127.300	457.000	629.500	11.9
السعودية	23.595.634	200.000	1.500.000	2.540.000	10.8
عمان	2.424.422	90.000	180.000	245.000	10.1
تونس	10.228.604	100.000	630.000	953.000	9.3
السودان	35.847.407	30.000	300.000	2.800.000	7.8
فلسطين(الضفة الغربية)	3.259.363	35.000	145.000	243.000	7.5
مصر	71.236.631	450.000	2.700.000	5.000.000	7
الجزائر	33.033.546	50.000	500.000	1.920.000	5.8
سوريا	19.046.520	30.000	220.000	800.000	4.2
ليبيا	6.135.578	10.000	160.000	205.000	3.4
جزر القمر	666.044	1.500	5.000	20.000	3
جيبوتي	779.684	1.400	6.500	9.000	1.2

اليمن	20.764.630	15.000	100.000	220.000	1.1

وإذا نظرنا إلى الجدول رقم (2) الذي يتضمن نسبة المستخدمين للشابكة (الإنترنت) في دول المغرب العربي لآخر الإحصاءات في 2006/9/18 فإننا نلاحظ أن موريتانيا كانت من أقل دول المغرب العربي استخداماً للشابكة، وأن دولة المغرب كانت من أكثر دول المغرب العربي استخداماً لها، إذ بلغت نسبة المستخدمين من إجمالي المستخدمين المغاربيين 59.8٪ في الوقت الذي بلغت فيه نسبة المستخدمين في موريتانيا 0.18٪ [63].

الجدول رقم (2)

مستخدمو الشابكة (الإنترنت) في البلدان المغاربية ونسب الاستخدام لآخر الإحصاءات في 2006/9/18.

الدولة	عدد السكان	عدد مستخدمي الشابكة	معدل الاستخدام	نسبة المستخدمين من إجمالي المستخدمين المغاربيين
ليبيا	6.135.578	205.000	3.3	2.67
تونس	10.228.60	953.000	9.3	12.39
الجزائر	33.033.564	1.920.000	5.8	24.96
المغرب	30.182.038	4.600.000	15.2	59.8
موريتانيا	2.897.787	14.000	0.5	0.18
المجموع	82.477.553	7.692.000	9.3	100

وإذا كان من مؤشرات رأس المال المعرفي عدد خطوط الهواتف الرئيسة المستخدمة لكل ألف من السكان، وعدد المشتركين بخدمة الهاتف المحمول لكل ألف من السكان، فإننا نلاحظ من خلال الجدول رقم (3) أن دول اتحاد المغرب العربي كانت نسبتها من أقل النسب بين الدول التي تضمنها الجدول[64].

الجدول رقم (3)

خطوط الهواتف الرئيسة المستخدمة والهواتف المحمولة في سنتي 2003–2004

الدولة	خطوط الهواتف الرئيسة المستخدمة لكل 1000 مواطن	الهواتف المحمولة لكل 1000 مواطن
دول المغرب العربي	7.74	20.7

أمريكا	62.38	91.17
ألمانيا	65.73	78.52
فرنسا	56.6	69.59
بريطانيا	59.06	91.17
إسبانيا	42.91	91.61
إيطاليا	48.40	101.76
إسرائيل	45.82	96.07

3- البحث العلمي وبنوك المصطلحات

يشير الواقع العربي في مجال البحث العلمي إلى أن ثمة ضعفاً في بنيته العلمية في مؤسساته الأكاديمية والبحثية على الرغم من كثرة العقول العربية المتفوقة في المراكز البحثية العالمية.

ويظل عجزنا حتى اليوم عن إقامة مجتمع معرفي متكامل يتم إنتاج العلم فيه هو الذي يحرمنا من الإفادة القصوى من العولمة إيجابياً وتفادي الجوانب السلبية لها، ويضعفنا دائماً في موقف المستهلك لإنتاج الآخر بشروطه، والعاجز عن استعادة دوره في مجال السباق العلمي والتقاني بكفاية تنافسية عالية.

ويأتي التمويل في أول قائمة مشكلات البحث والتطوير، إذ إن متوسط المخصصات المالية المرصودة للبحث العلمي والتطوير التقاني (التكنولوجي) في حدود 1٪، في حين أن هذه النسبة في الدول المتقدمة تتراوح ما بين 2.5٪ إلى 3.2٪ من إجمالي ناتجها المحلي، وقد تصل إلى هذه النسبة إلى 5٪. وفي السنوات الأخيرة خصصت الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 3٪ من دخلها القومي للبحث والتطوير، وقد وصلت النسبة المخصصة إلى 5٪، وخصصت دول أوربا نسبة بين 1٪ و3٪، ووصلت في السويد إلى 4٪.

وفي الدول العربية بلغ الإنفاق على البحث والتطوير للأغراض المدنية 0.2٪ من الناتج الإجمالي المحلي في منتصف التسعينيات، في حين بلغت في إسرائيل 2.9٪ في التاريخ نفسه [65].

وتشير الإحصاءات أيضاً إلى نقص الكفاءات العلمية بالمستويات المطلوبة وخاصة الباحثين المتفرغين للبحث العلمي، إذ قدرت نسبتهم في البلدان العربية عام 1996 بمعدل يصل إلى دون ثلث المعدل العالمي (المعدل العربي 0.35 باحث لكل

ألف نسمة، وثلث المعدل العالمي 0.36 باحث لكل ألف نسمة) في حين تصل هذه النسبة في إسرائيل إلى 5.2 باحثين لكل ألف نسمة، وهي من أفضل النسب عالمياً، وخمسة عشر ضعف المعدل العربي العام [66].

على أنه في مقابل هذه الإحصاءات المثبطة هناك محددات أخرى تبعث على الاطمئنان تتعلق في جملتها بطبيعة اللغة العربية وكفاءتها العالية المعتمدة على المنطق والاقتصاد والجدية بالمنافسة المستقبلية، من أهمها قدرة اللغة العربية المشهود لها على امتصاص المنجزات العلمية وتداولها والإبداع فيها، وقد برهنت على هذه القدرة في مرحلتين حاسمتين، إحداهما في عصرها الذهبي خلال مرحلة المد العباسي الإمبراطوري، والأخرى في العصر الحديث، حيث وسعت بمرونة فائقة وآليات متجددة في النحت والاشتقاق والتعريب عشرات الآلاف من المصطلحات العلمية والتقنية [67].

ولقد تركز اهتمام الباحثين في مجال البحث المصطلحي العربي في العقود الأخيرة على تكييف بنوك المصطلحات مع تقنية الاتصالات الحديثة حيث الحاجة ماسة إلى استعمال المصطلح العلمي بشكل مضبوط، مما دفع الخبراء في هندسة الاتصالات إلى الاشتغال بالمصطلح من الناحية الهندسية، فوظفوا له تقنيات متطورة في مقدمتها استغلال محركات البحث عبر الشابكة «الإنترنت».

إلا أن تقنيات الذكاء الاصطناعي، والواقع الافتراضي، والمحتوى الرقمي، وما يلحق بكل هذا من عتاد إلكتروني، ذلك كله يؤدي إلى تيسير الاستفادة من المصطلح العلمي بلغة الضاد من أجل تبادل المعلومات ونشرها على أكثر من صعيد، إذ ليس هناك أكثر تطوراً من تقنيات الاتصال في عالم المعرفة المعولمة، وقد وجد في الوطن العربي باحثون ممتازون يشتغلون على بناء آليات تقنية لنشر المصطلح من خلال أداة الاتصال الحديثة التي يتم من خلالها تقديم خدمات متطورة لجمهور المستهلكين.

ومن الملاحظ على بنوك المصطلحات أنها تبقى أقرب إلى المحلية منها إلى العالمية، وقد يرجع السبب إلى عدم التعامل مع التقانات الحديثة في نشر المصطلح العلمي، وثمة اختلاف كبير في استخدام المصطلح الواحد بمقابلات مختلفة، فبعضهم يترجم المصطلح الأجنبي، في الوقت الذي يلجأ فيه بعضهم إلى التعريب، فينشأ الطفل وكأنه يعيش في عوالم عربية وليس في عالم عربي واحد، فمصطلح

"Computer" لم تتفق بنوك المصطلحات على لفظ واحد له حتى هذه الساعة «الحاسوب، الحاسب الآلي، الحاسبات، النظامة...إلخ» [68].

ويرجع السبب في هذه الاختلافات إلى أن مهمة وضع المصطلح كانت وما زالت غير منوطة بهيئة من الهيئات، بل هي عمل مشاع متروك لمبادرات يقوم بها الأساتذة الجامعيون ورجال العلم والثقافة والأدب إذا ما دفعتهم إلى ذلك حاجة في التدريس أو التأليف أو الترجمة أو البحث، بل قد يتصدى له مترجمون عرب يعملون في المنظمات الدولية أو البلدان الأجنبية، وهم في العادة لا يعرضونها على الجهات المختصة، وقد يضع غيرهم مصطلحات مغايرة، وهذا ما يؤدي إلى الاختلافات [69].

4- الترجمة والترجمة الآلية

ثمة شكوى من ضآلة ما يترجم من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، ومن اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية، وليست لدينا إحصاءات دقيقة في عامنا الحالي عن حال الترجمة إلى العربية ومنها، وطالما يتردد على نطاق الساحة القومية أن عدد الكتب التي ترجمت من عصر المأمون حتى الآن هو في حدود عشرة آلاف كتاب، وهذا العدد يقل عما تترجمه إسبانيا اليوم في عام واحد، وما تترجمه البرازيل في أربع سنوات.

ويشير دليل المترجمات(Index Translation) الذي تصدره المنظمة الدولية للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) إلى أن عدد الكتب التي ترجمت من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية بكل أنواعها منذ عام 1979 إلى 2002 بلغ 7806 كتب؛ أي بمعدل (325) كتاباً سنوياً، وعدد الكتب التي ترجمت من اللغة العربية إلى اللغات الأجنبية في المدة نفسها بلغ (8361) كتاباً، أي بمعدل (344) كتاباً سنوياً، ترجم أكثرها خارج بلدان الوطن العربي.

أما عدد الكتب التي ترجمت إلى اللغة العربية فقد بلغ عددها في مصر (3490) كتاباً، وفي سورية (1373) كتاباً، وفي السعودية (292) كتاباً، وفي الأردن (279) كتاباً، وفي الكويت (214) كتاباً، وفي الجزائر (189) كتاباً، وفي تونس (68) كتاباً.

وإذا نظر إلى هذه الأعداد في ضوء نسبة عدد السكان تكون سورية هي الأولى في الترتيب، ويرجع السبب إلى أن التعليم في الجامعات والمعاهد الرسمية السورية إنما هو بالعربية، إذ إن التدريس المعرب بحاجة إلى مراجع مترجمة في مختلف العلوم والمعارف، إضافة إلى دور الدولة في نشر الثقافة [70].

ومن مواضع الخلل في الترجمة على نطاق الساحة القومية ضعف التوازن بين الآداب والعلوم ولا سيما العلوم الأساسية والعلوم المستجدة.

وكانت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم قد وضعت مشروع الخطة القومية للترجمة مستعينة بالدراسات التي حصلت عليها عن واقع الترجمة في سبعة عشر بلداً عربياً، وعرضت الخطة واقع الترجمة في الوطن العربي في الماضي والحاضر، وبينت ملامح العمل المستقبلي ومنطلقاته وأهدافه وأسسه ووسائله ومراحله وطرائق تنفيذه، ثم حددت الدور الذي ينبغي أن تنهض به كل من الدول العربية والمنظمة أيضاً.

وقد حددت الخطة القومية للترجمة أسس اختيار الكتب المراد ترجمتها على النحو التالي:

1. الكتب التي أحدثت اتجاهاً جديداً أو مدرسة فكرية في الثقافة الإنسانية في العلم والأدب والفن.
2. أمهات الكتب، أي الكتب الموسعة التي تجمع شتات المعرفة في ميدان واحد أو فرع واحد، وتعد مراجع في موضوعاتها.
3. الكتب التي تعالج شؤون التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتنقل تجاربها في العالم.
4. كتب الثقافة الجماهيرية لخدمة الطفل واليافع والشاب والكهل من الرجال والنساء.
5. الكتب التي ألفت عن البلدان العربية وبخاصة عن القضية الفلسطينية.

أما بالنسبة لنقل الكتب العربية إلى اللغات الأجنبية فيحسن اختيار الكتب التي تمثل نتاج الفكر العربي الخلاق، قديمه وحديثه [71].

وأقر المؤتمر الثاني للوزراء العرب المسؤولين عن التعليم العالي والبحث العلمي المنعقد في تونس عام 1983 إنشاء المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر على أنه جهاز متخصص من أجهزة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، ومقره في دمشق، ويهدف إلى المساعدة على تعريب التعليم العالي والجامعي، بفروعه وميادينه كافة في الوطن العربي، وإغناء الثقافة العربية بترجمة الرفيع من روائع الفكر العالمي في العلوم والآداب والفنون إلى العربية، والإسهام في ترجمة روائع الفكر العربي في العلوم والآداب والفنون إلى اللغات الأجنبية الواسعة الانتشار.

وأصدر المركز حتى الآن ما يزيد على مئة كتاب مترجم في العلوم الأساسية والتطبيقية «الفيزياء النووية، الألياف البصرية، الجيو فيزياء النووية، الجيو فيزياء التطبيقية، الاستشعار عن بعد، الليزر، ميكانيك الكم» وعدد كبير في المجال التربوي.

ومن المنظمات المعنية بالترجمة المنظمة العربية للترجمة ومقرها بيروت، ومن مهامها إغناء الثقافة العربية بكل وجوهها وبكل وسيلة عن طريق الترجمة من العربية وإليها. وينص نظامها الأساسي على تحقيق قفزة نوعية وكمية في نشاط الترجمة من العربية وإليها وتوفير متطلبات تعليم العلوم بالعربية في التعليم العالي والاهتمام بالترجمة الآلية وتقانة المعلومات.

أما سمات حركة الترجمة في الوطن العربي فتتمثل في الآتي[72]:

1. عدم التوافق بين الحاجة والفعل، فقد ترجمت كتب كثيرة ليس فيها نفع يذكر، وأغفلت كتب كثيرة كان ممكناً أن تكون ذات نفع جزيل.
2. عدم التوازن اللازم بين الموضوعات، إذ إنها عنيت بالآداب والعلوم الاجتماعية أكثر من عنايتها بالعلوم البحتة والتطبيقية والتقنيات.
3. عدم بلوغها مرحلة النضج من حيث اللغة والأسلوب والمصطلح، وغلبة التسرع والعجلة على كثير من الترجمات.

وفي وقتنا الراهن شقت الترجمة الآلية طريقها إلى ميدان الترجمة، والترجمة الآلية هي إحدى تطبيقات بحوث الذكاء الاصطناعي التي تحاول أن تجعل الآلات تفعل أشياء تتطلب الذكاء، وهي ترجمة لغة طبيعية إلى لغة أخرى يقوم بها آلياً ودون تدخل الإنسان الحاسوب الإلكتروني بعد تغذيته بالقواميس والبرامج التي تضم قواعد

تحليل النص الأصلي في اللغة المصدر حرفياً ونحوياً ودلالياً، وتضم قواعد أخرى تعيد تركيبه نصاً جديداً في اللغة الهدف.

واتخذت الترجمة الآلية أسلوبين: أولهما الترجمة البشرية بمساعدة الآلة، وثانيهما الترجمة الآلية بمساعدة الإنسان، ودور الإنسان في الأسلوبين قائم ومطلوب، وإذا لم يتدخل الإنسان وكانت الترجمة آلية بالكامل، تكون الترجمة قاصرة في أكثر الحقول المعرفية، وأقل من الترجمة البشرية في وقتها ودرجة الثقة بها والتعويل عليها.

وفي نطاق الترجمة الآلية بمساعدة الإنسان تتم عملية الترجمة على ثلاث مراحل متلاحقة، هي: مرحلة تحليل النصوص، ومرحلة الترجمة الآلية، ومرحلة المراجعة والمصادقة. ويعمل البرنامج على مستويات خمسة:

1. قاعدة النصوص المترجمة.
2. مستوى التحليل الصرفي.
3. مستوى التحليل النحوي.
4. مستوى التحليل الدلالي.
5. مستوى التحويل.

ومن الشركات الكبرى المختصة بالحاسوب لتطوير الترجمة الآلية شركة سيموس في فرنسا، وأنشأت برنامج «المترجم الكافي» الذي يستطيع معالجة 60 ألف كلمة في الساعة، أي بمعدل ألف كلمة في الدقيقة الواحدة، ويترجم من لغات مختلفة وإليها، ويعمل على نظام وندوز، ويعتمد على فاعلية بيانات نحوية وقاعدة بيانات معرفية، ويهتم بترجمة الأعمال المالية والمعلوماتية والفضاء والعلوم والطب.

وفي البلدان العربية بدأ الاهتمام بالترجمة الآلية ترتفع نسبته، وثمة حاجة ماسة لدعم الترجمة الآلية بغية ترجمة النصوص العلمية والتقنية إلى لغتنا ومواكبة التفجر المعرفي في مختلف الميادين بهدف إغناء معرفتنا العلمية وتيسير عملية تعريب التعليم وخاصة العالي منه وتنشيط البحوث العلمية، والسعي لنقل التقانة الحديثة، والترجمة الآلية الوسيلة المفضلة لترجمة العلوم إلى لغتنا، إذ هي تختصر الجهد والوقت والنفقة في آن واحد [73].

وثمة إمكان لتلافي النواقص التي تحدث في مجال الترجمة الآلية بعد مراجعتها وتدقيقها من مترجمين أكفياء.

5- من الإنجازات في المحتوى الرقمي العربي

أنجزت أعمال كثيرة في مجال المحتوى الرقمي العربي، ولسنا الآن في مجال الحصر، وإنما سنشير إلى تجربة المعهد العالي للعلوم التطبيقية في سورية، وإلى مبادرة الملك عبد الله للمحتوى العربي في المملكة العربية السعودية، وإلى الاستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي وضعتها وزارة الاتصالات والتقانة في سورية.

أ- تجربة المعهد العالي للعلوم التطبيقية في المحتوى الرقمي:[74]

قام المعهد العالي للعلوم التطبيقية بوضع نظام الاشتقاق والتصريف وقاعدة معطيات الإعراب وقاعدة معطيات معجمية، وقاعدة معطيات التراكيب، وضبط النصوص بالشكل.

وضع نظام الاشتقاق والتصريف:

يعتمد نظام الاشتقاق على الأعمال المتعلقة بإحصاءات اللغة، وقد أحصيت:

- 5588 جذور الأفعال الثلاثية وأبوابها.
- 1932 جذور الأفعال الرباعية.
- 11790 مصدراً سماعياً.

قاعدة معطيات الإعراب:

1. تضم القاعدة 1200 شاهد من روائع الأدب العربي: القرآن والحديث والشعر والأقوال المأثورة بحيث تعطي أمثلة على كل أبواب النحو في اللغة العربية.
2. وجرى إعراب الشواهد إعراب مفردات وجملاً.
3. والقاعدة مزودة بواجهة مستثمر تسهل البحث عن مفردة نحوية.

ويمكن تطويرها لتغطي دروس النحو لمستويات مختلفة في دراسة الإعراب باللغة العربية.

قاعدة معطيات معجمية:

1. تغطي جميع المعلومات المعجمية في «المعجم الوسيط» في بنية هيكلية موضوعة في قاعدة معطيات Access.
2. تضم القاعدة المعلومات التصريفية في اللغة العربية والمعلومات المتعلقة بها في ستة عشر جدولاً: الأفعال، الأسماء، المصادر، جموع الأسماء، الأدوات، التراكيب، وأمثلة الاستخدام وغيرها.
3. واستكمل خبراء لغويون المعلومات الناقصة اللازمة للبنية وغير الموجودة في المعجم الوسيط.
4. جرى استكمال معلومات معجمية من معاجم أخرى كالمعجم المدرسي، وتاج العروس، وغيرها، وزاد عدد المفردات على 200,000 كلمة.

قاعدة معطيات التراكيب:

يشتمل على التركيب والجذر ومعنى التركيب والمجال الدلالي والمجال المضاد وشيوع التراكيب والمرجع الذي استقي منه.

تشكيل النصوص باللغة العربية:

إن النظام الموجود يشكل الكلمات من غير أواخرها، ويعتمد على محللات صرفية وطرائق إحصائية، ويجري تحسينه استناداً إلى قاعدة المعطيات المعجمية والمحلل النحوي.

ب- مبادرة الملك عبد الله للمحتوى العربي:

وتشتمل هذه المبادرة على المسوغات التي دعت إلى وضعها وعلى الأهداف المرسومة لها وآليات العمل والمشروعات.

المسوّغات:

لما كانت نسبة استخدام الشابكة (الإنترنت) في الوطن العربي منخفضة وكان أكثر من نصف مستخدمي الشابكة (الإنترنت) في المملكة العربية السعودية يتعاملون مع الشابكة يومياً، ويقدر أن 70٪ من مستعملي الحاسوب في المملكة يستعملون أنظمة تشغيل بواجهات عربية فقط، كانت الحاجة ماسة إلى وجود استراتيجية خاصة بالمحتوى العربي نظراً لغياب هذه الاستراتيجية وضعف البنية المحفزة لتطوير المحتوى وصناعته، وضعف الاستفادة من الشابكة «الإنترنت» في تطوير التعليم والاقتصاد في الوطن العربي وعدم استفادة معظم الناطقين باللغة العربية الاستفادة المثلى من هذه الشابكة «الإنترنت» فضلاً عن أن الطبقة المقتدرة لا تستخدم اللغة العربية، وأن الشابكة تفتقر إلى محتوى عربي وإسلامي مناسب، إذ إن المحتوى العربي لا يزيد على 0,3٪ من محتوى الشابكة في الوقت الذي يصل فيه عدد سكان العرب إلى 5٪ من إجمالي سكان العالم، كما أن الشابكة تفتقر إلى الأدوات المساعدة على التصفح: محرك بحث عربي، ترجمة آلية، قواميس..إلخ.

أهداف المبادرة:

- دعم الجهود المبذولة لإغناء المحتوى العربي وتحفيزها.
- دعم تطوير الأدوات المعينة في إغناء المحتوى العربي وتحفيزها.
- الإسهام في إتاحة المحتوى العربي وأدواته للمستخدمين.
- وضع المعايير المتعلقة بالمحتوى العربي وأدواته.
- وضع مؤشرات إغناء المحتوى العربي.
- نشر الوعي بأهمية المحتوى العربي وكيفية تطويره.

آليات العمل:

التخطيط: وضع الخطة الاستراتيجية للمبادرة وتصور للبرامج والمشاريع.

التحفيز: تحفيز الاستثمار في المحتوى الرقمي.

التوعية: إقامة الورش والدورات والندوات.

الدعم: دعم المشروعات البحثية المتعلقة بالمبادرة.

مشروعات المبادرة:

- وضع استراتيجية وخطة عمل إغناء المحتوى العربي.
- إنشاء بوابة المبادرة على الشابكة (الإنترنت).
- بناء المدونة العربية.
- تطوير المعجم الحاسوبي التفاعلي.
- ترجمة كتب التقنيات الاستراتيجية.
- تفعيل وسائل إثراء المحتوى المفتوح.
- المكتبة الرقمية.
- إدارة النشر العلمي.
- إقامة ندوة دولية عن صناعة المحتوى العربي.

ج- الاستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات:

وضعت هذه الاستراتيجية وزارة الاتصالات والتقانة في سورية، وقد اشتملت على المبادئ والأهداف والمحتوى الرقمي في الاستراتيجية ومشروعات المنتج الأول فيها.

مبادئ الاستراتيجية:

- التوسع في تحرير الخدمات من أجل خلق سوق عربي تنافسي يندمج في الاقتصاد العالمي.
- الشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.
- التكامل في تقديم خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والإعلام من أجل إتاحة أفضل الخدمات للمواطن العربي.
- تعظيم التعاون العربي على أسس اقتصادية من أجل خلق كيانات فاعلة في هذا المجال.

- التفاعل مع المجتمع الدولي وآلياته من أجل نقل وتطوير التكنولوجيا وجذب الاستثمارات، وخلق فرص العمل.
- استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتحسين حياة الإنسان العربي.
- مواصلة الجهود كافة التي بذلت في تعظيم الاستفادة من نظم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- تفعيل الاتصال والتوعية لضمان نجاح الاستراتيجية من حيث التعريف بمكوناتها وغاياتها ومقاصدها، وبالأدوار الملقاة على عاتق الأطراف لإنجاحها وتطويرها.
- استحداث وتفعيل آليات لمتابعة التنفيذ.

أهداف الاستراتيجية:

- خلق سوق تنافسي لمجتمع المعلومات العربي كجزء من مجتمع المعلومات العالمي.
- تحقيق النفاذ الشامل وتحسين جودة الخدمات للمواطن العربي باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
- تنمية صناعة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات بهدف خلق فرص عمل جديدة وتأهيلها للتصدير في السوق العالمي.

المحتوى الرقمي في الاستراتيجية:

تتمحور خطوط عمل الاستراتيجية في ثلاثة عشر محوراً منها:

المحور الثاني: تنمية صناعة وخدمات المحتوى الرقمي العربي.

المحور الخامس: النفاذ إلى المعلومات.

المحور السادس: بناء وتنمية القدرات باستخدام التعلم والتدريب الإلكتروني.

المحور السابع: تنمية خدمات الحكومة الإلكترونية.

المحور الحادي عشر: البحث العلمي والابتكار والتطوير في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

ومن مشروعات المنتج الأول في الاستراتيجية:

تعريب أسماء النطاقات: ويهدف المشروع إلى تحديد مجموعة الأحرف العربية التي يمكن أن تستخدم في أسماء النطاقات، وثمة مبادئ توجيهية لطرق استخدام الحرف العربي في أسماء النطاقات، وتحديد طرق وقواعد كتابة أسماء النطاقات بالحرف العربي وزيادة استخدام الشابكة (الإنترنت) بين جميع الفئات في المجتمعات العربية.

توثيق التراث (ذاكرة العالم العربي): تحديد أفضل الممارسات في تكنولوجيا المعلومات لحفظ التراث العربي في العالم العربي وتجميع وتوثيق ورقمنة وتعميم التراث العربي من خلال بوابة إلكترونية باللغتين العربية والإنجليزية.

تعريب المصطلحات: ويهدف إلى توحيد مصطلحات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية، وإتاحة القاموس إلكترونياً عبر الإنترنت، وعلى (CD) بثلاث لغات (عربي، إنجليزي، فرنسي) ومتابعة تحديث المصطلحات الجديدة، وبعد توحيد المصطلحات يستخدم التوحيد في المدارس والجامعات في المنطقة العربية.

إنشاء محرك بحث باللغة العربية: ويهدف المشروع إلى إنشاء بوابة للوطن العربي، مدعوم بدليل شامل عن المعلومات المنشورة باللغة العربية وفي المنطقة العربية، وكسر حاجز اللغة بهدف دفع غير المتمكن من اللغات الأخرى الوصول إلى المعلومات، ودفع حركة النشر باللغة العربية، وتأمين خدمات أخرى للمستخدم العربي.

تلك هي إشارات إلى جزء يسير جداً مما تزخر به الساحة القومية في مجال الارتقاء بواقع اللغة العربية في ميدان التقانات الحديثة، وثمة مشروعات كبيرة إن نفذت فإن فيها خدمة كبيرة للغتنا العربية، ومن هذه المشروعات الكبيرة الذخيرة اللغوية العربية وهو مشروع اعتمدته جامعة الدول العربية بناء على اقتراح دولة الجزائر، ومشروع المعجم التاريخي للغة العربية، وهو مشروع ينهض به اتحاد المجامع اللغوية العربية، ولا يمكننا أن ننسى مشروعات بذلت فيها مجهودات كبيرة قامت بها مؤسسات

خاصة، ومنها «معجم البابطين للشعراء العرب المعاصرين» ويضم 1950 شاعراً معاصراً، ومعجم البابطين لشعراء العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين، وهو معجم يؤرخ لما يزيد على ثمانية آلاف شاعر سيرة ونتاجاً، وقد أنجزت هذين المشروعين مؤسسة جائزة عبد العزيز بن سعود البابطين للإبداع الشعري في الكويت.

وثمة مشروع كبير أنجزته مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم في دولة الإمارات العربية المتحدة وهو «موسوعة الشعر العربي»، وهو أكبر موسوعة للشعر العربي تحتوي على ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف بيت شعر لثلاثة آلاف شاعر...

رابعاً- آفاق التطوير

بعد أن تعرفنا الواقع اللغوي في العملية التعليمية التعلمية وفي خارج نطاقها، وتعرفنا هذا الواقع في مجال التقانات الحديثة، بات لزاماً علينا أن نسأل: ما سبل الارتقاء بهذا الواقع في مختلف مجالاته؟ وما التصور المقترح لمعالجة المشكلات التي تكتنف هذا الواقع؟ هذا ما سنتعرفه في القسم الأخير من هذا البحث.

1- في مجال السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي:

إن الارتقاء بالواقع اللغوي يتطلب وضع سياسة لغوية متكاملة على المستوى القومي، أو على مستوى كل قطر على حدة تعمل في ضوء منهج يعلي شأن اللغة بوصفها عنواناً للهوية، ويحافظ عليها باعتبارها أداة ضرورية للتقدم، ويعمل على استثمارها الاستثمار الأمثل كي تحدث فعلها في تقدم الأمة ورقيها.

ومن شأن هذه السياسة اللغوية أن تعيد للغة العربية المكانة في قلوب أبنائها وأفكارهم، وتكون مطلباً أساسياً للالتحاق بالجامعات والوظائف الحكومية والخاصة، واللغة التي يستعملها متخذو القرار في الإدارات المختلفة، واللغة الرسمية للمؤتمرات والندوات التي تعقد في الوطن العربي، ولغة الإعلام الأولى بمختلف وجوهه.

ولن تؤدي السياسة اللغوية مراميها إلا إذا كان ثمة:

أ- احترام لما تنص عليه دساتير الدول العربية من حيث إن اللغة الرسمية المعتمدة في الدول العربية هي اللغة العربية الفصيحة، وهذا يتطلب إرادة سياسية حازمة وصارمة.

ب- التزام رجال السياسة والحكم في كل الدول العربية بالتحدث باللغة العربية الفصيحة، تشجيعاً للرعية على احترام اللغة، وبث الثقة بها والولاء لتراثها. وثمة فئات كثيرة من جماهير أمتنا تنشد إلى الخطاب السياسي الفصيح، وتتفاعل معه أكثر من تفاعلها مع الخطاب المصوغ بلغة دارجة مبتذلة، ويحدث ذلك بصورة جلية عندما تقترن طلاقة اللغة، وفصاحة التعبير، وسلاسته، وجمال البيان في هذا الخطاب بجودة المضمون وصدقيته وحيويته وحسن أدائه.

ج- تخطيط لغوي على المستوى القومي والإقليمي وعلى المستوى الخاص بكل دولة في ضوء التخطيطين الإقليمي والقومي.

ويهدف التخطيط اللغوي بصورة أساسية إلى التطوير الشامل للغة العربية في مختلف مساراتها ومجالات التعبير بها وفي أطرها العامة والخاصة، ويشمل التخطيط كل ما يتعلق بمتن العربية القطاعين الاصطلاحي والمعجمي العام وكل ما يتعلق بأصولها وقواعدها ومهاراتها وأساليب التعبير بها في المجالات العلمية والمستويات التعليمية، ومناهج التعليم والقوانين المتبعة في إعداد المعلمين وتأهيلهم، وقضايا التعريب والترجمة من العربية وإليها.

ويركز التخطيط اللغوي المشترك على:

1- إصدار القوانين التي تحمي اللغة وتحافظ عليها وتتابع تنفيذها.

ويمكن الاستئناس في هذا المجال بخطة العمل الوطنية السورية لتمكين اللغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها، والتي وضعتها لجنة التمكين للغة العربية المشكلة بالقرار الجمهوري رقم 4 لعام 2007 في ضوء دعوة السيد الرئيس بشار الأسد في خطاب القسم أمام مجلس الشعب إلى أنه «يجب إيلاء اللغة العربية التي ترتبط بتاريخنا وثقافتنا وهويتنا كل اهتمامنا ورعايتنا كي تعيش معنا في مناهجنا وإعلامنا وتعليمنا كائناً حياً ينمو ويتطور ويزدهر، ويكون في المكانة التي

يستحقها جوهراً لانتمائنا القومي، وكي تكون قادرة على الاندماج في سياق التطور العلمي والمعرفي في عصر العولمة والمعلومات، ولتصبح أداة من أدوات التحديث ودرعاً متينة في مواجهة محاولات التغريب والتشويش التي تتعرض لها ثقافتنا. لقد أعطينا في سورية اللغة العربية كل الاهتمام وتبوأت موقعاً رفيعاً في حياتنا الثقافية منذ وقت مبكر، ومطلوب منا اليوم استكمال جهودنا للنهوض بها لا سيما في هذه المرحلة التي يتعرض فيها وجودنا القومي لمحاولات طمس هويته ومكوناته والذي يشكل التمسك باللغة العربية عنواناً للتمسك بهذا الوجود ذاته. ويجب أن نتذكر أن دعمنا لتعلم اللغات الأجنبية للوفاء بمتطلبات التعلم والتواصل الحضاري مع الآخرين ليس بديلاً عن اللغة العربية بل محفز إضافي لتمكينها والارتقاء بها. وعندما تضعف اللغة العربية من السهل أن يضعف أي ارتباط آخر لنا سواء بالنسبة للوطن، وبالنسبة للقومية، أو بالنسبة للدين، وهذه الأمور ترتبط باللغة» [75].

وتقوم لجنة التمكين للغة العربية بمتابعة تنفيذ بنود الخطة، وترفع تقارير نتائج المتابعة إلى السيدة الدكتورة نجاح العطار نائب رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية.

وفي جمهورية مصر العربية صدر القرار الجمهوري رقم 112 لسنة 2008 الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم 14 لسنة 1982 المتعلق بإصدار قانون إعادة تنظيم مجمع اللغة العربية في القاهرة والذي جاء فيه النص على أن «تلتزم دور التعليم والجهات المشرفة على الخدمات الثقافية والوزارات والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وغيرها من الجهات الخاضعة لإشراف الجهات المشار إليها بتنفيذ ما يصدره المجمع من قرارات لخدمة سلامة اللغة العربية وتيسير تعميمها وانتشارها، وتطوير وسائل تعليمها وتعلمها، وضبط نطقها الصحيح، وتوحيد ما فيها من مصطلحات، وإحلالها محل التسميات الأجنبية الشائعة في المجتمع، ويعتبر هذا الالتزام أحد الواجبات العامة الملقاة على العاملين في حدود اختصاصاتهم، وترتب على مخالفة هذا الالتزام انعقاد المسؤولية التأديبية للمخالف».

وفي العراق صدر عام 1977 قانون الحفاظ على اللغة العربية، وشكلت الهيئة العليا للعناية باللغة العربية والمجلس الوطني الأعلى للغة الوطنية، وفي عام 1991

صدر قانون تعميم استعمال اللغة الوطنية الذي جمده المجلس الأعلى للدولة عام 1992، كما صدر قرار بإلغاء الهيئة العليا للعناية باللغة العربية عام 1992.

2- التوعية اللغوية بمختلف الأساليب والأدوات السمعية والبصرية جذباً للآخرين إليها وتشجيعهم على استعمالها، على أن تتجاوز الأساليب والطرائق التقليدية المبنية على الخطابات والحوارات النظرية إلى الطرائق العملية التي تثبت حيوية اللغة وتوثيق ارتباطها بالواقع، وتعزز وجودها في وجدان الناشئ وفكره وخياله، ومن الأساليب العملية:

- التزام القائمين على العملية التعليمية التعلمية باستعمال اللغة العربية في المدارس والجامعات والمعاهد والمدارس الخاصة والجامعات الخاصة في البلاد العربية.
- التزام رجال الأعمال أنفسهم ومقدمي البرامج والمتحدثين عبر القنوات المحلية والفضائية العربية كلها باستعمال العربية الفصيحة.
- عرض المؤلفات العربية المتميزة التي يقترن فيها جمال اللغة بحيوية المضمون وأهميته في الحياة العملية.
- إجراء لقاءات ومقابلات وحوارات مفتوحة مثرية مع نفر من العلماء والمفكرين العرب ممن يتمتعون بطلاقة لغوية مميزة ومع نخبة من الأدباء المبدعين الذين يجمعون بين نضج العقل وخصوبة الفكر وثراء المعرفة ورفعة الذوق ورقة العبارة وبراعة المنطق في منأى عن المجاملات والمنافع الشخصية والمواقف السياسية..إلخ.

3- إصدار قرارات حاسمة تقضي باستعمال اللغة العربية في قطاعات الدولة ومرافقها وتمنع استعمال اللغة الأجنبية في المؤسسات والشركات الوطنية أو الخاصة وفي البنوك والمصارف وغرف التجارة والصناعة، وفرض الرقابة الصارمة على تطبيق ذلك ومحاسبة المخالفين له.

4- إصدار قرارات تلزم تعريب البرامج في وسائل الإعلام عبر الكلمة المسموعة والمرئية والمقروءة.

5- إصدار قرارات رسمية من وزارات العمل تشترط معرفة اللغة العربية واستعمالها في التخاطب اليومي، على ألا يسمح للعاملين المهنيين العمل في دول الخليج مثل السائقين والخدم والطباخين والحاضنات والشغالات إلا إذا خضعوا لدورات تعليم اللغة العربية، وذلك للحد من تأثيراتهم المباشرة السلبية في واقع اللغة داخل الأسر، والحد من خطر هذا التأثير في الناشئة في سنيهم المبكرة.

ويمكن للدولة تنفيذاً لذلك أن تنشئ معاهد خاصة لتعليم العربية للأجانب الوافدين من الجنسين، وإجراء دورات لتعليم مهارات اللغة العربية، مع التركيز في هذه الدورات على مهارات التخاطب والتواصل اليومي ثم تتدرج إلى المهارات الأخرى بحسب الحاجة، على أن يخضع المشاركون في هذه الدورات إلى اختبارات قبل الشروع في ممارسة أعمالهم.

ولا بد من توجيه العناية إلى نشر اللغة العربية للناطقين بغيرها من اللغات في داخل الوطن العربي وفي خارجه.

6- إصدار قرارات حكومية حاسمة يشترط بموجبها على جميع المتعاملين بالتجارة من مؤسسات وأفراد على مختلف المستويات والتخصصات الاتفاق مع المصانع الأجنبية التي يجري التعامل معها على ترجمة أسماء كل السلع والبضائع وما يتعلق بها من كتابات دعائية وتوصيفات أو توضيحات إلى اللغة العربية قبل توريدها وإدخالها إلى الأسواق العربية، على النحو المستعمل مع بعض الأدوية المستوردة من الخارج، وإخضاع كل السلع والبضائع المستوردة للرقابة الصارمة والفحص الدقيق ليس للتأكد من سلامتها أو جودة مواصفاتها فقط، وإنما للتأكد من صحة ترجمة الأسماء والعناوين والأوصاف المرافقة بها أو الظاهرة عليها إلى اللغة العربية الفصيحة، على أن تشكل لجان لغوية متخصصة لهذه الغاية.

7- إصدار قرارات حكومية تمنع استعمال العامية والكلمات الأجنبية في الإعلانات التجارية المرئية والمسموعة والمقروءة واللوحات المعلقة على

المحال التجارية وفي الأسواق والشوارع وغيرها، ووضع عقوبات رادعة على كل من يخالفها، وكل جهة لا تتقيد بها.

8- إصدار القوانين الرامية إلى الارتقاء بالترجمة وحماية حقوق المترجمين والعناية بتكوين المترجمين وتدريبهم، ودعم مراكز التعريب والترجمة على الصعيد القومي «المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، مكتب تنسيق التعريب، والمنظمة العربية للترجمة، واتحاد المترجمين العرب، والهيئات العاملة في الترجمة إلى العربية على جميع الصعد، والتنسيق بينها وبين المؤسسات الاقتصادية والتجارية والصناعية، دفعاً للتكرار في الجهود على أن تعمل هذه المراكز على:

- وضع خطط للترجمة.

- ترجمة الأعمال التي تهيئ لتعريب التعليم في الجامعات والمعاهد العلمية، وما يحتاج إليه المدرسون والطلاب في مختلف المجالات والتخصصات، وترجمة الدوريات الصحية والأكاديمية والتقانية، وترجمة البحوث والرسائل الجامعية تمشياً مع تدريس العلوم والتقانة باللغة العربية.
- ترجمة المزيد من البرامج التلفزية التي تعمل على زيادة ثقافة المجتمع «برامج طبية وصحية وتوجيه أسري وتعاون اجتماعي وأعمال إنسانية وأسرار كونية، وأسرار الصناعة...إلخ».
- ترجمة أو دبلجة الأفلام والمسلسلات التلفزية المناسبة.
- ترجمة المزيد من برامج الحاسوب وأنظمته.
- ترجمة الأعمال الأدبية «أعمال الروائيين والقصاصين والمسرحيين العالميين البارزين».
- ترجمة النشرات والكراسات الملحقة بالأجهزة والأدوات والمواد المستوردة.

9- التعميم على جميع الجهات المعنية بوضع المصطلحات من مجامع لغوية ومؤسسات قومية ووطنية واتحادات مهنية..إلخ لعرض ما تضعه من

مصطلحات على مكتب تنسيق التعريب بغية اعتماد مصطلحات موحدة بالتنسيق مع اتحاد مجامع اللغة العربية.

10- دعم حركات التأليف والنشر باللغة العربية:

- رصد المزيد من المكافآت والجوائز السخية لأعمال البحث والتأليف والتحقيق والترجمة إلى العربية.
- إنشاء المزيد من المجامع والنوادي والنقابات والمجالس العلمية والأدبية التي تحتفي بالمفكرين والأدباء والشعراء، وتنشر آثارهم، وتعرف بهم، وعقد الندوات واللقاءات لهذه الغاية.
- تيسير وصول الكتب المترجمة والمؤلفة إلى أيدي القراء في الوطن العربي بأرخص الأسعار.
- العناية بنشر الموسوعات وأمهات الكتب على الشابكة «الإنترنت»، وإيلاء الكتاب الإلكتروني الأهمية.

11- الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية: ذلك لأن إتقان اللغات الأجنبية إلى جانب إتقان اللغة العربية يسهم أيما إسهام في إغناء اللغة العربية وينسجم ومقتضيات العصر، ويحقق الربط الوثيق بين الأهداف القومية والإنسانية معاً. «ومن الأهمية بمكان تعلم اللغات الحية لتعرف منجزات التقدم الإنساني دون أن يعني هذا إهمال لغتنا القومية، أو يكون مدعاة للشعور بالدونية تجاه الآخرين، وعلينا أن نكون فخورين بها، ولا يتحقق فخرنا إلا إذا أغنيناها بالإبداع في كل صنوف المعرفة، فهو يعزز من حيويتها ومن عالميتها، ويجعلها فاعلة في مسار الوعي الإنساني، فلا هوية من دون لغة، ولا وطن من دون هوية» (76).

12- تنظيم علاقات اللغة العربية مع اللغات الأجنبية، وتحديد أدوار كل منها في الأقطار العربية بما يجنب الثنائية اللغوية المؤثرة سلباً في لغتنا العربية، على أن تحل العربية محلها الطبيعي في المجالات كافة.

13- التواصل الوثيق المستمر بين إدارات التعليم والمؤسسات الثقافية واللغوية والإعلامية والجامعات والمعاهد العلمية والمهنية المحلية والإقليمية والقومية والعالمية بهدف تبادل المعلومات والأفكار ووجهات النظر معها فيما يتعلق بقضايا اللغة العربية وموضوعاتها ونشرها وطرائق التعبير بها...إلخ.

إن الدعوة إلى التعريب ليست ضد تعزيز اللغة الأجنبية، فالحاجة إلى إتقان لغة أجنبية عالمية معاصرة هي اليوم ضرورة ثقافية ومطلب حضاري أساسي لكل مثقف عربي أو غير عربي، مهندساً كان أو طبيباً أو خبيراً زراعياً أو صناعياً، ليبقى على اتصال بمنجزات الركب العلمي في مجال اختصاصه، والوقوف على آخر ما توصل إليه نظراؤه في العالم من حوله. إنما الاعتراض هو على إحلال اللغة الأجنبية محل العربية لغة للتعليم، وبالتالي جعلها خضوعاً لقانون السوق، لغة القطاعات الاقتصادية والحيوية في المجتمع، بدل أن تكون اللغة القومية هي لغة كل هذه القطاعات. ولا صعوبة كتابة اللغة اليابانية أو الصينية أو الفيتنامية، ولا صغر حجم بعض الدول الأوروبية، ولا فقر بعض دول آسيا، ولا شح التراثيات في اللغة التركية، ولا موات اللغة العبرية على مدى عشرين قرناً، حالت دون أن تكون اللغة القومية هي لغة تدريس العلوم (77).

14- تفعيل عمل المجامع اللغوية العربية على أن تعنى باللسانيات الحاسوبية بحثاً وتطبيقاً بما يساعد على استخدام اللغة العربية لدخول مجتمع المعرفة وتحقيق التنمية البشرية والاهتمام بالقضايا النظرية والمنهجية في وضع المصطلحات وتأليف المعاجم العامة والمتخصصة.

15- إنشاء جمعيات أهلية تعنى باللغة وتحببها إلى المواطنين والناشئة، وتسهر على سيرورتها وانتشارها، وتقف في وجه التيارات الهجومية متحلية بالشجاعة والعلم والاقتناع بأهمية الموقف الصحيح لاستعمال اللغة في التعليم والإدارة وأجهزة الإعلام...إلخ.

16- التخلص من عقدة النقص التي يعانيها دعاة الفرنسية في المغرب العربي، ودعاة الإنجليزية في دول الخليج تجاه لغتهم العربية، وعقدة الشكوى التي يبثها المتحمسون للغة العربية الذين يكتفون بالشكوى من التآمر على هذه

اللغة وتضخيم هذا التآمر، من غير أن يبذلوا جهوداً علمية وناجعة للنهوض بها.

2- في مجال العملية التعليمية التعلمية:

أ- في المناهج:

تبني النظرة الحديثة إلى المنهج على أنه نظام (System) وهو عبارة عن حصيلة تفاعل عضوي مستمر لمجموعة متشابكة من العوامل تشمل المجتمع بثقافته وفلسفته ومشكلاته، والمتعلم من حيث النظر إلى طبيعته وفهم خصائص نموه وأساليب تعلمه، كما تشمل العصر الذي يحيا فيه باتجاهاته ومناشطه وتحدياته.

وفي عملية بناء المنهج المدرسي لا بد من النظر إلى هذه المكونات كلها في إطار علاقاتها المتشابكة على أن تحدد أساسيات المادة تحديداً علمياً، ثم يختار من هذه الأساسيات أكثرها فائدة للمتعلم من حيث مساعدته على الإسهام في حل مشكلات مجتمعه ومواجهة مشكلات حياته الخاصة وإشباع حاجاته وتنمية ميوله، ثم تهيأ الظروف والإمكانات المدرسية المناسبة لتحقيق الأهداف التي وضعت هذه المناهج من أجلها.

وفي ضوء هذا التوجه لا بد من التكامل بين أسس بناء منهج تعليم اللغة العربية وتعلمها مادة ومتعلماً ومجتمعاً، والربط الوثيق بين المنهج وحاجات التنمية، ودمج هذه الحاجات دمجاً عضوياً بالمنهج أهدافاً ومحتوى وطرائق وتقويماً..إلخ.

إن تطوير مناهج اللغة ينطلق من تحليل الحاجات، وهذه الحاجات ذات مساس بحاجات المجتمع، وإن الحاجات التي تتطلبها عملية تعليم اللغة من خلال عمليات التقويم المستمرة هي التي تمكن من اشتقاق الأهداف، فقد يلاحظ المعلمون حاجة المتعلمين على القدرة على التفكير المنطقي باستخدام الأسلوب العلمي في البحث، ويكون من ضمن الأهداف التي تتحقق بها هذه الحاجة كتابة تقارير أو أوراق علمية، ولا بد لتحقيق هذا الهدف من الوصول إلى غاية أدق تتمثل في معرفة المادة التي تعين على ذلك، وطريقة الوصول إلى المصادر التي تعين على ذلك، وطريقة كتابة التقرير من حيث الاستقراء والتنظيم والتبويب والتحليل والاستنتاج، وتوظيف اللغة بمستوياتها المختلفة في علاقة لا تنفصم مع الفكرة التي تنمو من الجزء إلى الكل [78].

ولقد سبقت الإشارة من قبل إلى أن مناهج اللغة العربية على الصعيد العربي تركز على الماضي أكثر من الحاضر والمستقبل، وأن ثمة ضعفاً في استجابتها لحاجات المجتمع والفرد المستقبلية، وإدراك طبيعة العصر ومستلزماته والإرهاصات بالمستقبل وجدائده وصورته المنشودة، كما أن هذه المناهج تفتقر إلى تنمية شخصية الفرد تنمية متوازنة ومتكاملة ومبدعة وإلى استخراج كامل مواهبه وإمكاناته[79].

تحقيق وحدة اللغة في المنهج ونسخ ما كان سائداً من قبل من حيث النظر إلى اللغة على أنها فروع، إذ إن الاتجاهات الحديثة في تعليم اللغة وتعلمها تركز على أن اللغة وحدة متكاملة، وأن الانفصال في تعلمها لا يخدم ممارسة اللغة في مواقف الحياة، وان فروع اللغة ما هي إلا أجزاء لكل، وليست غايات في حد ذاتها، وإنما هي وسائل لتحقيق وظيفة التواصل اللغوية.

والانطلاق من النصوص يمكن المتعلم من أن يكتسب مهارة النطق حين يتعود القراءة الجهرية، ومهارة الفهم حين يستمع إلى ما يقرأ، ومهارة التذوق حين يقف على مواطن الجمال، ومهارة الكتابة السليمة حين يعلق على النص بأسلوبه الخاص، ومن ثم مهارة التحليل والنقد، فانظر قدر المغانم التي يجنيها طالب اللغة العربية في تخصصه الجامعي حين يكون عليه أن يطالع النص وجهاً لوجه: النص أولاً، والنص ثانياً، والنص في التحليل الأخير[80].

التركيز على التمهير وإكساب المتعلمين المهارات اللغوية إرسالاً في المحادثة والكتابة واستقبالاً في الاستماع والقراءة، ذلك لأن التمهير يؤدي إلى أن تغدو اللغة عادة لدى المتعلم في استعمالها، والتمهير يحتاج إلى المران والممارسة في مواقف الحياة بصورة طبيعية، كما يحتاج إلى توافر القدوة الحسنة أمام المتعلم وتعزيزه إن كان أداؤه جيداً، وتوجيهه إن كان أداؤه دون المستوى.

المرونة المتسقة مع الهيكل التعليمي وتنوعه ومراحل النمو المختلفة.

التجريب قبل التعميم والتعديل المستمر في ضوء الملاحظات الميدانية.

إغناء البيئة التعليمية التعلمية بمصادر التعلم المختلفة من كتب وصحف ومجلات ووثائق وصور ومجسمات وتسجيلات ورسوم وأشكال وشرائح وخطوط بيانية وحواسيب..إلخ.

في محتوى المناهج:

في اختيار المحتوى لا بد من:

1. الربط الوثيق بين المحتوى والأهداف المرسومة.
2. الموضوعية في إيراد المعارف والمعلومات.
3. العلمية في تنمية أساليب التفكير العلمي.
4. التنظيم والمنهجية وبيان مستوى السهولة والصعوبة في العرض وتناسب أسلوب العرض والمرحلة .
5. الشمولية شكلاً ومضموناً وأسلوباً، وخلو الأسلوب من التعقيد، واتسامه بالسهولة والرشاقة، مع الاهتمام بكل ما يرتقي بقدرة المتعلم على تذوق الجوانب الجمالية في النماذج والنصوص والتطبيقات التي يتفاعل معها.
6. مواكبة روح العصر وآخر المستجدات العلمية والتقانية.
7. ملاءمته للوقت المخصص في الخطة.
8. الوضوح والدقة في استخدام المصطلحات.
9. الجمع بين الأصالة والمعاصرة واختيار النصوص من الحاضر والماضي على نحو يحقق التوازن على أن تكون النصوص المتخيرة من الماضي تلقي أضواء على الحاضر تحقيقاً لاستمرارية الخبرة واستمرارية النمو.
10. الوظيفية في اختيار المحتوى، ومن معايير الوظيفية اختيار المناشط اللغوية السائدة في المجتمع والتي يكثر استعمالها في مواقف الحياة، وترتيبها ترتيباً تنازلياً في ضوء الشيوع والتواتر في الاستعمال الواقعي بحثاً عن مواقف التعبير الوظيفية في الحياة، فما استخدم بكثرة عدّ وظيفياً، وما قل استخدامه لا يعد وظيفياً.

وفي ضوء هذا المنحى تختار المفردات الأساسية والنحو الوظيفي والتعبير الوظيفي والقوالب اللغوية..

11. اشتمال المحتوى على نوعية الأنشطة التي لا بد أن تمارس إن في داخل الصف أو خارجه.
12. توضيح نوعية الأسئلة والتمرينات التي تساعد على تنمية التفكير النقدي والإبداعي.
13. التركيز في المحتوى على السلوكيات الديمقراطية وحقوق المواطن وواجباته نحو أسرته وجيرانه ومجتمعه وأمته والإنسانية، والتركيز على التربية البيئية والسكانية، وواجب المجتمع نحو ترشيد مصادر البيئة وحسن توظيفها لصالحه وصالح الإنسانية، والتركيز أيضاً على القيم الإنسانية في حضارتنا العربية الإسلامية، وعلى التحديات التي تواجهها أمتنا العربية وفي طليعتها التحدي الصهيوني الاستيطاني وما يواجه الواقع العربي من تجزئة وتشرذم، والدعوة إلى التضامن العربي، وإلى كل ما يوحد، واستنهاض الهمم...إلخ.
14. اقتصار حركة التأليف لكتب القراءة للأطفال في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي على الرصيد اللغوي المشترك بين العامية والفصيحة، واعتماد الرصيد اللغوي للطفل العربي في التأليف، ثم تعتمد الفصحى المعاصرة والفصحى السهلة من التراث، على أن يضبط كل ما يقدم للمتعلمين من نصوص بالشكل وفي جميع المواد ثم يقتصر الضبط على ما يخشى منه اللبس في الحلقة العليا من مرحلة التعليم الأساسي والثانوي.
15. اختيار محتوى المناهج ليمتد في نسقين زماني ومكاني، إذ يحرص في النسق المكاني على الامتداد بالمحتوى من الدائرة المحلية إلى الدائرة القومية، ومن ثم إلى الدائرة الإنسانية بحيث يكتسب المنهاج ملامح الواقع المحلي دون أن ينعزل عن الواقع القومي، ثم ينطلق من ذلك كله إلى الأفق الإنساني الواسع ليلتحم بالتجربة الإنسانية في قيمها الجمالية العليا وإنجازاتها الحضارية المشتركة [81].

16. دمج مقررات اللغة العربية «النصوص، القراءة، القواعد، الإملاء» كلها في كتاب واحد يشعر بالترابط والتكامل بين أجزائها، وليس ثمة ما يمنع من إصداره في أجزاء متسلسلة إن كان ثمة خشية من كبر الحجم.
17. تعميم تدريس اللغة العربية مطلباً جامعياً في كل الكليات الجامعية وفي الجامعات الرسمية والخاصة إلى جانب تدريس المواد بالعربية ما عدا مقررين يدرسان بالأجنبية.

في طرائق التدريس:

1. الانتقال من التعليم إلى التعلم، والمشاركة الإيجابية الفعالة من المتعلم، وألا يكون العبء ملقى على كاهل المعلم.
2. التركيز على كيفية التعلم، وتبيان كيف يتعلم المتعلم؟ وإتاحة الفرصة للممارسة والمران والتدريب والمواقف التطبيقية والعملية في الممارسة المبنية على الفهم.
3. الربط بين النظري والعملي.
4. مراعاة الفروق الفردية.
5. استثارة الدافعية وشد الانتباه.
6. إكساب المتعلم مهارات التعلم الذاتي الذي هو أساس للتعلم المستمر والقراءة الحرة، وضرورة سيرورة مبادئ التعلم الذاتي في مختلف مناحي المنهج، لأن التعلم الذاتي ضرورة في عصر يتسم بالتفجر المعرفي والانتشار الثقافي. ومن الملاحظ أن ناشئتنا عازفون عن القراءة ومواصلة الاطلاع بعد تخرجهم إن في المدارس أو المعاهد والجامعات.
7. إكساب المتعلم القدرة على التفكير بأنواعه المختلفة «التفكير الابتكاري، التفكير المفهومي، التفكير النقدي، التفكير العلمي، التفكير الاستشرافي، التفكير المبادر، التفكير البدائلي، التفكير الشمولي..إلخ».

8. المرونة في اختيار طرائق التدريس، واعتماد أسلوب الانتقائية بحيث يركز على الإيجابيات في الطرائق وتلافي السلبيات.

9. استخدام التقنيات والوسائل الحديثة المساعدة على توضيح المفاهيم وتقريبها إلى الأذهان، ومن الوسائل «المجسمات والصور المتحركة واللوحات المصورة والرسوم والأشكال والكتب الإضافية المكملة للكتب، والمصادر والمراجع ودوائر المعارف، والمجلات والصحف والمواد المبرمجة، وبرامج الإذاعة والتلفزة، والتسجيلات الصوتية، والشرائح والشفافيات، والأفلام الثابتة والرسوم المتحركة، والمختبرات اللغوية والحواسيب..إلخ.

10. التوعية والتهيئة الذهنية لإدراك أهمية تقانة المعلومات في المنهج المدرسي من حيث الانتقال من التلقين إلى المشاركة الإيجابية في الحصول على المعرفة، ومن تحصيل المعرفة إلى توظيفها، ومن الجمود إلى المرونة.

11. اعتماد استراتيجية التعلم من أجل الإتقان في إكساب المتعلمين المهارات اللغوية والانتقال من التحفيظ والتسميع إلى التمهير، مع الحرص على ممارسة اللغة الفصيحة من معلمي اللغة والمعلمين كافة ومن المتعلمين أيضاً.

12. انتهاج استراتيجية التربية في العمق أو التربية الإبداعية انسجاماً مع العصر واستجابة لمتطلباته في الكشف عن المواهب وتنميتها.

في الأنشطة:

1. تنويع الأنشطة تلبية لميول المتعلمين «إعداد صحف حائطية ومجلة مدرسية، إذاعة مدرسية، تمثيل مسرحيات هادفة، إلقاء كلمات في المناسبات الوطنية والاجتماعية، مناقشة مضامين مسلسلات وأفلام تلفزية وسينمائية، تلخيص كتب ومناقشتها، إقامة معارض..إلخ».

2. الواقعية وقابلية التنفيذ في ضوء الإمكانات المتاحة.

3. مراعاة قدرات المتعلمين وميولهم.
4. توفير الأجواء الملائمة للجان الأنشطة لتقوم بدورها.
5. وضوح التعليمات الموجهة لممارسة الأنشطة.
6. اتسام الأنشطة بالتشويق واستثارة دافعية المتعلمين وتلبية حاجاتهم «الحاجة إلى المعرفة، الحاجة إلى البحث، الحاجة إلى النظر، الحاجة إلى العمل...إلخ».
7. دفع المتعلمين إلى العمل الجماعي والتعاوني في تنفيذ المسرحيات وإنجاز المجلات والصحف...إلخ.
8. دفع المتعلمين إلى تحمل المسؤولية والتفكير المبدع في إنجاز العمل.
9. الكشف من خلال الممارسة لهذه الأنشطة عن الموهوبين.
10. اتخاذ المناشط اللغوية أسلوباً من أساليب معالجة بعض المشكلات النفسية التي يعانيها بعض المتعلمين من مثل الخجل والعزلة والانطواء على النفس..إلخ.
11. توظيف وقت الفراغ فيما يفيد.

في التقويم:

1. ارتباطه بالأهداف التعليمية التعلمية المراد قياسها.
2. اتسامه بالصدق والثبات والموضوعية والشمول.
3. التمييز بين المتعلمين والكشف عن الموهوبين منهم والارتقاء بمواهبهم.
4. التنوع في استخدام أساليب التقويم من اختبارات تحصيلية وموضوعية وشفهية وكتابية..إلخ.
5. مدى كفاية الأنشطة المختلفة من صحافة وإذاعة مدرسية وخطابة ومناظرات ومسابقات..إلخ.
6. مدى توافر الوسائل المعينة والتقانات الحديثة من الحواسيب وغيرها.
7. مدى شمول جميع المهارات اللغوية الرئيسة والفرعية.

8. مدى شمول جميع جوانب الخبرة في نصوص المحتوى فكراً ونزوعاً وأداءً.
9. مدى الإفادة من التقويم في تشخيص صعوبات التعلم.
10. مدى مواءمة المبنى المدرسي لدوره الوظيفي في تنفيذ المنهج وأنشطته المختلفة.
11. مدى قدرة المنهج على فسح في المجال لممارسة الهوايات.
12. مدى توفر الشروط الموضوعية في الاختبارات:
   - الشمولية للمنهج إذا كانت الاختبارات نهائية.
   - الاستمرارية في التقويم على مدار العام الدراسي.
   - قياس المهارات العقلية كافة حفظاً وفهماً وتركيباً وتحليلاً ونقداً وتعليلاً وتطبيقاً وتوظيفاً.
   - مراعاة الفروق الفردية.
   - الوضوح في الأسئلة والخلو من كل لبس وغموض.
   - التدرج في طرح الأسئلة من السهل إلى الصعب.
   - التنوع وتمثيل المستويات المختلفة.
   - ملاءمة الاختبارات للوقت المخصص لها.
   - توفر الاختبار
   - عدم احتمال التأويل في الإجابات.
13. السعي إلى وضع اختبارات موضوعية مقننة في اللغة العربية معترف بها دولياً لقياس المستوى اللغوي للدارسين على غرار اختبار "توفل" بالإنجليزية.

في تقويم الكتاب المدرسي:

1. نوعية المعارف والقيم والاتجاهات والمناشط التي يحتويها الكتاب المدرسي في ضوء الأهداف.

2. مناسبة محتوى الكتاب للمتعلمين من حيث درجة السهولة والصعوبة وأساليب التقديم للمتعلمين.
3. مستوى اللغة ومدى ملاءمتها للمتعلمين.
4. أسلوب الكتاب.
5. احتواء الكتاب على وسائل تقانة التربية لتزويد المحتوى بالتوضيحات الشكلية لتسهيل العملية التعليمية التعلمية.
6. إخراج الكتاب من حيث الوضوح والحروف والجاذبية والصور والوسائل والضبط بالشكل.
7. التدرج في تقديم موضوعات الكتاب بصيغة منطقية ومتسلسلة.
8. تحويل محتوى الكتاب جزئياً أو كلياً إلى صيغ أخرى غير الصيغة التقليدية المكتوبة كأن تكون مبرمجة أو سمعية على شكل أشرطة سمعية أو إلكترونية على الحاسوب أو أفلام أو حقائب تعليمية...إلخ.
9. مدى توفر الآلات والأجهزة والتسهيلات والخدمات المساعدة من أفلام وشرائح وغيرها لتنفيذ المحتوى.

وتجدر الإشارة إلى أن تقويم المنهج بمكوناته كافة يسهم فيها المعلمون والمتعلمون والخبراء والإعلاميون والأهالي، ذلك لأن العملية التربوية عملية مجتمعية وعلى الجميع الإسهام في إبداء الآراء تجاهها ارتقاءً بها وتلافياً لجوانب القصور فيها.

ب- في تأهيل المعلمين وتدريبهم:

لما كان المعلم قطب الرحى في العملية التربوية، وإليه يرجع الفضل في نجاحها غالباً، أو يرجع إليه السبب في إخفاقها في الأعم الأغلب، إذ مهما تكن المناهج مبنية على أسس علمية فإنها لا تحقق أغراضها إلا إذا كان يقوم بتطبيقها معلم كفي، ويمكن أن يرمم إذا كان كفياً ومتمكناً بعض الثغرات في المناهج حتى لو لم تكن مبنية على أسس علمية واضحة.

ولقد تفاوتت الأدوار المرسومة للمعلومة في عالمنا المعاصر، فلم يعد دوره مقتصراً على نقل المعرفة والخبرة إلى طلابه، وإنما أصبح إضافة إلى ذلك موجهاً

ومرشداً اجتماعياً ونفسياً ومشجعاً ومعززاً وباحثاً ومغنياً البيئة التعليمية التعلمية بمصادر المعرفة [82].

1. وفي ضوء هذه الأدوار كان لا بد من إعادة النظر في مناهج إعداد المعلمين وتأهيلهم بغية تمكين المعلمين من:

- التمكن من المادة.
- التمكن من مهارات التواصل اللغوي.
- التمكن من استثارة الدافعية لدى المتعلمين.
- التمكن من تمثل المنهج بمفهومه المنظومي الشمولي المتكامل.
- المرونة في اختيار الطرائق والأساليب في ضوء الأجواء والمستويات.
- ربط المعارف النظرية بالعملية.
- التركيز على كيفية التعلم وتعلم الطالب كيف يتعلم؟
- التركيزعلى التعلم التعاوني وفريق العمل في إنجاز المشروعات.
- استعمال أساليب التشجيع والتعزيز في التعامل مع الطلبة.
- القدرة على استعمال تقنيات التعليم الإلكترونية والمعلومات والاتصال، وتوظيفها لصالح العملية التعليمية التعلمية «الحاسوب، الشابكة، مخابر تعليم اللغة..إلخ».
- القدرة على التمييز بين المعارف الجيدة والفاسدة مما تنشره الشابكة «الإنترنت».
- القدرة على فهم نفسية طلابه وتعرف حاجاتهم وميولهم واهتماماتهم.
- القدرة على إكساب المتعلمين مهارات التعلم الذاتي.
- القدرة على استعمال أساليب تقويم متنوعة ومتعددة تقيس المهارات العقلية العليا لدى المتعلمين.

– القدرة على توظيف نتائج التقويم في تطوير العملية التعليمية التعلمية انطلاقاً من الأسئلة الخمسة: لماذا؟ ماذا؟ لمن؟ كيف؟ ما الأثر؟[83].

2. إجراء دورات تدريبية للمربيات في رياض الأطفال لتدريبهن على استعمال العربية المبسطة، والسعي التدريجي لأن تكون الرياض جزءاً من السلم التعليمي، وتوفير مستلزمات هذا المسعى من برامج وأنشطة وأدلة وكراسات..إلخ[84].

3. إجراء دورات تدريبية مستمرة لمعلمي اللغة العربية وللمعلمين كافة لتدريبهم على استخدام أساسيات اللغة بصورة سليمة، وتوظيف دورات التدريب المستمر في جانب منها لهذا المسعى.

4. إخضاع معلمي اللغة والموجهين في مراحل التعليم المختلفة إلى دورات تدريبية تثقيفية.

5. المتابعة الحثيثة لأعمال المعلمين والموجهين والتقويم الدوري الدقيق والشامل لأدائهم.

6. اختيار المشرفين والموجهين من أفضل المستويات.

7. إعطاء المعلمين الحرية الكافية في التعبير والمشاركة والتصرف فيما يقدمونه للمتعلمين من مواد وموضوعات وما يتخذونه من طرائق وأساليب في ضوء الأهداف التربوية وقيم الأمة.

8. منح المتعلمين حرية التعبير الحر عن مشاعرهم وأحاسيسهم بكل عفوية من دون توجس أو حذر، على أن يعزز أداؤهم الجيد، ويوجّه أداؤهم المنخفض.

9. التزام جميع أعضاء الهيئة التدريسية في الجامعات والمعاهد استخدام اللغة العربية في العملية التعليمية التعلمية وفي مناقشات رسائل الماجستير والدكتوراه وفي مختلف الأنشطة اللغوية.

10. الأخذ بالحسبان أن يكون من بين شروط ترقية أعضاء الهيئة التدريسية إتقانهم أساسيات اللغة.
11. الاستئناس بالاتجاهات العالمية في تحديد خصائص المعلم الناجح الفعّال، ومنها ما رمى إلى وضع هذه الخصائص في ثلاث مجموعات:

المجموعة الأولى: المكتسبات العلمية والتربوية العامة:

- التأهيل التربوي الجيد.
- المعرفة بمادة التخصص وإتقانها.
- الخبرة في مجال التعليم.
- الطلاقة اللغوية.

المجموعة الثانية: الصفات الشخصية وعلاقة المعلم بتلاميذه:

- الرعاية والاهتمام بالتلاميذ.
- العدالة والاحترام.
- التفاعل الاجتماعي مع التلاميذ.
- الحماسة والدافعية للتعلم.
- الموقف من مهنة التعليم.
- ممارسة التأمل والمراجعة المستمرة.

المجموعة الثالثة: القدرات العملية في التدريس:

- القدرة العالية على التنظيم.
- الاستجابة الحكيمة لسلوك التلاميذ.
- التركيز على التعلم.
- استثمار معظم الوقت في التعلم.
- التوقع الإيجابي لإنجاز التلاميذ.
- التخطيط والإعداد للتدريس.

- التنويع في استخدام استراتيجيات التعليم.
- الوعي بالفروق الفردية بين مستويات التلاميذ.
- التفوق في التواصل مع التلاميذ وتوصيل المعلومات إليهم.
- فهم الطبيعة المعقدة لعملية التعليم والتعلم.
- الإعداد الجيد للواجبات المنزلية.
- التغذية الراجعة الدقيقة والمفيدة.
- التنويع في أدوات التقويم.[85]

في مجال التقانة الحديثة والمحتوى الرقمي:

1. من آفاق تطوير تعليم اللغة العربية وتعلمها والارتقاء بواقع تعليمها إن لأبنائها أو لغير الناطقين بها استخدام تقانة المعلومات الحديثة، ومنها:
   - مسجلات الصوت الصغيرة والقابلة للحمل.
   - مسجلات الصوت الرقمية الصغيرة.
   - أجهزة تسجيل فيديو للاستخدامات الصفية.
   - مواد مسجلة على أقراص "DVD" للاستخدامات الصفية.
   - الرسوم والمخططات الجرافيكية المنفذة بالحاسوب.
   - قنوات تلفزية فضائية.
   - الهواتف المحمولة واستخدامها لغرض إرسال الرسائل النصية والصور والتسجيلات.
   - مختبرات اللغة التي يمكن استخدامها للعمل بصورة فردية وللعمل الجماعي.
   - مختبرات اللغة الرقمية المجهزة بإمكان التنزيل المباشر من مواد مذاعة للعمل بشكل فردي وللعمل الجماعي.
2. الانتقال من التلقين والحفظ إلى البحث عن المعلومة وإلى التعلم وإعادة التعلم بوساطة أجهزة التقانة الحديثة التي تيسر للمتعلم التعلم المستمر

مدى الحياة والتعلم عن بعد بكل أشكاله في الجامعات المفتوحة والتعلم المفتوح...إلخ.

3. القيام بحملة توعية لأهمية المحتوى الرقمي العربي وصناعته.

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة المحتوى تعتمد على ثلاثة مقومات:

أ- المحتوى (مواد التصنيع).

ب-شبكات الاتصالات (قنوات التوزيع).

ج- معالجة المعلومات (أدوات الإنتاج).

وتمثل صناعة المحتوى العربي الركيزة الأساسية لبناء مجتمع المعلومات «فالمحتوى هو الملك»، والواقع أن مصير الأمة العربية بات معلقاً بنجاحها في إقامة صناعة محتوى كشرط لا بديل عنه لدخول الأقطار العربية عصر المعلومات، ورأب الفجوة الرقمية التي تزداد اتساعاً بين الوطن العربي والعالم الغربي، كما أن المحتوى أهم مدخل للتوحيد العربي، وهو أمضى أسلحة التصدي لسعي الجانب الأمريكي وحليفه الجانب الإسرائيلي لشرذمة المنطقة العربية معلوماتياً. وترمي أمريكا في مخططها إلى استبعاد العالمين العربي والإسلامي من دخول حلبة مجتمع المعلومات مستغلة ثقلها الاستراتيجي في صناعة المحتوى وميزتها التنافسية العالمية التي منحتها إياها اللغة الإنجليزية [86].

ولمواجهة هذا التحدي تسعى بعض الدول إلى إقامة تكتلات استراتيجية تتمحور هي الأخرى حول صناعة المحتوى، فهناك الإقليم الناطق بالألمانية (ألمانيا، النمسا، سويسرا) والإقليم الناطق بالفرنسية (مجموعة الفرانكفونية، إقليم كويبك بكندا)، كما تحاول فرنسا من خلال اليونسكو إلى إقامة تحالف متعدد اللغات مع دول العالم غير الناطقة بالإنجليزية.

4. إزالة الأوهام من أمام الأجانب الراغبين في تعلم اللغة العربية، ومن أمام أبنائنا أيضاً، ومن هذه الأوهام أن اللغة العربية صعبة بصورة استثنائية، وأنه لا يمكن للأجانب أن يلفظوا اللغة العربية بصورة صحيحة، وأن العربية المكتوبة صعبة لأن للحرف العربي عدة أشكال «في أول الكلمة

وفي وسطها وفي آخرها إن كان متصلاً بغيره أو منفصلاً عنه»، وأن عدد المفردات العربية كبير وضخم من حيث حجمه ودلالاته...إلخ.

5. تهيئة بيئة تشريعية وقانونية ومالية مؤاتية لإقامة صناعة المحتوى، إذ يتطلب تعزيز المحتوى الرقمي العربي استصدار القوانين التشريعية والتنظيمية التي تساعد على نمو هذا المحتوى، كما يتطلب الأمر تطوير المعايير والتقانات اللازمة للتعامل مع هذا المحتوى توليداً ومعالجة ونقلاً واستخداماً، ويمكن استخدام اللغة العربية في أسماء النطاقات وتنظيم العمليات المرتبطة بذلك إقليمياً ودولياً.
6. تأمين النفاذ الشامل إلى الشابكة (الإنترنيت) ووسائل الاتصالات.
7. تهيئة البيئة البرمجية المساعدة على تطوير المحتوى الرقمي العربي.
8. إجراء دراسات وبحوث خاصة باللغة العربية والمصطلح العربي.
9. تأهيل الأطر البشرية لتطوير المحتوى الرقمي العربي.
10. إحداث مرصد للمحتوى الرقمي العربي.
11. تشجيع بناء محركات البحث للغة العربية.
12. إيجاد شبكات تعاون للغويات والمصطلحات والبحوث الأكاديمية.
13. نشر التطبيقات العربية على نطاق واسع.
14. تكييف البرمجيات الحرة ذات المصدر المفتوح وتطويعها للعربية.
15. تنسيق الجهود الأكاديمية المبعثرة.
16. الاعتماد على المشاركة المفتوحة لتطوير العربية ونشرها، وتحديثها وتطويرها باستمرار.
17. إزالة الأوهام المتعلقة بأن طبيعة اللغة العربية تشكل عائقاً يؤخر صناعة المحتوى العربي من حيث شكل الحروف والحركات وغيرها، ولكن للغات الأخرى إشكالات أكبر، ولكنها تجاوزت ما يعوق، وعززت محتواها على الشابكة، وطورت برمجيات لغوية خاصة بها.

18. حماية اللغة العربية الفصيحة من اللهجات المحلية على الشابكة ومن الكتابة بالأحرف اللاتينية أو بحروف أخرى غير العربية، وتنقية ما يكتب بالعربية من الأخطاء اللغوية.
19. التعاون مع وزارات التربية لوضع منتجات اللغة العربية بين أيدي معلمي اللغة العربية في المدارس لتحفيز تعليم اللغة العربية حاسوبياً نحواً ودلالة ولفظاً.
20. الاستمرار في وضع منتجات تعزز وجود اللغة العربية على الشابكة (الإنترنت) ولا سيما البرمجيات التفاعلية.
21. تعزيز الترجمة الآلية بالتعاون مع الجهات العربية العاملة في هذا المجال، وضم الجهود المبذولة في الأقطار العربية لهذه الغاية ولا سيما أن مشاريع أوربية وعالمية تدعم هذا التوجه.
22. العمل على توحيد مصطلحات المعلوماتية والاتصالات على مستوى الوطن العربي، وتعزيز هذا التوجه مع الجهات المعنية.
23. إسهام الجهات المعنية على نطاق الساحة القومية من مراكز في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم «مكتب تنسيق التعريب، المركز الدولي لتعليم اللغة العربية، المركز العربي للتعريب والتأليف والترجمة والنشر، إدارة التربية، إدارة العلوم»، ومن جامعات ومراكز بحوث وجمعيات واتحادات ونقابات..إلخ، في إنجاز مشروع "النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة" الذي تقدمت به الجمهورية العربية السورية إلى مؤتمر القمة العربي الذي عقد في دمشق في آذار (مارس) عام 2008 ووافق عليه المؤتمر وقدّم الشكر للجمهورية العربية السورية على مبادرتها لإطلاق هذا المشروع، ومن ثم وضعت آليات تنفيذه ووافق عليها مؤتمر القمة العربي الذي عقد في الدوحة في آذار (مارس) عام 2009.

ولقد تضمن المشروع بنوداً تنص على تطوير استعمالات اللغة العربية في الإعلام والإعلان بكل أشكاله وفي المواقع العربية على الشابكة (الإنترنت) وزيادة المحتوى العربي، وتشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني لإقامة مدن للصناعات

اللغوية مثل صناعة المحتوى وصناعة البرمجية اللغوية العربية وتعرف الحروف وتعرف الكلام، وصناعات الجيل القادم للحواسيب والاتصالات القائمة على الدلالة، والتشجيع على القيام بالتعليم والبحث والتطوير والابتكار في هذه المجالات [87].

وأخيراً إن ثمة هوة بين وطننا العربي ومجتمع المعرفة، وإن ثمة من يدعو إلى استعمال اللغة الإنجليزية أو الفرنسية في العملية التعليمية التعلمية وقد أسبغوا على هذه اللغات سمة اللغات الكونية، وأن على الأمة العربية الإسلامية إذا أرادت اللحاق بركب العصر والدخول إلى مجتمع المعرفة أن تستعمل هذه اللغات الكونية في حياتها المعاصرة.

وفي ظلال هذه الدعوة كثرت المدارس الخاصة والجامعات الخاصة التي تعلم باللغات الأجنبية على الأرض العربية، وتخرجت أجيال في هذه المدارس والجامعات مستهترة بالهوية القومية، كارهة للثقافة العربية الإسلامية، تلهث وراء الأجنبي على أنه الأنموذج والقدوة، مضحية في سبيل ذلك بأثمن ما لديها من ركائز شخصيتها القومية متمثلاً في لغتها القومية، فعملت على تقليد الأجانب والانسياق وراء ثقافتهم دون انتقاء، فحل التغريب محل التحديث على عكس ما يحدث لدى بعض الأمم الناهضة كاليابان التي لخص أحد الباحثين تجربتها التنموية بأنها «أنموذج أثبت بالأفعال أن التقدم والازدهار لا يتحققان لمجرد الانتماء، والتعلق بهذه النظرية أو تلك، أو بهذا المبدإ أو ذاك، أو بقلة الموارد الطبيعية أو وفرتها، ولكنهما يتحققان في المقام الأول بالتمسك بالأصالة، والمبادئ النابعة من تراث الأمة وصلابة إرادتها، بالعمل الجاد الدؤوب، بوضوح الأهداف والتخطيط السليم، وحسن اختيار وتطبيق السياسات والأساليب التي تحقق تلك الأهداف، وبالمقدرة على استيعاب المفيد من التقنية والتراث، وصهرهما في بوتقة التراث الوطني، وبالعلم والمعرفة من المهد إلى اللحد، وبنقش وتأصيل الخصال الحسنة في عقول الأجيال الصغيرة ونفوسها، وبالتعاون كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً، وبعلو الهمم والتطلعات العالمية، وبالتضحية المتبادلة والتنافس الشديد في سبيل تحقيق الأهداف المرسومة، وبالقدرة على التكيف في مواجهة الأزمات، وبالحرص على التشاور والحوار قبل البت في اتخاذ القرارات..إنه الأنموذج الياباني في التنمية والتقدم» [88].

وإذا كانت اللغة الإنجليزية تجتاح العالم وتحتل المرتبة الأولى بين اللغات التي تدرس لغة ثانية في مختلف بلاد العالم، ولكننا لا نعرف بلداً واحداً في غير العالم العربي أقدم أو حتى فكر أو عمل على تدريس مواد العلوم والرياضيات بغير لغته القومية من فرنسا إلى الصين واليابان والبرازيل وكوريا وفيتنام وألبانيا وإسرائيل[89].

وإذا كنا ندعو إلى التمسك باللغة العربية الفصيحة على أنها محور ثقافتنا وعنوان هويتنا وانتمائنا باعتبارها اللغة الأم الموحدة والموحدة على الصعيد العربي فإن دعوتنا بدهية ما دامت الأمم الحية تمسكت وتتمسك بلغتها الأم في نهوضها وارتقائها، إذ لم يعرف العالم نهضة أمة من الأمم بغير لغتها القومية، وما أجمل مقولة "فخيتة" في دعوته إلى اعتماد لغته القومية، اللغة الألمانية في نهضة أمته إذ يقول: "إن التربية التي ننشدها ينبغي لها أن تكون وطنية بكل معنى الكلمة، ينبغي أن تكون باللغة الألمانية، والمعلمون ينبغي لهم أن يعلموا بالألمانية، والكتب الدراسية تكون بالألمانية، ذلك لأنني لا أتصور كيف يكون الأمر غير ذلك، إنني لا أتصور أن يعلم المعلمون، وتؤلف الكتب الدراسية بلغة أخرى غير اللغة الألمانية أياً كانت هذه اللغة، والدولة التي تفرض على الشعب التجنيد الإجباري لرد الغزو المادي مع احترام حقوق الفرد وحريته في الظروف العادية لا يحق لها فقط، بل يجب عليها أن تفرض عليه أيضاً التربية الصحيحة لتحصينه من الغزو الروحي، وتضمن له الاستمرار والخلود، وكل تربية صحيحة سليمة لا يمكن أن تقوم إلا على أساس اللغة القومية الأصلية التي هي القوة الطبيعية الأدنى للأمة![90].

وإذا كان هذا هو الموقف الذي لا مندوحة عنه لنهضة أمتنا فإن ثمة موقفاً آخر لا بد من تحديده تجاه العامية ولغة الفئات الخاصة على الساحة العربية، إذ إن ثمة فئات خاصة تعيش على الساحة العربية لكل منها لغته الأم كالأرمنية والشركسية والكردية والأمازيغية، وكما كانت أمتنا العربية الإسلامية في ماضيها قد احترمت لغات الأقوام الأخرى، وقدرت أصحابها، واقتبست منها، ثم أسبغت على ما اقتبسته الطابع العربي، فإنها في حاضرها تنتهج النهج نفسه، فهي تحترم لغات الفئات الخاصة، وتمنح الحرية لأصحابها أن يعبروا بلغتهم الأم، وأن ينقلوها لأبنائهم وأحفادهم. وهنا لا بد لنا أن نفرّق بين لغة الأم واللغة الأم، فلغة الأم قد تكون العامية

وقد تكون الكردية أو الأمازيغية أو الشركسية أو الأرمنية، ولكن اللغة الأم هي العربية الفصيحة التي تجمع هؤلاء مع أشقائهم العرب على الأرض العربية، وهي اللغة الرسمية التي لا بد أن يتعلّموها في المدارس والمعاهد والجامعات ما دامت هي اللغة الموحّدة والموحّدة، وإن تكن اللغة الكردية قد اعتمدت في العراق، والأمازيغية قد اعتمدت في الجزائر إلى جانب العربية التي نص عليها دستور البلاد.

الهوامش

1. محمود أحمد السيّد- خطة عمل للتمكين للغة العربية- خطة العمل الوطنية السورية للتمكين أنموذجاً- ندوة تنسيق التجارب العربية في مجال التعريب وقضايا التنمية في عصر العولمة- المركز القومي للبحوث التربوية والتنمية في القاهرة- ديسمبر 2009، ص1.
2. تركي رابح- مكانة اللغة العربية في التعليم العام والعالي والجامعي من عام 1962 إلى نهاية عام 1989- مجلة اللغة العربية بالجزائر- ص337-354.
3. عمار الطالبي- وضع اللسان العربي في الجزائر- المؤتمر الأول للأعضاء المراسلين لمجمع اللغة العربية في القاهرة 4-6 أبريل 2009- مجلة الحياة الفكرية- وزارة الثقافة السورية -دمشق، ص94.
4. أبو القاسم سعد الله- التعريب في الجزائر- المؤتمر السنوي لمجمع القاهرة «اللغة العربية والتعليم»، القاهرة، 2009، ص6.
5. علي محمد رحومة- مجتمع المعرفة وبلدان المغرب العربي- الجامعة المغاربية طرابلس، الطبعة الأولى، 2007، ص77.
6. عباس الجراري- واقع اللغة العربية في المغرب- مجمع اللغة العربية بالقاهرة- مؤتمر اللغة العربية والتعليم، عام 2009، ص6.
7. عباس الصوري- في الوضع اللغوي بالمغرب- المؤتمر الأول للأعضاء المراسلين لمجمع اللغة العربية في القاهرة 4-6 أبريل 2009، ص1.
8. عز الدين البوشيخي- نحو مقاربة وظيفية تواصلية لتعليم اللغة العربية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- حزيران «يونيو» 2009، ص7.
9. أحمد محمد المعتوق- التحديات التي تواجهها اللغة العربية المعاصرة في تعلمها والتعليم بها في دول الخليج العربي- المملكة العربية السعودية أنموذجاً- اللغة العربية والتعليم- رؤية مستقبلية للتطوير- مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008، ص324.
10. المرجع السابق، ص327- 328.

11. عوض بن محمد القوزي- التعليم باللغة الإنجليزية في مراحل التعليم العام في المملكة العربية السعودية- مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مؤتمره «اللغة العربية والتعليم»، القاهرة، 2009، ص3.
12. يوسف القرضاوي – مجلة الحياة الفكرية – العدد (2) – وزارة الثقافة السورية- بحث اللغة العربية في دولة قطر بين العناية والشكوى- دمشق 2009، ص124.
13. أحمد محمد المعتوق- التحديات التي تواجهها اللغة العربية المعاصرة في تعلمها والتعليم بها في دول الخليج العربي، مرجع سابق، ص344.
14. المرجع السابق، ص344
15. المرجع السابق، ص345
16. عمار الطالبي- وضع اللسان العربي في الجزائر- مرجع سابق، ص 98.
17. يوسف القرضاوي- اللغة العربية في دولة قطر بين العناية والشكوى- مرجع سابق، ص126.
18. أحمد درويش- التحديات اللغوية العامة للعربية المعاصرة- الوثيقة الإقليمية لمناهج تعليم وتعلم اللغة العربية- الجمعية العربية لضمان الجودة في التعليم- القاهرة، 2009، ص185.
19. محمود أحمد السيد- في طرائق تدريس اللغة العربية- مطبعة جامعة دمشق 2007-2008، ص272.
20. المرجع السابق، ص271.
21. اجتماع خبراء متخصصين في اللغة العربية- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- دار الطباعة الحديثة بالقاهرة، 1975.
22. عمار الطالبي- وضع اللسان العربي في الجزائر- مرجع سابق، ص104.
23. يوسف القرضاوي- اللغة العربية في دولة قطر بين العناية والشكوى- مرجع سابق، ص122.
24. محيي الدين عيمور- راهن العربية في أوطانها في كتاب «الراهن والمأمول» الصادر عن المجلس الأعلى للغة العربية في الجزائر، 2009، ص53.

25. أحمد الضبيب– أزمة اللغة العربية في التعليم– مجلة الحياة الفكرية، العدد (2) –وزارة الثقافة السورية– دمشق، 2009، ص26.
26. المرجع السابق، ص27.
27. محمود أحمد السيّد– في الأداء اللغوي– وزارة الثقافة السورية– دمشق، 2005.
28. أحمد محمد المعتوق– التحديات التي تواجهها اللغة العربية المعاصرة في تعلمها والتعليم بها في دول الخليج العربي– المملكة العربية السعودية نموذجاً– مرجع سابق، ص329.
29. عباس الجراري– واقع اللغة العربية في المغرب– مرجع سابق، ص6.
30. محمد فتوح أحمد– تدريس الأدب في الجامعات المصرية– مجمع اللغة العربية بالقاهرة– مؤتمر «اللغة العربية والتعليم»– القاهرة، 2009، ص3.
31. المرجع السابق، ص5.
32. أحمد محمد المعتوق– التحديات التي تواجهها اللغة العربية المعاصرة في تعلمها والتعليم بها في دول الخليج العربي– مرجع سابق، ص333.
33. يوسف القرضاوي– اللغة العربية في دولة قطر بين العناية والشكوى– مرجع سابق، ص122.
34. أحمد محمد المعتوق– التحديات التي تواجهها اللغة العربية المعاصرة في تعلمها والتعليم بها في دول الخليج العربي– مرجع سابق، ص346.
35. محمود أحمد السيد– تطوير مناهج تعليم القواعد النحوية وأساليب التعبير في مراحل التعليم العام في الوطن العربي– المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم– تونس ،1987، ص133.
36. مؤسسة الفكر العربي– مشروع إنقاذ اللغة العربية– بيروت، 2003.
37. أحمد محمد المعتوق– التحديات التي تواجهها اللغة العربية المعاصرة في تعلمها والتعليم بها في دول الخليج العربي– مرجع سابق، ص340.
38. أحمد الضبيب– أزمة اللغة العربية في التعليم– مرجع سابق، ص25.
39. أحمد محمد المعتوق– التحديات التي تواجهها اللغة العربية المعاصرة في تعلمها والتعليم بها في دول الخليج العربي– مرجع سابق، ص342.

40. المرجع السابق، ص321.
41. المرجع السابق، ص 324.
42. المرجع السابق، ص354.
43. يوسف القرضاوي– اللغة العربية في دولة قطر بين العناية والشكوى– مرجع سابق، ص127.
44. عباس الجراري– واقع اللغة العربية في المغرب– مرجع سابق، ص7.
45. عباس الصوري– في الوضع اللغوي بالمغرب– مرجع سابق، ص6.
46. المرجع السابق، ص9.
47. عمار الطالبي– وضع اللسان العربي في الجزائر– مرجع سابق، ص102.
48. المرجع السابق.
49. أحمد درويش– التحديات اللغوية العامة للعربية المعاصرة– مرجع سابق، ص187.
50. علي محمد رحومة– مجتمع المعرفة وبلدان المغرب العربي– الطبعة الأولى– الجامعة المغاربية– طرابلس، 2007 ، ص44.
51. المرجع السابق، ص72.
52. نبيل علي– الإنترنت ونقل المعرفة في الوطن العربي، المؤتمر الوطني الأول لصناعة المحتوى الرقمي العربي بدمشق– حزيران «يونيو» 2009.
53. أبو السعود إبراهيم –المحتوى الرقمي العربي– المؤتمر الوطني الأول لصناعة المحتوى الرقمي العربي– دمشق– حزيران «يونيو» 2009.
54. المرجع السابق.
55. منصور فرح– اللغة العربية على الإنترنت: منظور إقليمي– المؤتمر الوطني الأول لصناعة المحتوى الرقمي العربي بدمشق– حزيران «يونيو» 2009.
56. المرجع السابق.
57. عبد القادر الكاملي– المحتوى الرقمي العربي– النمو والأهمية الاقتصادية– المؤتمر الوطني الأول لصناعة المحتوى الرقمي العربي– دمشق– حزيران «يونيو» 2009.

58. نور الدين شيخ عبيد- المحتوى الرقمي العربي: صورة لحقيقة- المؤتمر الوطني الأول لصناعة المحتوى الرقمي العربي- دمشق- حزيران «يونيو» 2009.

59. منصور فرح- اللغة العربية على الإنترنت- مرجع سابق.

60. عبد القادر الكاملي-المحتوى الرقمي العربي- النمو والأهمية الاقتصادية- مرجع سابق.

61. علي محمد رحومة- مجتمع المعرفة وبلدان المغرب العربي- مرجع سابق، ص238.

62. المرجع السابق، ص237.

63. المرجع السابق، ص186.

64. المرجع السابق، ص156.

65. المرجع السابق، ص124.

66. المرجع السابق، ص126.

67. صلاح فضل- اللغة العربية في ظل تحديات العولمة- اللغة العربية والتعليم- رؤية مستقبلية للتطوير- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية- أبو ظبي، 2008، ص465.

68. محمد الحناش- التعريب والترجمة نحو رقمنة اللغة العربية- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية- اللغة العربية والتعليم، أبو ظبي، 2008، ص481.

69. شحادة الخوري- دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، ج3- دار الطليعة الجديدة، 2007، ص165.

70. المرجع السابق، ص14.

71. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم- الخطة القومية للترجمة- تونس، 1996.

72. شحادة الخوري- دراسات في الترجمة والمصطلح والتعريب، مرجع سابق، ص67.

73. المرجع السابق، ص95.

74. أميمة الدكاك، تجربة المعهد العالي للعلوم التطبيقية في المحتوى الرقمي- المؤتمر الوطني الأول لصناعة المحتوى الرقمي العربي بدمشق- حزيران «يونيو»، دمشق، 2009.

75. من كلمة السيّد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب في أثناء أدائه اليمين لولاية دستورية جديدة في السابع عشر من تموز «يوليو»، 2007.

76. من كلمة السيّد الرئيس بشار الأسد في افتتاحية دمشق عاصمة للثقافة العربية، بتاريخ 2008/1/24.

77. أحمد الخطيب- التنمية في مجتمع المعرفة باللغة العربية والمصطلحات- مجمع اللغة العربية في القاهرة- مؤتمر اللغة العربية في التعليم- القاهرة 2009 ، ص5.

78. إبراهيم السعافين- تطوير مناهج تدريس اللغة العربية- اللغة العربية والتعليم- رؤية مستقبلية للتطوير - مرجع سابق، ص211.

79. محمود أحمد السيّد- معايير المنهج المدرسي- الوثيقة الإقليمية لمناهج تعليم وتعلم اللغة العربية- الجمعية العربية لضمان الجودة في التعليم،- القاهرة 2009، ص157.

80. محمد فتوح أحمد- تدريس الأدب في الجامعات المصرية- مرجع سابق، ص6.

81. نهاد الموسى- استعراض تجربتي عمان واليمن في تعليم اللغة العربية- اللغة العربية والتعليم- رؤية مستقبلية للتطوير - مرجع سابق، ص405.

82. محمود أحمد السيّد- في قضايا التربية المعاصرة- دار الندوة للدراسات والنشر- دمشق، 1992، ص163.

83. محمود أحمد السيّد- المدرس إعداداً وتأهيلاً- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق- المجلد 83، الجزء الرابع، ص774.

84. خطة العمل الوطنية للتمكين للغة العربية والحفاظ عليها والاهتمام بإتقانها والارتقاء بها- مكتب نائب رئيس الجمهورية للشؤون الثقافية- دمشق، 2007، ص29.

85. James H. Stronge- Qualities of elective teachers, 2007,2nd edition ASCD Publication, USA

86. أبو السعود إبراهيم- المحتوى الرقمي العربي- المؤتمر الوطني الأول لصناعة المحتوى الرقمي العربي- مرجع سابق.

87. مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة- لجنة التمكين للغة العربية- مكتب نائب رئيس الجمهورية العربية السورية للشؤون الثقافية- دمشق، 2008.

88. أحمد الضبيب- أزمة اللغة العربية في التعليم- مرجع سابق، ص25.

89. أبو السعود إبراهيم– المحتوى الرقمي العربي، مرجع سابق.

90. محمود أحمد السيّد – التراث العربي بين الماضي الحي والغد المنشود– المؤتمر السنوي لمجمع اللغة العربية بدمشق «نحو رؤية معاصرة للتراث»– دمشق– تشرين الثاني «نوفمبر» 2009، ص44.

خطة مرجعية لمشروع مرصد اللغة العربية

أ. د. محمد زكي خضر (*)

تقديم

يزيد اليوم عدد الناطقين باللغة العربية على ثلاثمائة مليون نسمة، وتأتي في تسلسل اللغات العالمية بحسب عدد الناطقين بها خامس لغة عالمية بعد الصينية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية، وهي تأتي قبل اللغات البرتغالية والألمانية واليابانية. وهي لغة القرآن الكريم الذي يقرأه المسلمون في مختلف بلدانهم باللغة العربية رغم عدم فهم معظم غير العرب لما يقرؤون. والحروف العربية تستعمل لكتابة لغات عديدة غير العربية كالفارسية والكردية والأوردية والسواحيلية. وقد دخلت مفردات اللغة العربية في لغات عديدة. واللغة العربية هي اللغة الوطنية في كل الدول العربية ولها تاريخها العريق علميًا وثقافيًا.

والعربية ذات انتشار نسبي في عدد من الدول غير العربية، فالمالطية كانت لهجة عربية دونت، والعربية أكثر اللغات استخدامًا في تشاد، وهناك جماعات لغوية عربية في مالي والنيجر وتركيا، إلى جانب جزر لغوية صغيرة وسط آسيا. وفي المقابل فإن هناك دولاً عربية تضم مناطق لها لغات محلية إلى جانب العربية. وأهم هذه الجماعات التي تتعامل بهذه اللغات البربر الأمازيغ في دول المغرب، والأكراد والآراميون في العراق، والمهرة في اليمن الجنوبي، والنوبيون في مصر، يضاف إليهم أبناء عدد كبير من اللغات المحلية في جنوب السودان وعند كل هذه الجماعات نجد اللغة العربية- وبدرجات متفاوتة- لغة التعامل في خارج الجماعة الصغيرة، ففي هذه المناطق ثنائية لغوية للغة المحلية إلى جانب اللغة العربية.

(*) رئيس قسم هندسة الكهرباء- كلية الهندسة-الجامعة الأردنية- المملكة الأردنية الهاشمية- عمان.

يتضح من الجدول (1) أن اللغة العربية تأتي في المرتبة الخامسة عالميًا من حيث عدد الناطقين بها ، في حين نجد أنها الأقل من حيث نسبة عدد مستخدمي الشابكة (الإنترنت) إلى عدد المتكلمين بها. لكن يلاحظ أن التقدم في استعمال الإنترنت خلال السنوات التسع الأخيرة كان الأعلى من بين كافة اللغات الأخرى ويعطي الأمل في أن تحتل اللغة العربية مكانة لا بأس بها بين اللغات العالمية على شبكة الإنترنت في المستقبل.

اللغات العشر الأعلى في استخدام الإنترنت عالميًا					
عدد السكان تخمين 2009	نسبة استخدام الإنترنت عالميا	نسبة النمو خلال 2000-2009	نسبة استخدام الإنترنت	مستخدمي الإنترنت	اللغات العشر الأعلى في استخدام الإنترنت
1,263,830,976	28.7 %	237.2 %	37.9 %	478,717,443	الإنجليزية
1,373,859,774	21.7 %	1,018.7 %	26.3 %	361,364,613	الصينية
411,631,985	8.0 %	631.3 %	32.3 %	132,963,898	الإسبانية
127,078,679	5.6 %	99.7 %	74.0 %	94,000,000	اليابانية
425,622,855	4.6 %	530.5 %	18.1 %	76,915,917	الفرنسية
247,223,493	4.4 %	863.9 %	29.5 %	73,027,400	البرتغالية
96,389,702	3.9 %	135.5 %	67.7 %	65,243,673	الألمانية
289,742,641	3.0 %	1,862.2 %	17.0 %	49,372,400	العربية
140,041,247	2.3 %	1,125.8 %	27.1 %	38,000,000	الروسية
71,174,317	2.2 %	96.8 %	52.7 %	37,475,800	الكورية
4,446,595,669	84.3 %	351.5 %	31.6 %	1,407,081,144	أعلى عشر لغات
2,321,209,539	15.7 %	430.7 %	11.3 %	261,789,264	باقي اللغات في العالم
6,767,805,208	100.0 %	362.3 %	24.7 %	1,668,870,408	العالم - مجموع

مجتمع المعلومات

يشهد العالم تغيرًا جذريًا في كافة أوجه نشاطات الحياة وخاصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويطلق على المجتمع الجديد الناتج عن هذه التغيرات اسم مجتمع المعلومات. ويتصف هذا المجتمع ببيئة اقتصادية واجتماعية جديدة تتغير فيها هياكل ومحتوى نشاطات المجتمع وينتج هذا كله عن تغير في طريقة توليد المعرفة وحفظها ومعالجتها ونشرها واستخدامها، وكذلك عن التغير في تعامل الفرد مع المعلومة. وتعد اللغة وعاء المعرفة والمصطلح أداتها، كما ازدادت أهمية الإبداع والتجديد في هذه العمليات. كما رافق التطورات الكبيرة في التقانة (التكنولوجيا) اندماج وترابط كبير بين التكنولوجيات بعضها مع بعض ، فاندمجت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ، كما اندمجت كثير من التكنولوجيات الأخرى مما أدى إلى توليد صناعات وبالتالي نمو اقتصادي، وخدمات جديدة بدأت تؤثر في شتى نواحي حياة المجتمع. و كل هذه الحقول الجديدة تولد كمًا هائلاً من المصطلحات ولا تنتشر إلاّ بها.

من جهة أخرى، تشهد السوق العالمية ازديادًا بما يمكن أن نسميه بالسلع والخدمات المعرفية، وهي مبنية على تحويل المعرفة إلى منتج وهذا بدوره أوجد سلعًا وخدمات مصطلحية وبالتالي ما يسمى" بسوق المصطلح ."إن كل هذه التغيرات تؤدي إلى أسس مختلفة عن الماضي في تحقيق النمو الاقتصادي.

ترافق التحول نحو مجتمع المعلومات تغيرات هامة في طبيعة النشاطات الاجتماعية والثقافية وفي آلية ممارسة هذه النشاطات. فأولاً هناك تغيرٌ في عمليات التعليم والتعلم والتدريب، إذ نتجه نحو التعلم مدى الحياة، ونحو حاجة القوى العاملة إلى معرفة وخبرة أعلى من السابق، كما نتجه نحو آليات التعلم عن بُعد أو التعليم الإلكتروني. وتسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجتمع المعلومات بالوصول بالتعليم إلى المناطق النائية والمعزولة. وتسمح الآليات الجديدة من جهة أخرى بتوفير وسائل جديدة لتعليم أو عمل المعاقين. وتقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وسائل جديدة للتعليم والتعلم كالكتاب الإلكتروني واستعمال الحاسوب في التعليم ، وكل ذلك ينتج المزيد من المصطلحات.

إن الآليات الجديدة امتدت بعد ذلك إلى حقل الصحة والعلاج والمعلومات الطبية، سواء بتوفير أجهزة طبية عالية التقنية تحصل على صور الأشعة والفحوصات الطبية وتقوم بخزنها وتبويبها أو بالاحتفاظ بسجلات دقيقة ومفصلة للحالات المرضية والتاريخ المرضي والإحصاءات حولها سواء بشكل مباشر أو من خلال الشبكات الحاسوبية أو شبكة الإنترنت. كما أمكن توفير الاستشارات الطبية في برامج متخصصة لمساعدة الأطباء في عملهم أو في توفير المعلومات على مستوى عامة الناس.كما يشهد مجتمع المعلومات تداخلاً في تصميم القرى والمدن، إذ بدأت تسمى هذه القرى والمدن بالقرى والمدن الذكية. ويؤدي هذا التطور إلى تغيرات في تصميمات هذه المدن وفي طرائق تعامل ساكنيها ، إذ يتغير وضع بعض الفعاليات كالبنوك مثلاً حيث بدأ القيام بالإجراءات المصرفية إلكترونيًا مما أدى إلى توليد المزيد من المصطلحات.

كما أن حياة الفرد قد شهدت تغيرات كبيرة نتيجة لانتشار التلفاز، وهي تشهد الآن تغيرًا أعمق في مجتمع المعلومات ليتكامل التلفاز مع الحاسوب ومع شبكات المعرفة المحلية والعالمية وتجعل الفرد يستعمل هذه التكنولوجيا للقيام بنشاطات التسلية والعمل والتعلم والصحة والتخاطب مع الآخرين، على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، بشكل يختصر المسافات والزمن والكلفة. وستساهم هذه التغيرات إذا ما استخدمت بشكل فعال وصحيح في تسهيل عملية التكامل الاجتماعي وطنيًا وإقليميًا شريطة توفر اللغة المشتركة وعمادها المصطلحات.

كما يشهد مجتمع المعلومات تغيرًا في طريقة التعامل مع التراث الثقافي ووسائل حفظه ، وهذا يؤثر على النشاط الثقافي في المجتمع ، ولا بد للدول العربية، حتى تضمن مستقبل ماضيها الثقافي، من تحويله وحفظه رقميًا . نشهد حاليًا بوابات على الإنترنت لكل ثقافة، كما نشهد انتشار المتاحف التخيلية الثقافية على الإنترنت، وتحويل المكتبات الوطنية إلى الشكل الرقمي. من جهة أخرى يجري تداول ونقل وبيع المواد الثقافية عبر الإنترنت بشكلها الرقمي.

إن التوجه نحو مجتمع المعلومات يترافق مع التوجه نحو الاقتصاد المبني على المعرفة، ويمس هذا التوجه كل القطاعات الاقتصادية من صناعة وزراعة وخدمات

وتجارة ومال. وهذا أدى ويؤدي إلي تغيرات عديدة ، وفي كل من هذه التغيرات يلعب المصطلح دورًا جوهريًا ، حيث نجد أن كبرى الشركات تهتم بالمصطلح وتنشئ أقسامًا للعناية به.

إن وضع سياسة لغوية يمثل حجر الزاوية في كل هذه القطاعات لأن اللغة هي وسيلة الاتصال الأولى بين البشر. ومن الواضح أن أحد مرتكزات السياسة اللغوية هو وضع منهجية واضحة للمصطلحات. إن ظهور مصطلحات جديدة يزداد يومًا بعد يوم بسبب تسارع وتيرة التقدم التقني والعلمي. كما أن العولمة تزيد الضغوط على ضرورة استخدام هذه المصطلحات. فإذا لم تستجب لغة ما لاعتماد المزيد من المصطلحات الجديدة فإن أهمية تلك اللغة تتقلص تاركة المجال لغيرها من اللغات التي اعتمدت تلك المصطلحات الجديدة. هذا بالإضافة إلى أن الاتجاه العالمي نحو العولمة بدأ بشكل متسارع بالاعتراف بالفروق المحلية واللغات المختلفة هي من أهم هذه الفروق.

إن التخلف في المصطلحات يزيد من الفجوة الرقمية والتي تعبر عن نفسها بأشكال متعددة في البلدان الصغيرة الحجم أو ذات اللغة البسيطة أو في المجتمعات النامية ، لذا فإن الأولوية خلال المرحلة الأولى في تنفيذ سياسة المصطلحات تكون في إعداد المتطلبات الأساسية على وجه السرعة. وقد تكون البداية بنظام التعليم ، ولكن يمكن أن تشمل أيضا الصحة العامة أو نظام النقل العام . لذا تكون الأولويات هي تحديد أهم المجالات التي تطبق سياسة المصطلحات الأولى. أما في لغة كاللغة العربية ومع اتساع الرقعة الجغرافية التي تشمل الوطن العربي كله، فإن سياسة المصطلحات تأخذ بعدًا قوميًا وقطريًا في الوقت نفسه. فمع الزيادة المطردة في استعمال تقنية المعلومات وانخفاض كلفة المعدات والبرمجيات بشكل مطرد أصبح المضمون عند استخدام هذه التقنيات هو الأعلى كلفة. ويقصد هنا بالمضمون المعلومات المحتواة والمتداولة في أجهزة تقنية المعلومات وبرمجياتها. إن تكاليف المحتوى هي تكاليف مخفية لا تبدو ظاهرة في أنظمة تقنية المعلومات رغم استحواذها على التكاليف الأهم اليوم. وينطبق ذلك على المنظمات والمؤسسات مثل ما ينطبق على الأفراد. وتمثل المصطلحات عناصر لا غنى عنها في هذا المحتوى لأنها

عنصر مهم في أية بيانات في أي حقل من حقول المعرفة الخاصة أو العامة.

اللغة العربية والتخطيط اللغوي

تحتل اللغة مكان الصدارة في ثقافة أية أمة. لذلك فإن أية تنمية ثقافية لا بد وأن تتم من خلال لغة الأمة، وبذلك يضاف مفهوم جديد في حقل التنمية هو مفهوم التنمية اللغوية بجانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها . والتنمية ليست مجرد تغيير تدريجي يحدث وفقًا للأنماط التقليدية ، ولكنها عملية مجتمعية واعية هادفة إلى إيجاد التحولات المنشودة، والتنمية اللغوية هادفة إلى إحداث تغيرات لغوية محددة ومنشودة فاللغة العربية بحاجة إلى أن ينظر إليها كمحور مهم في التنمية في البلدان العربية. وهذا يحتاج إلى تخطيط للغة ووضع سياسة لغوية ومتابعة تنفيذ تلك السياسة .

التخطيط اللغوي هو القرار الذي يتخذه مجتمع ما لتحقيق أهداف وأغراض تتعلق باللغة التي يستخدمها ذلك المجتمع سواء كان يتعلق بحماية اللغة من المفردات الواردة أو إصلاحها أو إنعاشها أو تحديثها أو زيادة انتشارها ، كما يشمل دعم عرى التواصل بين الدول التي تجمعها لغة واحدة .

إن آفاق المستقبل اللغوي للمنطقة العربية تتحدد في إطار وعي جديد بأهمية التنمية اللغوية على مستوى الدول العربية كلها في اتجاه العربية الفصحى لغة للتعليم والعلم والإعلام والإدارة، ويتطلب الأمر تحديد الأهداف واتخاذ الوسائل لتحقيقها على مستوى الدول العربية.

وعلى ذلك فإن التخطيط للغة العربية يجب أن يتم على مستوى البلدان العربية مجتمعة وعلى مستوى كل بلد منفردًا. والتخطيط اللغوي يجب أن يكون شاملاً ويضع في اعتباره جميع المتغيرات الاجتماعية والسياسية ووضع اللغة بالمقارنة مع لغات أخرى. إن القرارات ذات العلاقة باللغة والتي تتخذ بغير تخطيط واعٍ تكون ذات آثار هائلة أحيانًا ، كقرار حذف المفردات الأجنبية من اللغة التركية واستبدال الحروف العربية بالحروف اللاتينية، الأمر الذي اضطر الأتراك إلى ترجمة تراثهم إلى اللغة الحالية.

إن التخطيط للغة العربية يشمل وضع سياسة لغوية واضحة الهدف تسهم في تنفيذها المؤسسات التعليمية والإعلامية، فالملاحظ أن وسائل الإعلام في الوطن العربي بالرغم من الدور الذي تقوم به في خدمة اللغة العربية – فإن بعض ما تقدمه يتعارض مع ما تبنيه المدرسة، وذلك بما تشيع من العامية في الصحيفة والمجلة والإذاعة المسموعة والمرئية، وذلك أن الجو العام في بعض البلاد العربية يتسامح في الحفاظ على اللغة العربية بما يأذن به من رفع اللافتات والشعارات باللغة الأجنبية، أو بتقديم اللغة الأجنبية على اللغة العربية، ولذا فمن الضروري أن يتعاون التربويون واللغويون والمختصون بالإعلام، لدراسة هذه الظاهرة ومعالجتها على الصعيد الوطني.

والتخطيط اللغوي يجب أن يستفيد من الإمكانات المعاصرة السمعية والبصرية التي تعد من الوسائل الفعالة لجعل العربية ذات أبعاد اجتماعية صريحة، وغني عن البيان الحاجة إلى إعداد مزيد من اللغويين والتطبيقيين والمترجمين لتلبية الحاجات المعاصرة. وكل دعم لحركة النشر والترجمة هو إسهام لجعل اللغة العربية معبرة عن حضارة العصر، كما عبرت عن الحضارة الإسلامية على مدى عدة قرون.

إن التخطيط للغة العربية في بعض الدول العربية التي فيها مناطق ذات لغات محلية يجب أن يهدف إلى دعم وجود اللغة العربية في تلك المناطق بما لا يولد أية حساسيات تجاه اللغة العربية. فكل جهد يبذل من أجل المحافظة على العربية في هذه المناطق ودون المساس باللغات المحلية دعم لوحدة هذه الدول، وكل إهمال في هذا الاتجاه يقوي اتجاهات العزلة بين هذه المناطق وباقي الدولة، وهناك تجارب عربية وعالمية توضح أن اللغة مفتاح فهم هذه القضية وأداة معالجتها.

كما أن مستقبل اللغة العربية مرتبط أيضاً– بأن نخطط للغتنا برؤية عالمية وأن نحدد مكانتها ومشكلاتها برؤية عالمية أيضاً. إن نسبة الإنتاج العربي من الكتب ونسبة الترجمات العربية إلى مجموع الإنتاج العالمي تعد نسبة ضئيلة بكل المعايير. ولهذا فإن مستقبل اللغة العربية يتحدد بدعم التأليف بالعربية وبدعم حركة الترجمة إلى

اللغة العربية. وما لم يحدث تخطيط شامل وحل لمشكلات التأليف والترجمة فلن يحدث دعم لمكانة العربية. إن الإنسان المعاصر يقبل على لغة بعينها بقدر ما تقدم له من معرفة. يتطلب هذا الجانب الثقافي بحثًا وتخطيطًا وتطبيقًا، وهناك دول نامية كثيرة سبقتنا على الرغم من ظروفها المتواضعة في هذا الاتجاه.

واللغة ليست كيانًا منفصلاً ينمو وحده نمواً ذاتياً، ويحمل مسؤولية نفسه، ولكنها ظاهرة اجتماعية ترتبط بالإنسان وتتفاعل مع كل مظاهر حياته، فاللغة العربية لا ترقى بأن نمدحها ونبالغ في مدحها، ولكنها ترقى بجهود أبنائها في العلم والحضارة والإنتاج، فقيمة اللغة تستمد في المقام الأول من جهود أبنائها، وقد أثبتت تجارب العالم أن التخطيط اللغوي ممكن وفعال، وأن المعاصرة ضرورة، وأن الوعي اللغوي مهم لتنفيذ خطة لغوية واضحة. فهل نصل إلى هذا الوعي اللغوي ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين؟ هذه هي القضية اللغوية، وذلك هو التحدي الحضاري أمام اللغة العربية في التعليم والإعلام.

تمثل المصطلحات واحدة من الحلقات المهمة في السياسات اللغوية. وحيث إنها تهم كل الناطقين باللغة العربية ، لذلك فإن التنسيق في وضع سياسة لغوية للمصطلحات يمثل حلقة مهمة في السياسة اللغوية لكل بلد من البلدان العربية ولكلها مجتمعة في الوقت نفسه.

التخطيط على مستوى الدول العربية مجتمعة

إن التخطيط على مستوى دعم اللغة العربية له مجالات واسعة وعلى سبيل المثال لا الحصر مجال الإعلام، فقد كان للصحافة العربية دور حاسم في تكوين آلاف الكلمات الجديدة وجعل كلمات قديمة تؤدي دلالات مستحدثة تتطلبها الحياة الحديثة والنظم الجديدة والمفاهيم المستحدثة وألفاظ الحضارة العصرية. ولكن مشكلة التفاوت الكبير في مستويات اللغة في وسائل الإعلام، وابتعاد التلفزة في كثير من برامجها عن الفصحى المعاصرة، جعل المهتمين باللغة العربية المقتنعين بأهمية الدور الذي يمكن أن ينهض به الإعلام في التنمية اللغوية يطالبون من خلال وزراء الإعلام أن يكون الإعلام جميعه باللغة العربية الفصيحة السليمة، لا بالعامية، وبخاصة في

الإذاعتين: المسموعة والمرئية. وهذا المطلب يمكن أن يكون ركنًا من أركان سياسة لغوية للإعلام تنفذ لإحداث تغير لغوي محدد الهدف وعلى مراحل متدرجة، وذلك حتى نصل بالمجتمع من خلال وسائل الإعلام إلى المستوى المنشود. وحان الوقت للتخطيط الجاد لذلك على نحو متدرج وطبقًا لخطة لغوية واضحة الأهداف والمراحل. ويشمل التخطيط اللغوي التدريب اللغوي للعاملين في وسائل الإعلام، لأن ذلك له أهمية متزايدة في إطار الحرص على الأداء اللغوي السليم، وذلك بإعداد دورات تدريبية للعاملين فيها لتدريبهم على الضبط الإعرابي والنطق السليم. إن الوعي بالدور اللغوي لوسائل الإعلام بالمعنى الشامل يجعل هذا التدريب المكثف أساساً لعمل من يظهرون بأصواتهم أو بصورهم، وهو أكثر أهمية لمن يعملون بأقلامهم في وكالات الأنباء محررين ومترجمين، ولمن يعملون في إعداد المواد الإعلامية المختلفة. التدريب هنا يتنوع ويتكامل ليلبي كل المتطلبات اللغوية المنشودة في هذا العمل. كما أن للخطابات الرسمية والبيانات الدورية التي يلقيها المسؤولون من رجال الدولة والشخصيات العامة أثراً كبيراً في تحديد ملامح الحياة اللغوية في الدولة. ومن هنا من الضروري أن يحرص رجال الدولة وجميع المسؤولين في البلاد العربية على استخدام اللغة العربية الفصيحة في خطبهم وبياناتهم الموجهة إلى الجماهير بلغة عربية سليمة. وهذه الخطابات والبيانات تعد من أهم ما تنقله وسائل الإعلام المختلفة.

ومما يجب أن تشمله الخطط على المستوى العربي تعليم اللغة العربية في العالم الإسلامي، فقد ظلت اللغة العربية على مدى عدة قرون أهم اللغات في العالم الإسلامي، وارتبط انتشار اللغة العربية بدخول الإسلام إلى أقاليم إفريقيا وآسيا، فأصبحت لغة الثقافة والعلم والتأليف. ظلت اللغات الوطنية والمحلية مستخدمة في الحياة اليومية، ولكن اللغة العربية كانت لغة العلم والتأليف في أقاليم واسعة من العالم الإسلامي ، وهناك خطط كثيرة في عدد كبير من الدول لجعل اللغة العربية مادة دراسية، وحدث تقدم كبير في هذا المجال في ربع القرن الماضي، فدخلت العربية في المدارس الحكومية في عدد كبير من دول العالم من ماليزيا شرقًا إلى نيجيريا غربًا. ولذلك يجب أن تكون مهمة التخطيط لتعليم اللغة العربية، على نطاق العالم الإسلامي أو الجهود خارج العالم العربي منسقة ومخططًا لها ضمن التعاون العربي في هذا

المجال. وبالطبع يحتاج ذلك إلى التخطيط لإعداد العدد المناسب من المتخصصين في تعليم العربية للناطقين بغيرها، فهناك نقص في هذا التخصص، ويعكس هذا الموقف بالتالي نقص المواد التعليمية والثقافية وقلة المعجمات، وإن النظر في الكتب والوسائل المتاحة لتعليم لغات أخرى يجعلنا نطالب أنفسنا بجهد أكبر في هذا المجال.

كما يستدعي ذلك دعم دور اللغة العربية بوصفها إحدى لغات الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومساعدة الدول الأفريقية والآسيوية على استئناف صلتها باللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية والمحافظة على استعمال الحرف العربي في كتابة لغات العالم الإسلامي في إفريقيا وآسيا ودعم الدراسات العربية في الجامعات في إفريقيا وآسيا وباقي أنحاء العالم بناء على دراسات ميدانية دقيقة واعتماداً على مصادر يُطمأنّ إليها.

إن أنظمة إنتاج وتخزين ومعالجة البيانات المصطلحية يجب أن تكون موحدة بين الأقطار العربية. ويمكن لهذه الأنظمة أن تضم المصطلحات أحادية اللغة وثنائية اللغة ومتعددة اللغة تبعًا لاحتياجات كل حقل من حقول مستخدمي المصطلحات. وهذا ما سيناقش في هذا التقرير في أبواب لاحقة من خلال مرصد اللغة العربية.

التخطيط على مستوى الدول العربية منفردة

من الضروري لكل دولة من الدول العربية أن تضع لها تخطيطًا لغويًا بشكل منفرد ضمن خططها التنموية. وقد تختلف بعض الدول في تفاصيل سياساتها اللغوية بسبب ظروفها المحلية. فالدول ذات الأقليات غير العربية تحتاج إلى سياسات تأخذ بعين الاعتبار الأقليات غير العربية ومدى شيوع اللغات الأخرى كالكردية في العراق والبربرية في الجزائر، كما أن الدول التي سبق وأن وضعت لها سياسة للتعريب بعد تحررها من الاستعمار تحتاج إلى استكمال خططها بشكل مختلف عن دول أخرى، والدول التي استقدمت عمالة أجنبية على نطاق واسع كدول الخليج تحتاج إلى سياسة لغوية تحمي الجيل الناشئ بشكل مختلف عن دول أخرى، وهكذا. إن السياسة اللغوية في كل الأحوال يجب أن تدخل في دقائق الخطط التنموية، فالسياسة اللغوية يجب أن تركز على التعليم العام وضرورة تغطية كافة المراحل الدراسية بتعليم المواد الدراسية

المختلفة باللغة العربية، وقد برزت مؤخرًا مشكلة دخول المدارس الخاصة في معظم الدول العربية مع ضعف أو عدم وجود ضوابط فيما يتعلق بلغة التدريس ومستوى المعرفة باللغة العربية حيث إن كثيراً من هذه المدارس تدرس بلغة أجنبية. وقد نتج عن ذلك ضعف عام في مستويات إتقان اللغة العربية من الطلبة وبدأت تنمو بينهم ظواهر شاذة، كتقليد تكلم الأجانب من الدول الآسيوية في نطقهم بعض الكلمات العربية، واستعمال مفردات أجنبية بشكل مفرط ضمن كلامهم باللغة العربية، وتفضيلهم الكلام فيما بينهم باللغة الإنجليزية. أما في حقل التعليم العالي، فإن اللغة العربية تعتبر اللغة الثانية في معظم الفروع العلمية في الغالبية العظمى من الدول العربية. وفيما عدا سوريا والعراق والسودان، فإن خطط تعريب التعليم العالي في باقي الدول العربية إما غير موجودة أو منحصرة في الفروع الإنسانية.

إن حماية اللغة العربية تستدعي تشريعات وخطوات عملية لتنفيذ تلك التشريعات ومن ثم مراقبة التنفيذ ومتابعته، والحماية تتم من خلال مراقبة طغيان اللهجات العامية في الإعلام وعدم السماح لتلك اللهجات لكي تتحول إلى لغة الكتابة والمخاطبات الرسمية أو الإعلامية على مستوى خارج بيئة تلك اللهجات. إن مراقبة استعمال اللغة العربية في المخاطبات الرسمية يمثل جانبًا هامًا مما يجب شموله في التشريعات الرسمية في التخطيط اللغوي.

ويمثل الإعلام المكتوب والمسموع والمرئي حقلاً مهمًا من الحقول التي يجب أن يشملها التخطيط اللغوي لما له من تأثير بالغ على التلقي في الوقت الحاضر. إن الفضائيات والإنترنت أصبحتا اليوم وسائل إعلامية وتعليمية في الوقت نفسه، ونظرًا لاختراق هاتين الوسيلتين للحدود الجغرافية، فإن التعامل معهما بخصوص اللغة يجب أن يتعدى الوضع المحلي، ويحتاج إلى خطوات إقليمية على المستوى العربي. وهنا يتداخل المحلي والإقليمي في كثير من الجوانب المتعلقة باللغة، وخاصة فيما يتعلق بالمصطلحات والآداب والعلوم والتراث والبحث العلمي في اللسانيات والترجمة والتأليف.

إن كل دولة من الدول العربية يجب أن يكون لديها مجلس أعلى أو هيئة عليا

للتخطيط للغة العربية، ويجب أن يتبع لتلك الجهة جهاز مراقبة للسياسات اللغوية ويكون مسؤولاً عن متابعة تنفيذ ما تصدره تلك الهيئة. كما أن مثل هذه القرارات التي تصدر من تلك الهيئة تحتاج إلى مراجعة مع الزمن لكي تبقى فاعلة وصالحة للتنفيذ.

ومن الضروري لكل قطر من الأقطار العربية وضع سياسة استراتيجية لغوية على درجة عالية من المهنية، وعلى الجامعة العربية العمل على تنسيق وتوحيد مثل هذه الاستراتيجيات. إن أحد البنود الرئيسية في مثل هذه الاستراتيجيات هو وضع سياسة واضحة للمصطلحات. إن مكتب تنسيق التعريب يمكن أن يعمل على توحيد هذه السياسات بما يسهل عملية تبادل المصطلحات وتوحيدها قدر الإمكان بين الأقطار العربية. وإن خطط إقامة مرصد اللغة العربية تأتي في مقدمة هذه السياسات.

ونتيجة لذلك فإن التخطيط للمصطلحات والتنمية اللغوية ذو تأثير متزايد في التخطيط الاستراتيجي وذو صلة وثيقة بالتنمية البشرية مما يعني ضرورة وضع سياسة وخطة لإدارة المصطلح على المستويات الوطنية والمؤسساتية، وحتى في شركات الإنتاج والخدمات. وتشمل السياسة الوطنية تجاه المصطلحات ما يأتي:

- ضرورة وجود القرار السياسي (لدوافع اقتصادية تنموية على الأقل) لتنفيذ هذه السياسة عبر اتخاذ إجراءات عملية قانونية وإدارية ومالية وبشرية؛
- تقوم الدول في توجهها نحو مجتمع المعلومات إلى تسريع إيجاد وتطوير بنية تحتية لإدارة المصطلح أفقيًا وعموديًا .تساعد هذه البنية في دعم توليد وتنسيق ونشر واستعمال المصطلح؛
- تنشيط التعاون والتنسيق الإقليمي والعالمي في مختلف نشاطات إدارة المصطلح؛
- تشتمل البنية الأفقية لإدارة المصطلح على مؤسسات عامة أو شبه عامة من أجل التأكد من:

(أ) تواتر ورود المصطلح مستعملاً في الحقول الاختصاصية التي يوضع المصطلح فيها.

(ب) تواتر ورود المصطلح في لوائح المصطلح المتوفرة للحقل المعني.

(ج) آراء مجموعات العمل الاختصاصية في الحقل المعني، وآراء مستعملي منتجات هذا الحقل.

– دعم وتنظيم وتنسيق النشاطات المصطلحية لخبراء ومختصي كل حقل من حقول العلم والتقنية بهدف خدمة كل أفراد المجتمع؛

– نشر المعلومات حول المؤسسات العاملة في حقول المصطلح، وحول المنشورات والخدمات المتوفرة فيه.

– دعم وتنسيق الجهود الوطنية لإيجاد الحلول للمسائل المصطلحية؛

– من جهة أخرى تشتمل البنية الأفقية على مؤسسات ترعى الأمور التالية:

(أ) رسم السياسة الوطنية وخطط تنفيذها ومتابعة الإجراءات اللازمة لذلك؛

(ب) نظام وطني لتوليد المصطلح محليًا وضمن التعاون العربي؛

(ج) الوثائق والمعلومات الوطنية في المصطلح؛

(د) تأكيد الشراكات داخل القطاع الخاص وبينه وبين القطاع العام لتوليد وتنسيق ونشر المصطلح.

إن خطط الدول العربية في التخطيط اللغوي يجب أن تتضمن إقامة مؤسسات تُعنى بترجمة الكتب العلمية والدوريات العلمية والموسوعات إلى العربية، وترجمة الأدب العالمي إلى العربية، والتأكيد على استخدام اللغة العربية الفصحى في وسائل الإعلام. كما يجب المحافظة على استخدام الحرف العربي في الكتابة وإصدار القوانين التي تلزم أصحاب المصالح التجارية بضرورة المحافظة على وضع اللوحات واللافتات باللغة العربية، والتأكد من سلامة العبارات المستخدمة في تلك اللوحات ، وحث الشخصيات الرسمية على استخدام اللغة العربية الفصحى في الخطب العامة.

اللغة والترجمة

في عام 2004 أنفق البرلمان الأوربي 30% من ميزانيته على الترجمة بين 20 لغة من اللغات الأوروبية، كما أنفق الاتحاد الأوربي 1% من ميزانيته على الترجمة أو ما يعادل 1.1 مليار يورو، وهذه الأرقام تعطي فكرة عن أهمية صناعة الترجمة بين

اللغات المختلفة والحاجة إلى الترجمة اليوم.

إن صناعة الترجمة هي أسرع صناعة تطورًا الآن في العالم. فقد تجاوز ما أنفق في هذه الصناعة 12 مليار دولار عام 2008، ويتوقع أن يزيد ذلك على 24 مليار دولار عام 2012 .

إن العولمة وتعدد اللغات زادا من الحاجة إلى الخدمات متعددة اللغات، ويعني ذلك أن هذه الخدمات تحتاج إلى المزيد من الرعاية والاهتمام لأهميتها. وفي ضوء هذه التحديات فإن المترجم لم يعد آلة تحويل نص من لغة إلى لغة أخرى، بل أصبح أيضًا مستشارًا لغويًا ومحررًا إضافة إلى عمله الأصلي.

هل يمكننا اليوم أن نتصور ماذا تعني لنا الترجمة الجيدة رخيصة التكاليف؟ إن هذه التقنية تؤدي خدمات جليلة للتواصل بين البشر عابرة حدود الزمان والمكان. فقد كان اختراع الكتابة هو أول وسيلة لعبور حاجز الزمن بتمرير المعرفة إلى الأجيال اللاحقة. أما عبور المسافات فقد كان يجري في الماضي من خلال إشارات الضوء بإشعال النار أو ما شابه ذلك. أما خدمات البريد واختراع الهاتف ثم النقل اللاسلكي عبر الأطلسي ثم اختراع الهاتف النقال والإنترنت فقد كانت هذه خطوات هائلة للتواصل عبر المسافات.

إننا الآن نواجه خطوة كبيرة أخرى ألا وهي توفر الترجمة الرخيصة والتي ستؤدي إلى التواصل بين المجتمعات الإنسانية عبر الزمان والمكان. هذا ما سيتقرر خلال عقدين من الزمن حينما نجد الترجمة الفورية للكلام ممكنة مع ترجمة مكتوبة آليًا.

إن دعم الترجمة يحتاج إلى بنية تحتية وبيئة تقنية مناسبة باللغات المترجم منها والمترجم إليها. وتشمل البنية التحتية الوثائق وقواعد بيانات المصطلحات ووسائل الاتصال، ويشمل ذلك مستويات متعددة منها مستوى المصطلحات ما قبل الترجمة حيث هناك حاجة للبحث في المصطلح المناسب من بين ما هو متوفر من كلمات ومستوى المصطلحات أثناء عملية الترجمة للمساعدة في الوصول إلى المصطلح المناسب بسرعة وبطريقة سهلة، ومستوى المصطلحات ما بعد الترجمة للتأكد من تجانس الترجمة والمصطلحات غير المسموح بها، ومستوى المقاطع قبل الترجمة،

ومستوى المقاطع أثناء الترجمة، ومستوى المقاطع بعد الترجمة، كما يحتاج إلى انسيابية الترجمة و إدارة التكاليف.

2- المصطلحات

ما هي المصطلحات

المصطلحات ما هي إلاّ كلمات مختارة من مفردات اللغة الطبيعية. وتُختار المصطلحات بسبب فائدتها للأغراض التي يتوخاها من يقوم بجمعها وتصنيفها والإفادة منها. ويمكن أن يتكون المصطلح من كلمة واحدة أو أكثر لكي تعبر عن مفهوم محدد.

هناك عقبتان في اللغات الطبيعية تواجهان المصطلحات، وهما: المصطلحات المترادفة والمصطلحات الغامضة ، فالترادف يحدث عند وجود أكثر من مصطلح للتعبير عن المفهوم نفسه ، والغموض يحدث حينما يعبر المصطلح عن أكثر من مفهوم واحد.

إن التحكم في المصطلحات يمكن أن يقلل من الغموض عن طريق تعريف المجال الذي يستعمل فيه المصطلح أو من خلال تحديد مرادف للمصطلح عند استعماله في مجال معين ، أو من خلال تحديد مجال الاستعمال فقط لكي يعطي معنى واحدًا مرتبطًا بمفهوم واحد لا غير .

تؤدي المصطلحات دورًا حاسمًا في كل مجالات المعرفة ، سواء في توليد المعرفة مثل البحث العلمي، أو استعمال المعرفة مثل الكتب المتخصصة، أو تسجيل المعرفة ومعالجتها مثل قواعد البيانات، أو نقل المعرفة مثل التعليم والتدريب أو تطبيق المعرفة مثل التقنية والهندسة والترجمة توليدًا ورصدًا وتوحيدًا ونشرًا واستثمارًا، وتستخدم في ذلك شتى الوسائل وأضيفت إليها مؤخرًا الشابكة (الإنترنت). وفيما يلي بعض التعريفات ذات العلاقة:

المصطلح (Terminology) هو كلمة متخصصة في مجال معين ولها تعريف في ذلك المجال وليس من الضروري أن تعني ما هو متعارف عليه من معنى في الاستعمال الاعتيادي. ويمكن أن يكون هناك كلمة أو أكثر من كلمة تستعمل في معنى معين وتسمى (term).

المفهوم (concept) يعرف في بعض الأحيان بأنه وحدة المعرفة وهو مبني من

وحدات أخرى والتي تعمل كخصائص للمفهوم. ويرتبط المفهوم بتمثيل رمزي يقابَل في اللغة مثلاً بكلمة.

قاعدة بيانات المصطلحات (Termbase) قاعدة بيانات حاسوبية تكون عادة متعددة اللغات وتحتوي على معلومات حول المصطلحات فيها وتحوي سمات عديدة ومفاهيم مثل التعريف والمصدر والموضوع والأمثلة.

المعجم (Glossary, Lexicon)**:** هو قاعدة بيانات مصطلحات بلغة واحدة.

المرادف (Synonym) هو مصطلح أيضًا. يقال عن مصطلحين إنهما مترادفان إذا كان لهما المعنى نفسه. وحينما يكون هناك تعدد في المصطلحات لمفهوم معين فإن أحد هذه المصطلحات يشار إلى أنه هو المفضل والمصطلحات الباقية مرادفات (أو مترادفات).

علم المصطلح وهو العلم الذي يُعنى بدراسة المفاهيم والعلاقات المنطقية بينها.

صناعة المصطلح وهي صناعة تدور حول نشر المعاجم المتخصصة، سواء الورقية منها أوالإلكترونية.

البحث المصطلحي يقصد به البحث في تاريخ المصطلحات والمدارس المصطلحية والمؤسَّسات المصطلحيّة وما إلى ذلك.

الأغراض والفوائد

من الأهمية بمكان النظر إلى مسألة المصطلح والترجمة نظرة جديدة تفرضها التغيرات العالمية والإقليمية والتوجه نحو ما يسمى بـ" مجتمع المعلومات "وأن لا نعالجها فقط المعالجة التقليدية التي كانت تجري في العديد من المؤتمرات واللقاءات العلمية على المستوى العربي والتي تتطرق للضرورات السياسية والقومية والتراثية والأمنية. تأخذ مسألة المصطلح والترجمة الآن بعدًا أكبر من السابق، إذ أصبحت مرتبطة بالاقتصاد والتنمية أكثر من أي وقت مضى، وإدارة المصطلح والترجمة باستخدام تقانة (تكنولوجيا) المعلومات تقدم فرصًا اقتصادية واجتماعية وثقافية هامة

للوطن العربي، كما أن الإخفاق فيها محفوف بالمخاطر. إن الإجراءات اللازمة لنجاح عملية توليد ورصد وتنسيق ونشر المصطلح هي الآن أسهل مما سبق وفي متناول اليد وقابلة للتنفيذ وذلك بفضل التكنولوجيات الحديثة، وهذا ينطبق أيضًا على الترجمة بمساعدة الحاسوب.

أهمية المصطلح في مجتمع المعلومات

في حوالي عام 2000 كثفت منظمة اليونسكو من أنشطتها لنشر وعي أفضل للدور الذي تؤديه اللغات في جسر الفجوة الرقمية بين مختلف شعوب العالم. لقد تسببت الفجوة الرقمية في ازدياد الفجوة التقنية والعلمية بين الشعوب. وقد أكدت اليونسكو على أن أحد أسباب التفاوت اللغوي هو عدم كفاية المصطلحات في كثير من اللغات مما أدى إلى أمية وظيفية في بعض حقول المعرفة. كما أن وجود أكثر من لغة واحدة متداولة في بلد أو منطقة ما يضع على عاتق القائمين على تلك اللغات ضرورة وضع مصطلحات متقابلة بين هذه اللغات.

يعاني الناس الذين لا تتضمن لغتهم الأم مصطلحات كافية أو الذين لا تستخدم لغتهم في التعليم من ضرر كبير يؤثر في التعامل اليومي في أماكن عملهم وتفاعلهم مع الآخرين وعلى تقدمهم العلمي.

إن المصطلح أداة للتعامل مع المعرفة والتواصل في مجتمع المعلومات، وقد تزايد المصطلح الجديد في اللغة تزايدًا هائلا ً في مجتمع المعلومات. إن اللغات جميعها تهتم بـ" المصطلح "و" بالمصطلح الجديد "و"بالمصطلح للعامة"، واللغة التي لا تدير أو لا تتدبر العمل في المصطلح تنحسر عن الحياة.

إن العائد الاقتصادي والاجتماعي للمصطلح كبير للغاية. والمصطلح للخاصة فقط لا يؤدي إلى مجتمع المعلومات. وتدل الدراسات الاقتصادية على وجود علاقة أساسية بين استعمال المجتمعات للغتها الأم وبين نموها الاقتصادي والاجتماعي.

ومع كل هذا فالمصطلحات التي تضعها المجامع وأهل الاختصاص ستبقى، كما

هو الحال في الوقت الراهن، حبرًا على ورق وقوائم تملأ رفوف المجامع ما لم يقرر وزراء التربية مع جميع الوزارات المعنية إدخالها في الكتب المدرسية والعلمية والثقافية، وما لم يقرر وزراء الإعلام ضرورة استعمالها رسميًا في مستوى الإذاعة والتلفزة، وما لم يتفق الصحفيون على استعمالها في كتاباتهم.

العرض والطلب على المصطلح

إن العمل في النشاطات التي ينتج عنها عرض المصطلحات لا يؤدي بالضرورة إلى انتشارها. لا بدّ من توليد وتداول المصطلح الجديد للتوجه نحو مجتمع المعلومات. توليد (وتداول) المصطلح لا يجري إلاّ في التعليم العالي وفي البحث والتطوير وفي الإنتاج والخدمات، وهذا يشكل الطلب على المصطلح. وبالتالي العمل في هذه القطاعات باللغة العربية شرط لازم لتشكيل الطلب على المصطلح.

إن الخلط بين إتقان اللغة الأجنبية من قبل الجامعيين والباحثين والمنتجين وبين التعليم باللغة الأجنبية تبرير خاطئ للغاية في الدفاع عن التعليم العالي بغير اللغة العربية. والخسارة الاقتصادية على المستوى الكلي أو الوطني للاقتصاد هائلة نتيجة هذا الخلط.

التعليم العالي باللغة الأجنبية هو رابح حتمًا للخريج، لكنه خسارة هائلة للاقتصاد الكلي، ويؤدي إلى عدم وجود الطلب على المصطلح وهذا بدوره يؤدي إلى عدم وجود هذا المصطلح وبالتالي عدم النجاح في التوجه نحو مجتمع المعلومات. إن قرار العمل باللغة العربية في قطاعات التعليم والبحث والتطوير وفعاليات الإنتاج والخدمات (مع إتقان لغات أجنبية) قرار سياسي، وقد تأخر كثيرًا، وثمنه كبير في الاقتصادات العربية.

إن دور مجامع اللغة ليس وضع المصطلح الجديد بل تنظيم وضعه ومراقبته وتقنينه وتنسيقه وإطلاق الصفة الرسمية عليه. أما توليده (ونشره) فلا يجري إلاّ من قبل الفعَّاليات الناشطة في العمل العلمي والتقني.

إن المصطلح ينطلق من الاستعمال وليس العكس؛ أي لا يقرّ ليستعمل بل يستعمل بخيارات عديدة ليقرّ الأفضل.

وفي ضوء الدور المتعاظم للمصطلح مع التزايد الكبير للمصطلحات الجديدة في

"مجتمع المعلومات"، فإن ضعف توليد المصطلحات وانتشارها وخاصة العلمية منها والتقنية، يؤدي إلى صعوبات في تواصل عمل المجموعات الاختصاصية في المجتمع وانخفاض في إنتاجيتها :كالجامعيين، والأطباء، والمهندسين، والباحثين، كما يؤدي إلى صعوبات في تواصل كافة القوى العاملة التي لا بدّ لها من استعمال مصطلحات متخصصة في عملها وفي حياتها مثل التقنيين، والعمال، والسكرتارية، ومقدمي الخدمات، والصحفيين والإعلاميين؛ وبالتالي إلى انخفاض في إنتاجية هذه القوى. ومن دلائل تعاظم دور المصطلح ما يلي:

- نمو ما يسمى باللغة اللازمة للاستعمالات الخاصة؛ (Language for Special Purposes)
- تزايد سريع وكبير لعدد المصطلحات في كل حقل من حقول العلوم والتقنية؛ التي تتطلب مصطلحات دقيقة ومحددة بهدف تواصل ليس فيه لبس وبهدف تنظيم المعرفة من أجل خزنها ومعالجتها.
- ولادة إدارة المعرفة في مجتمع المعلومات والبحث فيها.

اتساع" سوق المصطلح"

يتجه سوق المصطلح بشكل رئيسي لخدمة فعاليات العلم والتقنية بما فيها :التعليم والبحث والتطوير وقطاعات الإنتاج والخدمات، وكذلك لخدمة المهن والفنون التي يزداد تأثرها بالتقنيات والمهارات الجديدة، وأيضًا لخدمة الإدارة العامة في الدول، وبالتالي "مجتمع المعلومات" بمفهومه الواسع، وعليه فقد أصبح هناك ما يسمى بفعاليات إنتاج وخدمات المصطلح.

تظهر الآن منتجات متعلقة بالمصطلح تتألف من أنواع مختلفة من المعلومات المصطلحية بأشكال مختلفة ولخدمة مجموعات وأفراد في كافة نواحي الحياة. كما تظهر منتجات مصطلحية على شكل أدوات في إدارة المصطلح توليدًا وتنسيقًا ونشرًا واستعمالاً.

من جهة أخرى تظهر الآن أيضًا خدمات في المصطلح لتزويد سوقه بالمتطلبات الجديدة، ومن هذه الخدمات ما يلي:

1. الخدمات الاستشارية في المصطلح : وتظهر الحاجة إلى هذه الخدمات عند استعمال التطبيقات المصطلحية في المؤسسات والشركات مثل تطبيقات المقاييس المصطلحية المعتمدة في أسس المصطلح وطرائق وضعه، ومثل استعمال الأدوات والنظم المعلوماتية التي يشكل المصطلح لبنة من لبناتها، ومثل إدارة مشاريع"المصطلح "و"المصطلح الجديد "وإدارة المصطلح بشكل عام؛
2. خدمات التدريب ونقل المهارات في المصطلح والمصطلح الجديد: ازدياد الحاجة إلى خدمات التدريب في التعامل مع المصطلح وإدارته مع التوجه نحو مجتمع المعلومات، مما أنتج سوقًا كبيرة للعمل في المصطلح، وبالتالي إلى تزايد عدد الشركات والمنظمات العاملة في هذا الحقل؛
3. خدمات تقديم المعلومات في حقل المصطلح: وتنتج هذه الخدمات جراء وجود المنتجات المصطلحية في السوق والحاجة إلى معرفة المعلومات عنها لاستعمالها بشكل ما على الحواسيب وشبكاتها. من الأمثلة على ذلك تكامل نظم البرمجيات المصطلحية ضمن النظم البرمجية العامة، وتقوم الشركات الكبرى حاليًا بإحالة بعض الأعمال المصطلحية إلى مقاولين أو متعهدين.

4. خدمات عبر مقاولين أو متعهدين خارجيين لتوليد أو تحضير المصطلحات في مختلف اللغات، أو مراجعة ومواءمة هذه المصطلحات، أو دمج أو تواصل قواعد المصطلحات ومحركات البحث عن المصطلح ، أو تقييم البيانات المصطلحية .كما يجري التعاقد على إجراء الدراسات والبحوث حول الطلب على إدارة المصطلح أو صيانة المنتجات والخدمات المصطلحية المختلفة المبيعة عالميًا. وبشكل عام تشتمل سوق المصطلح على نشاطات في صناعات المعرفة عامة، وفي صناعة اللغة، وصناعات تقنية المعلومات والاتصالات. كما بدأت تدخل كعنصر ضروري في كافة قطاعات الإنتاج والخدمات.

ويعتمد مجتمع المعلومات فيما يعتمد اعتمادًا أساسيًا على نشر المعلومات

واستثمارها بالإضافة إلى توليدها طبعًا. فنجاح المؤسسات والشركات أصبح يعتمد كثيرًا على فعاليتها في جمع المعرفة واستعمالها لرفع الإنتاجية وتوليد سلع وخدمات جديدة، وقد أصبح الاقتصاد يقاد من قبل سلسلة هرمية من شبكات المعرفة التي تتغير فيها المعلومات بمعدلات سريعة. وهناك أنواع عديدة لشبكات المعرفة، مثل شبكات الجامعات، وشبكات مراكز البحوث، وشبكات مؤسسات المعلومات كالمكتبات ودور النشر ومراكز التوثيق، وشبكات الصناعات المختلفة، والشبكات التجارية والشبكات المالية وغير ذلك من الشبكات. وأصبح المجتمع الذي لا يعتني بتشبيك مؤسسات المعرفة مجتمعًا متأخرًا عن الركب الاقتصادي العالمي.

وتلعب هذه الشبكات دورًا أساسيًا في تشبيك المعرفة وطنيًا وإقليميا وعالميًا، وأصبحت إحدى الأدوات الهامة في الابتكار والتجديد، وحتى تكون هذه الشبكات الوطنية موجودة وفعالة لا بد من أن تتعامل باللغة العربية. وهذا أصبح غير ممكن دون وجود المصطلح ودون وجود إدارة له.

إقرار وتعميم المصطلحات

قامت مجامع اللغة العربية بجهود كبيرة في سبيل وضع المصطلحات وتوحيدها في مجالات العلوم والفنون المختلفة. (أنظر الباب الرابع من هذا التقرير) وإذا ما كان التوجه جادًا نحو استخدام العربية، فهنا يكون الدور التعاوني العربي لتوحيد وإقرار المصطلحات لكي تتداول في جميع البلاد العربية، وبخاصة في جامعاتها ومؤسساتها العلمية والفنية، حتى تزول البلبلة الناشئة فيها بسبب ما تقوم به بعض الهيئات (وبعض الأفراد) من وضع معاجم اصطلاحية لا تخضع المصطلحات فيها لمناهج علمية دقيقة .

وهذه المعاجم الموحدة ضرورية من أجل تعريب التعليم الجامعي ويجب أن تشمل علوم العصر الحديثة كعلوم الهندسة الوراثية، والتكنولوجيا الحيوية، والتكنولوجيا الدقيقة (النانو تكنولوجي) وغيرها. كما أصبح من الضروري إعادة النظر في إشكال إتاحة المصطلحات، فإن الزمن الواقع بين إقرار مجموعة المصطلحات وطبعها على الورق في مجلدات وتداولها في الدول العربية يمكن اختصاره بشكل واضح إذا تمت

الإفادة من التقنيات الحديثة. ولقد أنجزت مجامع اللغة العربية وكذلك مكتب تنسيق التعريب في مؤتمرات التعريب معاجم كثيرة، طبعت وأصبح الحصول عليها مجتمعة مطلباً متعذراً. وقد بدأت الإفادة من الأقراص المدمجة في تسجيل المصطلحات وأصبح توفيرها عبر الإنترنت ضرورة.

وللمصطلحات أهميتها في التكوين المهني لفئات من المتعاملين باللغة، وفي مقدمتهم المترجمون المتخصصون ومؤلفو الكتب المدرسية والثقافية ومعدو البرامج الإعلامية ومحررو الموسوعات والمعاجم. ومن هنا تتطلب المرحلة الجديدة تخطيط برامج في علم المصطلح ذات أهداف تخصصية محددة، وذلك في نسق التكوين المهني والتدريب.

هناك حاجة على نطاق العالم العربي لإنشاء هيئة كبرى للترجمة تضع خطة محكمة لترجمة العلوم والتكنولوجيا الغربية، مع ملاحظة التطورات العصرية فيهما، خدمة لتعريب التعليم الجامعي. ويلحق بهيئة الترجمة معهد لتدريب طبقة من المترجمين الممتازين الذين يتقنون ترجمة العلوم والتكنولوجيا إلى اللغة العربية، وبالمثل نقل التراث العربي. وأن توضع لهذه الهيئة المقترحة خطة لترجمة أمهات كتب العلوم البحتة والتكنولوجيا الحديثة، لكي تلاحق التطورات العلمية والتكنولوجيا العصرية، وتحقق في الوقت نفسه فوائد كبرى في مجال تعريب التعليم الجامعي والعالي.

المجالات والتطبيقات الهامة التي هي بحاجة ماسة للمصطلحات

- الترجمة الآلية والترجمة بمساعدة الحاسوب.
- الكتابة العلمية والتقنية بمساعدة الحاسوب بما فيها التوثيق التقني (مثلاً :أدلة استعمال الأجهزة ونشراتها الفنية).
- نظم معلومات تسمية المواد والقطع والأدوات وقطع الغيار في كل الصناعات.
- نظم توليد وإدارة المصطلح.
- المعاجم الإلكترونية العامة والمتخصصة.
- الترجمة الفورية بمساعدة الحاسوب.

- التجارة الإلكترونية.
- النشر الإلكتروني.
- التوثيق وإصدار الوثائق العلمية والتقنية والنظم المكتبية؛ وخاصة في الشركات العاملة في هندسة المعرفة وإدارتها.
- هندسة اللغة.

مصادر المصطلحات.

- المراجع والمطبوعات عن الموضوع المحدد.
- القواميس والمعاجم والفهارس.
- مواقع الإنترنت التي يتم الحصول عليها من خلال البحث عن مصطلحات خاصة.
- مؤتمرات الترجمة ولجان العمل ومطبوعاتها.
- الكتب.
- المواقع على الإنترنت التي يمكن تكليفها بالقيام ببحث معين مدفوع الأجر.
- المطبوعات التي يقترحها الخبراء.
- المعلومات الواردة في الصحف والمجلات العلمية المتخصصة حول تقدمّ ما في جانب علمي معين.
- مطبوعات المؤتمرات.
- الوثائق الرسمية والقانونية والأنظمة والتعليمات.
- مطبوعات المنظمات والمؤسسات.
- مطبوعات الشركات التجارية والإعلانات.

إشكالية المصطلحات حاليًا في الواقع العربي

ترجع أزمة وإشكال المصطلح اللساني الحديث إلى:

1- التنوع في مصادر المؤهلات العلمية للسانيين يؤثر بشكل سلبي في مسألة

توحيد المصطلح.

2- توزيع اللسانيين والمتخصصين في مختلف العلوم عبر مشارب معرفية مختلفة، فرنسية، وإنجليزية، وألمانية، مما يعكس النزعة نحو اللغة التي يتقنونها والتي تطبع اختيارهم للمصطلحات وفقها.

3- تضارب المصطلحات بين كل الاتجاهات يجعل وضع المصطلح في حاجة إلى إعادة ترتيب البيت حفاظًا على وحدة المصطلح ومحاولة في الدفاع عن أحاديته.

4- اختلاف الآليات التي تولد المصطلح من مجمع (معهد لغوي) إلى آخر، بل من لساني إلى آخر مما يعطي انطباعًا بأن عملية التنسيق غائبة أو ضعيفة.

5- اتساع الهوة بين الجانب النظري والجانب المنهجي بين أقطاب الدرس اللساني العربي.

6- معالجة المصطلح من زاوية فكرية تصورية مما يسقط معالجته في اختصاص آخر يقترب من المفهوم.

لذلك هناك حاجة إلى وضع خطة لحل الإشكالات أعلاه بشكل منهجي ينطبق على المصطلحات القادمة ويعيد النظر في السابقة.

إن الآلة التي بموجبها اشتغل جل الباحثين في المجال الاصطلاحي، هي: الاشتقاق، والاقتراض، والنحت، والتوليد. إذ يصر بعض المصطلحيين على إيجاد المقابل العربي وتجنب الوافد الأجنبي، هذا التجنب الذي يؤدي في غالب الأحيان إلى خلق مقابلات متعددة، وعلى ضوء هذا، يترسخ النقاش والخلاف بين اللسانيين الساهرين على تنظيم المصطلح داخل المعجم، فمنهم من ينتصر للنحت فيضع كمقابل لـ "electromagnetic" "كهرمغناطسي" وهناك من يعمل على تحليل الكلمة

ويقسمها إلى أجزائها الأصلية قبل تعريبها مثلاً "walky-talky" ، في مقابل ذلك هناك من يبحث في الإرث اللغوي ليستعمل بدل "التلفون"،الهاتف.

إن هذا الأمر انعكس، بالتأكيد، على عملية عدم الضبط الدقيق للمصطلح اللساني الحديث وكثرة المقابلات العربية للمصطلح نفسه أحيانًا، إذ نجد كمقابل لـ مصطلح "phonology": علم الأصوات التنظيمي، علم التشكيل الصوتي، علم وظائف الأصوات ،النطقيات، علم الأصوات، علم الأصوات التشكيلي أو التنظيمي، علم النظم الصوتية، دراسة اللفظ الوظيفي، علم الأصوات اللغوية الوظيفي. وبالتعريب يمكن أن ننقل الكلمة عبر الاشتقاق إلى فونولوجي وفونولوجيا.

لذلك من الضروري الاتفاق على منهجية لوضع أولويات لطرائق وضع المصطلح بدل ترك ذلك دون أي دليل واضح.

الطرائق الآلية في توليد المصطلحات:

لقد شُغلت المجامع اللغوية بقضية المصطلحات وألفاظ الحضارة، واتفق الرأي منذ وقت مبكر على أن هذه المصطلحات توضع عن طريق اشتقاق جديد من مادة عربية وبوزن عربي أو عن طريق التغير الدلالي بإعطاء الكلمة دلالة اصطلاحية محددة أو عن طريق الاقتراض المعجمي بقبول كلمات أجنبية عندما تتعذر الوسائل الأخرى. هذه الوسائل اللغوية متفق عليها عند المعجميين، وثمة خلاف محدود في مدى قبول النحت في المصطلحات. أي أن تكوين صيغ جديدة يكون عن طريق : الاشتقاق – التركيب – الاختزال.

واستخدام الصيغ الحالية يكون عن طريق:

التحويل: التغيير في جزء من الكلام، كما أن هناك الاستعارة من مفهوم في حقل إلى حقل آخر أو من لغة إلى لغة أخرى مع التحوير، ويمكن أن تكون الاستعارة مباشرة أو استعارة مع الترجمة.

الاشتقاق: توليد كلمة من جذر الكلمة عبر تحريك حروف العلة أو إضافة سوابق ولواحق (ك–ت–ب: كتب، مكتب، مكتوب، كاتب، مكتبة، كاتبون)

النحت: أخذ جزء من كلمة ووضعه مع جزء من كلمة أخرى لتكوين كلمة جديدة

(مثال :سمعبصري)

التركيب: وضع كلمتين معًا لتكوين كلمة جديدة (مثال: حاسب آلي)

المجاز: استخدام مفردة من مفردات اللغة سواء أكانت قائمة أم بائدة للتعبير عن معنى جديد لم يكن ضمن دلالاتها في السابق (مثال: ذرة، والتي تستخدم للدلالة على النواة الذرية بينما كانت تعني في السابق صغار النمل). وهناك أمثلة أخرى مثل :سيارة، وقطار، وإطار، ووقود.

الاقتراض: أخذ الكلمة كما هي في اللغة الأصلية مع بعض التعديل في الأصوات. والتعديل هنا واجب لكون العربية لا تحمل بعض الأصوات الأجنبية كصوت "V".

وبدخول الآلة اليوم ، أصبح بإمكاننا برمجة عملية وضع المصطلحات وفق قواعد دقيقة تأخذ القواعد التي يتفق عليها. ويمكن برمجة الحاسوب لكي يقوم بهذه العملية بحيث يعرض نتائج العمل ثم يختار المختصون ما يرونه مناسباً من بين ما تقترحه الآلة. فمثلاً: إن الجذور المولدة تتم مقارنتها بالصيغ، التي بموجب ذلك تعمل على توليد عدد من الألفاظ التي تخضع لعملية الإلصاق، لتحط الرحال داخل المصافي الآلية إذ يتم استبعاد الجذور التي يتكرر فيها الحرف الواحد مثلا(ب ب ب) هو جذر غير ممكن آليا. وتصفى كذلك الجذور التي تبتدئ بصامتين مثلا: (قق) (ظظ). وإذا كانت بعض الحالات الشاذة يتم إدراجها ضمن معجم خاص، ولكن لا يتم توليدها بطريقة آلية. ثم يتم الانتقال إلى عملية التسويغ بنوعيه الآلي وبالتمثيل الذي نعود فيه إلى المعاجم والنصوص في علاقتها بحدود مستوى النسق اللغوي. إذ يجب هنا أن نفصل بين ما يمكن أن يقبله النسق، ولا تقبله المعاجم والعكس. ومن ثم لا يمكن أن نحكم على عدم جوازه، بل هي فكرة أساسية تجعلنا نفرق بين الأشياء التي يقبلها كل مستوى بعد ذلك ننتقل إلى إعطائها صورة خطية عربية محوسبة بدقة. والجدير بالذكر أن حقل الذكاء الاصطناعي اليوم قد نما بشكل كبير بحيث يمكنه أن يساعد في برمجة كثير من الأفكار وإعطاء خيارات مقبولة عقليًا نتيجة ما تغذى به الآلات من خبرات بشرية مسبقة وذلك بوضع نظام خبير لتوليد المفردات.

كما يمكن وضع نظام مساعد للمقارنة بين اللغات الأجنبية من ناحية أصول

المصطلح ومعناه الدقيق.

فمثلاً من القواعد العامة التي تتعلق بالترجمة: تعريب لاحقة "able " بصيغة المبني للمجهول مثلاً ترجمة "Eatable" (يؤكل) ، واستخدام النحت والتركيب في أضيق الحدود، واستخدام الحروف العربية لتمثيل العناصر الكيميائية، واستخدام أسهل طريقة لنطق الكلمات الوافدة، مثل استخدام حرف "ق" أو "غ" لتمثيل الحرف " G "، وهناك قواعد كثيرة أخرى.

التركيبة البنيوية للمعلومات عن المصطلحات بلغة واحدة

هناك الكثير من القواعد البنيوية المتعلقة بالمعلومات عن المصطلحات سواء باللغة العربية أو باللغات التي يترجم منها المصطلح، ويعتمد ذلك على مستويات متعددة منها مستوى المفهوم والذي يعمل على ارتباط المصطلح بغيره.

- المستوى الأول ويشمل كل المرادفات والتعاريف والمفاهيم ذات العلاقة والأمثلة والمعلومات الفنية.

- المستوى الثاني ويشمل محتويات المستوى الأول، مثل المعلومات النحوية واللفظ والصرف وتواريخ إقرار المصطلح وتأريخ مراجعته وغيرها.

تبرز العديد من الإشكالات أثناء علمية الترجمة التي لا يكفي التركيب البنيوي لحلها. من هذه الإشكالات ما يتعلق بتعدد المخططات المتشابهة لتعابير مختلفة، ومنها ما يتعلق بتصنيف المصطلح، ومنها ما يتعلق بالمرادفات، ومنها ما يتعلق باللفظ والأمثلة والمصادر والتواريخ وغير ذلك.

التركيبة البنيوية للمعلومات عن المصطلحات بأكثر من لغة واحدة

المصطلحات بلغتين أو أكثر تشترك مع المصطلحات بلغة واحدة في المحتوى ،

مع صعوبات أخرى تزداد بتسارع كلما زاد عدد اللغات التي يوضع لها المصطلح. إن المصطلحات بأكثر من لغة يستفيد منها المترجمون بالأخص.

تختلف بعض المصطلحات من لغة إلى أخرى، لذلك يجب إعطاء التعاريف لكل لغة. كما يجب إعطاء المعلومات النحوية لكل لغة لكي يستطيع المترجم صياغة جملة مفيدة. إن المعلومات المتعلقة باللفظ أكثر أهمية. كما أن بنية التعبير يجب أن تتضمن نوعين من المعلومات ؛ ألا وهي المعلومات المعتمدة على اللغة والمعلومات التي لا تعتمد على اللغة.

تقييس المصطلحات

إن عملية تقييس المصطلحات تشمل جانبين: الجانب الأول يشمل عملية توحيد المصطلحات تقوم به لجان المصطلحات عادة وهو عبارة عن عملية عمودية في هذا المجال. أما الجانب الثاني فهو عملية التقييس نفسها والتي يجب أن تتم وفق أسس علمية وبذلك تعنى بالاتجاه الأفقي من العملية. وعلى المستوى العالمي فإن اللجنة الدولية للمصطلحات واللغات ومصادر محتوياتها ISO/TC37 هي المعنية بوضع المبادئ والطرائق لاختيار المصطلحات.

تشمل عملية "وضع المصطلحات المقارِنة" دراسة المصطلحات في اللغات المختلفة لغرض الوصول إلى ما يمكن أن يطلق عليه "مكافئ" مقترح. إن هذه العملية غالبًا ما تشير إلى وجود فجوات في هيكلة المفاهيم والمصطلحات المستعملة بين المجتمعات اللغوية. من دراسة مشكلة "التكافؤ" بين محتوى المصطلحات تبرز الطريقة الوظيفية نظرًا لفائدتها العملية بدل النظرة الفلسفية. ويتعين دراسة التكافؤ النصي المستعمل في الاتصالات مقابل النص الاصطلاحي أو البياني.

يمكن الحصول على أفضل النتائج من خلال العمل التعاوني في المصطلحات وخاصة في عملية تطوير المصطلحات القياسية حيث يعمل اللغويون والمصطلحيون والخبراء في حقل معين معًا في لجان مشتركة.

ولتوفير ذلك يجب وضع خطة عمل منطقية ومتكاملة للتنمية البشرية، وذلك لتوفير وتدريب خبراء المصطلحات لغرض القيام بكل جوانب سياسة وضع

المصطلحات وخطوات تنفيذها وكافة الفعاليات ذات العلاقة.

دور المترجمين في إيجاد مصطلحات جديدة

يؤدي المترجمون غالبًا دورًا حاسمًا في عملية وضع المصطلحات الجديدة وذلك لأنهم في أثناء عملية الترجمة في كثير من الأحيان يحتاجون إلى اقتراح مصطلحات جديدة في اللغة المستهدفة كمقابل للمصطلحات الواردة في لغة المصدر، حيث إنهم يفهمون المعنى في اللغة الأصلية ويحاولون التعبير عنه في اللغة الثانية فإن لم يجدوا مصطلحًا يعبر عن المقصود الأصلي يبدأون بوضع مصطلح جديد وفق المنهجية التي يعتمدونها والتي تكون مختلفة فيما بينهم، وفي كل الحالات فإن عملية استحداث مصطلحات جديدة تتطلب تعاونًا وثيقًا بين المصطلحيين والمتخصصين في الموضوع، واللغويين والمترجمين والمدرسين. وبذلك يمكن تنسيق الجهود الرامية إلى تجنب توليد مصطلحات متعارضة.

المترجمون المحترفون يسجلون المعلومات المصطلحية دائمًا لكي يستعملوها في مرحلة لاحقة، وهذا يساعد المترجم في تسجيل ما يترجم بطريقة نظامية، ويستعمل المصطلحات بطريقة متجانسة، ويزيد من كفاءة عمله.

نقائص وضع المصطلحات العربية

تنحصر النقائص في وضع المصطلحات وغيرها من الأعمال الخاصة بتكييف اللغة وإغنائها في أمور ثلاثة:

أ) اعتباطية العمل عند الكثير من اللغويين أي عدم خضوعه لضوابط علمية، وذلك بعدم مراعاته لمعطيات العلوم اللسانية الحديثة بصفة خاصة، ومنهجية العلوم الاجتماعية بصفة عامة.

ب) حرفيته أي اقتصاره على البحوث الفردية التي هي أشبه شيء بالصناعات

التقليدية، يعتمد فيه على المعالجة اليدوية كالنظر الجزئي في القواميس والاقتصار على جرد العديد من المعلومات بالأيدي العزلاء.

فالأعمال الفردية . حتى لو كانت في داخل لجان مختصة . لا يمكن أن تؤدي ما تؤديه هذه المجموعات المنتظمة من الباحثين. واللجنة المختصة تفيد في إقرار اللفظ في آخر مرحلة، على أساس ما تقدمه هذه البحوث من المعلومات بالرجوع إلى مقاييس علمية دقيقة. وقد بقي البحث اللغوي في الوطن العربي على الشكل الذي هو عليه من التفرد في البحث اللغوي وعدم التكافل الشامل بين العاملين المنتمين إلى الهيئة الواحدة.

ج) عدم شموليته بعدم الرجوع إلى كل المصادر العربية التي يمكن الاستقاء منها . وخاصة المخطوط منها . وجميع المراجع الأجنبية التي يمكن استغلالها لتحديد المفاهيم الحديثة.

كيفية التغلب على الغموض في المعنى

يمكن معالجة الغموض في المعنى بالرجوع إلى إحدى اللغات الأصلية واستيضاح المعنى الدقيق منها، كما يمكن مناقشة الموضوع في اللجان المختصة أو الاستعانة بخبراء متخصصين ، كما أن التعاون بين اللجان المختلفة ذات العلاقة يمكن أن يكشف الغموض ويوصل إلى اختيار المصطلح الدقيق المناسب.

كيفية التغلب على قلة المعرفة باللغة

المترجم قد يكون متقنًا لاحدى اللغتين أي اللغة المصدر أو المترجم إليها أفضل من الأخرى، لذلك عليه زيادة المعرفة باللغة المصدر واللغة الهدف لكي تكون ترجمته دقيقة، كما أن عليه زيادة المعرفة بالمصطلح في اللغة المصدر لإيجاد مصطلح مقابل في اللغة التي يترجم إليها، ويمكنه إذا لم يجد مقابلاً أن يلجأ إلى تعريب المصطلح. ويجب الحذر من الاعتماد على الترجمة في أخذ المصطلحات بل يجب الغوص في المعنى والتأكد من أنّ الترجمة قد تمت بدقة وأن المترجمين على مستوى تقني جيد.

إن الترجمة في البيئة متعددة اللغات (كترجمات وثائق الأمم المتحدة مثلاً) أوثق من المصادر أحادية اللغة، وفي حالة قواعد البيانات القديمة يجب التأكد من أن المصطلح ليس قديمًا ولا يصلح أو قد اندثر ولم يعد صالحًا الآن، وربما يكون المصطلح قد أصبح تقنيًا قديمًا لكن لا يزال يستعمل في بعض المصادر ، لذلك يجب الإشارة إلى المعنيين القديم والجديد. هذا ومن الضروري التفريق بين استخدام المصطلح تقنيًا واصطلاحيًا، ولذلك يجب متابعة تغير المصطلح تقنيًا واصطلاحيًا كما يجب التأكد من تغير تهجئة بعض الكلمات. كما يجب الحذر عند الاقتباس من قواعد البيانات غير النظامية أو من نصوص ليست بشكل قواعد بيانات.

الاستعانة بالخبراء

يقصد بالخبراء المتخصصون من غير المتخصصين في اللغة أو في المصطلحات، أي أنهم من المتخصصين في العلم الذي تدور حوله المصطلحات، ففي هذه الحالة يجب التأكد من التخصص الدقيق والخبرات السابقة للخبراء الذين يستعان بهم لكي تتم الاستعانة بمن هو في صلب الموضوع الذي تتعلق به المصطلحات وذلك للتأكد من دقة فهم الموضوع الذي يجري النقاش حوله. ولذلك يجب عمل قواعد بيانات للخبراء لكي تسند للخبير المهمة المناسبة وفق خبرته في موضوع تخصصه الدقيق. ويمكن الاستعانة بالخبراء بشكل فردي أو جماعي من خلال اللجان، كما يجب صياغة الأسئلة للخبراء بدقة وأن تبوب حسب الموضوع والمفهوم، ويفضل أن تكون وفق خارطة مفاهيم مبوبة.

الكلمات المفتاحية في بيئة المصطلحات

الكلمات المفتاحية ما هي إلاّ مصطلحات تمثل رؤوس مواضيع أو حقول علمية يقع تحتها عدد من مصطلحات أخرى أو أبواب مواضيع فرعية. وتمتاز الكلمات المفتاحية بعدد من الفوائد منها، مرونة الاستعمال وتوفير بيئة لتصنيف المصطلحات للوصول إلى توضيح الغموض الذي قد يقع أحيانًا، حيث يمكن أن توفر حلولاً وسطًا أحيانًا عند وجود غموض. فمثلاً يمكن استعمالها بشكل : وافق واستمر أي يختار المرء بين خيارين، كما توفر أحيانًا يسرًا وانتظامًا وتناسقًا، كما يمكن بواسطتها البحث

في كل المصادر المتوفرة حول مفهوم معين واقتباس الجمل والعبارات الواردة فيها للوصول إلى مفهوم شامل يشمل كل المصادر، كما يمكن بواسطتها الوصول إلى أفضل مصدر لمفهوم معين، كما أنه لغرض الوصول إلى المراجع الموثقة يمكن مبدئيًا بواسطتها إجراء مسح للمصطلحات في مراجع اللغة المصدر واللغة الهدف قبل القيام بعملية الترجمة، ويمكن بواسطتها في المرحلة الأولية التأكد من التوافق الظاهري بين المصطلحات وترجمتها مع التأكد من ذلك في مرحلة لاحقة، ويمكن بواسطتها البحث عن كل الحقول التي يقع فيها المصطلح لكي يدوم استعماله لفترة طويلة. ويمكن بمساعدة الكلمات المفتاحية وضع مخطط بياني يبين العلاقة بين المصطلح والموضوع الذي يعود إليه المصطلح.

دورة حياة المصطلح

للمصطلح دورة حياة كالكائن الحي وتشمل:

البحث عن المصطلح: ويتم ذلك بعد تحديد المصادر التي يجري البحث فيها.

قطف المصطلح: هي عملية تختص بالبحث في الذخيرة اللغوية أو في الشابكة (الإنترنت) للتعرف على المفاهيم وما يتعلق بها من معلومات، وعلى استعمالات المصطلحات. كما أن مزودي الخدمات المهنيين يقومون باستخلاص المصطلحات في أثناء عملية الترجمة. أما المصطلحات الخاصة بموقع معين أو زبون معين فيجب إدخالها في عملية ترشيح معينة لفرزها.

استيراد المصطلح: وذلك باستقدام المصطلح من قاعدة بيانات خارجية.

استعارة المصطلح: وذلك باستعارة مصطلح مستخدم في حقل معين لكي يستعمل في حقل آخر.

اكتشاف المصطلح: وذلك بأن تظهر ضرورة لاستعمال مصطلح فيجري البحث عنه بالطرق السابقة.

التأكد من صلاحية المصطلح: ويجري ذلك وفق آليات موثقة ومعتمدة من الجهة القائمة على إدارة المصطلحات.

تدقيق المصطلح: وذلك بمقارنته مع غيره من ما هو متوفر في قواعد البيانات.

إقرار المصطلح: وذلك من قبل اللجان المتخصصة وفق خطط العمل المقررة.

إشاعة المصطلح: وذلك بإدخال المصطلح في قواعد البيانات والعمل على تشجيع استخدامه ونشره.

مراجعة المصطلح: تجري مراجعة المصطلحات وفق جداول زمنية محددة كل بضع سنوات وذلك للتأكد من استمرار استعمال المصطلح من عدمه.

صيانة المصطلح: وذلك بإضافة إيضاحات جديدة أو إجراء تعديلات عليه بين فترة أو أخرى أو عند تَسَلُّم ملاحظة أو اعتراض عليه.

دفن المصطلح وتحويله إلى المراجع التاريخية: وذلك حين يتوقف استعمال المصطلح.

تقييم عملية استخلاص المصطلحات

عند البحث الآلي في المدونات ومحاولة التعرّف على كافة الكلمات الواردة فيها، هناك بعض الإيعازات الخاصة بمقدار التعرّف. ويستعمل هنا إيعاز الاسترجاع، ويقصد به أن الاسترجاع لا يكون تامًا إلاّ إذا استرجعت كل المصطلحات المحتواة في النص أو في الجزء المقصود من النص؛ أي أنه إذا كان الاسترجاع 80% فذلك يعني أن 20% من المصطلحات في النص لم يتم التعرف عليها.

أما الدقة فيقصد بها نسبة الكلمات والعبارات التي تعتبر مصطلحات، فإن قيل إن الدقة 80% فذلك يعني أن 20% من الكلمات ليست مصطلحات.

المعاجم وكتب المصطلحات العربية

تمثل الكشافات والمعاجم أدوات ضرورية للباحث لاسترجاع المعلومات والبحث اللفظي أو الموضوعي. وتحتوي المكتبة العربية على عدد كبير من الكشافات والمعاجم تحت مسميات مختلفة. ويختلف الكشاف عن المعجم في كون الكشاف عبارة عن دليل مطبوع أو محرك بحث إلكتروني يرشد الباحث إلى أماكن وجود كلمة أو

عبارة أو مجموعة ألفاظ في مصادرها الأصلية، ويعطيه في نتيجة البحث مداخل كشفية مرتبة بطريقة منهجية وفق ترتيب معين. أما المعجم فيحصر الألفاظ ويرتبها ترتيبًا خاصًا يساعد في العثور على اللفظ والتعرف عليه بشرح مدلوله، أو ييسر وسيلة العثور على مجموعة من الألفاظ التي يجمعها موضوع واحد.

وللعناية بالكشافات والمعاجم وما يكتب عنها بطرائق حديثة، هناك عدد من الإمكانات. ففيما يتعلق بالكشافات والمعاجم اللفظية والموضوعية، فإن توفيرها للباحثين يمكن أن يتم بتخزين جميع الكشافات والمعاجم المتوفرة، إضافة إلى القواميس اللغوية، بالأشكال الثلاثة التالية:

- تخزين كل كشاف أو معجم في نسخته المصورة (PDF) لإثبات الطبعة المعتمدة،
- تخزين كل كشاف أو معجم في جداول نصية، حسب ترقيم صفحات الطبعة المعتمدة،
- تخزين كل كشاف أو معجم في جداول نصية، حسب المنهج الخاص به.

ويقتضي هذا العمل قبل القيام به حصر قائمة بجميع الكشافات والمعاجم المفيدة للباحثين، مع توفير معلومات وافية حول الكتاب، والكاتب، والطبعات الموجودة، إلخ.، ثم إجراء مقارنة بين الطبعات الموجودة، والتوافق على أفضل طبعة موجودة لاعتمادها، أو إصدار طبعة جديدة ومحققة، يتم اعتمادها. ويقتضي ذلك معالجة موضوع حقوق النشر إن وجدت.

أما الطريقة الثانية، فتتمثل في تصميم محرك بحث يعتمد مادة جميع الكشافات والمعاجم المخزّنة مجموعةً في هيكل تقني موحّد قائمٍ على تحليل المناهج المختلفة لهذه المعاجم. ويسمح هذا المحرك باستيعاب كل المادة الموجودة بما يلبي مختلف الحاجات لمستعمليها مثل البحث اللفظي على مستوى الجذر، أو على مستوى الكلمة، أو على المستوى اللفظي بدون سوابق.

وقد لا يكون ضروريًا تجميع كافة الكشافات الموجودة في هذا المحرّك، وإنما يمكن الاكتفاء بأهم الكشافات التي تلبي جميع حاجات الباحثين، والتخلي عن المصادر قليلة الاستعمال.

وحتى يكون المحرك أكثر ذكاء وخدمة للباحثين، يقترح إضافة خدمة جديدة وهي المعمول بها في محركات البحث على الإنترنت، حيث تعمد محركات البحث الشائعة في الإنترنت إلى حساب المسافة بين اللفظ والطرق الخاطئة في كتابته، وتخزينها في قاعدة البيانات، حتى إذا أراد المستخدم البحث عن لفظة وكتبها خطأ، عرض عليه محرك البحث بدائل للبحث، مما يساعده على تحسين طريقة بحثه، عوض إجهاد فكره في معرفة سبب عدم العثور على عبارة البحث. وهذه الخدمة مفيدة للباحث لأنه معرض للخطإ إما بسبب سرعة الكتابة، أو للضعف اللغوي.

ويمكن أن يضاف إلى محرك البحث إمكانية البحث الموضوعي، وذلك إذا ما تم ترتيب المواضيع وعلاقة بعضها ببعض، في شكل هرمي (أو شجري) يبدأ بالعام لينتهي بالخاص.

أما الكتب والبحوث والدراسات المتعلقة بالكشافات والمعاجم فيقترح حصر قائمة بجميع الكتب والبحوث والدراسات المتعلقة بالكشافات والمعاجم مع توفير معلومات وافية حول الكتاب (أو البحث)، والكاتب، والطبعات الموجودة.

المَكْنَزُ اللُّغَوِيُ

يختلف المكنز اللغوي عن المعجم الآلي وعن بنك المصطلحات في كونه يتضمن جسمًا منظمًا من المعلومات والمعارف في صورة مفردات وتعابير ونصُوص تترابط فيما بينها بحيث يستدعي بضعها بعضًا.

الذخيرة اللغوية

إن الذي يحتاج إليه واضع المصطلحات هو ما يعرف في زماننا باسم "الذخائر اللغوية الآلية" فيمكن أن يوجد فيها جميع ألفاظ العربية التي وردت في الاستعمال الفعلي؛ أي في النصوص التي وصلتنا (حتى المخطوطة منها)، وعلى هذا يعتمد الباحث على السياقات والقرائن من الشعر الجاهلي حتى الصحف في عصرنا الحاضر ويمكن أن يستخرج من ذلك الكثير من المعلومات التي لا يجدها في القواميس، وهذا لا يمكن أن يتم إلا بالتنظيم وتكافل الأعمال والاستعانة بالحواسيب.

إنّ أهم ما تختص به الذخيرة اللغوية العربية هو أنها تتناول الاستعمال الحقيقي

للغة العربية من أقدم العصور حتى العصر الحاضر: فالنصوص – أو السياقات– هي التي ينبغي أن يُعتمد عليها لتحديد معاني المفردات ولا يُكتفى في ذلك بالمعاجم الموجودة.

ثم إن ما سيترتب على ذلك من المنافع هو شيء عظيم لأن البحث عن مفردة أو صيغة أو بنية تركيبية أو عبارة جامدة أو أي شيء يخص اللغة في نص واحد أو عدة نصوص قد يتطلب زمانًا طويلاً جدًا وقد يقضي الإنسان عمره في البحث عن هذه الأشياء ولا سيما بالنسبة للنصوص التي لم تفهرس وحتى المفهرسة منها فقد لا تفي بكل ما يطلبه الباحث. وسرّ الذخيرة أنها فهرسة كبيرة شاملة لكل ما أنتجه الفكر العربي منذ الجاهلية إلى يومنا هذا.

وأضف إلى ذلك أنها آلية وسريعة. ثم يمكن أن نعرف بالضّبط المعاني التي قصدها المستعملون للغة العربية عبر العصور من سياقات الكلمات، وهذا متعذّر على الباحث الأعزل الذي لا يستعين بالأجهزة الحديثة.

لا ينبغي أن يعتقد الباحث اللغوي أن هذه الذخيرة وهذا المعجم ستلغى بهما الأعمال العظيمة التي ينجزها العلماء. فالذخيرة هي هذه الأعمال نفسها وليس فيها إلاّ ما يحرره العلماء، فالجديد فيها هو فقط اللجوء إلى الوسائل الآلية واستغلالها كما تستغل حاليًا في جميع الميادين التي تعالج فيها المعلومات.

ويجب أن يضم مشروع الذّخيرة اللّغوية العربية:

1. المؤلفات ذات القيمة الكبيرة في الآداب والعلوم والتقانة (التكنولوجيا) وغيرها، القديمة منها والحديثة.
2. المحاضرات الجامعية القيمة المنشورة.
3. المقالات ذات القيمة المنشورة في المجلات الأدبية والعلمية والبحوث القيمة المعروضة في الندوات والمؤتمرات والموائد المستديرة وغيرها.
4. جميع المعاجم العربية والمزدوجة اللغة القديمة والحديثة (مثل لسان العرب والمعجم

الكبير الحديث وغيرهما).

هذا ويجب أن يراعى عند البدء في تنفيذ الذخيرة اللغوية أن تُعطى الأولوية في تخطيط العمل للمصطلحات العلمية نظرًا إلى الأهمية القصوى التي تكتسيها المصطلحات بالنسبة إلى تعريب العلوم في البلدان العربية. ونتيجة لذلك سَيُمكِّن إنشاء الذخيرة اللغوية من تحقيق ما يأتي:

- رصد دقيق وشامل لاستعمال العربية في إقليم خاص في عصر من العصور؛
- رصد منتظم للاستعمال الحقيقي لمصطلحات ميدان فنّي معيّن؛
- تصفّح معاني الكلمات من خلال سياقاتها عبر الزمان، وتحديد تاريخ ظهور بعض الكلمات الفصيحة المولّدة أو اختفائها؛
- تحليل لغة كاتب أو شاعر أو خطيب وإحصاء مفرداته بكيفية آلية وغير ذلك.

وعلى هذا الأساس يمكن أن تؤلف أنواع كثيرة من المعاجم مثل:

- المعجم التاريخي للغة العربية.
- معاجم خاصة بأسماء الأعلام و الأماكن وغيرها.
- معاجم فنية في كل الميادين.
- معاجم أساسية ووظيفية لتعليم العربية.
- معاجم لألفاظ الحضارة قديمًا وحديثًا.
- معاجم للغة الطفل العربي .

المدونات (corpus)

هي نصوص لغوية ضخمة تمثل اللغة بشكل عام. ولكي تمثل المدونة نصوص اللغة يجب أن تحوي كمًا هائلاً منها وبشكل يمثل فترات زمنية متعددة لكي يحوي معلومات عن تطور اللغة ومفرداتها، ويجب أن تحوي كل فروع العلم من تخصصات علمية وإنسانية، كما يجب أن تحوي النصوص التراثية والنصوص الحديثة من صحافة وكتب حديثة وقديمة ودواوين شعر ونثر وغيرها. ولغرض استعمال المدونات بشكل آلي فمن الضروري خدمة النصوص وتنقيتها من الأخطاء وإضافة الرموز المناسبة

من نقاط وفواصل وفقرات وغيرها. تتوافر الآن على شبكة الإنترنت كمية لا بأس بها من النصوص لكنها على العموم ليست مخدومة بشكل مناسب، ويمكن النظر إليها كمادة خام تصلح كأساس يبنى عليه بعد تنقيحه وخدمته بشكل مناسب.

كما أن هناك حاجة لمدونات ثنائية اللغة أو متعددة اللغات لاستعمالها في الترجمة الآلية.

البرمجيات المساعدة في استخلاص المصطلحات من المدونات يمكن أن تساعد في الوصول إلى المصطلح الدقيق عن طريق إعطاء عدد من الخيارات ذات العلاقة أو القريبة من الذخيرة اللغوية ومن ثم يقوم المستخدم باختيار المصطلح الذي يراه أصلح من غيره أي أن المعالجة تكون مدعمة بالحاسوب.

إن هذه الطريقة يمكن أن تستعمل في الترجمة أيضًا وذلك بقيام البرنامج بالمرور على كل الكلمات الجديدة والقيام باقتراح خيارات لترجمة تلك الكلمات ومن ثم يقوم المستخدم باختيار أفضلها أو التعديل على واحدة منها للوصول إلى ما يراه مناسبًا.

ويمكن لمثل هذه البرامج أن تكون أحادية اللغة أو ثنائية اللغة، فالبرامج أحادية اللغة تعمل على قاعدة بيانات أحادية اللغة، أما ثنائية اللغة فتعتمد على قاعدة بيانات ثنائية اللغة وتستعمل للترجمة ولكنها مع هذا ترجع إلى قواعد البيانات أحادية اللغة لإعطاء البدائل المقترحة فيها.

هناك طريقتان لاستخلاص المصطلحات من المدونات آليًا، وهما: الطريقة اللغوية والطريقة الإحصائية.

في الطريقة اللغوية يجري الإفادة من المعلومات الصرفية والنحوية والدلالية فمثلاً يجري التعرف على الأسماء والأفعال والحروف ثم تحديد ما يمكن من صفات أخرى كأزمنة الأفعال أو الضمائر الملحقة بالكلمات أو حروف الجر والعطف التي تسبق الكلمات وغيرها؛ أي أنه يجري تحليل بسيط للنص وذلك للتعرف على الأسماء والعودة إلى المعاجم مع استعمال قواعد بسيطة.

أما الطريقة الثانية فهي الطريقة الإحصائية بمحاولة تحديد الكلمات الصرفية وارتباطاتها مع أعداد تكررها التي تزيد عن الحد الطبيعي في المدونة العادية. إن

الطريقة الإحصائية يمكن استخدامها فقط إذا ما توفرت مدونة كبيرة الحجم لحد كافٍ. إن أحد فوائد الطريقة الإحصائية أنها لا تعتمد على اللغة المستخدمة لكنها أيضًا إذا ما استخدمت لوحدها فإنها تكون غير مرضية ولا تستطيع أن تجد التعابير اللازمة كلها ولا تستطيع اقتراح خيارات كافية للاختيار من بينها. لذلك فإن الخيار الأفضل هو مزيج من الطريقتين السابقتين؛ أي تطبيق الطريقة الإحصائية ثم غربلتها لغويًا.

3- إدارة المصطلحات

مقدمة

تشمل عملية إدارة المصطلحات عددًا من الأنشطة، التي تتراوح بين جمع المصطلحات أو استحداثها أو التأكد منها، وتصنيفها وتخزينها واسترجاعها وتبادلها.

برمجيات إدارة المصطلحات هي برمجيات تساعد في استحداث وتخزين البيانات المصطلحية بأشكال تسمح بالتحكم في استعمالها. لقد أصبحت هذه البرمجيات ضرورية ولا يمكن الاستغناء عنها لمؤسسات الترجمة ولعملية إدارة مشاريع الترجمة. لذلك فإن معرفة أولية بهذه الأنظمة أصبحت ضرورية لمن يرغب في العمل في مثل هذه المؤسسات. كما أن هذه البرمجيات يجب أن تحوي هيكلية المفاهيم (مخططات المفاهيم) وذلك باستعمال المترادفات. وهذه البرمجيات هي جزء من برمجيات أكبر تُدعى برمجيات المساعدة في الترجمة. وبرمجيات إدارة المصطلحات هي جزء من مجموعة البرمجيات التي تخدم اللغة ككل.

وعند وضع الخطط لإنشاء مؤسسات للمصطلحات، فهناك ضرورة لتدريب الموظفين المتخصصين في إدارة المشاريع والمتخصصين في وضع المصطلحات والمتخصصين في قواعد البيانات، لكي يكون تبويب المصطلحات موضوعًا بشكل علمي.

لا ينبغي التقليل من أهمية القطاع الخاص في توليد المصطلحات. فالخبراء يدركون أن عليهم التواصل مع الآخرين المتخصصين في مجالات عملهم نفسه ومع الأشخاص العاديين العاملين معهم أو المستفيدين من خدماتهم بطريقة لا لبس فيها. بعد ذلك يجد المتخصصون في مجال عمل معين الحاجة إلى الشروع في مشاريع وضع مصطلحات خاصة بهم ثم وضعها في معاجم خاصة بالموضوع. إن هؤلاء

الناس في كثير من الأحيان ليسوا اختصاصيي مصطلحات، ولكنهم بحاجة إلى المساعدة في استحداث المصطلحات وفي توثيقها بطريقة منهجية وأخيرًا في تجميع المصطلحات وجمع البيانات عن موضوع اختصاصهم.

إذا ما وجدت منظمة وطنية للمصطلحات في قطر ما، فإنه سيتضح أن عليها أن تصبح مركزًا لتبادل المصطلحات في ذلك القطر، حيث إن الطلب على المصطلح في ازدياد يوميًا. وفي مثل هذه الحالة، من المهم وجود إدارة وتنسيق فعّالين من أجل توحيد المصطلحات وتجنب التناقض في ما بينها. ويمكن للمؤسسة الوطنية القيام بدور المنسق في وضع قواعد البيانات اللازمة لتوحيد المصطلحات المدخلة من مختلف الجهات ذات العلاقة، وذلك من خلال بوابة إدخال موحدة، ومن ثم يمكن الحصول عليها عن طريق بوابة مركزية. وبهذه الطريقة يمكن للمؤسسة الوطنية للمصطلحات أن تقدم خدمات هامة للمجتمع ككل.

تشمل المعلومات الأساسية الخاصة بالمصطلحات أربعة أنواع من البيانات:

- المصطلحات وتعريفاتها وشروح معانيها كما يعبر عنها اللغويون وغير اللغويين مع رموزها إن وجدت.
- البيانات الببليوغرافية حول مختلف أنواع المراجع والكتب في مجال المصطلحات.
- البيانات الحقيقية حول المجامع والمؤسسات والخبراء والبرامج والحوادث وأية فعاليات أخرى في مجال المصطلحات.
- النصوص بشكل مدونات والتي تستعمل لاستخلاص المصطلحات منها وتعريفاتها واستعمالاتها.

إن كل نوع من هذه البيانات يحتاج إلى قاعدة بيانات مختلفة أو يمكن أن تجمع كلها في قاعدة بيانات متكاملة موحدة. أما من الناحية الشكلية فإن المصطلحات يمكن أن تكون بأحد شكلين ، إما بالشكل المعتاد من ناحية النشر (كقاموس أو معجم أو ما شابه ذلك) أو بشكل إلكتروني محتويًا على بيانات بهذا الشكل وفق هيئة محددة مع توفر برمجيات خاصة أو أجهزة كما هو مستعمل في القواميس الإلكترونية من خلال

شبكة المعلومات العالمية – الإنترنت.

يتفاوت المستخدمون للبيانات المصطلحية في حاجاتهم وفي درجة التعقيد التي تخدم أغراضهم ، لذلك من المناسب تهيئة بيانات مصطلحية متعددة الأغراض، لكي تناسب تطبيقات متعددة، ومستخدمين مختلفين بحيث تستحدث، لكل صنف من أصناف المستخدمين، واجهة بيانية مختلفة تناسب حاجاتهم. أما البيانات المصطلحية فتمثل بحيث تكون هي قلب قاعدة البيانات وترتبط بها بعض التطبيقات أو تحتاج إليها.

ومع ذلك ، فإن البنية التحتية الوطنية للمصطلحات، سواء كانت مركزية أو موزعة، يجب أن تكون نتيجة تعاون وثيق مع القطاع الخاص وذلك بتقديم المساعدة والتدريب المصطلحي له.

إن كل فرع من فروع المعرفة تكون له –في العادة– لجنة مصطلحات تطوعية تقوم بتنسيق مصطلحات ذلك الفرع. واللجنة عادة ليس لها صفة قانونية، لكنها يمكن أن تعمل في وزارة أو منظمة غير ربحية أو جامعة ...إلخ. وتتضمن مهمتها مبادئ تكوين أنظمة المفاهيم ومبادئ وطرائق تعريف المفاهيم ومبادئ وطرائق اختيار واستحداث المصطلحات وطرائق تنفيذ المصطلحات القياسية العالمية والمحلية.

أهداف إدارة المصطلحات

تهدف إدارة المصطلحات إلى استحداث المصطلحات المتخصصة في مواضيع مختلف وإدارتها وتوفير تلك البيانات بشكل قواعد بيانات أو معاجم أو غير ذلك وتسهيل إمكانية الوصول إليها في بيئة الأعمال المعقدة والمتعددة الأسواق.

كما أنها تخدم كمرجع لكل الذين يحتاجون الوصول إلى المصطلحات سواء التقنيين أو الكتاب والمؤلفين أو المترجمين أو الأشخاص العاديين أو الإداريين أو العاملين في الدوائر القانونية وغيرها.

إن إدارة المصطلحات بكفاءة هي متطلب ضروري للترجمة والتي زادت الحاجة إليها في ضوء العولمة وانتشار الاتصالات. وبناء على ذلك فإن إدارة المصطلحات بكفاءة أصبح من غير الممكن تنفيذها إلاّ بواسطة التقنيات الحديثة.

إدارة المصطلحات في خدمة الترجمة والتأليف

تشمل أهم أجزاء عملية الترجمة الحديثة جمع المصطلحات الخاصة بالموضوع وتغذية قاعدة بيانات المصطلحات أو قاموس إلكتروني بها، والتأكد من أن كل ذلك يمكن الوصول إليه من خلال محرر الترجمة أثناء عملية الترجمة الفعلية.

لا تعتمد أنظمة التحكم في المصطلحات التي يستعملها المترجم في العادة على نظم قواعد البيانات العادية، بل تتكون من أدوات مصممة خصيصًا للمترجم. وهذه الأنظمة توفر للمترجم وسيلة للحفاظ على التراكيب المعقدة والنظرية للمصطلحات المدخلة والتي يمكن للمترجم التأقلم معها فرديًا، وتشمل خصائص الاتصال المباشر بين محرر الترجمة وقاعدة البيانات الاصطلاحية . على سبيل المثال، يبحث المحرر عن المصطلحات يدويًا أو آليا (أتوماتيكيًا) ثم يقوم بنسخ المصطلحات من قاعدة البيانات ولصقها بالنص. ويتطلب البحث الآلي نسبة من التحليل الصرفي للغة الأصلية من أجل تحديد النهايات الصرفية وتجريد أشكال الكلمات المشتقة وصولاً إلى جذرها الأصلي.

وهناك أيضا أنظمة أخرى – متاحة أو تحت التطوير – تدمج بشكل صريح بين محرر الترجمة وقاعدة بيانات اصطلاحية تتمتع بخاصية البحث الآلي في حزمة برمجيات واحدة . مثل تلك الأنظمة تعرض تلقائيًا نافذة إضافية تحتوي على المصطلحات المرتبطة بجزء من النص الذي يعالج في نافذة المحرر في الوقت نفسه.

الخدمات المصطلحية

تشمل الخدمات المصطلحية مفاهيم وعلاقات تنفذ لغرض البحث والتصفح والترجمة والتناظر والإيضاح الصرفي وفهرسة المواضيع والتصنيف والتحرير.

تشمل المدخلات المسيطر عليها عبارات وكلمات من اللغة الطبيعية مختارة بحيث تكون مفيدة للهدف المقصود من قبل المتخصصين في المصطلحات. ويمكن أن تتكون العبارة من كلمة واحدة أو أكثر للتعبير عن مفهوم ما.

هناك قضيتان باللغات الطبيعية تسببان مشاكل كبيرة وهما الترادف وعدم اليقين (المحير)، حيث إن هناك كلمات مختلفة تشير إلى المفهوم نفسه، وهناك كلمة بعينها يمكن أن تمثل أكثر من مفهوم. إن المدخلات المسيطر عليها تحاول أن تقلل من الشكوك والحيرة بين هذه العبارات، وذلك من خلال تعريف حيز استعمال تعبير معين – كيف يستعمل في ذلك الحيز – وذلك من خلال إعطاء مجموعة من المترادفات أو المترادفات الفعالة لكل مفهوم مع وضع ضوابط على حيز استعمال تعبير معين عند استعماله لكي يعطي معنىً واحدًا في حيز معين.

ومن مهام الخدمات المصطلحية تشجيع التعاون بين التخصصات في وضع المصطلحات وتطوير خدمات المصطلحات والتعاون مع مؤسسات خزنها وفهرستها وتصنيفها ودراسة مختلف أوجه الربط بينها بشكل منضبط.

تعاريف بأهم عمليات أنظمة إدارة المصطلحات

مدخل مصطلح (terminology entry) هو الموضع في قاعدة البيانات الذي يوضع فيه المصطلح.

استحداث (origination): هي عملية تتضمن استحداث مدخل في قاعدة البيانات.

إدخال(input) : هي عملية تتضمن تسجيل معلومة في مدخل مصطلح أو أية معلومات تتعلق به في قاعدة البيانات.

تحوير (modification): هي عملية تحوير أو تبديل أو تحديث لمحتويات مدخل مصطلح في قاعدة البيانات.

تدقيق(check): هي عملية التأكد من محتويات مدخل مصطلح في قاعدة البيانات.

توثيق(approval): هي عملية الموافقة على اعتماد مدخل مصطلح.

إلغاء(withdrawal): هي عملية مسح مدخل مصطلح من قاعدة البيانات.

تقييس(Standardization): هي عملية تحوي صياغة مصطلح وفق صيغة قياسية

معينة.

تصدير(exportation): هي عملية نقل مدخل مصطلح إلى قاعدة بيانات خارجية أو إلى صيغة تبادل معروفة.

استيراد(importation): هي عملية نقل مدخل مصطلح من قاعدة بيانات خارجية.

وصول مستخدم(user access): هي عملية إتاحة وصول مستخدم إلى معلومات مصطلح.

التواريخ (dates): هي تواريخ تحدد مواعيد القيام بالعمليات السابقة وهي: تاريخ الاستحداث وتاريخ الإدخال وتاريخ التحوير وتاريخ التدقيق وتاريخ التوثيق وتاريخ الإلغاء وتاريخ التقييس وتاريخ التصدير وتاريخ الاستيراد.

المسؤولية (responsibility): هي معلومات تحدد الفرد أو المنظمة التي قامت بعملية محددة من العمليات السابقة، وهي المستحدث الذي قام بالاستحداث والمدخل الذي قام بعملية الإدخال والمحوّر الذي قام بعملية التحوير والمدقق الذي قام بالتدقيق والموثق الذي قام بعملية التوثيق والملغي الذي قام بالإلغاء والمقيّس الذي قام بعملية التقييس والمصدّر الذي قام بعملية التصدير والمستورد الذي قام بعملية الاستيراد.

المتحكم في مجموعة فرعية(controller): هي المعلومة التي تحدد الفرد المسؤول عن إدارة مجموعة من سجلات البيانات المصطلحية.

عدّاد الاستخدام (counter): عدّاد يحدد عدد المرات التي وصل فيها المستخدمون إلى مدخل مصطلح معين.

معرّف مجموعة فرعية (subset identifier): إن أي مجموعة من المصطلحات التي تتضمنها قواعد البيانات والتي ترتبط مع بعضها البعض بخاصية معينة تدعى مجموعة فرعية، وهذه المجموعة يشار إليها بدليل تعريف هو معرّف تلك المجموعة الفرعية. مثال على مجموعة فرعية – جميع المصطلحات التي يديرها شخص معين.

أنواع المجموعات الفرعية: من الأمثلة على المجموعات الفرعية :مجموعات الزبائن (customer subset) ومجموعات الزبائن الابتدائية(initial customer subset)

ومجموعات المشاريع (project subset) ومجموعات المشاريع الابتدائية (initial project subset) ومجموعات الإنتاج (production subset) ومجموعات وحدة التجارة (business unit subset) ومجموعات التطبيقات (application subset) ومجموعات البيئة (environment subset) ومجموعات الأمان (security subset).

إن مثل هذه المجموعات يمكن أن تنقسم إلى مجموعات تحدد طبيعة السماح بالوصول إلى مجموعة فرعية معينة ، مثلاً فيما إذا كانت تلك المجموعة مشاعة يمكن الوصول إليها من أي أحد أو هي خاصة لا يمكن الوصول إليها إلاّ من قبل المخولين فقط. والتخويل يشمل السماح بعمليات محددة كإمكانية القراءة أو الكتابة أو الحذف. ويعطى التخويل عادة لمستخدم ينتمي إلى مجموعة معينة بعد التعرف على كلمة السر لذلك المستخدم التي قد اختارها هو بنفسه.

عنوان الوظيفة (job title) هو عنوان يطلق على مستخدم النظام ، يتعلق بمسؤوليته عن وظيفة معينة تتعلق بإجراء معين على قاعدة البيانات مثل استحداث أو صيانة أو استخدام. ومن الأمثلة على عناوين الوظائف : المترجم (translator) أو المصطلحي (terminologist) أو مستخدم ذو مكانة خاصة (super user) أو الضيف (guest).

مقترح مستخدِم: هو اقتراح بتعديل مصطلح أو قيد أو مدخل مقدم من أحد المستخدمين. تستعمل هذه البيانات في حالة عدم تخويل المستخدم أي تعديل أو إدخال على قواعد البيانات وعندها يمكن أن يتقدم بمقترح لكي يصل مثل هذا المقترح إلى من لديه مثل تلك الصلاحية ليقرر هذه العملية من عدمها. ويمكن ربط مقترح المستخدِم مع سمة من سمات المستخدمين مثل عنوان وظيفة أو تخويل وظيفة أو صفة مسؤولية.

المصطلح الضمني (entailed term): هو المصطلح الذي يرد تعريفه في مدخل مصطلحي آخر ضمن المعجم أو القاموس أو مجموعة المصطلحات نفسها. ويمكن أن يكون المصطلح الضمني أي مصطلح مستعمل في ملحوظة أو هامش أو قائمة مراجع.

مفتاح الترتيب (sort key) : هو سلسلة حروف تستعمل للمقارنات في عمليات الترتيب أو الدمج ويسمح مفتاح ترتيب المصطلحات بالدخول إليه من خلال الحروف أو الدخول التسلسلي.

مصطلح البحث (search term): هو مصطلح يستعمل لغرض البحث في المصطلحات والاسترجاع.

النص الأجنبي (foreign text) : هو كلمة أو عبارة أو نص طويل يرجع إلى لغة غير لغة النص المحيط به.

أساليب الترتيب:

هناك عدد من الأساليب التي يمكن ترتيب البيانات وفقها. من هذه الأساليب:

- الترتيب الهجائي بتسلسل مستمر حرفًا حرفًا بدون الرجوع إلى الفراغات والفواصل والفوارز والأقواس وما شابهها.

- الترتيب الهجائي بتسلسل متقطع بحيث يكون كلمة كلمة ويعني ذلك التجميع بمجموعات.
- الترتيب الهجائي الخاص بتسلسل ملائم للغة معينة أو وفق انضباط معين.
- الترتيب المنطقي بتسلسل وفق مفاهيم منتظمة.
- الترتيب المختلط بتسلسل هجائي وفق نهج معين لكل جزء.
- الترتيب وفق رموز أسكي (ascii).

نوع المدخل (entry type) : هو تحديد لفئة محتويات ملف مصطلحات.

مدخل مصطلح (term entry) وهي البيانات المدخلة التي تعطي المصطلح العائد إلى مفهوم معين في موضوع معين وما يعود إليها من معلومات.

مدخل مفهوم (concept entry) هو مدخل مصطلحي يعرف بما يعرّف مفهومًا ما ويعطي قائمة بالمصطلحات ذات العلاقة. ويمكن اعتياديًا للمفهوم أن يعبر عنه بتعريف بدل مصطلح واحد.

مدخل معجمي (lexicographical entry) البيانات المدخلة التي تزود كل المعاني ذات العلاقة بكلمة رئيسية. في العادة لا يتضمن ملف المصطلحات المداخل المعجمية بموقع واحد ولكن يعتبر ذلك استثناء في حالات خاصة تستدعي ذلك.

مدخل عباراتي (phraseological entry) هو مدخل مصطلحي يعطي تعريفًا أو وصفًا لمعلومات عن عبارة ما تمثل وحدة مصطلحية.

خطوات التنسيق العالمية في إدارة المصطلحات

تشتمل البنية العامودية لإدارة المصطلحات عالميًا على هياكل تنظيمية عامة وخاصة ترعى ما يلي:

مجموعات العمل المتخصصة في كل حقل من حقول المعرفة والتي تقوم بتنظيم تحضير المصطلحات وتنسيقها واعتمادها معياريًا. وتوجد حاليًا مجموعات عمل في كل لغة من اللغات العالمية، ويصل هذا العدد إلى أكثر من خمسة آلاف مجموعة عمل في العالم . تختص هذه المجموعات بوضع المصطلحات الرسمية حاليًا في كل اللغات. أما إذا عددنا كل مجموعات العمل واللجان التي تعمل في شؤون المصطلح فيرتفع هذا العدد إلى أكثر من خمسين ألف مجموعة أو لجنة للمعاجم واللوائح المعيارية للمصطلحات الخاصة. إن هذه اللوائح أو المعاجم منها ما يصدر في الجريدة الرسمية في الدولة المعنية ومنها ما يصدر عن مؤسسات ذات سلطة رسمية أو أخرى تتمتع بسلطات معنوية وثالثة تتمتع بسلطة في مجال التنسيق؛ وتختلف هذه المعاجم واللوائح في طريقة تحضيرها، والمنهجية المتبعة من قبل مجموعة العمل التي قامت بوضعها .فهي تختلف فيما يلي:

- هل وضعت وفق منهجية معتمدة رسميًا مثل المنهجية الموضوعة من قبل المنظمة الدولية للتقييس.
- مدى توثيق العمل من حيث مصدره والمراجع المعتمدة والخبراء العاملين فيه ...إلخ.
- الجهة التي وضعته، إن كانت شخصًا أو مجموعة، ومدى معرفة هذه الجهة بالاختصاص أو بالحقل أو بعلم المصطلح.
- مدى تطبيق معايير ضمان الجودة وإدارة الجودة في وضع هذه المصطلحات، وهو

موضوع يحظى بكثير من الأهمية في الآونة الأخيرة .

بشكل عام توجد دائمًا جهات لها" السلطة "الرسمية لإقرار معايير مصطلحات كل حقل من الحقول. وتنقسم المعايير في حقل المصطلح إلى نوعين، يشتمل النوع الأول على أسس وطرائق ومنهجيات وضع وتنسيق ونشر المصطلح؛ أي البنية الأفقية، وتقود هذا التقييس عالميًا اللجنة التقنية.

أما النوع الثاني، فيشتمل على معايير بالمصطلحات نفسها؛ أي على لوائح مصطلحات في كل حقل من حقول المعرفة، ويوجد أكثر من مائة مجموعة عمل في هذا المجال عالميًا.

ومن الأمثلة على المعايير العالمية في حقل المصطلحات ما هو مدرج في الملحق (1).

ومن الجدير بالذكر أن هناك 79 دولة تشارك في وضع هذه المعايير، منها أربع دول عربية بصفة مراقب هي مصر وتونس وسورية والسعودية .

الخدمات المصطلحية والتقنية الحديثة –أنظمة إدارة قواعد البيانات

أنظمة إدارة قواعد البيانات هي برمجيات تسهل الطريق لتعريف نماذج البيانات والتعامل معها وخزنها والسماح بالتحكم فيها. فحينما تكون كمية البيانات ضخمة فإنه يجب تعريف نموذج لصيغ البيانات وكذلك تعريف علاقاتها مع غيرها، إذ بدون مثل هذه النماذج فإن خزن الكميات الضخمة من البيانات في الحواسيب لا يحتمل أن يكون مهيكلاً وليس من السهل التعامل معه ولا يمكن التأكد من صحة بياناته ، مما قد يؤدي إلى بيانات غير موثوق بها. من أشهر أنظمة قواعد البيانات المعروفة: أكسس و أوراكل و لوتس وبورلاند دي–بيس وغيرها، واللغة القياسية المعترف بها في قواعد البيانات العلائقية هي لغة الاستفسار المهيكلة والمعرفة بـ SQL والتي اعتبرت دولياً قياسية وفق ISO/IEC 9075-4:1996, 1996; ISO/IEC 9075-3:1995, 1995 ; ISO/IEC 9075:1992, 1992; ISO/IEC DIS 9075-1, 1999

تخزن البيانات في قواعد البيانات في شكل جداول يرتبط بعضها ببعض بمؤشرات تدعى المفاتيح الأساسية والتي بوساطتها يمكن التعرف على علاقات

بعضها ببعض.

هناك نوع آخر من قواعد البيانات التي تدعى قواعد البيانات الهرمية والتي تمتاز بأنه يمكن إدخال بيانات فيها بشكل هرمي لكن مهمات البحث عن معلومة معينة تصبح أصعب. وقد ظهر مؤخرًا نوع ثالث من قواعد البيانات باستعمال الخصائص الوظيفية للغات البرمجة الشيئية حيث ينظر إلى سجل البيانات في قواعد البيانات هذه كشيء (object) .

عند تصميم إدارة قواعد بيانات المصطلحات يجب الأخذ بعين الاعتبار أمرين:

1. متطلبات مستخدمي المصطلحات.
2. متطلبات الحفاظ على المصطلحات نفسها.

متطلبات مستخدمي المصطلحات

يتصف مستخدمو المصطلحات بأنهم ينتظمون في أصناف، وكل صنف يهتم بأسلوب معين للتعامل مع المصطلحات. فالمترجم مثلاً يحتاج عند الوصول إلى قواعد بيانات المصطلحات استعمالها بوظائف معينة وبأساليب معينة. وكثيرًا ما يحتاج إلى معلومات معقدة عن المصطلح كالاستعمالات النحوية وربما اللفظ. أما متخذو القرارات فعند حاجتهم إلى بعض المصطلحات لا يحتاجون مثل هذه المعلومات، بل ربما يكتفون فقط بالتعريف. والمشكلة هي أن الاحتفاظ بكل أنواع المعلومات المطلوبة يجعل حجم البيانات هائلاً مما يستدعي التفكير في المهم فالأهم أو في الكفاءة والسهولة.

متطلبات الحفاظ على المصطلحات

إن إدارة المصطلحات من وجهة نظر من يدير قواعد البيانات مختلفة عن وجهة نظر من يستخدمها. فهو من يقوم بتزويد البيانات ومن يقوم بتحديثها ومن يراجع المستندات. إنه بحاجة إلى الوصول إلى معلومات مثل معرفة مصادر البيانات وتاريخها. إن تجميع قدر كبير من المعلومات عن المصطلح وتصنيفاته له عيوبه. فكثرة المعلومات يمكن أن تؤدي إلى ضخامة في حجم قواعد البيانات والتي يجب أخذها بعين الاعتبار لكي تصبح عبئًا ثقيلاً عند استعمال قواعد البيانات فيما بعد،

مما قد يؤدي إلى بطء الاستخدام بشكل يقلل من الاستفادة منها.

المبادئ العامة لإدخال بيانات المصطلحات واسترجاعها

هناك أسس عامة يجب مراعاتها قدر تعلق الأمر بإدخال البيانات واسترجاعها، منها ما يأتي:

- يجب أن تكون هناك صيغ لتوصيف البيانات.
- وجود إمكانية لإضافة ملاحظات.
- كفاءة عالية لإدخال واسترجاع البيانات.
- يجب تحديد وصف دقيق لمحتويات قيود بيانات المصطلحات الحالية وأية إضافات مستقبلية متوقعة.
- يجب الأخذ بالاعتبار أطقم الحروف المستعملة.

- يجب أن يكون هناك محاضرات داعمة على الصفحة للمبتدئين وإمكانية للمساعدة تحوي الأمور التي يكثر السؤال عنها.
- كيف يمكن استيراد وتصدير البيانات من قواعد بيانات أخرى.
- اعتماد صيغة MARTIF وهي مختصر لـ Machine-readable Terminology Interchange Format وفق االمواصفتين القياسيتين ISO 12200 و ISO 8879
- من الضروري مراعاة توافق البيانات والتناسق بين البيانات المستوردة والتركيب الداخلي لقواعد بيانات النظام وكذلك مرونة تحويل البيانات لكي يكون بالإمكان إعادة تحويل البيانات لكي تخدم مختلف الأغراض والأساليب المختلفة (مثلاً عدم التفريق بين التعريف والتوضيح والمحتوى في قيود المصطلحات المتبادلة مع قواعد البيانات الأخرى؛ أي يجب أن تعرف هذه القيود في الأصل كشرح ويمكن بعد ذلك تغيير التعريفات أثناء الاستعمال فيما بعد).
- إمكانية التحويل إلى تنسيق من أنواع أخرى للتعامل مع المرادف وسلاسل التعبيرات المقاربة والفهارس.

- الالتزام بالمواصفات القياسية الدولية.
- إمكانية استعادة كتابة أسلوب اللفظ.

ماذا يجب أن تحوي البرمجيات المصطلحية على الإنترنت

البرمجيات التي تتعامل مع المصطلحات تتسم بسمات عديدة منها ما يأتي:

- يجب أن يكون التعامل مع النظام واضحًا وسلسًا.
- يجب أن يكون حساسًا للمحتوى بحيث يعطي معلومة إضافية عند كل مصطلح.
- يجب أن يكون مرنًا للتعامل معه بأساليب شتى وبطريقة لا مركزية.
- يجب أن يتم التحكم فيه والتأكد من السلامة من خلال إعطاء الصلاحيات.
- التكامل من خلال صيغ قابلة للاستيراد والتصدير.

- واجهة استعمال يمكن تغييرها حسب ظروف المستخدمين ونوعيتهم واحتياجاتهم.
- البحث المضبب (fuzzy search) الذي يمكن استخدامه مثلاً عند البحث عن كلمة لم يتم التعرف عليها فإن البرنامج يخمن أن هناك خطأً ما ربما قد حدث فيخمن أقرب كلمة لها.
- قابلية الدعم بالصوت والصورة من خلال الرسوم البيانية والصور والرسومات التوضيحية والملفات الصوتية وملفات الفيديو. ويتم ذلك ببساطة ومن أي موقع كان.
- الوصول إلى المعلومات المهمة فورًا.
- إمكانية الوصول إلى البيانات من خلال الهاتف النقال.
- إمكانية التواصل مع المسؤولين عن صيانة المصطلحات.
- إمكانية إرسال ملاحظات عن مصطلح معين أو مصطلح جديد مع إعطاء معلومات عن المرسل وعن التاريخ وعن التخويل في إعطاء تلك المعلومة. ويمكن لمثل تلك المعلومات أن يطلع عليها أي مستخدم للنظام وتكون تلك

الملحوظة ذات صلة مع المصطلح المعني.

- إمكانية استخدام البرمجيات المكتبية الشائعة بالتزامن مع النظام وذلك لتسهيل تناقل البيانات بينها وبين تلك البرمجيات.
- إمكانية إدارة النظام من مراقبة المستخدمين آنيًا وجمع البيانات عن طبيعة المهام التي يقومون بها.
- أن يتضمن وضع النظام على الأجهزة الخادمة إجراءات حماية كافية من ناحية البرمجيات ومن ناحية المعدات بحيث لا يصل إلى أية معلومة إلاّ من هو مخوّل الوصول إليها من خلال رمز الدخول وكلمة السر.
- إمكانية قيام بعض المستخدمين بتنقيح بعض المصطلحات المقترحة قبل إقرارها أو اقتراح مصطلح جديد بلغة معينة أو بأكثر من لغة ونقل بعض المصطلحات من حقل معين إلى آخر ونقل بعض المصطلحات من معجم إلى آخر وتوزيع بعض القيود والبحث عن وجود قيود متماثلة لضمان عدم وجود تكرار وإضافة ملفات نصوص أومواد سمعية أو بصرية.
- تسهيل عمليات الإدخال بتعريف مواصفات أساسية مفترضة مفروغ منها لكن يمكن تعديل بعضها وفق حاجة وظروف المستخدم مما يسهل عليه الجهد.
- منع حصول بعض الأخطاء البديهية بوضع مقدار من الذكاء الاصطناعي في البرمجيات بحيث ينبه المستخدم عند توقع قيامه بإدخال معلومات خاطئة.
- أن يحوي البرنامج تدقيقًا داخليًا لضمان عدم وجود التكرار.
- إمكانية القيام بالنقل والمسح والنسخ واللصق بين القيود وكذلك مع البرمجيات الأخرى.
- إمكانية القيام بالبحث في البيانات من خلال مزايا مرشحات متعددة وإمكانية خزن تلك المزايا لمستخدمين آخرين وإمكانية استحداث مزايا جديدة.
- إمكانية تعريف مختصرات أو رموز لبعض المصطلحات وتعريف مرادفات وفهارس أو منع استخدام كلمات معينة أو تحديد الصيغ غير النظامية لها.
- إمكانية دمج معاجم أخرى في النظام وتوسيع اللغات التي يخدمها.

- إمكانية خزن نسخ احتياطية من البيانات في فترات زمنية محددة منعًا لفقدان أية معلومات.
- إمكانية تحديث المستخدم للبيانات المخزونة عنده من النظام كلما أراد ذلك.
- إمكانية الدخول إلى قواعد بيانات متعددة في وقت واحد.
- إمكانية تعرّف النظام على المستخدم والاحتفاظ بمعلومات تاريخية عن استعماله للنظام.
- إمكانية الحصول على إحصائيات عن مختلف جوانب وضع المصطلحات في قواعد البيانات وعن المستخدمين خلال فترة أو فترات معينة.
- إمكانية تعامل النظام مع أنظمة تشغيل مختلفة سواء أكانت تلك الأنظمة مفتوحة أم لا.
- خطة ممنهجة لأسلوب البحث عن مصطلح جديد.
- وضع حقيبة جاهزة للمصطلحات العامة التي يكثر الرجوع إليها.
- البحث الأولي على الشبكة في الموضوع تحت المعالجة لمعرفة المراجع والمواضيع ذات العلاقة والخبراء.
- لقد أثبتت الخبرات في كثير من الدول المتقدمة أن المجموعات المختلفة من مستخدمي المصطلحات بحاجة إلى درجات مختلفة من التعقيد والتفاصيل، لذلك فإن حاجات هؤلاء المستخدمين يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار من البداية عند تصميم قواعد البيانات ومواصفاتها.

المحلل الصرفي للغة العربية

إن إحدى البرمجيات الضرورية للتعامل مع اللغة العربية حاسوبيًا، سواء بشكل مستقل أو عند الارتباط مع شبكة الإنترنت ، تتمثل في المحلل الصرفي للغة العربية الذي بواسطته يمكن فصل السوابق واللواحق من الكلمة وإرجاعها إلى جذرها ووزنها الصرفي ومن ثم ربطها بالمعنى بغض النظر عن لواحقها من سوابق ولواحق.

أدوات في إدارة المصطلح

لم يعد العمل في حقل المصطلح والمصطلح الجديد ممكنًا بدون استعمال الأدوات

التي تقدمها تقنية المعلومات والاتصالات. وتعمل هذه الأدوات على تطبيق مبادئ ونظريات وآليات المعالجة الآلية للغات في حقل "علوم المصطلح" وخاصة من أجل : رصد وتفقد المصطلح في النصوص، وقياس تواتر وروده، وجمع تصاريفه، وكذلك مراقبة استعماله. وكمثال على هذه الأدوات نذكر :

- النظم البرمجية لرصد أو تفقد ومراقبة المصطلحات الجديدة.
- نظم إدارة المصطلح.
- نظم المساعدة في توليد المصطلحات الجديدة باستعمال الحاسوب أو بمساعدة الحاسوب.
- النظم المساعدة في البحث عن المصطلح الجديد.
- مجموعات الأخبار ومنتديات المناقشة المتخصصة.
- برمجيات إدارة المصطلحات في حقل الترجمة الفورية.
- الترجمة بمساعدة الحاسوب.
- نظم تصنيف المصطلحات.
- برمجيات المكانز اللغوية وإدارتها.
- المعاجم الإلكترونية العامة والمتخصصة.

إن الأدوات المعلوماتية في حقل المصطلح تساعد في القيام بمختلف أنواع العمل المصطلحي مثل :الإبداع في توليد مصطلحات جديدة، ورصد وتفقد المصطلحات الجديدة أو المولدة في كل الاختصاصات العلمية، ووصف وشرح كل مصطلح، ووضع وتأليف المعاجم ولوائح المصطلحات الاختصاصية، وتنسيق وتقييس المصطلحات، والمساعدة في كافة التطبيقات المعرفية وصناعاتها وخدماتها، ونقل المعرفة.

نشاطات مساعدة لإدارة المصطلحات

من النشاطات الهامة في إدارة المصطلح وطنيًا وإقليميًا وعالميًا إقامة شبكاته على هذه المستويات، ومن الأمثلة على ذلك ما يلي:

- تكليف جهة لوضع السياسة الوطنية للمصطلح.

– السعي لاتخاذ قرارات رسمية لتنفيذ السياسة.

– تصميم وتنفيذ حملة توعية حول أهمية المصطلح في مجتمع المعلومات العربي.

– تنمية ورعاية البنية التحتية لإدارة المصطلح أفقيًا وعاموديًا لكي تضم كافة الجهات العاملة في المصطلح، وإقامة منظمات أهلية لمتابعة ذلك والتعاون مع القطاع الخاص.

– تأليف لجنة عربية لمتابعة الضغط من أجل تعريب التعليم العالي في المجالات العلمية والتقنية، وتقوية تعليم اللغات الأجنبية وعدم الاستمرار في الخلط بين القضيتين.

– تنمية ورعاية "سوق المصطلح".

– إنشاء قنوات تعاون جدية مع البنى التحتية العالمية لإدارة المصطلح، والمشاركة في نشاطاتها.

–إدخال علوم المصطلحات في مناهج التعليم الجامعي.

الإدارة الذكية للمصطلحات

تطورت وسائل الذكاء الاصطناعي كثيرًا فدخلت في إدارة المشاريع المعقدة سواء في إدخال وتبويب المعلومات أو في الحصول على المعلومات منها بحيث أصبح بالإمكان الحصول على معلومة خاصة ذات مواصفات معقدة من بين كمية هائلة من معلومات مبوبة. ومن هذه الوسائل الأنظمة الخبيرة.

ما هي الأنظمة الخبيرة

الأنظمة الخبيرة هي برامج حاسوبية تحوي مقدارًا كبيرًا من المعلومات المفهرسة والمبوبة بطريقة معينة وتحوي كذلك علاقات منطقية للوصول إلى المعلومة المطلوبة بطريقة الاستنتاج المنطقي بما يحاكي الطريقة التي يفكر بها الإنسان. ويجري بناء النظام الخبير بالاستعانة بالخبراء من البشر، وذلك بتفريغ خبراتهم ومحاكاتها وبرمجتها لكي يكون بالإمكان الإفادة منها في الحصول على المعلومات المطلوبة.

فالخبير من البشر يعتمد في توليد المصطلحات على قواعد محددة تراكمت عنده مع الزمن يطبق تلك القواعد على البيانات المتوفرة لديه سواء كانت القواعد التي يعرفها أو تلك التي يرجع إليها في المراجع. وما يماثل ذلك في الأنظمة الخبيرة هو الرجوع إلى المعلومات المخزونة في قواعد البيانات وتطبيق القواعد عليها. وما يميز الأنظمة الخبيرة عن الخبراء من البشر هو أن هذه الأنظمة يمكن أن تختزن خبرات عدد كبير من الخبراء البشر، كما أنه يمكن استخدام هذه الأنظمة متى أريد ذلك.

مواصفات قواعد البيانات الجيدة

قواعد البيانات الجيدة تستحدث وفق سياسة جمع بيانات محددة ومتفق عليها وموثقة قبل البدء في إنشاء قاعدة البيانات. وبالطبع فإن سياسة جمع البيانات تعتمد على المنظمة أو المؤسسة المعنية ويمكن لمن يقوم بإنشاء قواعد البيانات الرجوع إلى أهداف المنظمة أو المؤسسة وإلى رؤيتها المستقبلية، ويجب تحديد المستفيدين من البيانات الحاليين والمتوقع استفادتهم مستقبلاً، ويجب وصف عملية جمع البيانات وذلك لكي يتمكن المستخدمون من معرفة مميزات عملية الجمع ويتضمن ذلك صيغ البيانات ومداها والمحددات على الدخول عليها وملكيتها وأية معلومات مهمة للتأكد من صدق عملية الجمع.

عملية الجمع تعتبر جيدة إذا كانت تدار بشكل فعال خلال دورة حياتها كاملة. إن دورة الحياة تهتم بالبيانات منذ لحظة تكوينها إلى لحظة الاستغناء عنها، ويتضمن ذلك إدارة المعلومات وفهرستها والحفاظ عليها وتحديثها وصيانتها.

إن الجمع الجيد للمعلومات وعرضها يتضمن معرفة العوائق التي تقف في وجه الاستخدام من حيث توفرها واستعمالها والوصول إليها. إن توفرها يعني أن المعلومات يمكن الوصول إليها واستخدامها من خلال الشبكة وباستعمال تقنيات معروفة من قبل المستخدمين الموجهة إليهم البيانات.

جمع البيانات الجيد يحترم حقوق الملكية الفكرية ويجب استحداث وسيلة للإشارة إلى سياسة المنظمة أو المؤسسة تجاه حقوق الملكية الفكرية، وأن يتضمن ذلك مبادئ احترام الملكية الفكرية ووضعها بالنسبة للمنظمة أو المؤسسة، ويجب أن يتم ذلك من

جوانب متعددة مثل حقوق مالكي المعلومات من مصادرها الأصلية والمحافظة عليها والحصول على الإذن والتخويل اللازم للحصول عليها ولاستعمالها وما يترتب عليها.

إن قواعد البيانات الجيدة تتضمن وسائل لقياس مدى الانتفاع منها، ولذلك يجب إعادة تقييمها بين فترة وأخرى لمراقبة الاستخدام وخدمات الوصول وفعاليتها والمردود على الاستثمارات ومدى تحقيق الأهداف. إن قواعد البيانات الجيدة تكون قابلة للتفاعل مع غيرها بالمشاركة بالبيانات والتفاعل مع أدوات البحث الخارجية. كما أن قواعد البيانات الجيدة تتكامل مع سير العمل من قبل الإدارة والمستخدمين النهائيين، وحينما تكون قواعد البيانات قد بنيت حديثًا للمنظمة أو المؤسسة فإن ذلك يهيئ فرصة لإعادة النظر في سير العمل الحالي ولإعادة النظر للاستثمار الأمثل للموارد والمسؤوليات والمهام.

قواعد البيانات الجيدة قابلة للديمومة على مر الوقت فهي تحوي مصادر البيانات بعيدة المدى التي يجب المحافظة عليها وأرشفتها بشكل دائم لكي يمكن الوصول إليها. إن الديمومة تحتاج إلى توجيهها من قبل إدارة المنظمة أو المؤسسة وتخصيص الأموال والعناية التقنية لها.

مقترحات حول أفضل الممارسات لتقديم خدمات البيانات عبر شبكة المعلومات العالمية – الإنترنت

1- ينبغي أن تكون الواجهات صغيرة، حيث إن الواجهات الصغيرة والبسيطة بشكل عام أثبتت أنها أكثر فاعلية ورصانة، وكذلك فإن الوقت اللازم لتشغيلها يكون أقصر.

2- وسائل وصف الواجهات البيانية عديدة وفيما يأتي بعض من هذه الوسائل التي يمكن تطبيق بعضها أو كلها حسب الحاجة:

أ- تمكين تخزين النص المتشعب " http catching " والذي كان له الحظ الأوفر في تنمية الشبكة العالمية، حيث إن قابلية المستخدم على التخزين في الذاكرة المخبأة في حاسبته وإبقاء نسخ من المحتويات التي يمكن استخدامها فيما بعد يختصر الوقت اللازم للمعالجة ويقلل العبء على الشبكة في الاتصالات اللاحقة.

ب- من المعروف أن التطبيقات على الإنترنت معرضة لمخاطر أمنية لذلك فإن ما يقدمه المستخدمون من بيانات إلى واجهات الخدمة يجب أن يرشح جيدًا ويفحص للتأكد من عدم وجود أية مخاطر من هذه البيانات قبل أن تدخل إلى قواعد البيانات أو أن توضع في متناول المستخدمين لاحقًا.

ج- من الضروري أن تكون صيغة إخراج البيانات والاستجابة لها مبنية بتأنٍّ لكي يكون في الإمكان معالجتها آليًا وفي الوقت نفسه معبرة بشكل كافٍ عن المقصود بوضوح.

د- عندما توصف وثائق مخرجات النظام يجب أن تكون مفهومة من قبل الآلة بشكل مباشر.

هـ- يجب التأكد من سلامة المعلومات بمختلف مستوياتها من ناحية نقل البيانات ضمن الشبكة والتأكد من شخصية المستخدم وفي الوقت نفسه حفظ أية معلومات خصوصية للمستخدمين.

و- يمكن لكثرة المعلومات المتداولة أن تعيق العمل بشكل كبير. فكما أن البيانات المزودة من المستخدمين يجب مراقبتها وأن تقبل بتحفظ، فكذلك الاستفسارات يجب فك مضمونها ومعالجتها إما بمساق خاص حسب نتائجها أو أن يتم حذفها لكي لا تغرق المنظومة بمعلومات لا فائدة فيها.

ز- استعمال واجهات بيانية مناسبة لقواعد البيانات لتجنب تكرار العمل.

مراحل التخطيط لإدارة المصطلحات على مستوى قطر واحد أو على مستوى الوطن العربي كله

ومن المهم بصفة خاصة أن نلاحظ أن هذه المراحل والمهام المذكورة أدناه على الأرجح لن تتم بشكل متتابع بل بالتداخل أحيانًا ويجب أن يتم بعضها في بعض الأحيان في وقت واحد.

المرحلة الأولى- التحضير لوضع سياسة للمصطلحات.

حيث يتم تقييم وضع اللغة والمصطلحات والبيئة وتكون بجمع المعلومات التي تخدم ثلاثة أغراض رئيسية هي:

- تسليط الضوء على ضرورة وجود سياسة وطنية للمصطلحات .
- تقييم مدى شعور المهنيين والمستخدمين عمومًا بالفعل بأهمية هذه الحاجة.
- تحديد الثغرات وأوجه القصور في السياسات القائمة.

ويجري عرض مقدمة للظروف المادية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والبيئة ؛ ومنها:

- إجراء تقييم للأهداف الوطنية الكبرى (التي تضم أيضا متطلبات القطاعات المختلفة فيما يتعلق بالأولويات في خطة التنمية الوطنية).
- إجراء تقييم الحالة الاجتماعية والاقتصادية في ما يتعلق باللغة.
- تقييم للمصطلحات والموارد اللغوية ، بما في ذلك تحليل لوضع المصطلحات في كل لغة من اللغات في القطر أو اللغات الأجنبية التي هناك حاجة للتعامل معها (مثل الإنجليزية أو الفرنسية).
- إجراء تقييم للمجامع والمؤسسات الرئيسية الخاصة باللغة والمصطلحات، ومواردها.
- إجراء تقييم للوضع الحالي للسياسة اللغوية ومدى رضى المستخدمين من المؤسسات والأفراد واحتياجاتهم اللغوية واحتياجاتهم للمصطلحات؛ ونطاق وتغطية هذه السياسة، وآليات صياغتها وتنفيذها، وأوجه القصور فيها.
- تلخيص للاستنتاجات بضرورة وجود سياسة للمصطلحات، وتحديد مستوى الحاجة لذلك وتحديد القيود والمحددات الرئيسية المرتبطة بتنفيذها.

كما يجب تحديد أنشطة التوعية والجهود التي يجب أن تبذل للتعريف بالخطة وبطبيعة الحملة لرفع مستوى الوعي طيلة فترة المرحلة الأولية، لذلك يوصى بأن يشترك في التوعية المديرون وصانعو القرار ، والمشرعون والخبراء الميدانيون ، فضلاً

عن شخصيات بارزة في المجتمع ووسائل الإعلام وغيرها، كما يجب اقتراح المنهجية والإجراءات مع إعطاء أمثلة على أفضل الممارسات المأخوذة من تجارب ناجحة ونماذج أجنبية في هذه العملية ، مع الأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة المحلية. وبعد ذلك يجب وضع نتائج تقييم الوضع الحالي كما وردت أعلاه، وذلك بتجميعها في وثيقة واحدة أو أكثر مع تبيان وتحليل ما تم الوصول إليه من وصف للمشاكل الرئيسية التي يرجح تأثيرها على السياسة الوطنية بشأن اللغة والمصطلحات.

ويتم إعداد هذه التقارير باستعمال أسلوب واسع القاعدة على مستوى المجتمع من خلال الاجتماعات والمقابلات والدراسات الاستقصائية (على سبيل المثال عن طريق الاستبيانات).

المرحلة الثانية – وضع السياسة العامة للمصطلحات

وتبدأ بصياغة السياسة العامة للمصطلحات وينبغي أن يكون هناك مقترحات محددة الأهداف والنطاق والمنافع ، وتحديد المستفيدين الرئيسيين، وتحديد ما ينبغي عمله لمتابعة تنفيذ السياسة العامة للمصطلحات لتسهيل عمل صانعي القرار السياسي . ويجري التنسيق لخطط المصطلحات مع غيرها من الخطط الاستراتيجية من خلال:

- الربط بين خطط المصطلحات وسياسة التنمية الشاملة.
- وضع سياسة المصطلحات ضمن أنشطة التنمية الوطنية (وذلك لتبرير الحاجة لتوفير الموارد اللازمة).
- توفير الإرشادات اللازمة للوكالات الحكومية والشركات الخاصة وكذلك للمنظمات غير الحكومية والموظفين الوطنيين من الفئة الفنية لتمكينهم من إدارة وتخطيط الموارد والخدمات.
- وضع الأساس لمستقبل أي مراجعات محتملة لسياسات المصطلحات وفقًا لتغير الظروف.
- الربط بين سياسة المصطلحات وخطط الترجمة العلمية والفنية وخطط إدارة التعامل مع تعدد اللغات.

- تسليط الضوء على تأثير سياسة المصطلحات على أي خطط أخرى ذات علاقة.

-بعد ذلك يجري تنفيذ الخطة بإنشاء آلية لتنفيذ الخطة العامة للمصطلحات.
ومن الأنشطة ذات الصلة:

- وضع خطة عمل لتحقيق أهداف الخطة العامة.
- توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ الخطة العامة للمصطلحات والأنشطة ذات الصلة.
- وضع تدابير تهدف إلى تقييمات دورية وتعديلات في خطة العمل.
- عرض وثائق السياسة العامة وخطة التنفيذ.

-اتخاذ القرار النهائي بشأن وثائق الخطة العامة للمصطلحات وخطة التنفيذ.

المرحلة الثالثة – تنفيذ السياسة العامة للمصطلحات.

ويمكن إدارة التنفيذ عن طريق :

- واحد أو عدد من المؤسسات الحكومية.
- لجنة أو مجموعة أخرى من الناس.
- مؤسسة أو منظمة قائمة بالفعل توكل إليها هذه المهمة.
- أو إنشاء مؤسسة أو منظمة جديدة.

مع الأخذ بعين الاعتبار الدعاية والترويج للخطة.

المرحلة الرابعة – متابعة مستمرة لتنفيذ البنية التحتية للمصطلحات

والمحافظة عليها والتخطيط الداخلي للمصطلحات على مستوى الجامعات والدوائر الرسمية وشركات القطاع الخاص.

يقترح وضع دليل لمستخدمي المصطلحات من جامعات وشركات ودوائر رسمية وغيرها لوضع خطة ودليل عمل للمترجمين وغيرهم لأسس استخدام المصطلحات وكيفية ايجاد مصطلحات جديدة من ضمنها أسس الاشتقاق.(راجع المرجع Effective terminology management) ويجري ذلك وفق مراحل متعاقبة :

مرحلــة التحليــل: فـي هـذه المرحلـة يجـري الـتمعن فـي أهـداف المشـروع ومـداه بالإضـافة إلـى تحديـد مـن هـم المسـتخدمون ومـا هـي احتياجـاتهم واللغـات المشـمولة ومواصفات قواعد البيانات المطلوبة.

مرحلة جمع المعلومات: إن الخطوات التي ذكرت في المرحلة السابقة ذات تأثير مباشر على هذه المرحلة حيث أنه تتحدد وفق ذلك طريقة جمع البيانات والجهات المشاركة فيها والواجهات اللازمة للإدخال.

مرحلـة البحـث: فـي هذه المرحلـة يجري استخلاص المصطلحات من مصـادرها المتوفرة وتوجيه هذه المصطلحات إلى مواقعها المناسبة في قواعد البيانات. وبالاعتماد علـى مسـتوى التعقيد المطلوب يمكـن وضـع التفاصـيل المطلوبـة بـدقائقها. إن وضـع المصطلح المناسب في الموقع المناسب سيكون هو المنتج الأولي لقواعد البيانات.

مرحلــة التنقـيح: إن الغرض مـن هـذه المرحلـة هـو تنقيح قاعدة البيانـات، فمثلاً تجري مواءمة تلك البيانات التي لها مرادفات مع مرادفاتها. وكذلك استخلاص بيانات إضافية لم يكن بالإمكان استخلاصها من الذخيرة مع تحديد مصادرها.

مرحلـة التحقق: إن مرحلة التحقق من البيانات تعني عملية فحص تناسق ودقة قواعد البيانـات. علـى سـبيل المثـال يجـب التأكد مـن أن المصـطلح قد أضـيف إليـه الترميز المناسب.

مرحلـة المصـادقة: رغم وجود بعض العمليات المكررة فإن هذه العملية ضـرورية للتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة من قاعدة البيانات.

4- منظمات عربية ودولية ذات علاقة

المنظمات العربية:

مكتب تنسيق التعريب

مجمع اللغة العربية في دمشق

هو أول مجمع علمي عربي يختص بدراسة اللغة العربية تأسس عام 1919. كان اسمه سابقا المجمع العلمي العربي بدمشق ثم أصبح مجمع اللغة العربية بدمشق. كان له دور كبير في تعريب مؤسسات وهيئات الدولة وتعريب التعليم ويضم عدة لجان

كلجنة المخطوطات وإحياء التراث، ولجنة المصطلحات، ولجنة اللهجات العربية المعاصرة.

يصدر المجمع مجلة فصلية تعنى بشؤون اللغة العربية وما يتعلق بها وأخبار اتحاد مجامع اللغة العربية، ومن أهداف المجمع: بحث قضايا اللغة العربية وإصدار المعاجم اللغوية وإقرار المصطلحات العلمية اللغوية والعناية بها وإحياء التراث والنهوض باللغة العربية وإصدار الدوريات.

عقد المجمع عددًا من الندوات منها ندوة معجم النفط عام 1994 وندوة دراسة المعجمات التي أعدها مكتب تنسيق التعريب عام 1994 أيضًا، وفي عام 1995 ندوة العيد الماسي للمجمع، بمناسبة انقضاء خمس وسبعين سنة على إنشائه، وفي عام 1996 ندوة دراسة معجم البيولوجيا في علوم الأحياء والزراعة، وفي عام 1997 ندوة اللغة العربية :معالم الحاضر وآفاق المستقبل ، وفي عام 1998 ندوة اللغة العربية والإعلام، وفي عام 1999 ندوة إقرار منهجية موحدة لوضع المصطلح العلمي العربي وتوحيده وإشاعته، وفي عام 2000 ندوة اللغة العربية والتعليم، بالتعاون مع وزارتي التعليم العالي والتربية، وفي عام 2001 ندوة المعجم العربي.

كما عقد المجمع عدة مؤتمرات منها في عام 2002 المؤتمر الأول :تيسير تعليم النحو وفي عام 2003 المؤتمر الثاني :اللغة العربية في مواجهة المخاطر، وفي عام 2004 المؤتمر الثالث :قضايا المصطلح العلمي، وفي عام 2005 المؤتمر الرابع :اللغة العربية والمجتمع ، وفي عام 2006 المؤتمر الخامس :اللغة العربية في عصر المعلوماتية، وفي عام 2007 المؤتمر السادس : لغة الطفل والواقع المعاصر، وفي عام 2008 المؤتمر السابع :التجديد اللغوي .

وقد أصدر المجمع ثلاثمائة وثلاثين كتابًا من كنوز المكتبة العربية.

مجمع اللغة العربية في القاهرة

تأسس مجمع اللغة العربية في القاهرة سنة 1932 وعندها تكوّن المجمع من 20 عضوًا نصفهم من المصريين والنصف الآخر من غير المصريين. ويعنى المجمع

بعمل المعاجم اللغوية وبحث قضايا اللغة ووضع المصطلحات العلمية واللغوية وتحقيق التراث العربي والقيام بالنشاط الثقافي.

يقوم عمل مجمع القاهرة على 3 مراحل: الأولى هي تشكيل لجان مختصة بحقول محددة، والثانية في اجتماع مجلس المجمع كل أسبوع لمراجعة أعمال اللجان، أما الثالثة فتتم في المؤتمر السنوي الذي يستغرق أسبوعين ويتمخض عن إصدار التوصيات وطباعة الأعمال الجاهزة. ولقد وضع المجمع حتى عام 1997 أكثر من 135076 مصطلحًا.

المجمع العلمي العراقي

مؤسسة علمية ثقافية من أهدافها العناية باللغة العربية والمحافظة عليها والاعتناء بالتراث العلمي العربي والإسلامي وتشجيع البحث الهادف في الآداب والعلوم والفنون. وقد أسس عام 1947م ويتعاون مع المجامع الأخرى في الدول العربية والعالم لإنضاج الرأي والاجتهاد. ويتميز المجمع بتخصصه في قضايا المصطلح، وتعريب العلوم، وله رصيد كبير في هذا الميدان. إذ إن مهمته تعريب الكلمات وإيجاد المصطلحات العلمية وترجمة الكتب التي يحتاجها في البحث والدراسة.

في بداية تأسيس المجمع العلمي العراقي اقتصر اختصاصه على اللغة العربية لكن في عام 1963م تم تأسيس مجمعين علميين آخرين الأول للغة السريانية و الآخر للغة الكردية ، وفي 1978م تم دمج المجامع اللغوية الثلاثة، العربية والكردية والسريانية، ضمن مجمع علمي واحد وهو المجمع العلمي العراقي.

وفي العام 1996 أُعيد تنظيم المجمع العلمي وتوسعت أهدافه لتشمل مختلف التخصصات العلمية والتقنية وعدم حصرها بتخصصات اللغات العربية والكردية والسريانية والتراث العربي والإسلامي، بل امتدت لتشمل تخصصات العلوم التطبيقية والهندسية والزراعية والفلسفية والقانونية والاقتصادية والمعلومات وشتى المعارف المختلفة بهدف إثراء المعرفة الإنسانية وتوظيف هذه المعارف لخدمة التنمية في العراق والبلاد العربية والإسلامية، وبذلك يقترب عمل المجمع أكثر فأكثر من

مفهوم عمل ما يعرف في دول العالم المتقدمة بأكاديميات العلوم التي تضم في العادة كبار العلماء والمفكرين والمبدعين.

أولى المجمع المصطلحات العلمية عناية كبيرة وبذل جهودًا في إنجاز عدد كبير منها نشر في مجلته أو في كراسات في الفيزياء والهندسة المدنية والري والبزل وعلم الغابات والفيزياء النووية والكيمياء التحليلية وعلم الحيوان والمراعي والتربية والرياضيات وعلم النفس والطب النفسي والكيمياء الفيزيائية والكيمياء التحليلية والنبات والبستنة والرياضيات المتقدمة والمحاصيل الحقلية والهندسة الكهربائية وتربية الحيوان والتربية والفيزياء البصرية والتعدين والمركبات الكيميائية غير العضوية وعلم الوراثة والهندسة الميكانيكية وعلم الصوتيات والزراعة والمساحة والفلزات والسبائك والكيمياء العضوية والأنواء الجوية والدواجن ومنتوجات الألبان والفلك والكيمياء الحيوية وهندسة البناء وبيولوجيا الخلية وعلوم الأرض والهندسة الجبرية ونظرية الزمر وفضاءات هلبرت والإحصاء الرياضي والكيمياء التحليلية والكيمياء العامة والكيمياء غير العضوية والاشعاعية وعلم الاسماك والطب البيطري. كما أصدر كشافًا بكل هذه المصطلحات الصادرة لغاية عام 2001.

مجمع اللغة العربية الأردني

- تأسس مجمع اللغة العربية الأردني عام 1976 ويصدر مجلة علمية دورية متخصصة وقد قام المجمع بترجمة عدد من الكتب العلمية المشهورة في تخصصاتها. وقد ألف المجمع لجنة المصطلحات وهي إحدى لجان المجمع الدائمة، ووكل إليها مهمة إيجاد المقابلات العربية للمصطلحات الأجنبية في مختلف المجالات. وجرت العادة أن تعهد هذه اللجنة إلى لجنة فرعية من أعضاء المجمع ومن الخبراء المعنيين بإعداد قوائم المصطلحات تمهيداً لمناقشتها ورفعها لمجلس المجمع لإقرارها. وقد أصدر المجمع في هذا المجال مجموعة من المصطلحات تم تخزينها في وحدة الحاسوب في المجمع، ونشرها في كراسات خاصة، ووزعها المجمع على المؤسسات ذات العلاقة في الأردن، وفي الوقت ذاته فإن هذه المصطلحات توزع على جميع المجامع اللغوية العربية، واتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، ومكتب تنسيق

التعريب بالرباط، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وإلى وزارات التعليم العالي، والتربية والتعليم، والجامعات على مستوى الوطن العربي، وذلك من أجل توحيد المصطلحات العلمية في الوطن العربي والوصول إلى لغة علمية عربية موحدة.

اتحاد المجامع اللغوية العربية

في عام 1971م تم تأسيس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية إذ اقترح تشكيل لجنة تتألف من عضوية كل مجمع لغوي، في القاهرة ودمشق وبغداد لوضع نظام هذا الاتحاد، ويدير الاتحاد مجلس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، والذي يتألف من عضوين من كل مجمع لغوي، يختارهما مجمعهما لمدة أربع سنوات، ينتخب مجس الاتحاد من بين أعضائه رئيسًا وأمينًا عامًا وأمينين عامين مساعدين لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد. ويجتمع مجلس الاتحاد في دورة عادية مرة على الأقل في كل سنة .ويمكن أن يجتمع في دورة غير عادية عند الضرورة. وتصدر قرارات المجلس بأغلبية الحاضرين ، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي ينضم إليه الرئيس.

وانضمت إلى الاتحاد أكاديمية المملكة المغربية بالرباط، والمجمع التونسي للعلوم والآداب والفنون(بيت الحكمة) بتونس.

عقد الاتحاد عدة ندوات منها:

- الندوة الأولى في دمشق سنة 1972 لدراسة مصطلحات قانونية أقرها مجمع القاهرة، وطبع المجمع العلمي العراقي ما أقرَّ منها.
- الندوة الثانية في المجمع العراقي سنة 1973 لدراسة مصطلحات نفطية، ونشر اتحاد المجامع ما أقر منها في السنة نفسها.
- الندوة الثالثة سنة 1976 في الجزائر عن تيسير تعليم اللغة العربية، ونشر اتحاد المجامع اللغوية أعمال هذه الندوة وتوصياتها المختلفة سنة1977.
- الندوة الرابعة سنة 1978م: عقدت في مجمع اللغة العربية الأردني حول تعليم اللغة العربية في ربع القرن العشرين، ومن توصيات الندوة التوسع في ترجمة أمهات الكتب العلمية الجامعية.

- الندوة الخامسة في الرباط سنة1985: وكان موضوعها تعريب التعليم العالي والجامعي وقدمت فيها بحوث متعددة عن التعريب والترجمة.

- الندوة السادسة عقدت سنة 1987 في مجمع اللغة العربية الأردني عن توحيد الرموز العلمية وطريقة أدائها باللغة العربية ، ووضعت الندوة كتابًا عربيًا للرموز العلمية في الرياضيات والكيمياء والفيزياء وطريقة أدائها في العربية ، ونشر الاتحاد هذا الكتاب بالقاهرة بالسنة نفسها.

- الندوة السابعة في مايو سنة1992 عقدت في بيت الحكمة بتونس عن توحيد المصطلح الطبي في الجزأين الأول والثاني من معجم المصطلحات الطبية لمجمع القاهرة، وطبع الاتحاد بحوث هذه الندوة وقراراتها وتوصياتها ومناقشاتها في نفس السنة بالقاهرة.

- الندوة الثامنة في يناير 1994 عقد الاتحاد ندوته في مجمع اللغة العربية بدمشق عن معجم النفط لمجمع القاهرة، وأوصت الندوة بأن ينشر هذا المعجم باللغات الثلاث: العربية والإنجليزية والفرنسية.

- الندوة التاسعة للاتحاد في بيت الحكمة بتونس في أكتوبر في السنة نفسها وكان موضوعها المعجم الجيولوجي لمجمع القاهرة، واقترحت الندوة أن ينشر مثل معجم النفط بالعربية واللغتين الإنجليزية والفرنسية.

- الندوة العاشرة والأخيرة كانت في سنة1997 عقدت في مجمع اللغة العربية بدمشق, عن معجم البيولوجيا في علوم الأحياء والزراعة ، وطبعت مناقشاتها وقراراتها وتوصياتها ونشرت بالقاهرة سنة1998.

تألفت بعض لجان المجمع في دوراته الأولى، وبدأت تعمل وتنشط، وقد بلغت هذه اللجان خمساً وعشرين، هي: لجنة المعجم الكبير ولجنة أصول اللغة ولجنة الألفاظ والأساليب ولجنة اللهجات والبحوث اللغوية ولجنة الأدب ولجنة إحياء التراث العربي ولجنة المعجم الوسيط ولجنة علم النفس والتربية ولجنة الفلسفة والعلوم الاجتماعية ولجنة التاريخ ولجنة الجغرافيا ولجنة القانون ولجنة المصطلحات الطبية ولجنة الكيمياء والصيدلة ولجنة علوم الأحياء والزراعة ولجن الاقتصاد ولجنة الجيولوجيا

ولجنة النفط ولجنة الهيدرولوجيا (علم المياه) ولجنة الفيزياء ولجنة الهندسة ولجنة الرياضيات ولجنة المعالجة الإلكترونية ولجنة ألفاظ الحضارة ومصطلحات الفنون ولجنة الشريعة.

جهود التعريب في السعودية:

مشروع البنك الآلي السعودي للمصطلحات

تتلخص فكرة المشروع في توثيق المصطلحات المعربة في مجامع اللغة أو المؤسسات التعليمية أو حتى الجهود الفردية في معجم إلكتروني موحد. وحتى نهاية 1999 تم جمع حوالي 350,000 مصطلح.

مركز التعريب في جامعة الملك عبد العزيز

في عام 1990 قامت كلية الهندسة في هذه الجامعة بإنشاء مركز للتعريب يقوم بترجمة المقررات الدراسية التي تطرحها الكلية. وإشكالية هذا المركز هي عدم تنسيقه مع مراكز التعريب والمجامع اللغوية، إضافة إلى كون القائمين عليه متخصصي هندسة وليست لديهم دراية كافية باللغة ،العربية تؤهلهم للاشتقاق وتوليد المفردات. ولهذا "غالبا ما يجنحون إلى الاقتراض المباشر ."

جهود جامعة الملك سعود في مجال التعريب

أنشأت الجامعة عام 1989 مركزًا للترجمة يقوم بترجمة الكتب العلمية وتعريب المصطلحات الطبية والتقنية. وفيما يلي عدد من المعاجم التي وضعها المركز:

- معجم مصطلحات علم الأرض. محمد عبد الغني وطاهر إدريس، 1990.
- معجم مصطلحات الزيوت النباتية والأطعمة. أحمد الوراقي، 1991.
- معجم مصطلحات هندسة المواد .محمد الدهشان وإبراهيم المعتاز، 1997.
- معجم مصطلحات اللحوم والالبان. علاء الدين المرشدي، 1998.

منظمات دولية

بنك المصطلحات الأوروبية (Euroterm Bank)

يحوي بنك المصطلحات الأوروبي هذا اليوم حوالي 600000 مدخل مصطلحي يمكن البحث فيه والذي يضم أكثر من مليون ونصف مصطلح في مختلف اللغات الأوروبية وهو يزود من أكثر من 100 مدخل جمع مصطلحات وكان عدد من هذه المداخل موجودًا قبل التحول إلى الجمع الآلي. والقسم الآخر لم يكن موجودًا البتة. وهو يحوي الآن 30 لغة . والبنك يخطط لكي يكون المرجع الموحد للمصطلحات في أوروبا.

ويحترم البنك بشكل خاص حقوق النشر، وقد استحدثت الوثائق اللازمة لضمان حقوق المؤلفين، ويتبع البنك أسس قياسية وفق: ISO standards 12200, 12620 and 16642.

ويستعمل البنك "urovoc " الذي هو معجم الكلمات المترادفة

Multilingual Thesaurus of the EU

ولغرض ضمان استمرارية المشروع صادق الأعضاء على اتفاقية تعاون هي الأساس في العلاقات القانونية المستقبلية. ومصادر المصطلحات للبنك متنوعة بين القطاعين الخاص والعام ويتاح الوصول إلى مصطلحات البنك من قبل أي مستخدم بسهولة.

إن الطريقة التقنية المركبة التي يتبعها البنك تهدف إلى استحداث وسيلة ربط متعددة اللغات عبر المجاميع التقنية الموجودة. وذلك بمحاولة اتّباع أفضل طريقة في إدارة المصطلحات متعددة اللغات، وهي طريقة ناجحة للتعامل مع لغات متعددة على المستوى العالمي وهي بذلك تقدم خدمة مفيدة للمستخدمين في القطاعات العلمية والتجارية والصناعية.

أما فيما يتعلق بالخطط المستقبلية فإن البنك قد حدد عدة أهداف أخرى بناء على النتائج التي حققها ومنها استحداث أسلوب تقني موضوعي لصياغة المصطلحات متعددة اللغات مع إعطاء دعم عن الطريقة والمنظومة وذلك كخطوة نحو الاستحداث

الآلي للمصطلحات متعددة اللغات. أما الهدف الثاني فهو توسيع بيانات البنك لكي تشمل لغات أوروبية أخرى في الاتحاد الأوروبي. والهدف الثالث هو ربط البنك مع لغات أخرى خارج أوروبا لكي يتحول إلى بنك عالمي.

وقد ركز مشروع بنك المعلومات على الوصول إلى الأهداف الآتية:

- تطوير طريقة موحدة لأسلوب التعامل مع المصطلحات في دول الاتحاد الأوروبي الجديدة، وذلك لضمان التوافق بين مصادر البيانات المصطلحية وتبادلها والمشاركة فيها.
- استحداث شبكة من المؤسسات والمنظمات المولدة للمصطلحات والمستعملة لها على المستويين المحلي والأوروبي لكي يكون هناك توافق وتواؤم بين هذه المؤسسات والمنظمات.
- استحداث بنك معلومات للتعامل معه بواسطة الإنترنت بحيث يمكن الدخول إلى المعلومات المركزية من خلال موقعه: www.eurotermbank.com
- المحافظة على المعلومات المصطلحية من كل الجهات المزودة لها وضمان استمرارية مخرجات المنظومة.

وتتصف المعلومات التي يوفرها البنك بما يأتي:

- توفير وسيلة بحث في المعلومات المصطلحية المخزونة أو التي يمكن الوصول إليها من بنوك المعلومات الأخرى التي يرتبط معها البنك وعملية البحث هذه تشمل طريقة بحث صرفي وإمكانية تحديد اللغات المصدر واللغات المقصودة وتحديد الموضوع والبحث في التعريفات وإمكانية البحث في قواعد البيانات الخارجية.
- توفير واجهة استخدام بيانية سهلة لإعطاء النتائج وتحديد اللغات المستخدمة والمواضيع والمصادر وإمكانية التعامل مع نتائج متعددة.

– إمكانية تركيب مدخلات متعددة اللغات للمصطلحات الموجودة في قواعد البيانات.

– تقديم خدمات المحادثة والمحاورة للمستخدمين المسجلين.

– تحرير وظائف التصدير والاستيراد المتوفرة لبعض المستخدمين.

وقد قام البنك بعمل حوالي 50 استبيانًا للدول المشاركة، وقد استعملت نتائج الاستبيانات في تطوير أسلوب العمل ووثائق الاستخدام وتصميم الواجهات البيانية. وقد تم إجراء فحوصات للتأكد من تماسك المنظومة ومختلف الوظائف والفحص العام . كما تم كذلك إجراء فحوصات من الناحية الكمية والنوعية للمستخدمين وأخذت بعين الاعتبار التغذية الراجعة من المترجمين واللغويين والمختصين ومن ثم أصلحت الأخطاء التي اكتشفت في بناء المنظومة ككل.

– يقوم المستخدمون المختلفون بالدخول إلى المنظومة من خلال واجهة استعمال.

– أما التطبيقات الأخرى فيمكنها دخول المنظومة من خلال بروتوكولها الخاص بها ومن ثم استعمال بيانات البنك.

– يقوم بنك المصطلحات الأوروبي بالدخول إلى قواعد بيانات خارجية وإعطاء نتائج موثقة من قاعدة بياناته ومن قواعد البيانات المشتركة معه.

إن إحدى السمات الرئيسية في مشروع بنك المصطلحات الأوروبية التي يحرص عليها القائمون على البنك هي التأكد من قابليته على استمرار إعطاء النتائج، حيث إن الخدمات والمخرجات التي يوفرها ذات أهمية بالغة. لقد شملت دراسة جدوى المشروع إمكانات التطوير المستقبلية بمختلف الاتجاهات وحاجة السوق للتعامل مع المعلومات التي يوفرها المشروع. وقد شمل ذلك تحليل مصادر المصطلحات في الدول المشاركة وتحليل للمستفيدين منه وأنواع الخدمات التي يوفرها.

وفي الوقت نفسه من المهم ملاحظة أن مشروع بنك المصطلحات الأوروبي هو فريد من نوعه سواء من ناحية الحجم أو من ناحية المحتوى، ونظرًا لعدم وجود سوق في الوقت الحاضر تستفيد مباشرة من كل مخرجات المشروع لذلك كان على مصممي المشروع أن يأخذوا بعين الاعتبار مرونة كافية لكي يكون بالإمكان خدمة الأوروبيين والمنظمات العالمية والمؤسسات الحكومية والمترجمين وشركات الترجمة وشركات

النشر والمكتبات والجامعات ومؤسسات المصطلحات والتقييس إضافة إلى المستخدمين الصناعيين، وكذلك إمكانية الدخول إلى قواعد البيانات من قبل مطوري البرامج المستقلين مجانًا أو لقاء أجور محددة. إن المصدر الرئيسي للدخل هو من الاستخدام التجاري نتيجة القيمة المضافة للمعلومات، ويكون ذلك نتيجة جمع وتبويب ومعالجة المصطلحات في حقل معين يمكن أن يستفاد منه تجاريًا ويمكن الدخول عليه من جهة ثالثة إلكترونيًا أو بواسطة برمجيات مساعدة مثل البرمجيات المساعدة للترجمة.

لقد حددت دراسة الجدوى عدة سيناريوهات لكيفية الحصول على المردود المادي بالدفع المباشر أو الاشتراك الشهري أو السنوي وقد حاولت دراسة الجدوى أن تضع المشروع كنافذة أوروبية وحيدة للمصطلحات. ويحاول بنك المعلومات الآن التفاوض مع (Localization Industry Standard Association) LISA، وكذلك مع ISO وكذلك مع IATE لغرض ضمان الاستمرارية وذلك من خلال توقيع عقود اتفاقيات تشارك تعطي الغطاء القانوني لأساليب التعاون والعمل بحيث تكون مسؤوليات وحقوق كل طرف واضحة.

الشبكة الدولية للتوليد والمصطلحية (RINT) **في كندا**

الشبكة الدولية للتوليد والمصطلحية منظمة حكومية ناطقة بالفرنسية (فرنكفونية)، يقع مقرها بكِيبَكْ في كَنَدَا، وتهتم بالتطوير المصطلحي والتعاون الدولي في مجال التدبير اللغوي، تم إنشاؤها سنة 1986 وتشكل الشبكة تجمعًا لمنظمات مصطلحية رسمية مفوضة من لدن عشرين حكومة، يتمثل التمثيل العربي فيها في كل من تونس والمغرب وموريتانيا.

تسمح الشبكة الدولية للتوليد والمصطلحية لكل أعضاء المنظمة الدولية للفرنكوفونية بالانخراط فيها، كما تمنح للمنظمات الدولية ذات الاهتمام بالقضايا المصطلحية باللغة الفرنسية صفة عضو متعاون.

تسعى الشبكة الدولية للتوليد والمصطلحية إلى الاستجابة للحاجات المصطلحية الناتجة عن التطور السريع للعلوم والتقنيات وتعدد المبادلات العلمية والتجارية وتنوعها وبزوغ مشاريع التدبير اللغوي. ومن الأهداف العامة للشبكة العامة:

- اعتماد اللغة الفرنسية في التعبير عن العلوم والتقنيات الحديثة.
- توفير آليات التعبير التي تتطلبها القطاعات العلمية والتقنية المستجدة.
- إقامة تعاون بين الدول والمنظمات التي تشترك في استعمال اللغة الفرنسية في التوليد المصطلحي.
- تشجيع تطوير اللغة الفرنسية بكيفية موازية مع تطوير اللغات المحلية لبلدان المجال "الفرنكفوني" الجنوبي.

ومن الأهداف الخاصة:

- تشجيع حركة الإنتاج المصطلحي وتنظيمها من خلال العناية بأبحاث التوليد المصطلحي والتدبير اللغوي، والعمل على نشرها في مختلف المجتمعات الناطقة بالفرنسية.
- فهرسة المصطلحات الجديدة وإحصاء المُولَّدات منها وتحليل الأدوات المصطلحية الأساسية، ونشر نتائج الأبحاث المنجزة في هذه المجالات.
- الإسهام في التوفيق بين المصطلحات الجديدة مع السعي الحثيث إلى تثبيتها في المحيط "الفرنكوفوني".
- ضمان تداول كل شكل من أشكال التكوين ذي الصلة بالتوليد المصطلحي في اللغة الفرنسية.
- تشجيع البحث النظري والمنهجي في مجال التوليد المصطلحي وتعميمهما.
- الرفع من مستوى تكوين المُصطلَحِيين خاصة في البلدان الجنوبية لخريطة الدول الناطقة بالفرنسية.

وتصدر الشبكة مجلة " المصطلحية الجديدة "التابعة للشبكة الدولية للتوليد والمصطلحية، وموقع الشبكة في الإنترنت هو : www.rint.org.

المعهد الدولي للبحث المصطلحي

The International Institute for Terminology Research (IITF)

تأسس المعهد الدولي للبحث المصطلحي في فيينا سنة 1989 ، أعضاؤه من جميع أنحاء العالم، باحثين وأساتذة في الأبحاث المصطلحية، ويهدف إلى تنظيم ورشات العمل والاجتماعات الدولية في مواضيع البحث المصطلحي والدراسات المصطلحية. ويصدر عدة سلاسل من المطبوعات المصطلحية وهو عضو في(TermNet) وموقع المعهد على الإنترنت هو: www.uwasa.fr

مركز الإعلام الدولي للمصطلحية(INFOTERM)

International Information Center For Terminology

قامت اليونسكو بتأسيس مركز الإعلام الدولي للمصطلحية سنة 1971 لدعم وتنسيق التعاون الدولي في مجال جمع المصطلحات ، وقد قام المركز خلال السنوات العشر الأولى من عمره بتركيز جهوده- بالتعاون مع المنظمة العالمية للتقييس ISO على إعداد معايير دولية في هذا المجال. ومن أنشطة المركز:

- جمع المعلومات حول الأنشطة المصطلحية ونتائجها.
- نشر هذه المعلومات ووضعها رهن إشارة المعنيين بها في شكل ورقي أو إلكتروني.
- دعم الجهود لإنشاء شبكة دولية تربط بين مراكز التوثيق والإعلام المصطلحيين.
- ربط هذه المراكز بالمؤسسات والمنظمات الدولية التي تعنى بوضع المصطلحات وجمعها وتوزيعها.

- دعم الجهود المبذولة لوضع منهجيات منسجمة ودلائل للعمل المصطلحي من جهة، وإنتاج مصطلحات عالية الجودة من جهة أخرى.
- التنسيق مع شركائها الدوليين والوطنيين والمحليين.

ومن أهم أنشطة المركز مشروع TDCNET الذي كلفها به الاتحاد الأوروبي منذ 1997ويهدف هذا المشروع إلى إنشاء شبكة أوروبية في الإعلام والتوثيق المصطلحي تتكون من 15 منظمة أوروبية.

ومن بين المهام والأنشطة الأخرى للمركز :

- التعاون في العمل المصطلحي مع منظمة الصحة العالمية.
- إقامة مكنز دولي للمعلومات.
- العمل مع قسم الإعلام للأمم المتحدة.

ومن أهم أهداف الشبكة الدولية للمصطلحات تشجيع التعاون الدولي في مجال المصطلحية، والحث على تنمية المصطلحات والمعارف، ونشر الأعمال والأنشطة ذات الصلة على أوسع نطاق من المستعملين وحوسبتها لتصبح سهلة المنال. ولذلك، فإن الشبكة الدولية للمصطلحات تعد ساحة عامة للتعاون الدولي بين الشركات والمنظمات والمؤسسات المتعاملة بالمصطلحات، وأعضاؤها يتكونون من مختلف دول العالم.

من أهداف الشبكة الدولية للمصطلحات توسيع سوق العالم الضيق بالمصطلحات والخدمات، وتنظيم جميع أنشطة تبادل المعطيات المصطلحية الموجودة.

وهي تصدر عدة مجلات منها:

TermNet News (TNN)

Terminology Science and Research (TSR)

Infoterm Newsletter (INL)

اللجنة الفنية (37) التابعة لمنظمة التقييس الدولية(ISO/TC 37)

بدأت عملها سنة 1951 من قبل منظمة التقييس الدولية (ISO) وتأسست اللجنة الفنية 37 سنة 1952. وفي فبراير 2001 تخصصت في المصطلح والموارد اللغوية الأخرى على أوسع نطاق. لها أربعة فروع، هي:

– القواعد والمناهج ISO/TC 37/SC 1 .

– الكتابة المصطلحية والصناعة المعجمية ISO/TC 37/SC 2 .

– التطبيقات المصطلحية على الحاسوب ISO/TC 37/SC 3 .

– تدبير موارد اللغة ISO/TC 37/SC 4 .

ومن أهم أهداف هذه اللجنة الفنية إعداد المقاييس والمناهج الرئيسية لتدبير الموارد اللغوية وفق المعايير والأنشطة ذات الصلة، بالإضافة إلى العناية بمختلف مظاهر العمل المصطلحي بمساعدة الحاسوب. وموقعها على الإنترنت هو: http: //www.infoterm.org

ا لس الدولي للغة الفرنسية

(CILF) Conseil international de la langue française

جمعية دولية تضم ممثلي الدول الناطقة باللغة الفرنسية من مناطق العالم المختلفة، خاصة في ميادين العلوم والفنون. يتولى المجلس الدولي للغة الفرنسية مهمة تدبير الموارد اللغوية للجماعات الناطقة بالفرنسية وإعدادها، وذلك بتنظيم حوارات مع اللغات الوطنية أو المحلية التي تتكلم بها تلك الجماعات.

تتمثل مهام المجلس الدولي للغة الفرنسية في:

– إغناء اللغة الفرنسية والمساعدة على إشعاعها بإدارة موارد اللغة الفرنسية والفرنكوفونية .

– تنظيم الاتصالات مع اللغات الأخرى .

– تشجييع حوار الثقافات .

كما يعنى المجلس الدولي للغة الفرنسية بالأعمال المرتبطة بـ:

– المصطلح والمعجم والإملاء وقواعد اللغة واللسانيات .

- مؤلفات بيداغوجية لتكوين الناطقين باللغة الفرنسية .
- الترجمة الشفاهية، وحوار اللغات والثقافات .

ومن المهام التي قام بها المجلس:

- معاجم ورقية متخصصة متعددة اللغات .
- قاعدة مصطلحات المجلس الدولي للغة الفرنسية .
- بنك المعطيات الإملائية والنحوية(Orthonet).
- مجلة المصطلح" :بنك الكلمات ".
- مجلة متخصصة في اللسانيات: "الفرنسية الحديثة ".
- قرص يحتوي على 120000 مصطلح معرّف ومترجم.
- رسوم وأحداث دول البحر الأبيض المتوسط.
- معاجم أكاديمية: معجم الطب ومعجم علم الأحياء ومعجم طب الجلد ومعجم التحليل النفسي ومعجم الوراثة وفن التوليد ومعجم طب الأنف والأذن والحنجرة ومعجم التصوير الطبي والأشعة ومعجم التخدير والإنعاش والمستعجلات ومعجم الجهاز المحرك ومعجم طب الجهاز البولي ومعجم طب العيون ومعجم الجهاز الهضمي ومعجم طب الأعصاب، وكلها معاجم فرنسية – إنجليزية.

الموقع على الإنترنت: **http://www.cilf.org**

المؤسسة المعجمية للغات الشرقية (The CJK Institute)

تختص هذه المؤسسة بالصناعة المعجمية للغات اليابانية والصينية والكورية. وقد بدأت مؤخرًا بتكوين قواعد بيانات لمفردات اللغة العربية حيث أدخلت الآن ما يقارب عشرة ملايين مدخل، وهي تحاول تأدية دور أساسي في تطوير الصناعة المعجمية في أسواق شرق آسيا، وتشمل المعاجم العربية التي قامت بها هذه المؤسسة: معجم أسماء العلم العربية بمختلف أشكال كتابتها ومعجم أسماء العلم غير العربية بحروف عربية ومعجم الأماكن العربية ونظام تحويل الكلمات المكتوبة بحروف غير عربية إلى العربية وبالعكس ومعجم جموع التكسير، وتقوم المؤسسة بالمزيد من الأبحاث

والدراسات المتعلقة بالمعاجم العربية .وموقع المؤسسة على شبكة الإنترنت هو: http://www.cjk.org/cjk/indexa.htm

5- المرصد

أهداف المرصد

في ضوء التقدم الهائل في تقنية المعلومات والاتصالات، وبسبب التسارع الكبير في توليد مصطلحات جديدة على المستوى العالمي، ولغرض تكوين مرجعية عربية عليا للمصطلحات، يقوم المرصد بجمع المصطلحات وتنسيقها وتبويبها وعرضها وتحديثها للاستخدام على مستوى الوطن العربي.ولكي تكون المصطلحات متوفرة للمستخدمين أفرادًا ومؤسسات حكومية وغير حكومية ، يراد أن يوفر المرصد هذه المصطلحات بوسائل تقنية حديثة بحيث تكون في متناول الجميع عبر شبكة الإنترنت وبأية وسيلة أخرى . ولضمان الإفادة من المصطلحات يجب أن تخزن وتعرض بصيغ بحيث يمكن ربطها ونقلها والإفادة منها مع غيرها من البيانات ذات العلاقة مثل بنك المصطلحات والمعجم الآلي الشامل. إن عرض وإدارة المصطلحات تستدعي الوصول إلى صيغ قياسية في طرائق التعامل مع المصطلحات وفق أسس رصينة، لذلك يهدف المرصد إلى أن يكون مرجعية قياسية في هذا المضمار، كما يهدف إلى دعم البحث العلمي في حقل المصطلحات من خلال القيام بأبحاث متخصصة داخل المرصد أو من خلال تقديم الخدمات للباحثين على مستوى الوطن العربي.

ولتحقيق ذلك كله يسعى المرصد إلى تطوير طريقة موحدة لأسلوب التعامل مع المصطلحات في الدول العربية وذلك لضمان التوافق بين مصادر البيانات المصطلحية وتبادلها والمشاركة فيها.

كما يسعى إلى استحداث شبكة من المؤسسات والمنظمات المولدة للمصطلحات والمستعملة لها على المستوى العربي لكي يكون هناك توافق وتواؤم بين هذه المؤسسات والمنظمات.

ويحتاج كل ذلك إلى استحداث بنك معلومات للتعامل معه بواسطة الإنترنت بحيث يمكن الدخول إلى المعلومات المركزية من خلالها.

ويجب على المرصد المحافظة على المعلومات المصطلحية من كل الجهات المزودة لها وضمان استمرارية مخرجات المنظومة وضمان حقوق الغير في ذلك.

كما يجب توفير وسيلة بحث في المعلومات المصطلحية المخزونة أو التي يمكن الوصول إليها من بنوك المعلومات الأخرى التي يرتبط معها البنك وعملية البحث هذه تشمل طريقة بحث صرفي وإمكانية تحديد اللغات المصدر واللغات المقصودة وتحديد الموضوع والبحث في التعريفات وإمكانية البحث في قواعد البيانات الخارجية.

ومن الضروري أن يكون التواصل بواسطة واجهة استخدام بيانية سهلة لإعطاء النتائج والمواضيع والمصادر وإمكانية التعامل مع نتائج متعددة.

كما يجب أن تكون هناك إمكانية لإدخال بيانات متعددة اللغات للمصطلحات الموجودة في قواعد البيانات وتقديم خدمات المحادثة والمحاورة للمستخدمين المسجلين وتحرير وظائف التصدير والاستيراد المتوفرة لبعض المستخدمين.

في هذا الباب سنعرض جانبًا من التصورات التي ينبغي اعتمادها لإنشاء المرصد وفي الوقت نفسه يجب أن لا تغيب عن البال الملاحظات والمواصفات التي وردت في الأبواب السابقة، وخاصة الباب الثالث الخاص بإدارة المصطلحات، وكذلك اكتساب الخبرة من بنوك المصطلحات العالمية التي مرت في الباب الرابع.

مصادر بيانات المرصد

1- المصادر المطبوعة

- المراجع والمطبوعات عن موضوع ما.
- القواميس والمعاجم والفهارس.
- مؤتمرات الترجمة ولجان العمل ومطبوعاتها.
- الكتب.

- المطبوعات التي يقترحها الخبراء.
- المعلومات الواردة في الصحف والمجلات العلمية المتخصصة حول تقدم ما في جانب علمي معين.
- مطبوعات المؤتمرات.
- الوثائق الرسمية والقانونية والأنظمة والتعليمات.
- مطبوعات المنظمات والمؤسسات.
- مطبوعات الشركات التجارية والإعلانات.

2- الشابكة (الإنترنت)

- البحث في الإنترنت بواسطة محركات البحث (search engines) الخاصة بالمرصد.
- المواقع على الإنترنت التي يمكن تكليفها بالقيام ببحث معين مدفوع الأجر.
- مواقع الإنترنت التي يتم الحصول عليها من خلال البحث عن مصطلحات خاصة.
- ما يقترحه مستعملو المرصد من عرب وعجم من خلال بوابة المرصد على الإنترنت.

3- البنوك المصطلحية الدولية والعربية الرائدة

ويشمل ذلك المجامع اللغوية العربية وبنوك المصطلحات الدولية والهيئات والمنظمات والمؤسسات الدولية التي تعنى باللغات المختلفة.

4- المراصد الدولية والعربية

المرصد كبوابة تشاركية مفتوحة

موقع المرصد على الإنترنت يجب أن يكون بوابة يسهل الوصول إليها من جهات مختلفة ويجب أن يسعى للتطوير المستمر وقبول الاقتراحات البناءة بما يخدم اللغة العربية والمصطلحات بوجه خاص. وعلى هذا فإن بوابة المرصد على الإنترنت

يجب أن تكون أحد أهم وسائل ارتباط المرصد مع العالم الخارجي ويجب أن يدور عمل المرصد حولها.

طرق الرصد

أ- الاستفادة المتبادلة مما يتوفر لدى أهم البنوك المصطلحية العربية والدولية، وذلك من خلال الاتفاقيات المتبادلة مع هذه الجهات.

ب- الرصد المباشر: شبكة مراسلين في الوطن العربي وخارجه سواء كانوا من المتطوعين أو ممن تعهد إليهم مهام الرصد. كما يمكن لمستخدمي الإنترنت –أيًا كانوا – اقتراح مصطلحات معينة أو تعديلها.

جـ – الرصد باستعمال التقنيات الحديثة،وذلك عن طريق بناء برمجيات خاصة بالبحث الآلي عن المفردات الجديدة باللغات المختلفة ومحاولة تحديد مفهومها واقتراح مصطلح لها يقر بعد ذلك وفق آلية يحددها المرصد.

المرصد وموقعه في خدمة اللغة العربية

المرصد وبنك المصطلحات

إن أول خطوة في عمل المرصد بعد تصميم قاعدة بيانات المصطلحات هي تحويل المصطلحات المتوفرة الآن بشكل معاجم ورقية أو قوائم مصطلحات مدخلة إلى الحاسوب إلى قاعدة البيانات الجديدة لكي تكون هي النواة لبنك المصطلحات الجديد. ومن ثم تبنى البرمجيات اللازمة لتجهيز قواعد البيانات بالمصطلحات بشكل مستمر.

المرصد والمعجم الآلي الشامل

إن بيانات المرصد المحوسبة تشمل كافة المعلومات عن المصطلحات من صيغة المصطلح المبسطة ومقابلها باللغات المعتمدة الأخرى وتعريفه واستعمالاته. ومن هذه المعلومات يمكن استخلاص المعاجم المختصرة أو المعاجم المفصلة وكذلك

المكنز اللغوي. والمعجم الآلي يحوي في قواعد بياناته المفردات العربية من غير تلك التي تعتبر مصطلحات فهو شامل لكل المفردات العربية ويحوي تعريفات مفصلة لها.

المرصد والمكنز اللغوي

المكنز اللغوي يجب أن يحوي وصفًا للمصطلحات بشكل منطقي على هيئة شجرة فمثلاً لتعريف مضخم تيار يجب أن يعرف على أنه نوع من أنواع المضخمات التي هي أداة من الأدوات الإلكترونية والتي هي أحد فروع التكنولوجيا، وهكذا ترتبط المفردات بعضها ببعض بعلاقات محددة ويمكن لبعضها أن يستدعي البعض الآخر. ويحتوي المكنز على مخزون من التعابير والجمل التي تغطي معاني المفردات التي يحويها واستعمالاتها.

المرصد والذخيرة اللغوية

من المهام الرئيسية للمرصد على الأمد البعيد تكوين الذخيرة اللغوية العربية اللازمة لخدمة اللغة العربية والباحثين على امتداد العالم العربي بل والعالم أجمع . وذلك بعد وضع مواصفات دقيقة لها والتخطيط لتنفيذها وتخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة لذلك. والذخيرة اللغوية سواء المكتوبة منها أو التي بشكل تسجيلات صوتية تحتاجها الدراسات اللغوية.

المرصد والمدوَّنات

نتيجة توفر كمية هائلة من النصوص على شبكة الإنترنت فإن هذه النصوص ستصبح يومًا بعد يوم صالحة لكي تكون أساسًا لمدونة عربية شاملة. غير أن كثيرا من هذه النصوص غير مخدوم بشكل يؤهله للتعامل الآلي السلس. كما أن كمية النصوص المترجمة والتي تحوي لغات بجانب العربية محدودة. لكن مع هذا فإن هذه النصوص بازدياد. وإذا ما بنيت محركات بحث مناسبة فإنه يمكن الإفادة الكبيرة من هذه النصوص وتغذيتها بشكل خاص بما ينقصها من نصوص خاصة يجد المرصد هناك حاجة إليها. ومن ثم بعد توفر هذه المدونة يمكن استعمالها للبحث فيها عن المصطلحات واستعمالها للمساعدة في الترجمة الآلية وغير ذلك من المهام.

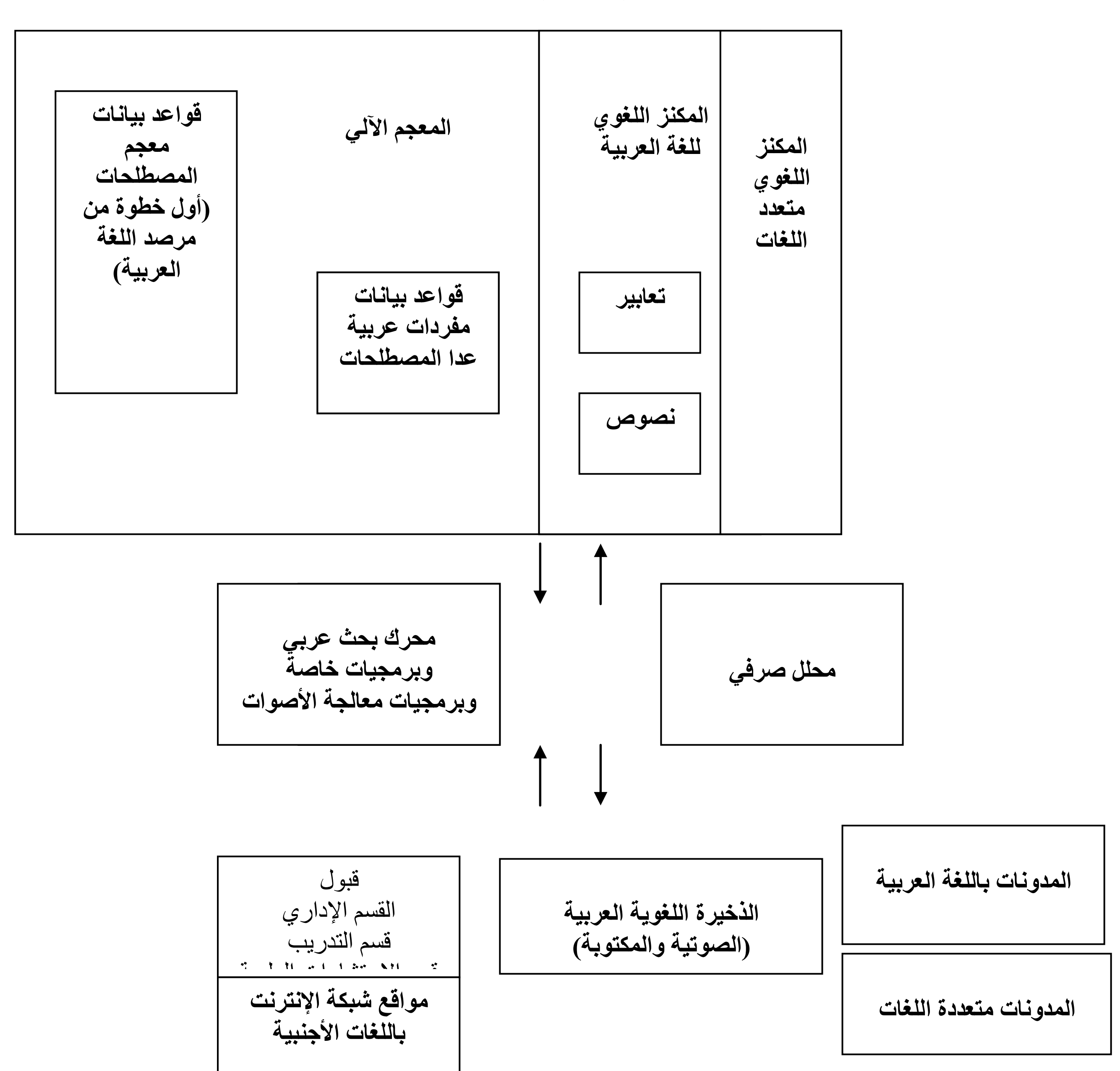
المرصد واللغات الأجنبية

من الضروري تحديد أولويات اللغات الأجنبية التي يرعاها المرصد بدءًا من اللغتين الإنجليزية والفرنسية ثم بعد ذلك أية لغة أخرى تقرّ من قبل إدارة المرصد. والتعامل مع اللغات الأجنبية ضروري في معاجم المصطلحات وفي المدونات متعددة اللغات وغيرها من قواعد المعلومات التي يتعامل معها المرصد.

يبين الشكل (1) العلاقة بين معجم المصطلحات والمعجم الآلي والمكنز والذخيرة اللغوية والمدونات حيث يتبين أن معاجم المصطلحات الحالية وما يتم تغذيته من بيانات لاحقة هي النواة لقواعد بيانات المرصد في مراحله الأولى. أما المعجم الآلي فيحوي قواعد البيانات تلك بالاضافة إلى قواعد البيانات للمفردات العربية من غير المصطلحات بشكل شامل. أما المكنز اللغوي للغة العربية فيحوي، بالإضافة إلى ما سبق، تعابير وجمل مختارة لكي توضح كافة استخدامات المفردات. وهذا المكنز بجزأيه باللغة العربية والمتعدد اللغات يكون أساسًا لخدمة الترجمة من اللغة العربية واليها لاستخدامه من قبل المترجمين وغيرهم إضافة إلى خدمة الترجمة الآلية مستقبلاً.

ولاستكمال تغذية البيانات لقواعد البيانات السابق ذكرها ينبغي توفر محلل صرفي خاص باللغة العربية ومحرك بحث باللغة العربية إضافة إلى برمجيات خاصة بتحليل وخدمة النصوص العربية المكتوبة والمنطوقة. وهذه البرمجيات تتعامل مع الإنترنيت والذخيرة العربية والمدونات سواء منها العربية أو المتعددة اللغات.

الشكل (1) مخطط العلاقات بين معجم المصطلحات والمعجم الآلي والمكنز والذخيرة اللغوية والمدونات



المستفيدون من المرصد

يستفيد من المعلومات التي يوفرها المرصد جهات متعددة يمكن تصنيفها إلى ما يأتي:

1- مجامع اللغة العربية والجامعات العربية والمنظمات الدولية والمؤسسات البحثية والعلمية على نطاق الوطن العربي بمختلف أقسامها وتخصصاتها، ويشمل ذلك الأساتذة والباحثين والعاملين العلميين والإداريين والخبراء وغيرهم.

2- دور الترجمة والمترجمون والمؤلفون والكتاب والخبراء والمستشارون سواء في القطاعات الحكومية أو الشركات الخاصة أو ذوي العمل المستقل الخاص على امتداد الوطن العربي.

3- العاملون في المرصد من باحثين وخبراء وعلماء وغيرهم.

4- المؤسسات العلمية على مستوى العالم الإسلامي والجهات الأجنبية والدولية التي تحتاج المصطلحات وبنوك المصطلحات العالمية باللغات الأخرى.

أساليب الاستفادة من المرصد

تعتبر بوابة المرصد على شبكة الإنترنت المدخل الرئيسي للإفادة من بيانات المرصد وذلك بعد تهيئة كافة بيانات المرصد بشكل قواعد بيانات موحدة. ويمكن للمستفيدين أن يحصلوا على المعلومات التي يحتاجونها من خلال البحث البسيط أو البحث المعقد أو من خلال جداول المصطلحات التي تعرض على موقع المرصد أو من خلال طلبات خاصة يتفق عليها مع إدارة المرصد. كما يصدر المرصد مطبوعات خاصة بشكل معاجم أو كشافات أو أدلة حسب الضرورة. كما يمكن التعاقد مع المرصد من جهات خارجية لكي يقوم بدراسات وأبحاث متخصصة متعلقة باللغة العربية.

مخطط عمل المرصد المقترح

يبين الشكل (2) مخطط عمل المرصد خلال المراحل الأولى من تكوينه ويتبين من الشكل أن مصادر بيانات المرصد تتلخص أولاً في تحويل المعاجم الحالية إلى قواعد بيانات المرصد الجديدة.

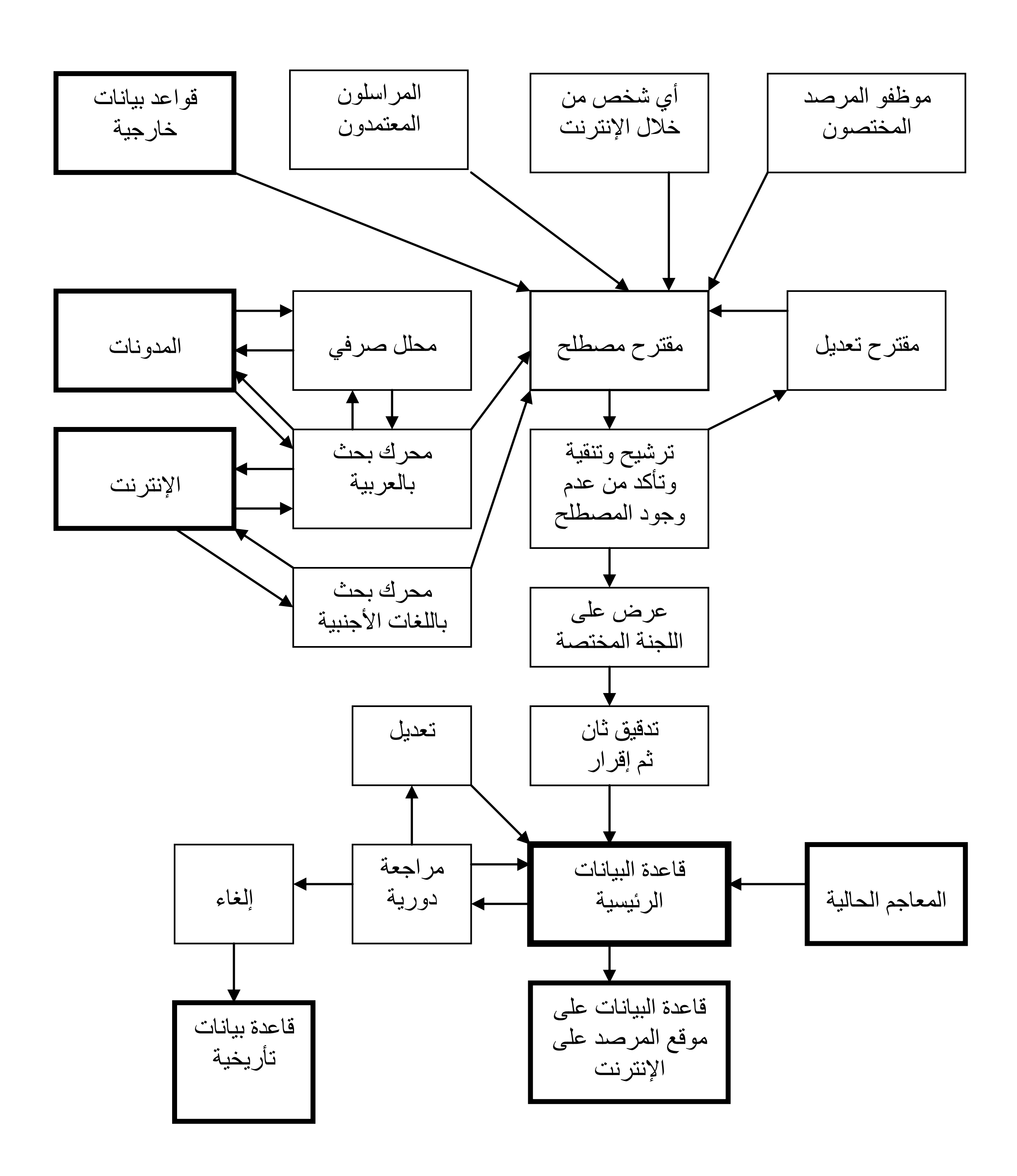
وفي هذه المرحلة يجري تحديد المستخدمين وتفتح لهم أرصدة على بوابة المرصد وفق احتياجاتهم ومن ثم تغذية المزيد من المصطلحات من موظفي المرصد والمراسلين المعتمدين (سواء كانوا من منتسبي المجامع اللغوية العربية أو الباحثين أو غيرهم) والأشخاص العاديين الذين بإمكانهم اقتراح المصطلحات أيضاً. كما أن التعاون مع قواعد البيانات الأجنبية يمكن أن يغذي المرصد بالمصطلحات الجديدة أيضًا.

إن المرصد عليه أن يبني في مرحلة لاحقة محرك البحث الخاص به (أو يحصل على محرك بحث كفء يفي بمتطلباته) لكي يبحث في المدونات وفي الإنترنت عن المصطلحات وذلك بمساعدة المحلل الصرفي العربي ومحركات البحث باللغة العربية وباللغات الأجنبية.

بعد وصول المصطلحات المقترحة إلى موقع موحد خاص في شبكة معلومات المرصد الداخلية يتبع أسلوب مقر وموحد للتعامل مع هذه المصطلحات بتنقيتها وإعدادها.

هناك حاجة لتنقيح قاعدة البيانات ، فمثلا تجري مواءمة تلك البيانات التي لها مرادفات مع مرادفاتها. وكذلك استخلاص بيانات إضافية لم يكن بالإمكان استخلاصها من الذخيرة مع تحديد مصادرها كما يجب التحقق من البيانات بفحص تناسق ودقة قواعد البيانات. على سبيل المثال يجب التأكد من أن المصطلح قد أضيف إليه الترميز المناسب وبعد ذلك يجري إقرار المصطلح نهائيًا ورغم وجود بعض العمليات المكررة فإن هذه العمليات ضرورية للتأكد من تحقيق الأهداف المرجوة من قاعدة البيانات.

بعد ذلك يجري عرض المصطلحات على اللجان المختصة التي يمكن أن تكون لجانًا عادية أو تعمل بشكل غير عادي مثلا مؤتمرات عن بعد ، أو على سبيل المثال من خلال تصويت أعضاء اللجان بشكل منفرد في الأوقات التي تناسبهم وفق آلية معينة أو من خلال البريد الإلكتروني وتدار العملية برمتها بواسطة برامج عمل مدروسة بشكل جيد ومقرّة. بعد كل ذلك تضاف المصطلحات المعتمدة إلى قاعدة البيانات الرئيسية للمرصد والتي يجب أن تصان وتراقب بين فترة وأخرى لتنقيتها من المصطلحات القديمة أو التي تحتاج إلى المزيد من الإيضاحات أو التعديل. يجري تحميل الجزء المختار من قاعدة البيانات التي يراد عرضها على الإنترنت على الخادم (السيرفر) الخاص بالشبكة. أما البيانات القديمة فتحفظ في قاعدة البيانات التأريخية للمصطلحات والتي يمكن الرجوع إليها عند الحاجة.



الشكل (2) مخطط عمل المرصد

هيكلة قواعد البيانات

تتألف قواعد بيانات المصطلحات التي هي من النوع العلائقي من نوعين من الملفات المرتبطة مع بعضها ، ألا وهي الملفات الرئيسية والملفات الفرعية.

الملفات الرئيسية

هي الملفات التي تضم المعلومات الأساسية والتي لا تتكرر للمصطلح الواحد وتحتوي على قيود ارتباط وقيود معلومات أخرى ومن هذه الملفات ما يأتي:

ملف المصطلحات الرئيسي

هذا الملف يتصدره الرقم التسلسلي الخاص بالمصطلح وهو المفتاح الأساسي في قاعدة البيانات. ويمكن لهذا الرقم التسلسلي أن يكون رقمًا مجردًا ويمكن أن يتكون من حقول ذات دلالات معينة ، وهذا الرقم هو وسيلة الارتباط بين هذا الملف والملفات الفرعية التي سنأتي على ذكرها فيما بعد. كما يحوي الملف المصطلح بالعربية والمصطلح بالإنجليزية والمصطلح بالفرنسية ويمكن أن يضاف إليه مستقبلاً المصطلح بأية لغة أخرى ، كما يحوي رمز المجال العلمي الرئيسي والفرعي كمفاتيح أيضًا . وهذان الرمزان هما وسيلة الارتباط مع ملف رموز المجالات العلمية، كما يحوي رمز المستوى العلمي الذي هو وسيلة الارتباط مع ملف المستويات التعليمية وهكذا بقية المفاتيح أو الرموز مثل رمز المقولة ورمز الجذر ورمز البنية ورمز الاستعمال ورمز التوليد أو التعريب ورمز تسلسل الواضع أو المصدر، كما يحوي الملف المعلومات التأريخية للمصطلح مثل تأريخ وضعه أو تأريخ تعديله أو تأريخ مراجعته ورمز حقوق النشر ومالكي تلك الحقوق ويمكن أن تضاف إلى الملف أية ملاحظات ضرورية.

ملف الرموز الرئيسية (ملف لكل صنف)

وهي عدة ملفات لكل نوع من الرموز مثل ملف للمجالات العلمية الرئيسية والفرعية وملف للمستويات العلمية وملف للمقولات وملف للبيئة وملف الاستعمال وملف للتوليد وملف للتعريب وملف للواضعين وملف للمصادر وحقوق النشر. كل واحد من هذه الملفات يحوي تفاصيل دقيقة عن كل صنف وما يحتاج إليه من حقول وملاحظات. وتجدر الإشارة هنا إلى ضرورة أن يتضمن ملف المصادر كل

المعلومات عن مصادر البيانات لا سيما البيانات المتوفرة حاليًا بشكل معاجم صادرة عن مختلف المجامع اللغوية العربية وعن المعاجم التي قام بها أفراد أو جهات علمية أو شركات متخصصة وذلك ليكون بالإمكان تتبع مصادر أي مصطلح مستقبلاً.

ملف الجذور

هذا الملف يحوي رموز الجذور ونص الجذر سواء كان جذرًا ثلاثيًا أو رباعيًا أو خماسيًا ويحوي كل المعلومات الخاصة بالجذور وما تختص به من معانٍ أو غير ذلك من معلومات. وهذا الملف ذو أهمية وارتباط مع المحلل الصرفي للغة العربية وأية ملفات تتعلق بالدلالة والأوزان الصرفية وغيرها مما يمكن أن يخدم الخطوات المستقبلية من عمل المرصد.

الملفات الفرعية

تتميز الملفات الفرعية بأنها ملفات يمكن أن تحوي عدة قيود للمصطلح الواحد الذي تم تعريفه في الملفات الرئيسية السابق ذكرها. ومن هذه الملفات ما يأتي:

ملف التعريف باللغة العربية

يرتبط هذا الملف مع ملف المصطلحات الرئيسي بالرقم التسلسلي للمصطلح ويحوي التعريف باللغة العربية وأية معلومات أخرى نحتاجها مثل مصدر التعريف أو أية ملاحظات أخرى. وهنا تجدر الإشارة إلى أن المصطلح الواحد يمكن أن يعود إليه أكثر من تعريف واحد وكل تعريف يحتل قيدًا مستقلاً.

ملف التعريف باللغة الإنجليزية

وهذا الملف يشبه ملف التعريف باللغة العربية إلا أنه يحوي معلومات باللغة الإنجليزية فقط.

ملف التعريف باللغة الفرنسية

وهذا الملف يشبه ملف التعريف باللغة العربية إلا أنه يحوي معلومات باللغة الفرنسية فقط. ويمكن مستقبلاً إضافة أية ملفات بلغات أخرى بتعديل بسيط على بنية قواعد البيانات دون فقدان شيئ مما أدخل من بيانات سابقة.

ملف المعنى

هذا الملف يحوي معاني المصطلحات التي يمكن أن تتكرر للمصطلح نفسه وأية معلومات متعلقة بالمعاني.

ملف الترادف

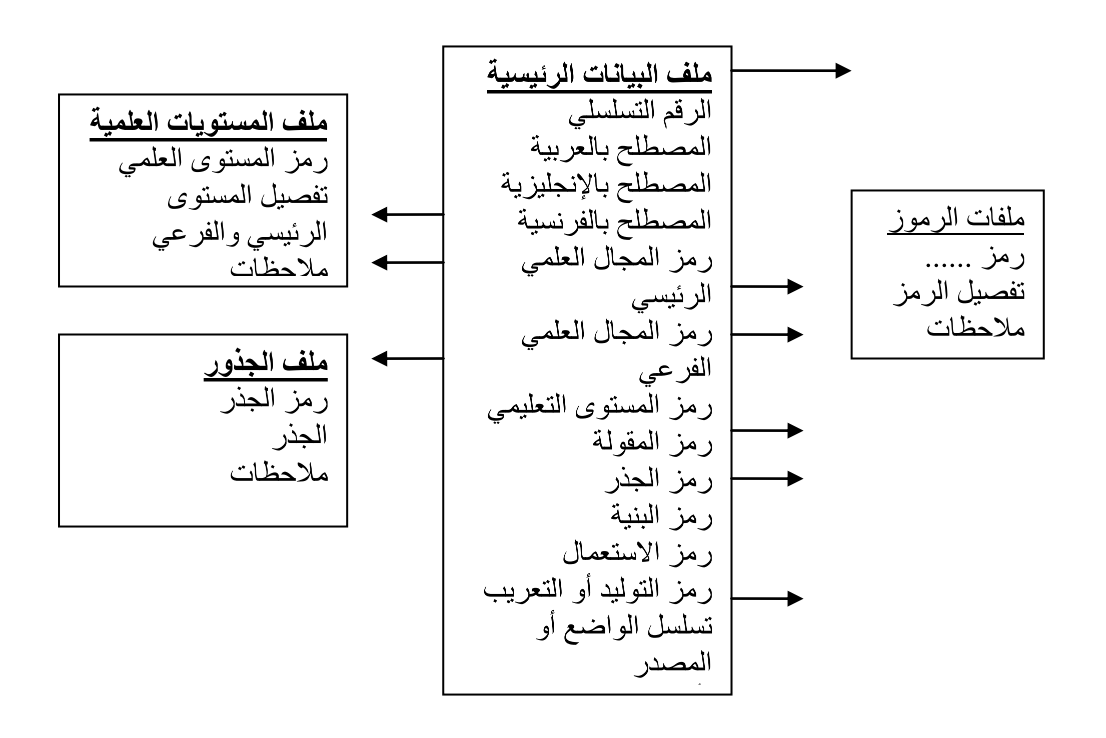
هذا الملف يشير إلى الارتباط بين المصطلحات المترادفة وأية معلومات تتعلق بالترادف. فالترادف ليس على الدوام بمستوى واحد ويمكن أن يشار إلى مستوى الترادف هل هو ترادف تام أو ترادف جزئي أو ترادف خاص أو غير ذلك، فالملف يشير إلى الترادف بين مصطلحين بالإشارة إلى رقميهما التسلسلي فقط ويمكن أن تضاف إلى هذا الملف مترادفات جديدة أو تلغى مترادفات قديمة. كما يمكن الإشارة إلى أحد المرادفات بأنه هو المصطلح الرئيسي والبقية هي مرادفات له. وهنا نشير إلى أن ليس لكل المصطلحات مرادفات وهذه هي الميزة الرئيسية للملفات الفرعية.

ملف المختصرات

هذا الملف يعطي مختصرات بعض المصطلحات التي لها مختصرات سواء باللغة العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية وأية معلومات أخرى تتعلق بالمختصرات.

وهكذا يمكن إضافة ملفات فرعية أخرى وتوسيع قواعد البيانات دون فقدان شيء من البيانات التي سبق إدخالها وهذا يسهل التطوير المستمر لقواعد البيانات بمضي الزمن.

الشكل (3) مخطط الملفات الرئيسية



الشكل (4) مخطط الملفات الفرعية

ملف التعريف باللغة العربية
الرقم التسلسلي
قيد التعريف باللغة العربية
ملاحظات

ملف التعريف باللغة الإنجليزية
الرقم التسلسلي
قيد التعريف باللغة الإنجليزية
ملاحظات

ملف التعريف باللغة الفرنسية
الرقم التسلسلي
قيد التعريف باللغة الفرنسية
ملاحظات

ملف المعنى
الرقم التسلسلي
المعنى
الملاحظات

ملف الترادف
الرقم التسلسلي للمصطلح
الرقم التسلسلي للمرادف
درجة الترادف
الملاحظات

ملف المختصرات
الرقم التسلسلي
اللغة
المختصر
الملاحظات

واجهات المستخدمين

نعرض هنا بعضًا من الواجهات المقترحة للتعامل مع قواعد البيانات والتي تمثل بوابة المرصد. وهذه الواجهات هي بعض مما يجب أن يبدأ به وتضاف لها واجهات أخرى بمضي الزمن ويجري تطوير هذه الواجهات مع الاستخدام واكتساب الخبرة وحسب الحاجة.

سنعرض هنا أولاً الواجهة للصفحة الرئيسية للمرصد والتي تحوي إمكانية التحويل من واجهة اللغة العربية إلى واجهة اللغة الإنجليزية أو الفرنسية، كما تحوي إمكانية البحث السريع للاستخدام من قبل كل من يحتاج بحثًا سريعًا دون تسجيل أو تعريف بنفسه للمرصد. وهناك في هذه الصفحة إمكانية للبحث المتقدم المعقد وتسجيل للمستخدم كما تحوي الصفحة تفرعًا إلى معلومات وأخبار المرصد التي يجب أن يجري تحديثها بشكل مستمر وإمكانية تنزيل البرامج الخدمية التي يطورها المرصد ويمكن أن تساعد المستخدمين المسجلين أو المراسلين. كما أن هناك حقلاً في الصفحة الرئيسية لغرض الاتصال بالمرصد من خلال نموذج رسائل خاص، كما تحوي الصفحة عناوين الجهات ذات العلاقة من أمثال مجامع اللغة العربية ومراكز البحث العلمي وغيرها، كما تحوي الصفحة معلومات يكثر الاستفسار حولها وما يصدر عن المرصد من نشرات ومطبوعات وأية معلومات أخرى يمكن أن تحويها الصفحة الرئيسية.

أما الصفحات الأخرى المتفرعة عن الصفحة الرئيسية فعديدة ، لكن أدرجت هنا بعض هذه الصفحات المقترحة مثل صفحة تسجيل مشترك جديد يمكن أن تفتح له صفحة كمراسل أو كمستفيد بكثرة من معلومات المرصد وصفحة للبحث السريع وصفحة للبحث المتقدم وصفحة لإرسال ملاحظة أو استفسار.

صفحة البحث المتقدم يمكن أن تبحث عن كلمة هي مصطلح أو كلمة وردت في تعريف أو في ملاحظة أو غيرها ويمكن البحث عن الكلمة بدقة أو عن جزء منها أو عن المشتقات أو عن الكلمات المشتركة بالجذر نفسه ويمكن البحث عن عبارة تتألف من عدة كلمات أو من كلمة واحدة وهكذا يمكن بواسطة هذه الصفحة الحصول على معلومات مختصرة أو متوسطة التعقيد أو مفصلة بحيث تضم كثيرًا من

المعلومات المخزونة التي لا يحتاجها المستخدم العادي ويمكن من خلالها الحصول على قوائم للمصطلحات في حقل معين أو تربطها خاصية معينة. ويلاحظ أنه عند البحث عن مصطلح يجب تحديد اللغة هل هي العربية أو الإنجليزية أو الفرنسية وكذلك التي يطلب عرض المصطلح المقابل أو اللغات الثلاث وفي كل حالة تحاول الواجهة مساعدة المستخدم لكي يقوم بأقل جهد ممكن.

الشكل (5)صفحة الواجهة الرئيسية للمرصد

لغة انكليزية لغة فرنسية

مرصد اللغة العربية

بحث بحث متقدم

مستخدم جديد اتصل بنا

الصفحة الرئيسية
عن المرصد
مواقع صديقة
تنزيل البرامج والبيانات
الأخبار
قواعد البيانات
المنتدى
أسئلة متكررة

الشكل (6) صفحة تسجيل مشترك جديد

الاسم الأول:

اسم العائلة

البلد

رمز الدخول

كلمة السر

إعادة كلمة السر

البريد الإلكتروني

المهنة

تاريخ الميلاد

سجل امسح

الشكل (7) صفحة بحث سريع

للحصول على إمكانيات واسعة للبحث ينبغي التسجيل

تسجيل الدخول:

اسم الدخول

كلمة السر

سجل امسح

التسجيل لأول مرة

سجل امسح

البحث بدون تسجيل

بحث

من اللغة إلى اللغة

الشكل (8) صفحة البحث المعقد أو المتقدم

كلمة أو عبارة [ ] بحث

بحث متطابق ☐

بحث عن جزء من النص ☐

بحث في المشتقات ☐

بحث في الجذور ☐

من اللغة [▾] إلى اللغة [▾]

بحث في حقل [▾]

المعلومات المطلوبة عن المصطلح [ ] مختصرة

[ ] مفصلة

[ ] كل المعلومات المتوفرة

الحصول على قوائم مصطلحات جاهزة [▾]

بحث في قواعد بيانات خارج المرصد [ ] بحث

الشكل (9) صفحة نموذج طلب مساعدة أو إبداء ملاحظة

الاسم الأول

اسم العائلة

البريد الإلكتروني

الملاحظة

موضوع الملاحظة هو: مصطلح خاطئ

مصطلح غير موجود

أخرى

أرسل امسح

البرمجيات اللازمة

يحتاج المرصد إلى العديد من البرمجيات التي يجب توفيرها بمضي الزمن ولا يشترط أن يتم ذلك دفعة واحدة. ويمكن شراء بعض هذه البرمجيات أو التعاقد على تصميمها مع شركات متخصصة أو تطوير بعضها ذاتيًا عند توفر المتخصصين في المرصد. كما أن تطوير وصيانة هذه البرمجيات مع مضي الزمن أمر مهم يجب أخذه بعين الاعتبار عند تصميم البرمجيات أو التعاقد على شرائها.

برمجيات علمية لاشتقاق المصطلحات

يحتاج بناء هذه البرمجيات إلى خبرات المتخصصين في اللغة العربية لكي توضع هذه الخبرات في خوارزميات وأنظمة خبيرة وذلك لكي تقوم هذه البرمجيات باقتراح مصطلح معين يتفق مع مفهوم معين يراد البحث عن مصطلح له. هذه البرامج يجب أن تستند إلى قاعدة بيانات الجذور الممكنة باللغة العربية وقواعد بيانات للدلالة وإلى الأوزان الصرفية وإلى بعض وسائل الذكاء الاصطناعي لكي تساعد اللجان المختصة في اتخاذ القرارات المناسبة للعثور على مصطلح معين. إن هذه البرامج يجب أن تقترح عددًا من الخيارات التي يمكن دراستها للوصول إلى أفضل مصطلح مناسب من قبل المتخصصين فهي ليست آلية تمامًا بل هي مساعدة للمتخصصين الذين يمكنهم اتخاذ القرار النهائي. وكلما كانت الخبرات المدفونة في هذه البرمجيات والمزودة من قبل المتخصصين أكثر كانت نتائجها أفضل. مثل هذه البرمجيات يمكن أن تتطور مع الزمن بزيادة الخبرات المخزونة فيها بحيث تنمو ويزداد الاعتماد عليها تدريجيًا. ويجب أن يكون تصميم هذه البرمجيات على نمط أنظمة الخبراء أي أنها قابلة لإضافة خبرات جديدة بشكل قواعد منطقية وملفات بيانات وبرمجيات جزئية.

برمجيات معالجة الترادف وعدم اليقين

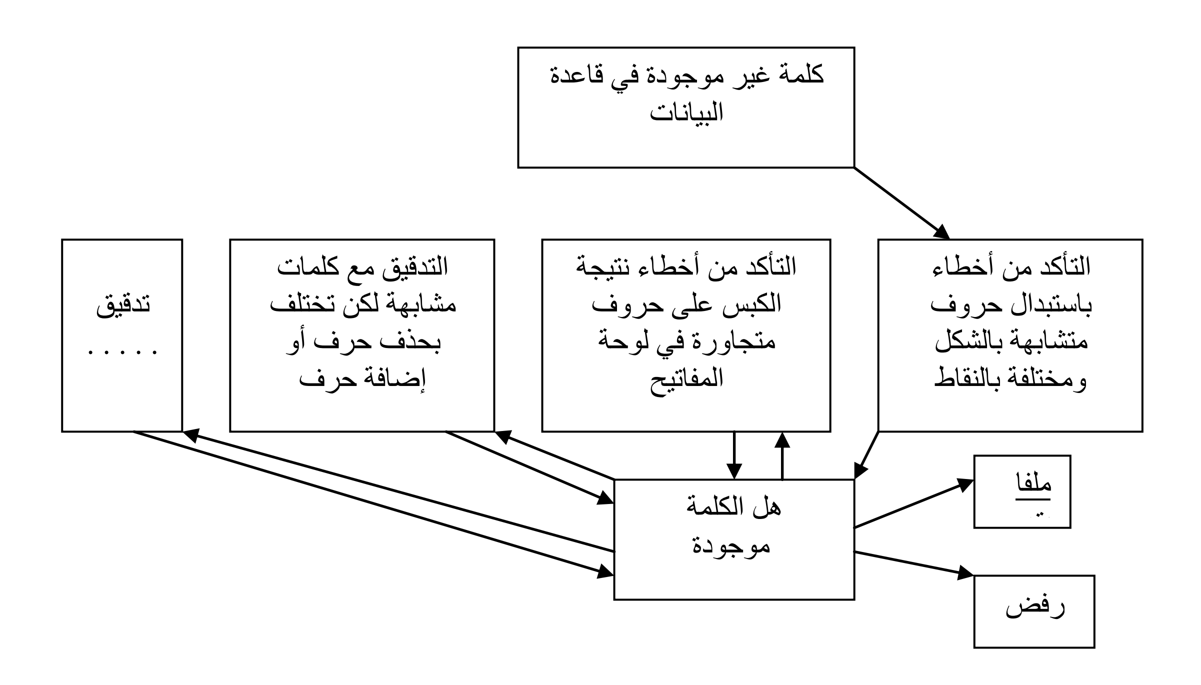
هذه البرمجيات تحتاج إلى خبرات المتخصصين أيضًا فهي برمجيات علمية لمعالجة الترادف وعدم اليقين باستعمال الأنظمة الخبيرة والمنطق المضبب ووسائل الذكاء الاصطناعي الأخرى. ومثل هذه البرامج تحتاج إلى قواعد بيانات الترادف والكلمات المتقاربة المعنى والمتدرجة من كتب فقه اللغة وكتب الأشباه والنظائر ومن

ثم استعمال الأنظمة الخبيرة والمنطق المضبب ووسائل الذكاء الاصطناعي الأخرى لاقتراح مصطلحات مكافئة لمفهوم معين.

برمجيات تدقيق إدخال كلمات لم ترد في قاعدة بيانات المصطلحات

هذا مثال على ما يمكن توفيره من ذكاء اصطناعي في البرامج المستعملة. يبين الشكل (10) مقترحًا مبسطًا كمثال لتدقيق إدخال كلمات لم ترد في قاعدة البيانات حيث قد يكون السبب هو خطأ من قبل المدخل نفسه لذلك يتأكد من بعض الأخطاء الشائعة مثل الكبس على الحروف القريبة من بعضها في لوحة المفاتيح أو استبدال بعض الحروف بأخرى تشترك معها في الشكل وتختلف بالنقاط وغير ذلك من الأخطاء الشائعة أو المتوقعة.

الشكل (10) مخطط يبين مقترح لتدقيق إدخال المصطلحات عند وجودها في قاعدةالبيانات



برمجيات مساعدة تلحق ببرامج معالجة النصوص

تتوفر الآن في اللغات الأجنبية برمجيات تلحق ببرامج معالجة النصوص مثل (وورد) تبحث عن المصطلحات. ولذلك يقترح بناء مثل هذه البرامج وتوفيرها للمستخدمين سواء عند اتصالهم بالإنترنت أو عدمه. وهي خطوة قد لا تكون مستعجلة ولكنها مفيدة على الأمد البعيد.

برمجيات الاتصال مع المراسلين وإدارة الحوارات والمنتديات عبر الإنترنت

تكاد تكون هذه البرمجيات تقليدية ويمكن الحصول عليها من الأسواق بأسعار زهيدة ويمكن تنصيبها على خادم (سيرفر) بوابة المرصد بعد تأهيلها لكي تتعامل مع بيئة المرصد واللغة العربية.

برمجيات التحليل الصرفي

هذه البرمجيات مهمة للمساعدة في برامج أخرى مثل البحث الذكي على الإنترنت والبحث في المدونات وغيرها. وقد طورت بعض شركات برمجيات الحاسوب مثل هذه البرمجيات ويمكن الحصول عليها وتأهيلها للتعامل في بيئة المرصد. لكن ما يجب تذكره هو أن هذه البرمجيات لم تصل بعدُ إلى الكمال ولم تشمل اللغة العربية بشكل تام، وهي لا تزال بحاجة إلى المزيد من البحث العلمي والتطوير وقواعد البيانات.

برمجيات خدمة المعايير القياسية

من الضروري حصر كافة المعايير القياسية الدولية المتعلقة بالمصطلحات ودراسة المعايير التي يرى المرصد ضرورة اعتمادها. كل ذلك يحتاج إلى متابعة ممنهجة ويمكن برمجة ذلك لمتابعته وضمان التقيد به.

برمجيات مساعدة للترجمة الآلية

الترجمة الآلية قادمة دون شك. الأمر فقط موضوع وقت ، عشر سنوات أو عشرون سنة. وليست الترجمة المكتوبة بل المنطوقة والترجمة الفورية وغيرها. لكن منذ الآن وإلى ذلك الوقت يجب تطوير البرمجيات المساعدة للترجمة من قبل المترجمين البشر بحيث يسهل عملهم يومًا بعد يوم وفي الوقت نفسه تبنى برمجيات تمهد للترجمة الآلية القادمة. إن هذه البرمجيات تحتاج إلى البحث العلمي في اللسانيات وفي اللغة العربية بالأخص ومن ثم ترجمة نتائج الأبحاث إلى برمجيات. لقد طورت اليابان الكثير من البرمجيات المساعدة للترجمة بين اللغة اليابانية واللغات الأوروبية وقد اكتسبت خبرات واسعة في هذا المجال وتسعى إلى توسيع نشاطاتها لتشمل لغات شرقية أخرى كالعربية – راجع الباب الرابع فيما يخص المؤسسة المعجمية للغات الشرقية.

محرك بحث ذكي على الإنترنت

للبحث عن المصطلحات الجديدة من خلال البحث في الإنترنت ، هناك حاجة لمحرك بحث ذكي يقوم بالغوص في الشبكة ويستطيع التمييز بين ما قد سبق إدخاله

إلى قاعدة البيانات وما لم يدخل وما هو مصطلح وما هو ليس بمصطلح لكي يساعد في إثراء قواعد بيانات المصطلحات بشكل مستمر. مثل محرك البحث هذا يجب بناؤه من قبل المرصد بصورة مباشرة أو غير مباشرة وهذا المحرك لا بد له من استعمال محلل صرفي عربي جيد. أما عمل محرك البحث باللغات الأجنبية فيمكن الاستفادة من محركات البحث الأجنبية وخبرات بنوك المصطلحات الأجنبية في هذا المضمار.

برمجيات متابعة اعتماد المصطلحات منذ اقتراحها لحين إدخالها قاعدة البيانات الفعالة.

هذه البرمجيات تقوم بالتأكد من كل خطوة في طريق اقتراح المصطلحات وتدقيقها من كل النواحي الممكنة (عدم التكرار وصحة الصيغة اللغوية وغير ذلك) ومتابعة إقرارها في لجان المصطلحات والتأكد من البيانات المصاحبة لها كالتعريف والمقابلات الأجنبية ومن ثم إدخالها إلى قاعدة البيانات الرئيسية.

برمجيات متابعة المصطلحات الملغاة وتسلسلها التأريخي

إن المصطلحات الملغاة والتي كانت مستعملة ردحًا من الزمن لها قيمة تأريخية، لذا يجب المحافظة عليها وتبويبها مع الاحتفاظ بالمعلومات التأريخية المتعلقة بها.

برمجيات مساعدة لجان المصطلحات في عملها

إن عمل لجان المصطلحات وخاصة اللجان غير العادية ، التي تتعامل مع المؤتمرات عبر الإنترنت أو جلسات المحاورة أو عن طريق البريد الإلكتروني تحتاج إلى بعض البرمجيات المساعدة بالإضافة إلى تبويب مقرراتها واستحصال الموافقات عليها سواء بالتصويت أو بالموافقات الضمنية.

برمجيات البحث في المدونات العربية للحصول على مصطلحات جديدة

المدونات تحتاج إلى برمجيات لتكوينها أصلاً ثم البحث فيها عن المصطلحات ومختلف جوانب التعامل معها كما تحتاج إلى المحلل الصرفي للغة العربية.

برمجيات البحث في المدونات متعددة اللغات

تكوين المدونات متعددة اللغات يحتاج إلى آليات برمجية خاصة وكذلك البحث فيها وتمكين محرك بحث متعدد اللغات بالإضافة إلى قواعد البيانات التي تدير المدونات.

برمجيات التعامل مع الذخيرة اللغوية العربية

الذخيرة اللغوية العربية تحتاج إلى المحلل الصرفي و إلى برمجيات أخرى لإدارتها والتعامل معها.

برمجيات الاتصال مع الجهات العالمية وقواعد البيانات الخارجية

طريقة تعامل المرصد مع قواعد البيانات الخارجية التي يتعامل معها المرصد تحتاج إلى تنسيق لكي تتفق البيانات المستحصلة مع صيغ قواعد بيانات المرصد.

برمجيات متابعة قواعد بيانات المتصلين والمراسلين

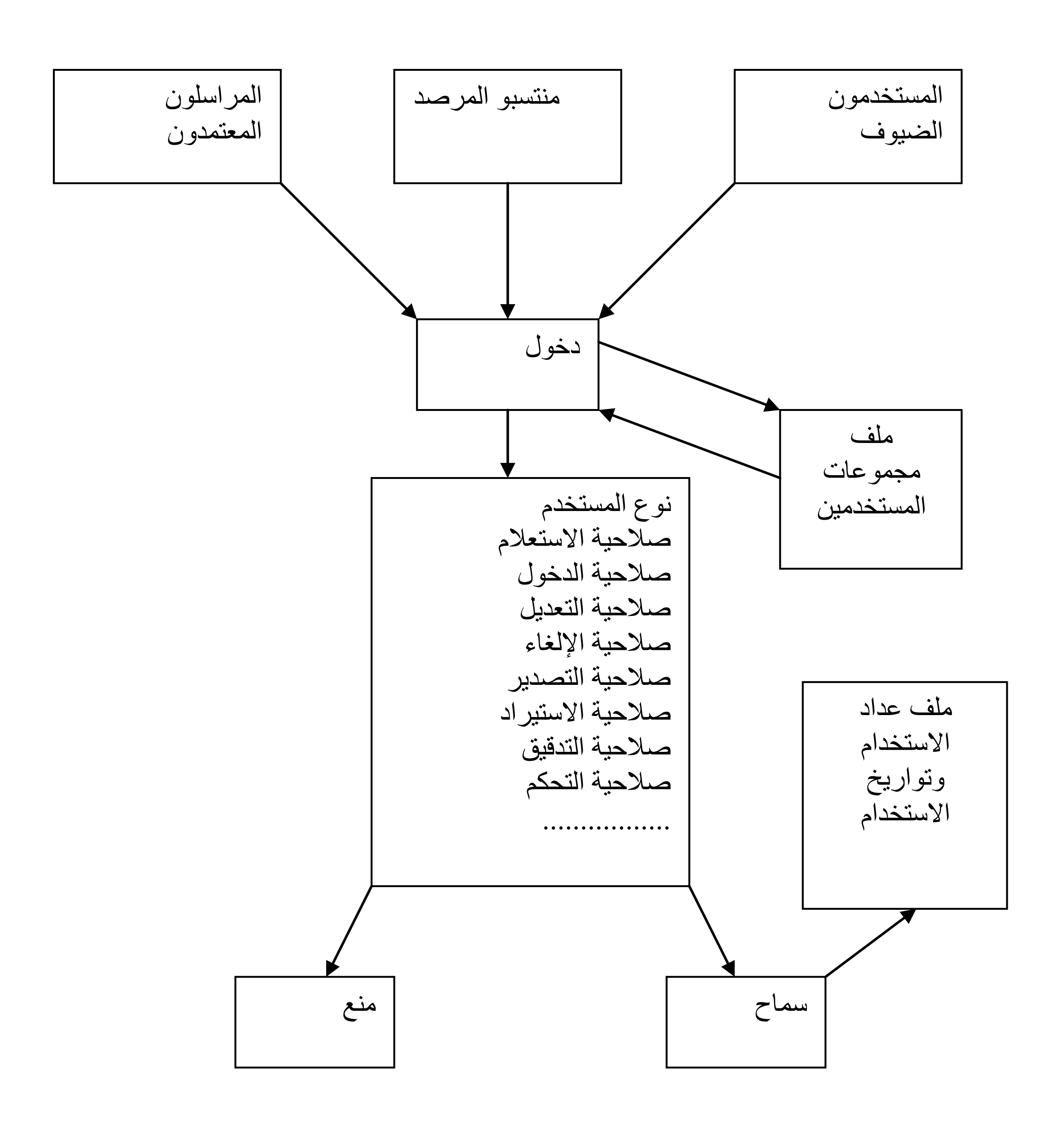
إن المعلومات عن المراسلين والمتصلين بالمرصد من خلال بوابة المرصد يمكن أن تكون ضخمة بحيث تستدعي متابعتها وتبويبها وتنسيقها وجود قاعدة بيانات خاصة بحيث يحتفظ بما هو مفيد منها والمعلومات الضرورية عن هويات المتصلين ومؤهلاتهم ومقترحاتهم.

برمجيات إحصائية عن عمل المرصد وبوابته على الإنترنت

إن أعمال المرصد وعمل البوابة على الإنترنت تحتاج إلى مراقبة من خلال متابعة عملها عى الأمد البعيد وذلك من خلال مراقبة الإحصائيات عنها ودلالات تلك الإحصائيات لغرض أخذها بعين الاعتبار عند أي تعديل أو تطوير مستقبلي وكذلك لتجنب الاختناقات والتوقفات غير المبررة.

الصلاحيات

يبين الشكل (11) مخطط مقترح للتأكد من صلاحيات مستخدمي بوابة المرصد والتي تسمح لكل صنف بالدخول إلى جزء من البيانات ومنعه من الوصول إلى ما ليس من صلاحيته سواء كانت تلك الصلاحيات من ناحية الاقتراح أو الإحداث أو التعديل أو الإلغاء أو تعديل البرامج أو مجرد الاطلاع.



الشكل (11) مخطط الصلاحيات

حلقات النقاش عبر الإنترنت

تتوفر الآن إمكانية النقاش الآني وغير الآني عبر الإنترنت في شتى المواضيع ومن الضروري توفير مثل حلقات النقاش هذه وذلك لمناقشة المصطلحات في حقول متخصصة من قبل متخصصين في غرف مغلقة أو مشتركة بين متخصصين وغير متخصصين في غرف مفتوحة. إن مثل هذه المناقشات تثري المواضيع المطروحة ويكشف بواسطتها عن ما قد يقع من أخطاء أو عيوب ويقترح فيها تحسينات وتطوير واستبدال وتوضيح. ويمكن لبعض من ما يطرح في هذه المناقشات أن يحتفظ به على موقع المرصد ويمكن للمستخدمين لاحقًا الرجوع إليه والإفادة منه.

أدلة العمل

لغرض تقنين وتنظيم عمل المرصد هناك ضرورة لكي يصدر المرصد أدلة عمل مختلفة تحدد تفصيلات وافية لأسلوب العمل وتشمل هذه الأدلة على سبيل المثال لا الحصر:

1- دليل عمل للمراسلين يبين الأسس التي عليهم اتباعها في اقتراح المصطلحات.
2- دليل عمل خطوات اعتماد المصطلحات بدءًا من مقترح المصطلح ومرورًا بخطوات التوثيق من خلال اللجان المتخصصة وانتهاءً باعتمادها.
3- دليل العمل الداخلي للجان المصطلحات.
4- دليل عمل التوفيق بين اللجان في المواضيع المتقاربة.
5- دليل علمي استرشادي لغوي لوضع المصطلحات ويتضمن أسس الاشتقاق.
6- دليل عمل للمترجمين وغيرهم لأسس استخدام المصطلحات.
7- أية أدلة عمل أخرى تستجد الحاجة إليها.

الهيكل التنظيمي

يبين الشكل (12) مخططًا للهيكل التنظيمي المقترح للمرصد . ويضم الهيكل ما يأتي:

الإدارة العامة للمرصد

وتضم الرئيس الأعلى ومساعديه ورؤساء الأقسام المختلفة والموظفين الإداريين والخبراء. ويشرف على عمل المرصد مجلس إدارة من الخبراء البارزين بالإضافة إلى الرئيس الأعلى ومساعديه ورؤساء الأقسام.

أقسام المرصد

1- قسم إدارة المصطلحات

تناط بهذا القسم كافة الأمور المتعلقة بإدارة المصطلحات وكافة المعلومات الفنية المتعلقة بها وإدارة عمليات إقرار أو تعديل أو إلغاء البيانات وكافة المعلومات اللغوية واللسانية ويتبع هذا القسم كافة اللجان المتخصصة في مواضيع معينة سواء منها الدائمة أو المؤقتة. ويتبع هذا القسم شعب متعددة مثل:

شعبة لجان المصطلحات

وتناط بها تهيئة كافة الأمور المتعلقة باللجان سواء كانت لجانًا اعتيادية أو لجاناً تتحاور بطريقة المؤتمرات عن بعد أو عن طريق البريد الإلكتروني.

شعبة بنك المصطلحات

وتكون مسؤولة عن قواعد بيانات المصطلحات وتحديثها ومراجعتها .

شعبة المعجم الآلي الشامل

وتكون مسؤولة عن المعجم الآلي الشامل وتغذيته بالمدخلات وتعاريفها .

شعبة الذخيرة اللغوية

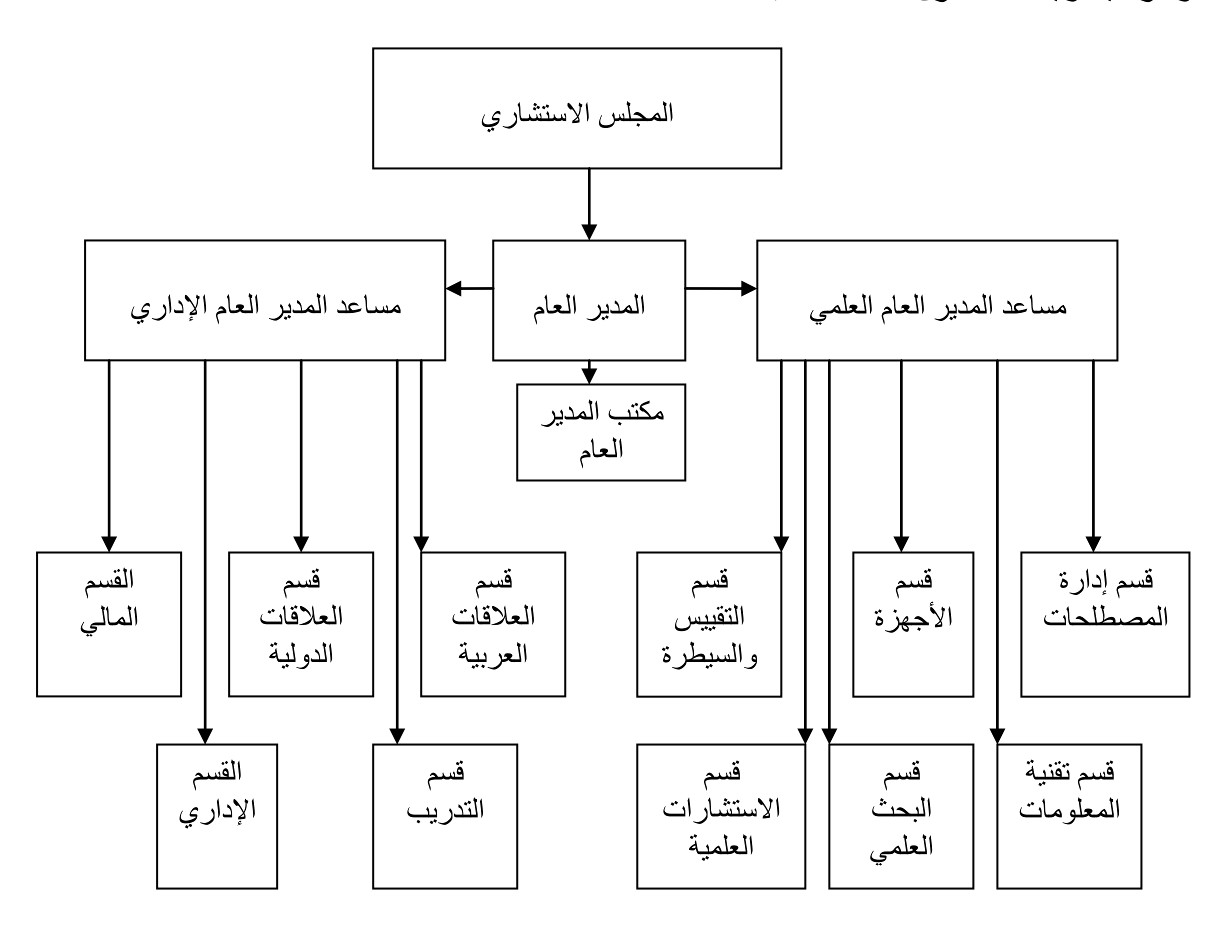
وتكون مسؤولة عن الذخيرة اللغوية وتهيئتها ومواصفاتها وتحديثها وإعدادها لكي تكون صالحة للبحث والمعالجة الآلية.

شعبة المدونات

وتكون مسؤولة عن المدونات وإعدادها لكي تكون صالحة للبحث والمعالجة الآلية .

شعبة اللغات الأجنبية

ومهمتها كل ما يتعلق بسلامة المدخلات والمعلومات باللغتين الإنجليزية والفرنسية وأية لغة أخرى تعتمد مستقبلاً.



الشكل (12) مخطط الهيكل التنظيمي للمرصد

2- **قسم تقنية المعلومات** ويكون مسؤولاً عن قواعد البيانات الحاسوبية وكافة الأمور المتعلقة بالمصطلحات والمعلومات المتعلقة بها حاسوبيًا. ويقوم هذا القسم بترجمة ما يقدمه قسم إدارة المصطلحات إلى عمل تنفيذي على أجهزة الحاسوب والإنترنت، كما ينقل إلى قسم المصطلحات ما يرده من ملاحظات من مسؤولي مراقبة الحوار على الإنترنت، ويعمل في هذا القسم المتخصصون في حقل تقنية المعلومات وقواعد البيانات والبرمجة من محللي أنظمة ومبرمجين وغيرهم من المتخصصين في حقل تقنية المعلومات.

3- قسم الأجهزة الحاسوبية والتشغيل والصيانة والإسناد الفني

ويكون مسؤولاً عن أجهزة الحواسيب والشبكة التي تربطها وملحقاتها وتشغيلها وصيانتها وحسن استعمالها والبرمجيات العامة لها والاتصال مع الإنترنت وحمايتها من الفيروسات ووضع الحواجز البرمجية لمنع غير المرخص لهم من الدخول إلى البيانات ومتابعة البرمجيات التشغيلية العامة التي يحتاجها العاملون من غير قواعد بيانات المرصد المصطلحية ويعمل في هذا القسم المتخصصون في صيانة أجهزة الحواسيب.

4- قسم البحث العلمي في المرصد

يكون في المرصد قسم للبحث العلمي تناط به المهام الآتية:

1- البحث اللغوي المتعلق باختيار المصطلحات في اللغة العربية ويعمل فيه متخصصون لغويون.

2- البحث في المستجدات العلمية في إدارة المصطلحات ونظم التعامل معها وإدخال وسائل الذكاء الاصطناعي في إدارتها ووضع الخطط التطويرية المستقبلية.

3- الاحتفاظ بالسجلات التاريخية للمصطلحات لأغراض الدراسات المستقبلية لتحديد دورة حياة المصطلحات والتغييرات في المفاهيم الطارئة عليها.

4- القيام بالدراسات الإحصائية وتقديم التوصيات المستنتجة من تلك الدراسات.

5- التعاون مع الأقسام الأخرى في وضع دلائل العمل والمواصفات القياسية وأساليب التحكم في النوعية.

5- قسم التقييس والسيطرة النوعية

يقوم هذا القسم بوضع المواصفات القياسية لحقول وصف المصطلحات ودورة حياتها من بدء اقتراحها مرورًا بخطوات اعتمادها ثم إقرارها. كما يقوم بوضع أسس مراجعة المصطلحات المعتمدة وأسس إلغاء بعض المصطلحات التي يتوقف استعمالها أو يتغير مفهومها. كما يضع الأسس للمصطلحات المشتركة بين التخصصات وتحديد التخصصات واقتراح تخصصات جديدة أو إلغاء تخصصات قائمة أو دمجها. كما تناط بالقسم كذلك مهام مراقبة النوعية في أداء عمل الأفراد واللجان والبرامج والمرصد ككل من خلال المقارنة بين ما هو مخطط وما يجري فعليًا وذلك باستعمال مؤشرات نوعية ويقدم تقارير دورية ومقترحاته لتحسين نوعية العمل إلى الإدارة العليا في المرصد.

6- قسم الاستشارات والدعم العلمي

يضم هذا القسم خبراء متفرغين أو غير متفرغين ويقوم بتقديم الدعم والإسناد التقني والعلمي لكافة الأقسام الأخرى، ويضم هذا القسم خبراء في حقل الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغات الطبيعية واللسانيات.

7- قسم العلاقات العربية

ويكون مسؤولاً عن الاتصالات مع مجامع اللغة العربية في الأقطار العربية والهيئات والمؤسسات العربية والتنسيق بينها وبين أقسام المرصد الأخرى.

8- قسم العلاقات الدولية

ويكون مسؤولاً عن الاتصالات مع المراصد العالمية والهيئات والمؤسسات غير العربية والتنسيق بينها وبين أقسام المرصد الأخرى.

9- قسم التدريب والتطوير

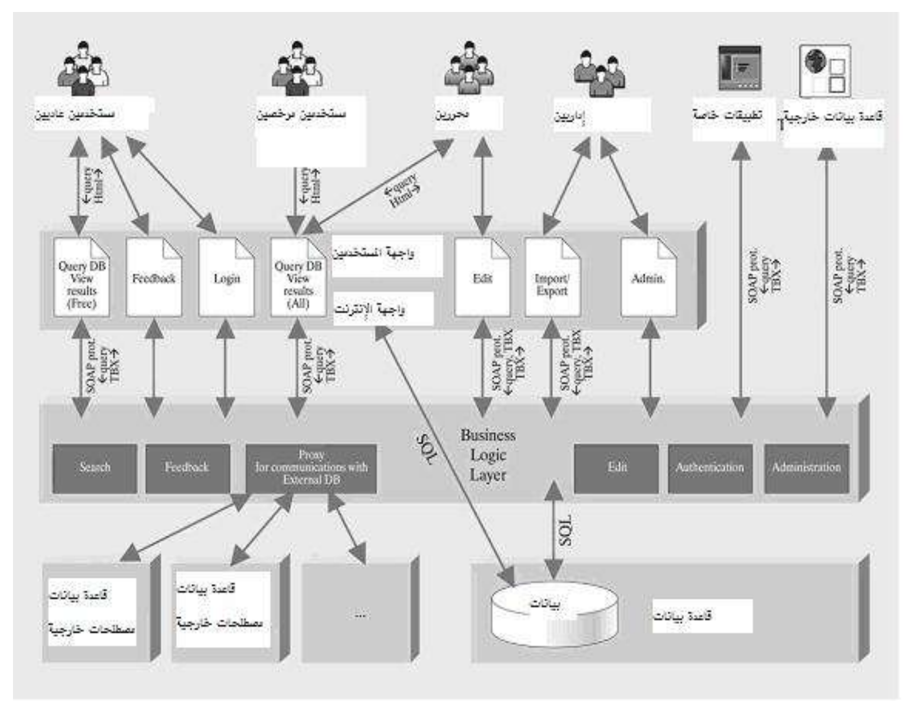
ويكون مسؤولاً عن تخطيط وتنفيذ الدورات التدريبية للعاملين في الأقسام المختلفة ومتابعة تقدمهم العلمي والفني أو إرسالهم للمشاركة في دورات تدريبية خارج المرصد كما يكون مسؤولاً عن الندوات والمؤتمرات التي يعقدها المرصد أو اقتراح المشاركة في المؤتمرات العربية والدولية لمنتسبي المرصد. كما يمكن أن يعهد لهذا القسم بوضع خطط التطوير ومتابعة إصدارات المرصد من مطبوعات دورية أو غير دورية.

10- القسم المالي والإداري والخدمي

ويضم موظفي المرصد الماليين والإداريين والخدميين ويكون مسؤولاً عن تنفيذ السياسات المالية والإدارية للمرصد وتقديم الخدمات للمباني والأجهزة والعاملين .

مخطط سير العمل داخل المرصد وخارجه

ويبين الشكل (13) مخططاً لارتباطات المستخدمين وقواعد البيانات التي توضح المهام الرئيسية لعمل المرصد. وهي مقتبسة من بنك المصطلحات الأوروبي.



الشكل (13) مخطط لمنظومة المهام الحاسوبية الرئيسية

وفيما يأتي بعض الإيضاحات لمكوناتها:

1- **قواعد البيانات الرئيسية الموحدة :** وتحوي كل البيانات ويتبع في تصميمها قواعد SQL ويجب الاحتفاظ بنسخ احتياطية منها على الدوام وهي تحوي البيانات المعتمدة والبيانات قيد الاعتماد والبيانات المشكوك فيها غير الموثقة ، إضافة إلى البيانات التأريخية.

2- يعمل النظام على طبقات من المعلومات بحيث تعطى صلاحية الدخول والتحرير والتعديل لفئة من المستخدمين دون فئة وفق أسس محددة لطبقة من المعلومات دون أخرى وذلك وفق نظام الصلاحيات الذي سبق ذكره.

3- **مصادر البيانات:** تجهز البيانات من المصادر الآتية:

أ- البيانات الأساسية والمكونة من المعاجم المقرة سابقًا سواء التي أقرت من قبل مكتب تنسيق التعريب أو من قبل المجامع اللغوية العربية وتعتبر هي النواة لبيانات المرصد.

ب-قواعد بيانات مصطلحات خارجية: وتمرر هذه المصطلحات بحاجز متحكم فيه وفق شروط ومواصفات معينة وبعد التأكد من هذه البيانات تمرر إلى قواعد البيانات الرئيسية الموحدة.

ج- المستخدمون المرخَّص لهم: هؤلاء المستخدمون هم عدة أصناف ولكل صنف منهم مستوى صلاحيات معين:

(1) المحررون من موظفي المرصد المخولون إدخال البيانات: وهم عدة أصناف بينهم المسؤول عن البيانات المعتمدة، ومسؤول البيانات قيد الاعتماد، ومسؤول البيانات المشكوك فيها غير الموثقة

(2) ممثلو الجهات المعتمدة كالمجامع اللغوية والجامعات ومراكز الأبحاث.

(3) المراسلون المعتمدون: وتعتبر البيانات التي يدخلونها بيانات غير موثقة يجب أن تمرر بخطوات التوثيق المقررة.

د – المستخدمون غير المرخَّص لهم: يمكن لأي أحد الدخول إلى النظام واقتراح أي مصطلح جديد أو اقتراح تعديل مصطلح متداول، ولكن تعالج هذه المقترحات بأسلوب مقرر ووفق آليات معينة تحدد فيه أسس اعتماد المصطلحات الجديدة والمسؤولين عن إقرارها ومتابعتها.

4– **إدارة العمل:** وتتم من خلال برامج متخصصة يشرف عليها حاسوبيون متخصصون، وتشمل:

أ– البرامج الداخلية الخاصة بإدارة قواعد البيانات.

ب–برامج التوثيق والتأكد من صحة البيانات.

ت–برامج استقبال البيانات وتصديرها.

ث–برامج البحث عن المعلومات سواء التي تبحث عن المصطلحات من الإنترنت أو التي تبحث في المدونات والتي يمكن أن تكون أحادية اللغة أو متعددة اللغات.

ج– برامج التحرير والخدمات المكتبية.

ح– واجهة المستخدمين المنتسبين للمرصد.

خ– واجهة المستخدمين عبر الإنترنت.

د– برامج التغذية العكسية.

ذ– البرامج الخدمية لإدارة شؤون المرصد واللجان المنبثقة عنه والمعلومات عن الأفراد. ومؤهلاتهم والأمور المالية والإدارية الخاصة بالمرصد.

ر– البرامج الخاصة بالترخيص للمستخدمين ومراقبتهم.

ز– أية برامج أخرى تضاف عند الحاجة.

5– **المستفيدون:** يقسم المستفيدون إلى فئات مختلفة وتحدد صلاحية كل فئة بحيث يسمح للفئة المعينة الحصول على أنواع محددة من البيانات: وهؤلاء المستفيدون هم:

أ- العاملون في المرصد من مسؤولين وخبراء واستشاريين وموظفين وهم على درجات مختلفة من ناحية الصلاحيات.

ب-العاملون في الجهات الخارجية المستفيدة كالمجامع اللغوية والجامعات ومراكز الأبحاث.

ج- المستخدمون المرخص لهم المسجلون لدى المرصد.

د- المستخدمون العاديون المستفيدون من البيانات المسموح بالدخول إليها والإفادة منها.

6- مواصفات واجهات الاستعمال:

أ- يجب أن تكون بسيطة وسهلة الاستعمال؛ فكما كانت الواجهة بسيطة وسهلة الفهم كان استعمالها أوسع وفائدتها أعم.

ب - التوفيق بين أن يكون النظام شاملاً ومحتويًا على كل الاحتمالات الممكنة للمحاورة وأن يكون سهل الاستعمال، لأن الشمولية تأتي على حساب كفاءة الاستخدام وسرعة الحصول على النتائج وعلى تشجيع المستخدمين على الاستعمال.

ج - تحدد هوية المستخدم من خلال اسم دخول وكلمة سر.

7- يقترح أن تستعمل إحدى قواعد البيانات مفتوحة المصدر مثل "**فايربيرد**" أو غيرها، وأن يتدرب بعض منتسبي المرصد على رعايتها وتطويرها وذلك للتحرر من قيود حقوق النشر التي تطلبها الشركات إذا ما استعملت قواعد بيانات من إحدى الشركات الكبيرة مثل "أوراكل أو أكسس". ولكن إذا ما تعذر ذلك فبالإمكان استعمال أحد أنظمة قواعد البيانات غير المفتوحة مثل "أوراكل" على أمل الاستعاضة عنها بقاعدة بيانات مفتوحة في مرحلة لاحقة.

8- من الضروري أن يكون بإمكان المتصلين ببوابة المرصد الوصول الى البوابة بغض النظر عن البرمجيات وأنظمة التشغيل ونوع الحواسيب التي يستخدمونها.

9- من الضروري عند وضع البيانات على الإنترنت أن تراعي سرعة الحصول على البيانات من قبل المستخدمين بحيث تكون الاستجابة سريعة حتى ولو كان هناك عدد كبير من المستخدمين في وقت واحد وهذا يحتاج حسن تصميم قواعد البيانات لكي تكون سرعة البحث في قواعد البيانات وسرعة استجابة الخادم " السيرفر" عاليتين .

مكونات الشبكة الحاسوبية داخل المرصد

ولغرض تنفيذ مثل هذه المنظومة عمليًا هناك حاجة لشبكة حاسوبية داخلية تشمل ما يأتي:

- يدير الشبكة جهاز (أو أكثر من جهاز) خادم (سيرفر) وتنصب عليه البرمجيات اللازمة للعمل.
- أجهزة خزن بيانات تتناسب مع حجم البيانات ويمكن زيادتها بمضي الزمن مع ازدياد البيانات المخزونة.
- جهاز بث لاسلكي داخلي يربط الخادم بالحواسيب الداخلية.
- عدد من الحواسيب الشخصية والحواسيب المحمولة لمنتسبي المرصد.
- عدد من الطابعات والماسحات الضوئية.
- وصلة قوية ذات نطاق كبير مع الإنترنت.
- يمكن أن يستأجر خادم (سيرفر) لبيانات المرصد المعروضة على الإنترنت أو أن يخصص خادم خاص مع خادم مرافق احتياطي وتزويده بالبرمجيات اللازمة.
- توفير كافة البرمجيات اللازمة لإدارة المنظومة وتوفير خدمات بوابة المرصد على الإنترنت.

المرصد والتقييس

يقوم قسم التقييس والسيطرة النوعية في المرصد بوضع الأسس للالتزام بالمواصفات القياسية العالمية ووضع أسس أخرى للسير عليها من قبل المستفيدين من

المرصد ومن يزوده بالبيانات وذلك لكي تنجح عملية التوحيد من جهة ولضمان أكبر استفادة ممكنة من مخرجات المرصد.

المرصد وعملية التوحيد

يجب أن يضع المرصد خطة مدروسة بشكل جيد لضمان التزام الجهات المستفيدة من استعمال المصطلحات المقرة، ووضع الخطط لدراسة المصطلحات المعترض عليها وأسباب عدم استعمالها ومن ثم استبدالها أو السعي لتسويقها. ومن الضروري إجراء تقييم دوري لمدى شيوع استعمال المصطلحات والالتزام بها ويمكن بين فترة وأخرى عمل استبيانات ترسل بالبريد الإلكتروني أو تعرض على الصفحة الرئيسية للمرصد للتعرف على مدى الالتزام بالمصطلحات أو التعرف على الصعوبات التي يعاني منها المستخدمون وغير ذلك من الاستبيانات لتحسين العمل في المرصد وحسن تحقيق أهدافه.

المرصد وتمكين اللغة العربية

المرصد هو جهة من جهات خدمة اللغة العربية. ولذلك من الضروري التعاون مع الجهات الأخرى التي تسعى لخدمة اللغة العربية من مجامع لغوية وجامعات ومراكز أبحاث وجهات غير حكومية سواء على مستوى تعاوني بين الدول العربية أو مع كل دولة على حدة. تمثل المصطلحات حلقة مهمة في خدمة اللغة العربية كما يمثل البحث العلمي في اللسانيات وبالأخص ما يتعلق باللغة العربية حاجة ضرورية جدًا لخدمة اللغة العربية. إن تحويل نتائج البحث العلمي إلى برمجيات حاسوبية وتطبيق هذه البرمجيات في تعليم اللغة العربية واستخداماتها العامة وفي المساعدة في الترجمة وفي الترجمة الآلية والفورية من أهم ما يجب القيام به في السنوات القادمة خدمة للغة العربية. ولذلك فإن أية مساهمة يمكن للمرصد تقديمها في هذا الصدد هي خدمة للغة العربية.

لجان إقرار المصطلحات

تتبع المرصد لجان دائمة ولجان مؤقتة متخصصة في حقل معين. ويقوم المرصد بتكوين اللجان وفق خطة محددة وذلك بالرجوع إلى قوائم الخبراء في مختلف

التخصصات التي يجري تحديثها باستمرار ويرأس كل لجنة مقرر لها. وهناك نوعان من اللجان:

1- لجان عادية تجتمع بشكل دوري أو عند الحاجة وتقدم توصياتها بشكل مكتوب.

2- لجان عن بعد ، يشارك فيها خبراء في مواقعهم ويتم التواصل بينهم عبر الإنترنت من خلال المؤتمرات المرئية عن بعد، أو من خلال جلسات محاورة كتابية أو مرئية فيما بينهم، أو من خلال البريد الإلكتروني، ويجري توثيق المحاورات والقرارات من خلال برامج متخصصة.

إن التقدم السريع في مجتمع المعلومات لم يعد يحتمل البطء في إقرار المصطلحات الذي كان يجري في السابق. لذلك فإن المتابعة المستمرة والسرعة في إقرار المصطلحات الجديدة وتحديثها وتطوير قواعد بيانات المرصد، بحيث تشمل كل خطوات التطوير، أمر في غاية الأهمية.

الموارد المالية للمرصد

من موارد المرصد ريع بعض منتجات المرصد من معاجم متخصصة وقواميس سواء منها الورقي أو الإلكتروني وما يطلب منه من تنفيذ مشاريع مصطلحية متخصصة لجهات خارجية أو ريع اشتراك الجهات التجارية في الإفادة من بعض أعمال المرصد البحثية أو العلمية. كما أن اشتراك بنوك المعلومات الدولية في المعلومات المتوفرة لدى المرصد يمكن أن يعطي موردًا ماليًا أيضًا. كما يمكن للمرصد بعد تطوير برمجيات معينة أن يحصل على موارد أخرى مثل برمجيات المساعدة في الترجمة وبرمجيات المساعدة في التصحيح اللغوي وغيرها من البرمجيات التي قد يطورها لمهامه الداخلية ويمكن مستقبلاً أن تكون لها سوق رائجة.

مواصفات عامة

من الضروري أن يعمل المرصد بشفافية تامة فحينما يضع المرصد سياسته العامة لجمع المصطلحات يجب أن تكون تلك السياسة معرّفة جيدًا ومتفقاً عليها ومعلنة للمستفيدين ولمزودي المصطلحات. كما يجب التعرف على كل أنواع المستفيدين من المصطلحات ومتطلباتهم وأولوياتهم.

يجب تعريف وتحديد مواصفات المصطلحات بشكل واضح للمستفيدين ولمزودي المعلومات لكي لا يكون هناك لبس أو خطأ في تزويد المعلومات ولا في استعمالها.

يجب أن يعلن عن المصطلحات بشكل واضح لكي يعرِف من يحتاجها أنها موجودة، ويعرف من يستفيد منها كيف يستفيد منها.

يجب تحديد المنظمات المزودة بالمصطلحات وحقوقها ومحدداتها وما يتوفر لديها من برمجيات تتعلق بمعالجة المصطلحات.

إن من أهم مظاهر نجاح بوابة المرصد على الإنترنت هو سرعة الوصول إلى المعلومة المطلوبة. فإذا ما انتظر المستعمل فترة طويلة للحصول على مصطلح ما أو وجد أن المصطلحات المطلوبة قديمة أو غير دقيقة، فإنه قد يفقد الثقة في الموقع كله. لذلك من الضروري أن تكون استجابة البوابة سريعة ودائمة التحديث والتطوير، وهذا يتطلب حسن تصميم قاعدة البيانات والمراقبة المستمرة لكي تعالج أية اختناقات أو صعوبات عند الاستعمال، خاصة حينما يصبح عدد المستخدمين في وقت واحد كبيرًا.

الخيارات (السيناريوهات) المقترحة

لغرض تنفيذ المقترحات الورادة في هذا التقرير في بناء المرصد وتحقيق أهدافه هناك عدد من الخيارات العملية المبينة فيما يأتي، وهي تتمثل في أربعة خيارات: يمثل الخيار الأول خيار الموارد الشحيحة، والخيار الثاني خيار الموارد المتوسطة، والخيار الثالث خيار الموارد السخية، أما الخيار الرابع فهو مزيج من الخيارات الثلاثة على فترة زمنية أطول.

الخيار (السيناريو) الأول

وهو خيار بسيط يمكن البدء فيه مباشرة وبمبالغ زهيدة، ويتسم بما يأتي:

1- جمع المصطلحات المتوفرة حاليًا في قاعدة بيانات موحدة.

2- تصميم بوابة المرصد كموقع تجريبي على الإنترنت من خلال خادم "سيرفر" مستأجر.

3- تحميل قواعد البيانات على الموقع.

4- البدء في تكوين شبكة المراسلين، بدءًا بمجامع اللغة العربية والخبراء المعتمدين.

5- لا يحتاج هذا الخيار إلى خبرات واسعة ولا إلى مبالغ طائلة، ويمكن أن يقوم به ما لا يزيد عن بضعة أشخاص.

6- تقييم عمل بوابة المرصد على الإنترنت بعد مضي سنة واحدة على بدء العمل.

7- هذا الخيار يمتاز بأنه ذو تكاليف قليلة ويمكن أن يعطي خبرة أولية بحيث تكون الخطوات اللاحقة أكثر ثباتًا وفاعلية.

الخيار (السيناريو) الثاني

وهو خيار متوسط التكاليف ويمكن أن يمتد على مدى 2 – 3 سنوات وفق التصور الآتي:

1- البدء بتخصيصات مالية متوسطة والسير على مسارين متوازيين.

2- المسار الأول هو تكوين البنية التحتية للمرصد من منتسبين وتدريب وأجهزة بشكل متدرج.

3- المسار الثاني تكوين قواعد البيانات والبرمجيات وشبكة المراسلين والاتصال مع بنوك المصطلحات الدولية وبشكل متدرج.

4- يمكن السير في هذا الخيار بمبان مستأجرة واستئجار مساحة على خادم "سيرفر" .

5- السير في هذا الخيار وفق مخطط الهيكل التنظيمي والتصورات الأخرى السابقة ولكن بشكل مختصر وبتقديم الأهم على المهم لكي تكتسب الخبرة تدريجيًا.

6- يجري تقييم الخطوات المتخذة سنويًا ومن ثم تتخذ الخطوات التالية بشكل متأنٍّ.

7- هذا الخيار متوسط التكاليف ويعطي دفعة إعلامية للمرصد على مستوى العالم العربي.

الخيار (السيناريو) الثالث

في هذا الخيار يجري التخطيط الشامل للعمل بشكل متكامل ومدروس على النحو الآتي:

1. دراسة الخطط اللازمة وتوفير المستلزمات المالية لها واتخاذ القرار بالمباشرة بالعمل خلال 6 أشهر.
2. التخطيط والتصميم والمباشرة بالمباني والبنية التحتية للمرصد بشكل تفصيلي على أن يكتمل البناء خلال فترة 18-24 شهرًا
3. تعيين الموظفين والتعاقد مع الخبراء والبدء في خطط التدريب بشكل تدريجي وتعيين المراسلين والتمهيد للاتفاقات اللازمة مع بنوك المصطلحات واكتساب الخبرات بشكل تدريجي.
4. البدء في جمع البيانات وتصميم قواعد البيانات والبرمجيات.
5. تجهيز الحواسيب والخوادم والشبكة الحاسوبية بشكل كامل بحيث يتزامن اكتمال البناء والتدريب الأولي للمنتسبين والصيغة الأولية للبرمجيات وقواعد البيانات ابتداء من بدء السنة الثالثة
6. تخصص الأشهر الستة الأولى من السنة الثالثة كفترة تجريبية ومن ثم إجراء أية تعديلات بعدها.
7. محاولة الوصول إلى سير العمل الاعتيادي مع تقييم العمل بين فترة وأخرى وفق ما ورد في الملاحظات السابقة حول تصور العمل في المرصد.
8. هذا الخيار يحتاج إلى تخصيصات أولية كاملة وتخطيط جيد ويمكن أن يسير بخطى ثابتة وعلى أفق زمني طويل الأمد.

الخيار (السيناريو) الرابع

هذا الخيار هو مزيج من الخيار الثلاثة السابقة حيث يمكن المباشرة فورًا بالخيار الأول لمدة سنة واحدة والتمهيد للخيار الثاني خلالها والذي يمكن البدء فيه في بداية السنة الثانية ويستمر لمدة سنتين أخريين بمبان مستأجرة وخوادم خارجية وشبكة

حواسيب متوسطة التعقيد. في خلال هذه السنوات الثلاث سيتكون لدى المرصد عدد من الموظفين ذوي الخبرة الجيدة ويمكن التخطيط للمباني وعند ذلك البدء في الخيار الثالث بمبان جديدة وبالاعتماد الكامل على شبكة حواسيب قوية وبرمجيات مدروسة بشكل جيد.

هذا الخيار ربما يكون هو أكثر الحلول واقعية ويمكن دراسة تفاصيله بخطوات مدروسة ومتدرجة ومتوافقة مع رصد التخصيصات المالية اللازمة.

6- الخلاصة

تضمن هذا التقرير مقدمة حول ضرورة قيام الدول العربية بوضع سياسة تنمية لغوية خاصة بها وخاصة في ما يتعلق بالمصطلحات. وفي الفصل الثاني من التقرير عرضت أهمية المصطلحات في التنمية اللغوية ومختلف الجوانب الحديثة في علم المصطلح وتطوراته. أما الفصل الثالث فتطرق إلى مهام إدارة المصطلحات والوسائل الحديثة في التعامل معها. وفي الفصل الرابع عرضت خلاصة مختصرة للجهات العربية والعالمية العاملة في حقل المصطلحات وأساليب عملها.

أما الفصل الخامس فهو يتعلق بمرصد اللغة العربية المقترح وأهدافه ومهامه وأسلوب عمله المقترح وإدارة عمله والهيكل التنظيمي له والبرمجيات التي تساعد في عمله ومنظومة الحواسيب التي تخدم عمله وارتباطاته مع الجهات الخارجية وما يمكن أن يقدمه في خدمة اللغة العربية بشكل عام والمصطلحات بشكل خاص.

يمثل هذا التقرير خطة مرجعية للمرصد المزمع إقامته مع التصورات التفصيلية لعمل هذا المرصد والتي يمكن أن تكون دليل عمل عام عند إقامة المرصد.

وحيث إن التقدم التقني في هذا المجال سريع للغاية فإن التصورات التي وردت في هذا التقرير تمثل النظرة الحالية للموضوع لمعد التقرير وهي ليست بالضرورة ما سيؤول إليه الوضع بعد مضي مدة طويلة من الزمن. لذلك يقترح أن تكون خطوات التنفيذ سريعة وبعكسه ينبغي إعادة النظر في بعض تفاصيل التقرير إذا ما مضت مدة طويلة قبل تنفيذ مشروع المرصد.

المراجع

– المصطلح في مجتمع المعلومات – أهميته وإدارته وأدواته – محمد مراياتي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا – الإسكوا

www.yemen-nic.info/contents/Informatics/studies/14.pdf

– نماذج من البحث العلمي الخاص باللغة العربية لمواجهة تحديات العصر، عبد الرحمن الحاج صالح

www.isesco.org.ma/arabe/publications/.../p12.php

– اللغة العربية في التعليم والإعلام – رؤية مستقبلية ، محمود فهمى حجازي.

المؤتمر الثالث عشر: التجديد في الفكر الإسلامي، مايو 2001م.

www.islamic-council.com/conf_au/13/57.asp

– مؤسسات مصطلحية غربية – الشبكة الدولية للتوليد والمصطلحية (RINT).

alnokta.arablug.org/terminology/Terminology_Book/.../261-268.pdf

– الترجمة بمساعدة الآلة

faculty.ksu.edu.sa/../الترجمة%20المنهجية%20تاريخ،%20ممارسات،الكاملة%20الآلية.pdf

– علم المصطلح : أسسه النظرية وتطبيقاته العملية ، علي القاسمي.

بيروت: مكتبة لبنان ناشرون، 2008.

– كتاب :التعريب ونظرية التخطيط اللغوي: دراسة تطبيقية عن تعريب المصطلحات في السعودية، سعد بن هادي القحطاني ، صادر عن مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

– Terminology Management Do’s & Don’ts, Dr Hendrik J. Kockaert and Lessius Hogeschool
www.termnet.org/.../05_termtrain2005_kockaert_terminology_mgmt_dos.pdf

– Guidelines for Terminology Policies

Formulating and implementing terminology policy in language communities - United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization Paris, 2005 .
unesdoc.unesco.org/images/0014/001407/140765e.pdf

– Terminology International Interchange Using MARTIF

Klaus-Dirk Schmitz - Fachhochschule Cologne, Germany
www.uzei.com/Modulos/UsuariosFtp/Conexion/archivos12A.pdf

– WebTerm 6 Terminology management – world-wide

www.star-group.net/downloads/.../webterm/.../webterm6-flyer_eng.pdf

– EuroTermBank, EDC - 22 267, Collection of Pan-European Terminology Resources through Cooperation of Terminology Institutions

www.eurotermbank.com/

– Human Language Technologies for Europe
http://europa.eu.int/comm/education/policies/lang/key/legislation_en.html

– i-Term - a Concept Based Terminology Management Tool

Annemette Wenzel, Camilla Wiberg Danielsen and Bodil Nistrup Madsen

www.danterm.dk/material/DANTERM%20paper.pdf

– A Framework of Guidance for Building Good Digital Collections

3rd edition, December 2007

– A NISO Recommended Practice Prepared by the NISO Framework Working Group with support from the Institute of Museum and Library Services
www.niso.org/publications/rp/framework3.pdf

– Lingo 4 Terminology Management System - Instruction Manual
http://www.lexicool.com/lingo4.asp

– Creation of an International Terminology Service Centre for Business – August 2005 DR. Gabriele Sauberer , Termnet

International Network for Terminology
linux.termnet.org/.../Report_Terminology_Service_Centre_for_Business_2005.pdf

– Best Practices for Designing Web Services in the Library Context

by the NISO Web Services and Practices Working Group

A Recommended Practice of the National Information Standards Organization - July 2006

www.niso.org/publications/rp/rp-2006-01.pdf

– Termontography: Ontology Building and the Sociocognitive Approach to Terminology Description - Rita Temmerman, Koen Kerremans Centrum voor Vaktaal en Communicatie (CVC)

Department of Applied Linguistics Erasmushogeschool Brussels

http://cvc.ehb.be

– Kinga Maślanko , A comparative study of terminology management tools in machine-assisted human translation.

Master’s thesis written under the supervision of

Prof. Włodzimierz Sobkowiak

School of English - Adam Mickiewicz University- Poznań, Poland 2004

www.transsoft.seo.pl/.../TranslatorTools/TermsManagementTools01.pdf

– Terminology Services and Technology - JISC state of the art review , Douglas Tudhope University of Glamorgan , Traugott Koch UKOLN, University of Bath , Rachel Heery UKOLN, University of Bath

www.ukoln.ac.uk/terminology/JISC-review2006.html

- Intelligent Terminology Management, Rebecca Ray, Intercom, May 2006 www.stc.org/intercom/PDFs/2006/20065_16-17.pdf
- EUROTERMBANK , Collection of Pan-European Terminology Resources through Cooperation of Terminology Institutions.

  EDC - 22 267 - EUROTERMBANK

  D1.1 Current Standards and Best Practice Assessment Report

  project.eurotermbank.com/uploads/D8.4%20Final%20Report.pdf
- Effective terminology management,

  An overview of the methods, challenges and benefits of managing terminology during authoring and translation, from Alex Reckless.

  www.lloyd.co.uk/.../Main.../Effective_terminology_management.pdf
- National Language Policy Framework - Final Draft - November 2002 , Department of Arts and Culture

  www.info.gov.za/view/DownloadFileAction?id=70251
- Open Net Terminology Manager- a Web and Standards based Open Source Terminology Management Tool – Germany

  www.transaccount.org/.../OpenNetTerminologyManager.pdf
- Le An Ha - University of Wolverhampton

  Ruslan Mitkov - University of Wolverhampton

  Gloria Corpas - Universidad de Malaga

  www.transaccount.org/.../OpenNetTerminologyManager.pdf
- Software Requirements Specification for Project

  A template can be downloaded from www.processimpact.com.

  The Pavel Terminology Tutorial

  http://www.termium.gc.ca/didacticiel_tutorial/english/glossary/concept_diagram.html
- Knowledge management on the Internet
  http://i-term.dk/

  IITF-Series 1 : [General Theory of Terminology]

  IITF-Series 2 : [Exchanging Terminographical Data]

  IITF-Series 3 : Select Reading in Russian Terminology .

  IITF-Series 4 : International Conference on Terminology Science and Terminology .

  Planning; IITF Workshop Theortical Issues of Terminology Science.

  IITF-Series 5 : Soviet Scool of Terminology .

  www.uwasa.fi

  International Information Center For Terminology (INFOTERM)

الملحق (1)

المراجع القياسية العالمية

- ISO TR 12618 Computational aids in terminology creation and use of terminological databases and text corpora.
- ISO 12616.2 Translation-oriented terminography. (A "must read"! Includes many screenshots)
- ISO 12200 Computer applications in terminology - Machine-readable terminology interchange format (MARTIF) - Negotiated interchange.
- ISO 704 Terminology work - Principles and methods.
- ISO 1087 Terminology work - Vocabulary.
- ISO 12620 Computer applications in terminology - Data categories.
- ISO 10241 International terminology standards - Preparation and layout
- CLS Framework (blind MARTIF)
- SALT project - XML representations of Lexicons and Terminologies (XLT) - Default XLT Format (DXLT)
- LISA TBX - Localization industry standard interchange format

Normative references of ISO 12616.2

- ISO 639:1988. Code for the representation of names of languages.
- ISO 690:1987. Bibliographic references – Content, form and structure
- ISO 1087:1990. Vocabulary of terminology
- ISO 1087-2:-. Computational aids in terminology – Vocabulary
- ISO 1951:1973. Lexicographical symbols and typographical conventions for use in terminography
- ISO 6156:1987. Magnetic tape exchange format for terminological/lexicographical records (MATER)
- ISO 9115:1987. Documentation – Bibliographic identification (biblid) of contributions in serials and books.
- ISO 10241:1992. International terminology standards – Preparation and layout.
- ISO 12200:-. Terminology – Computer applications – Machine readable terminology interchange format MARTIF).

Standards and/or guides of TC 37 Terminology and other language resources 3 TC 37/SC 1

ISO 704:2000 Terminology work -- Principles and methods

ISO 860:1996 Terminology work -- Harmonization of concepts and terms
ISO 1087- 1:2000 Terminology work -- Vocabulary –
Part 1: Theory and application TC 37/SC 2
ISO 639-1:2002 Codes for the representation of names of languages --
Part 1: Alpha-2 code
ISO 639-2:1998 Codes for the representation of names of languages --
Part 2: Alpha-3 code
ISO 1951:1997 Lexicographical symbols and typographical conventions for use in terminography
ISO 10241:1992 International terminology standards -- Preparation and layout
ISO 12199:2000 Alphabetical ordering of multilingual terminological and lexicographical data represented in the Latin alphabet
ISO 12616:2002 Translation-oriented terminography
ISO 15188:2001 Project management guidelines for terminology standardization TC 37/SC 3
ISO 1087-2:2000 Terminology work - Vocabulary –
Part 2: Computer applications
ISO 6156:1987 Magnetic tape exchange format for lexicographical records (MATER)
ISO 12200:1999 Computer applications in terminology –
Machinereadable terminology interchange format (MARTIF)
Negotiated interchange
ISO 12620:1999 Computer applications in terminology -- Data categories
ISO 16642:2003 Computer applications in terminology – Terminological markup framework
Termisti www.termisti.refer.org/
Centre de Recherche en Terminologie
Etis www.unilat.org/dtil/etis/index1.htm
Database Terminologie of CILF www.cilf.org/bt.fr.html
Centre International de al Langue Française
ILO term www.ilis.ilo.org/ilis/ilisterm/ilintrte.html

International Labour Organization Termite
www.itu.int/ITU_Databases/Termite/index.html
International Telecom. Union
Le Grand Dictionnaire Terminologique www.lgdt.cedrom_sni.qc.ca
EURODICAUTOM - JIAMCATT http://jiamcatt.unsystem.org
Joint Inter-Agency Meeting on Computer-Assisted Translation and Terminology - Translation Bureau's Web Site
http://www.bureaudelatraduction.gc.ca
Canadian Translation Industry Sectoral Meeting
http://www.ottawa.ca/associations/csict/index.htm
International Federation of Translators http://www.fit-ift.org
Euro Dic Autom http://europa.eu.imt/eurodicautom/login.jsp
Euro Dic Autom http://europa.eu.int/comm/translation/index_en.htm
Association for Terminology and Knowledge Transfer (GTW)
http://gtw-org.uibk-ac.at/gtw.html
European Association for Terminology (EAFT)
http://www.eaft-aet.net/
European Language Resources http://www.elra.info/
Norme ISO 16642 (TMF)
Tutoriel sur la norme ISO 16642 par Laurent Romary (en anglais) :
Première partie
Deuxième partie
Troisième partie
Un autre tutoriel sur la norme ISO 16642
par Isabelle Kramer (en français)
Norme ISO 12620 (Catégories de données)
ISOCat : ISO TC 37 Data Category Registry. Site de référence de la norme 12620.2. (Max Planck Institute for Psycholinguistics)
TBX TermBase eXchange. Un
Tutoriel sur TBX par Alan K. Melby (en anglais) sur le site de LISA.
MARTIF Machine-Readable Terminology Interchange Format.
OLIF, the Open Lexicon Interchange Format
XLT XML representation of Lexicons and Terminologies sur le site translation, theory & technology.

Panorama des normes terminologiques ISO :

International Organization for Standardization (ISO)

Norme NISO Z39.19-2005. Guidelines for the Construction, Format, and Management of Monolingual Controlled Vocabularies (National Information Standards Organization). Document PDF.

ضمانات تطوير مناهج اللغة العربية
-رؤية مستقبلية-

Pawns of Development Arabic Language Curricula: A Future Vision

د.مصطفى عبد السميع محمد(*)

تعرض هذه الورقة الحاجة إلى مواكبة التوجهات العالمية المعاصرة في تشكيل ضمانات تطوير المناهج الدراسية للغات القومية بعامة وانعكاسها على مناهج اللغة العربية الدراسية، ثم تقدم رؤية مستقبلية مستحدثة لتحقيق ضمانات تطوير مناهج اللغة العربية للناطقين بها وللناطقين بغيرها.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الورقة – التي بين أيدينا– قد استلهمت ما بها من أفكار من مصدرين رئيسيين – الأول هو خطة تطوير التعليم في الوطن العربي والتي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، وأقرها مؤتمر القمة في دمشق منذ شهور قلائل ، والمصدر الثاني، مواثيق الأمم المتحدة الخاصة بمجتمع المعرفة، باعتبار اللغة هي المصدر الرئيس للمعرفة، وهي وعاء المعرفة وهي المعبر عنها. ولأن "العروبة" صفة تتأكد لدى الشخوص إذا شخصت لغتهم "العربية". ومن هنا فيجوز القول إن تعلم اللغة العربية جيدًا واستخدامها الجيد عاملان رئيسيان لدعم الهوية العربية وإتاحة إمكانية سعيها واتساع حراكها.

الحاجة إلى مواكبة التوجهات العالمية المعاصرة

ظهرت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ثلاثة توجهات رئيسة لتطوير المناهج الدراسية في اللغات القومية، ويجب أن تمتد إلى المناهج الدراسية للغة العربية، وهي:

(*) أستاذ بجامعة القاهرة – مستشار وزير التربية والتعليم.

(أ) التوجهات إلى إعادة هيكلة المناهج.

(ب) تفعيل التغير المستدام فيها.

(جـ) الأخذ بالنظرة الاستراتيجية في تخطيطها وتنفيذها.

أولا: التوجهات العالمية إلى إعادة هيكلة المناهج الدراسية:

ظهرت توجهات إعادة هيكلة (Reconstructuring) المناهج الدراسية كمحاولة لإقامة فكر جديد بدلا من الفكر القديم الذي انهار نتيجة ثلاثة أوجه للنقد، هي:

1- نقد مدخل الأهداف الإجرائية في تخطيط المناهج

كشف نقد مدخل الأهداف الإجرائية في تخطيط المناهج الدراسية عن خمسة أوجه للقصور، هي:

أ- اهتمام المخططين والمعلمين والمتعلمين بمحتوى المنهج الدراسي، وطرائق التدريس والتعلم، والأنشطة التعليمية التعلمية كفروض مسبقة يجب الالتزام بها بما يعوق الإبداع والانطلاق الفكري.

ب- تفكيك وحدة المعرفة إلى جزئيات تؤدي إلى تشوه وغموض الفكرة البانورامية الكلية للموضوع.

جـ- تعبير الأهداف الإجرائية عن الحد الأدنى لمستوى نواتج التعلم (Lowest) (Level of Outcomes) مما يسوق المعلمين إلى نتائج الحد الأدنى عند التقويم.

د- غموض أولويات الأهداف الإجرائية مما يؤدي إلى تركيز المعلمين والمتعلمين على أولويات دون أخرى بغض النظر عن أهميتها اللغوية والتربوية.

هـ- اعتبار تحقيق الأهداف الإجرائية غاية (End) المنتهى بغض النظر عن تنمية الخيال الأدبي والشعري، وابتكار صنوف (Genre) جديدة في الأدب.

2-نقد المدخل الفني في تخطيط المناهج

كشف نقد المدخل الفني في تخطيط المناهج الدراسية عن خمسة أوجه للقصور هي:

أ. الاهتمام بمستوى المعرفة لدى المتعلم بغض النظر عن قدراته في صناعة المعاني (Meaning Maker) .

ب. الاهتمام بكم المعرفة بغض النظر عن جودة المعرفة.

ج. الاهتمام باكتساب المعرفة بغض النظر عن الطرائق المستخدمة في اكتسابها، لأن هذه الطرائق قد تؤدي إلى تفتح الذهن (Intellect) أو عمقه.

د. الاهتمام بحوافز التعلم بغض النظر عن حرية المتعلم في اختيار الصنوف (Genre) الأدبية التي تلبي طموحاته.

هـ. الاهتمام بتوحيد الأنماط الثقافية للمتعلمين بينما نحن في حاجة إلى تدعيم التنوع الثقافي على قاعدة من وحدة المقاصد.

3- نقد مدخل نواتج التعلم في تخطيط المناهج

كشف نقد مدخل نواتج التعلم في تخطيط المناهج الدراسية عن أربعة أوجه للقصور، هي:

أ. الاهتمام بحصيلة (Harvest) كل درس وكل وحدة دراسية بغض النظر عن نمو بنية عقل المتعلم (Mindset).

ب. الاهتمام بما يجب أن يعرفه المتعلم من وجهة نظر المعلم بغض النظر عن تنمية مهاراته الاستقرائية والاستنباطية.

ج. الاهتمام بترتيب فقرات المنهج على أسس منطقية أو وظيفية بغض النظر عن تكوين شبكة معلوماتية تتيح زاوية رؤية واسعة (Wide View Angle) للموضوع.

د. الاهتمام بالتقنيات الأكاديمية لتخطيط المناهج بغض النظر عن المستحدثات الإستراتيجية في التخطيط.

نتيجة لما هدمته أوجه النقد الثلاثة السابقة، كان لابد من إعادة هيكلة المناهج الدراسية، بمعنى تغيير شامل جامع (Massive Change Through Reconstructuring)، ونلخصه في (أربع ب) (4Ps).

أ. النظرة التحسبية (Prospective)

ومؤداها: النقلة من النظرة التطورية في التحرك من الحاضر إلى المستقبل مع مراعاة الماضي إلى البدء برؤية أو صورة أو مسرح أو حلبة مستقبلية (Scaffold or vision Arena) للمنهج الدراسي، ثم البحث عن كيفية بلوغها والوصول إليها.

ب- إجراءات التصميم (Procedure).

يتم تصميم المناهج الدراسية بواسطة فريق متنوع التخصصات والاهتمامات يضم الأكاديميين، والتنفيذيين، ورجال الإعلام، وصناع الثقافة، وقيادات مؤسسات المجتمع المدني، بل وممثلين لدارسي محتوى المنهج.

جـ- عمليات تنفيذ المنهج (Processes)

يركز الاهتمام على تحويل لحظات التدريس التي يقوم بها المعلم إلى لحظات تعلم يقوم به المتعلم (From Teaching Moment to Learning Moment) .

د- مجاراة التقدم الديجيتالي (Progress).

لابد من التحول من التعليم والتعلم بالسبورة والطباشير والورقة والقلم إلى استخدام أدوات ديجيتالية (Digital) التي قد تسمى رقمية أو رقمنة، وهي ترجمة غير معبرة عن تآزر ثلاثية العين والأصابع والتفكير في أجهزة الحاسوب والوسائط الإلكترونية ((Fingers, Eyes& Thinking (FET) .

ثانيا: التوجهات العالمية إلى تفعيل التغير المستدام في المناهج الدراسية.

كان ما يسمى استقرار المناهج الدراسية سمة بارزة في دعاوَى الرأي العام التربوي في القرن الماضي، ولكن التوجه العالمي المعاصر هو التغير الدائم المستدام (Continual & Sustainable) في المناهج الدراسية لمواكبة حاجات الحاضر الدائمة ، وحاجات المستقبل المستدامة.

وقد بدأ تأصيل هذه التوجهات أكاديميًا سنة 2009 خلال نشر نظرية تنشيط التغير المستدام (Theory – in – Action of Sustainable Change)، ومعالمها الرئيسة هي:

1- وضع رؤية مستقبلية للمناهج الدراسية بواسطة أكاديميين وتنفيذيين ومهتمين بترقية التعليم والتعلم .

2- تضمين الرؤية ما يلي:

أ. أبعاد مسؤولية المعلم في التدريس، ومسؤولية المتعلم في التعلم.

ب. حزمة من مقاييس تقويم أداء المعلم، وإنجاز المتعلم، وجودة الإدارة، وجودة بيئة التعلم.

ج. شبكة أعمال مبدئية مرنة قابلة للتعديل لبلوغ (Attainment) هذه الرؤية.

3- المعيار الكلي لنجاح المنهج الدراسي هو مدى دعمه للجودة الذهنية Intellectual Quality للمتعلم في عمله داخل المبنى المدرسي وفي الحياة خارج أسوار المدرسة ويقاس ذلك باستخدام مقاييس طريقة التفكير المعرفي (Knowledge Thinking Method) التي تقيس رباعية (ASME)، هي:

أ. مهارات تحليل (Analysis) النصوص والمواقف والمشكلات.

ب. مهارات تركيب (Synthesis) مركب جديد مبتكر من مفردات لغوية أو موقفية أو مادية.

ج. مهارات تكوين خريطة (Map) عقلية تضم كلا من المفردات التحليلية، والمكونات التركيبية.

د. مهارات إثراء (Enrichment) الخريطة العقلية بمعرفة وروابط ومقارنات جديدة أو مستحدثة.

تنعكس هذه التوجهات على ضمانات تطوير مناهج اللغة العربية في ضرورة الاهتمام بما يلي:

1-اتّباع طرائق التفكير التحسبي المستقبلي في تخطيط المناهج الدراسية.

2-الأخذ بمدخل اقتصاد إدراك المعرفة (Cognition Economy) الذي يؤكد على ضرورة تنمية المخزون المعرفي في الذهن باعتباره بنكًا أو صندوقًا أو مستودعًا

مرنًا مفتوحًا للمعرفة (Bank, Box or Tank) ثم تنمية طريقة الإيداع والسحب منه، مع نقل المعرفة من قشرة المخ حيث النسيان السريع إلى أعماق المخ حيث ترتفع آفاق وآماد الذاكرة عند تجويد التعلم.

3- تنمية شخصنة (Personalisation) تدريس المعلم، وتعلم المتعلم، بمعنى تنمية التميز والتفوق الفردي لدى المعلم في التدريس ولدى المتعلم في التعلم .

ثالثا: التوجهات العالمية في النظرة الاستراتيجية للمناهج الدراسية

ظهرت توجهات عالمية نشرت عام 2009 بضرورة الأخذ بالاتجاهات الاستراتيجية في تخطيط المناهج الدراسية، وتبلورت في نظرية استقصاء العمليات المحققة لرؤية استراتيجية مستقبلية. (Process – Inquiry Theory) وهي تختلف عن ثلاث نظريات سادت في القرن العشرين، وهي:

1. نظرية العمليات (Process) التي لا تهتم بنواتج التعلم ولكن تركز على عمليات الأداء.
2. نظرية الاستقصاء (Inquiry) التي لا تهتم بمحتوى المنهج الدراسي ولكن تركز على خطوات البحث.
3. نظرية التحقق (Investigation) التي لا تهتم إلا بمتغيرات قليلة في الموقف بغض النظر عن السياق متعدد المتغيرات.

وتقوم نظرية استقصاء العمليات المحققة لرؤية استراتيجية مستقبلية على ثلاثية تلخص بالإنجليزية في IRA كما يلي:

1. البدء في التخطيط بمقاصد تربوية (Intents):

تعتبر هذه المقاصد بديلا منطقيًا للأهداف الإجرائية، إذ هي غايات (Ends) شديدة العمومية ترتبط بما يلي:

أ- إعادة التصميم المعياري لبنية العقل (Re-Architecture of the Mindset)، بحيث يفكر في مستقبل تخطيط مناهج الأدب والنحو وكيفية إتقانها خلال أساليب تدريسية فعالة.

ب- استخدام الاستقراء والاستنباط والتفسير العقلاني لتطور اللغة في بنيتها واستخدامها.

جـ- تنمية التفكير المتأني العميق (Reflective) الذي يتبنى التفكير العلمي البحت (Pure)، وفي نفس الوقت يبدأ من خيال (Imagination) شاعري وتأملي عقلاني (Speculative).

2. تصميم مضمون المناهج الدراسية كوصفة طعام (Recipe):

يصمم المنهج الدراسي كتركيبة طعام، أو نوتة موسيقية، أو مخططات أداء (Action Schemata) متضمنًا:

أ. المفاهيم الأساسية وبعض – لا كل – المفاهيم الفرعية، أو بعض المشكلات الأساسية وبعض – وليس كل – ما يترتب عليها.

ب. مؤشرات وأدلة لتداول المفاهيم ومعالجة المشكلات في التدريس وفي التعلم.

ج. مؤشرات عامة لتقويم كل من: أداء المعلم، وإنجاز المتعلم، وملاءمة المقرر الدراسي ، وفاعلية أنشطة المنهج الدراسي.

3. إصلاح المنهج الدراسي بواسطة إجراء بحوث أداء (Action):

تحل المشكلات اليومية في التدريس، والتعلم والإدارة ، والأنشطة التربوية خلال إجراء بحوث أداء تعطي نتائج غير قابلة للتعميم، ولكن تقدم أساسًا علميًا لحل المشكلات الطارئة غير المتوقعة، لأنها تنطلق من أصول علمية للمذهب النقدي الواقعي (Critical Realism)، وملخصه:

أ. معرفتنا قاصرة عن الإلمام بكل مفردات الواقع، ويكفينا تعرف المفردات الأكثر فاعلية وتأثيرًا في الواقع.

ب. تتطور معرفتنا بمشكلات الواقع الطارئة وبتطور قدرتنا على بذل الجهد في معرفتها.

ج . يزداد درجة صدق معرفتنا خلال التعبير عنها بصياغات لغوية سليمة في المبنى والمعنى.

د. تزداد صدق نتائج بحوث الأداء بتعدد أدوات البحث فيها، مثل: استخدام المقابلات، والاستبيانات، واستمارات البحث، وخرائط العلاقات، وقوائم المعاينة (Checklist) ، وتحليل المذكرات الخاصة، والمعايشة...إلخ.

معالم الرؤية المستقبلية المحققة لضمانات تطوير مناهج اللغة العربية

تقوم رؤيتنا على أساس تبني التوجهات المعاصرة في تطوير مناهج اللغات القومية، لأن هذا المدخل يجعلنا نواكب أحدث الاتجاهات مما يزيد من فاعلية مناهج اللغة العربية الدراسية.

وتتكون الرؤية المقترحة من ثلاثة مكونات رئيسة، هي: المقاصد، والصعوبات المتوقعة في التنفيذ وكيفية التغلب عليها كما يلي:

أولا: المقاصد التربوية لمناهج اللغة العربية

تعتبر المقاصد التربوية (Intents) غايات نهائية مرنة شاملة في صياغتها وأبعادها لكي تتيح فرص الإبداع عند السعي لبلوغها، وفي مقدمة هذه المقاصد ما يلي:

1- تنمية رأس المال البشري اللغوي للمتعلم

يتكون رأس المال البشري اللغوي للمتعلم من ثلاثية المدركات، والقيم، والمهارات اللغوية العربية:

أ. **مدركات** اللغة العربية الأساسية التي تتعلق بما يلي:

- شروط وضوابط صياغة كل من الكلمة، والجملة، والعبارة، والموضوع، من أجل وضوح المعنى (Meaningful).
- تعرف صنوف (Genre) ودروب الأدب العربي ومعاييره ومستوياته للصغار والكبار.
- تعرف قواعد تذوق الأدب العربي بشتى دروبه.

- **تعرف** مدركات اللغة العربية في سياق تراثي وفي سياق عصري.

ب. **القيم** الفعالة من أجل تكوين اتجاهات إيجابية نحو اللغة العربية، وتتمثل في عشق (Intrigue) قراءة وكتابة كل ما يتعلق باللغة العربية: أدبًا ونقدًا، نثرًا وشعرًا، قصة وخبرًا، أنشودة وحكمة، وغناء ومعلومات.

ج. **مهارات** اللغة العربية الخمس:

- مهارات القراءة المتصفحة (Skim) والواعية.
- مهارات الكتابة في شتى صنوف ودروس اللغة العربية .
- مهارات الاستماع وما يتعلق بأدب الحوار باللغة العربية.
- مهارات الإلقاء بلغة عربية فصحى مقنعة عقليًا ووجدانيًا للسامع.
- مهارات ثقافية – لم يشر إليها في أي مصدر عربي من قبل – تتعلق بتكامل جميع المهارات الأربع السابقة في سياق ثقافي واحد، وفي تيار تفكيري ثقافي واحد يتميز بالإبداعية والنقدية والتقويمية: فتظهر إبداعية التفكير في تحليل وتركيب صياغات اللغة العربية ، وتظهر النقدية في التشكك في معاني المقروء باللغة العربية، وتظهر التقويمية في الاستفادة من الأخطاء اللغوية السابقة عند عدم تكرارها بسبب التغذية المرتدة الفاعلة.

2- تنمية رأس المال المهني اللغوي للمعلم

تتضح هذه التنمية في ثلاثية أبعاد، هي:

أ. **مدركات** المعلم التي تتعلق بمداخل، وطرائق، واستراتيجيات ، وأساليب التدريس بجانب إدارة التوافق بين أساليب تدريسه وأساليب تعلم طلابه.

ب. **قيم** المعلم اللغوية الإيجابية، وتتمثل في: الاعتزاز بمهنته، والشوق إلى التفاعل اللفظي مع طلابه، والميل إلى التعمق في أصول مهنته.

ج. **المهارات** التدريسية التي تميز أسلوبه التعليمي، وتجعله يهيئ بنية تعلم لغوية حافلة بالمناقشات والحوارات بالعربية الفصحى، ومهاراتها في عرض نماذج أدبية تحبب المتعلمين في اللغة العربية ، وتجعلهم يتذوقون جرسها وجمالها .

3- تنمية مضمون منهج اللغة العربية

مدخل تنمية مضمون المنهج الدراسي للغة العربية هو دعم التواصل النشط (Active Communication) بين المتحدثين والقراء وفق ستة مبادئ أساسية، كما يلي:

أ. مبادئ تتعلق بالمتعلم، هي:

- مراعاة قدرات المتعلم الاستيعابية (Capacities) لقواعد اللغة العربية، ولصنوف ودروب الآداب العربية.
- تبني النظرية البنيوية حتى تندمج المعرفة اللغوية اللاحقة بالمعرفة اللغوية السابقة في بنية جديدة وفق النظرة الكيميائية للمعرفة (Chemistry Knowledge).
- التزود بالمهارات اللغوية الخمس – المشار إليها من قبل – حتى يكون مواطنًا عربيًا، قولا وعملا، مع التأكيد على (استحداث) المهارة الخامسة التي تدور حول الثقافة اللغوية على أسس عربية.

ب. مبادئ تتعلق بالمعلم:

- جودة إدارة توافق أساليب تدريسه مع أساليب تعلم طلابه.
- التواصل مع المتعلمين بالعربية الفصحى وتجنب اللحن اللغوي.
- استخدام وسائط تعلم متعددة سواء إلكترونية أو لا إلكترونية.
- تحويل أدوار المعلم من ملقن أو قائد إلى مايسترو فنان أو طاه ماهر في إكساب كل حصة دراسية نزعة إبداعية في التواصل مع اللغة ومع المتعلمين.

ج. مبادئ تتعلق بمضمون منهج اللغة العربية

يبنى مضمون منهج اللغة العربية الدراسي وفق مبادئ تحقق ما يلي:

- تكامل فروع اللغة العربية وصنوفها ودروبها.

- إبراز النقاط المضيئة في التراث اللغوي العربي، وإضافات وإبداعات المعاصرين.
- التركيز على التواصل والتفاعل اللفظي (Verbal) .
- التركيز على المعاني قبل الصياغة اللغوية للقواعد والأدب.
- ربط صياغات اللغة العربية بالمواقف والأحداث والأخبار.
- تشجيع الأنشطة اللغوية الجماعية.

د.مبادئ تتعلق بتقويم المتعلم

- استخدام "بورتفليو" لتقويم إنجازات المتعلم في تعلم اللغة العربية.
- تكامل التقويم التحريري وفق الاستجابات المقيدة، ووفق الاستجابات الحرة المنطلقة.
- التقويم الشفوي وفق معايير موضوعية تضم فقرات عن مدركات، وقيم، ومهارات المتعلم اللغوية.
- التقويم المطابق للواقع (الأصيل) (Authentic) بمعايشة المعلم للمتعلم وتسجيل مدى استيعاب الطالب للمدركات والقيم والمهارات اللغوية في المواقف الحياتية المختلفة.

هـ .مبادئ تتعلق بتقويم المعلم

- تقدير مدى قدرة طلابه على بلوغ المعايير القومية لإتقان تعلم مدركات وقيم ومهارات اللغة العربية.
- تقييم مدى كفاءته هو في إعداد بيئة تعلم فعالة خلال حجرة الدراسة لأحد أنشطة أو جماعات لغوية خارج حجرة الدراسة.
- تقييم مدى نموه في اللغة العربية كمادة دراسية ، ونموه التدريسي/التعلمي، ونموه الثقافي اللغوي.

و. مبادئ تتعلق بتقويم مضمون منهج اللغة العربية

- كفاية مضامين منهج اللغة العربية لاستيفاء حاجات المتعلمين.
- تكامل فروع اللغة العربية بحيث تترسخ في الأذهان مقولة أن التحليل إلى فروع مجرد محاولة علمية لتسهيل فهم كلية (Wholness) اللغة العربية.
- مواءمة إمكانات المدارس ومستويات تأهيل المعلمين، فلا يتضمن المنهج مثلا مسرحية يصعب تمثيلها في الواقع لتعذر وجود مسرح مدرسي، أو يتضمن إجراء بحوث أداء في موضوعات تراثية لإنتاج مصادرها في أغلب المدارس.

4- تنمية إدارة التوافق بين أساليب التدريس وأساليب التعلم.

يمارس المعلم أساليب تدريسية تعود عليها ويفضلها، وينفذ المتعلم أساليب تعلمية يرتاح لها، وعلى المعلم أن يدير التوافق بين الأسلوبين خلال ما يلي:

أ. تحديد المساحة المحصورة بين أساليب تعلم الطالب المستقل (Independent Learning) ، والموضوعات الصعبة التي لا يفهمها بمفرده، ثم يقوم المعلم بدور الميسر (Facilitator) التعليمي في هذه المساحة سواء أكان في النقد الأدبي أم التعبير أم النحو.

ب. تعرف مدركات اللغة العربية سريعة النسيان لدى طلابه، ثم إعادة شرحها أو استخدام أساليب إلكترونية متعددة لكي تنقل وحدات المعرفة اللغوية من قشرة المخ إلى أعماقه.

ج. إثارة حماس الطلاب إلى تذوق صنوف الأدب ودروبه، ومشاركتهم ومعايشتهم خلال أنشطة تربية مكتبية أو جماعات نشاط.

د. مشاركة الطلاب في تنفيذ مقولة "مزيد من التعلم لإتقان التعلم" (More Learning to Master Learning) .

هـ. استخدام ذكاء الطلاب المتنوع المتعدد في تعلم اللغة العربية.

و. اكساب الطلاب المعرفة اللغوية بأقل جهد وفي أقصر وقت وأعلى مستوى جودة وفق معادلة اقتصاد إدراك المعرفة (Cognition Gains) خلال جودة التدريس وتقليل كلفة (Cost) التعلم بجودة تعلم الطالب.

ز. رعاية (Care) الطلاب دون الاكتفاء بتوجيههم لغويًا إذ لا بد من شحنة عاطفية تصاحب الأوامر التصويبية.

ح. المواءمة بين طموحات المتعلمين في احتراف الأدب، وإمكاناتهم الضعيفة أو البدائية دون بث روح اليأس فيهم.

ط. استخدام أساليب التعلم النشط.

ي. تقاسم المسؤولية بوضوح، بحيث يتحمل المعلم مسؤولية التدريس، ويتحمل الطالب مسؤولية التعلم.

ك. إثراء بيئة التعلم اللغوي بإتاحة فرص التفاعل اللغوي حديثًا وكتابة وسماعًا وقراءة للآخرين مع التوعية بالوعاء الثقافي لاستخدام اللغة العربية، وهذه إضافتنا المستحدثة في مناهج اللغة العربية.

ثانيًا: متطلبات بلوغ مقاصد الرؤية المستقبلية

لكي نبلغ مقاصد الرؤية المستقبلية لمناهج اللغة العربية يجب أداء المهام التالية:

1- استخدام الحاسوب في كل من تدريس وتعلم اللغة العربية

هناك توجهات عالمية في تعلم اللغة القومية بمساعدة الحاسوب في مشروع دولي هو (Computer Assisted Learning Language) (CALL) ويجب تطبيقه في مجال تعليم وتعلم اللغة العربية لمميزاته التالية:

أ. تعظيم (Maximizing) قدرات العقل في استيعاب قواعد اللغة وآدابها.

ب. إتاحة صنوف ودروب الأدب في أسرع وقت ووفق رغبات المتلقي وحيثما يقيم.

ج. تفريد (Individualizing) التعلم وفق كفايات المتعلم.

د. تحسين الحصيلة (Harvest) اللغوية من حيث الثروة اللغوية ووضوح المعاني.

ويتطلب استخدام الحاسوب في تدريس وتعلم اللغة العربية توافر مجموعة من المهارات تتعلق بكل مما يلي:

أ. تشغيل الحاسوب وصيانته.

ب. نعرف كيفية استدعاء البرنامج المطلوب.

ج. توليد (Generating) المعرفة اللغوية من المعلومات اللغوية، وتوليد المعلومات اللغوية من البيانات اللغوية.

د. قراءة اللغة والمصطلحات والرموز الحاسوبية وفهم دلالاتها.

هـ. الاقتباس بكفاءة من النصوص اللغوية الحاسوبية.

2- العمل على رفع مستوى استجابة المتعلمين اللغوية

يعمل المعلم على رفع استجابة المتعلمين اللغوية في ثلاثة مستويات معيارية متصاعدة، هي:

أ. مستوى الاستجابة "الامبيريقية" الذي يقتصر فيه على مجرد فهم معاني النص اللغوي المقروء في حدود الموضوع والسياق الذي يدرس فيه.

ب. مستوى الاستجابة التفسيرية الذي يهتم فيه المتعلم بمعرفة معاني المقروء، وتفسيره في سياقات متعددة.

ج. مستوى استيعاب مضمون النصوص واستخدامه في المواقف الحياتية، والكتابات الشخصية.

3- تفريد تعلم اللغة العربية

هناك حاجة إلى تفريد (Individualizing) تعلم اللغة العربية من أجل مواجهة صعوبات التعلم من ناحية، وإتقان التعلم من ناحية ثانية، وممارسة مهارات التعلم بكفاءة من ناحية ثالثة. وهناك أربعة أساليب لتفريد تعلم اللغة العربية، هي:

أ. توحيد مضمون منهج اللغة العربية مع:

- تنويع طرائق التدريس واستراتيجياته وأساليبه ووسائله ومواد تعلمه.
- تطبيق نطاق أدوار المعلم وتوسيع نطاق أدوار المتعلم.

ب. تطوير منهج اللغة العربية بحيث:

- يتلاءم مع إمكانات المعلمين والمتعلمين والمدرسة .
- يتكيف مع متطلبات الاستعانة بالأساليب الإلكترونية المساعدة للتعلم.

جـ. استخدام تقنية رباعية تسمى بالإنجليزية 4Rs لأنها تتكون من أربع عمليات تبدأ كل منها بحرف R ، هي:

- إعادة وتكرار عمليات التعليم (**R**e-education) .
- تحميل المتعلم مسؤولية (**R**esponsibility) مذاكرة ومراجعة الدروس واسترجاع محتواها.
- استخدام وسائل ومواد تعليمية وثيقة الصلة باللغة العربية (**R**elevance).
- تكوين علاقات توافقية ومواءمة (**R**apport) بين المعلم والمتعلم خلال إدارة ذكية توافقية بين التدريس والتعلم – كما ذكر من قبل.
- الاستفادة من ناتج تقويم اللغة العربية ذاتها (من حيث الاستخدام) والتي يجب أن تقدمها عشر جهات مستقلة، هي: المعلمون، والمتعلمون، والآباء، ومدير المدرسة، ومدربو المعلمين، والموجهون، والباحثون، والناشرون للمواد التعليمية، ومصمموها، وأعضاء تخطيط المناهج الدراسية.

4- استخدام نتائج بحوث الأداء في تصويب المسار أولا بأول

تفيد نتائج بحوث الأداء في التصويب المرحلي التكويني (Formative) لكل من:

أ. الأخطاء النحوية الشائعة.

ب. الصياغات اللغوية الركيكة.

ج. الاقتباسات غير المناسبة من التراث الأدبي.

د. نقص أو تشوه نضج المهارات الخمس للغة العربية.

5- التدريب التخصصي لمعلمي اللغة العربية

التحول من التدريب العام إلى التدريب التخصصي (From Training to Coaching) لمعلمي اللغة العربية على أن يتعلق ذلك بموضوعات لغوية محددة، مثل:

أ. تفعيل دور جماعات النشاط اللغوي في تذوق صنف أو درب معين من الأدب العربي.

ب. استكشاف الأخطاء المشتركة الشائعة لدى المتعلمين في صف دراسي معين وكيفية تصويبها.

ج. استخدام التقانة (التكنولوجيا) التعليمية في تدريس وتعلم موضوع محدد في اللغة العربية.

د. هضم أساليب التفكير العقلانية خلال دراسة موضوع دراسي مقرر على الطلاب.

ثالثا: الصعوبات المتوقعة في تحقيق المقاصد التربوية وكيفية التغلب عليها:

من المتوقع أن تواجه عملية تحقيق المقاصد التربوية بعض الصعوبات، وعلينا استشرافها من الآن، واقتراح أساليب مواجهتها كما يلي:

1- صعوبات تتعلق بكيفية إعداد ونشر الضمانات

قد يهاجم النقاد وزارة التربية والتعليم لأنها المسؤولة عن إعداد ونشر ضمانات تطوير مناهج اللغة العربية ، لذلك يجب اعتبار الورقة الحالية مجرد دليل عمل لصياغة ضمانات دقيقة يقوم بها فريق عمل يضم أكاديميين، ومنفذين، ومحترفي النقد الإعلامي، وقيادات الفكر ومؤسسات المجتمع المدني، على أن تراعى أغلب وجهات نظرهم والعمل على التوفيق بين المتناقضات منها، وبذلك نضمن تحييد محترفي التصيد وتضخيم الأخطاء.

2- صعوبات تتعلق بالتسويق الاجتماعي:

تعتبر الضمانات المقترحة في هذه الورقة نقلة كبيرة في التفكير والتطبيق في مناهج اللغة العربية مما يعتبر صدمة عقلية (Mental Shock) مجتمعية. ولهذا يجب إجادة التسويق الاجتماعي (Social Marketing)لمضامينها قبل الأخذ بها خلال وسائل الإعلام المتنوعة، وإلقاء المحاضرات، وتنظيم الندوات، والدورات التدريبية الإجبارية على المنفذين من موجهين ومعلمين في وقت واحد أي عدم الأخذ بنظام الشلالات التدريبية (TOT) (Cascade) بمعنى تدريب قيادات الموجهين، ثم تكليفهم بتدريب الموجهين، ثم تكليف الموجهين بتدريب المعلمين. إن التدريب الشامل للجميع في وقت واحد ، يتيح فرص الاقتناع الجماعي مما يسهل عملية تنفيذ المناهج الدراسية المطورة والمستحدثة.

3- صعوبات تتعلق ببعض قيادات الرأي العام التربوي

توجد بعض قيادات للرأي العام التربوي تحترف مهاجمة كل ما هو جديد ومستحدث وتتمسك بالتراثيات والتقاليد حتى التي أثبتت عدم جدواها، ويجب تحميل هذه القيادات بعض المسؤوليات في إعداد أو نشر ضمانات تطوير مناهج اللغة العربية، والترحيب بهم كأصدقاء نقديين يمكن الاستفادة من خبراتهم .

4- صعوبات تتعلق بالمدرسة

أغلب المدارس المصرية لا تتوافر فيها قاعات متعددة الأغراض والاستخدامات (Multiuses) لممارسة أنشطة الخطابة والمسرحة والتمثيل والإذاعة الداخلية، بجانب قاعات لأنشطة التربية المكتبية ونادي اللغة العربية، وسوق عكاظ، كما ينقص أغلب المدارس الإمكانات اللازمة لإعداد صحف الحائط أو المجلات المدرسية. ويمكن تذليل هذه الصعوبات خلال تحويل المدرسة إلى مؤسسة مدنية في مجتمع مدني لا مؤسسة تعليمية كجزيرة منعزلة في المجتمع المدني ، وهذا يعني استفادة المدرسة من إمكانات المؤسسات الأخرى في دعم أنشطتها.

5- صعوبات تتعلق بمعلم اللغة العربية

هناك تدنٍّ للمستوى الأكاديمي والمهني والثقافي لبعض معلمي اللغة العربية، مما يفرض ضرورة تدريبهم تدريبًا تخصصيًا وليس عامًا كما ذكر من قبل

المصـــادر والمراجع

1. أحمد حسين اللقاني وفارعة حسن محمد، **مناهج التعليم بين الواقع والمستقبل** ، القاهرة، عالم الكتب ، 2001.
2. فوزى الشربيني وعفت الطناوي، **مداخل عالمية في تطوير المناهج التعليمية على ضوء تحديات القرن الحادي والعشرين** ، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2001.
3. علي احمد مدكور، **تدريس فنون اللغة العربية**، القاهرة، دار الفكر العربي، 2000.
4. علي أحمد مدكور، **نظريات المناهج التربوية**، القاهرة، دار الفكر العربي، 1997.
5. فهيم مصطفى، **مهارات القراءة الإلكترونية**، القاهرة، دار الفكر العربي، 2004.
6. مهدي محمود سالم، **تقنيات ووسائل التعليم**، القاهرة، دار الفكر العربي، 2002.

(7) Abadzi, H., **Improving Adult Literacy Outcomes**, Washington, The World Bank, 2003.

(8) Caine, R. N., etal, **Brain/Mind Learning Principles in Action**, Thousands Oaks, Corwin Press, 2nd ed., 2009.

(9) Chapman , C. & Gunter, H. G., (Eds.), **Radical Perspectives on an Era of Educational Change**, London, Routledge, Taylor & Francis Group, 2009.

(10) Chrispeels, J.H. & Harris, A., (Eds.), **Improving Schools & Educational Systems, International Perspectives**, London, Routledge, Taylor & Francis Group, 2nd, ed., 2009.

(11) Clarke, A., **e-Learning Skills**, New York, Routledge, Taylor & Franis Group, 2008.

(12) Clark, R., & Ivanic, R., **The Politics of Writing**, London Routledge, 1997.

(13) Coffield, F., etal., **Improving Learning Skills & Inclusion**, London, Roultledge, Taylor & Francis Group, 2008.

(14) Coleman, H., (Ed.), **Society & the Language Classroom**, Cambridge, Cambridge University Press, 1996.

(15) Cook, G., & Seidlhofer, B., (Eds.), **Principles & Practice in Applied Linguistics**, Oxford, Oxford University, 1995.

(16) Dudley – Evans, T. & St John, M., **Developments in English for Specific Purposes: A Multi-Disciplinary Approach**, Cambridge, Cambridge University Press, 1998.

(17) Escaros, P**., National Book Program for Schools, Final Report**, Cairo, Ministry of Education, 2008.

(18) Eysench, M.W., **Fundamentals of Cognition**, New York, Taylor & Francis Group, 2006.

(19) Hall, D.R. & Hewing, A., (Eds**.) Innovation in English Language Teaching,** London, Routledge, 2001.

(20) Hewing, M. & Mickerson, C., (Eds**.), Business English: Research into Practice**, Harlow, Longman, 1999.

(21)Hopkins, D., **Teacher's Guide to Classroom Research**, Berkshire, McGraw-Hill, Open University, 4th ed., 2008.

(22) Gewirtz, S., etal., (Eds.), **Changing Teaches Professionalisation**, London, Routledge, Taylor & Francis Group, 2008.

(23) McCarthy, M. & Carter, R., **Language as Discourse: Perspectives for Language Teaching**, London Longman, 1994.

(24) McKeen, J.D. & Smith, H.A., **IT Strategy in Action**, New Jersey, Pearson Prentice Hall, 2009.

(25) Mckernan, J., **Curriculum & Imagination**, London, Routledge, 2008.

(26) Nelson, K., J., **Teaching in the Digital Age**, Thousand Oaks, Corwin Press, A Sage Pub. Co., 2nd ed., 2008.

(27) Norton, L.S., **Action Research in Teaching & Learning**, London, Routledge, Taylor & Francis Group, 2009.

(28) Spring, J., **Globalization of Education: An Introduction**, New York, Routledge, Taylor & Francis Group, 2009.

(29) Tomei, L.A., **Challenges of Teaching with Technology Across the Curriculum: Issues & Solutions**, Hershey, IRM Press, 2003.

تجربة المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر

د . زيد العساف(*)

التعريف بالمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق

- في إطار مساعي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في تنسيق حركة الترجمة والتعريب في الوطن العربي والانتقال بالجهود المبذولة من التشتت إلى العمل المنظم. تم الاتفاق مع حكومة الجمهورية العربية السورية على إنشاء المركز واستضافته بدمشق عام 1989.
- يُعد المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر جهازاً مختصاً من أجهزة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم يتمتع بالشخصية الاعتبارية، ويقوم بتحقيق أهدافه وأداء مهامه في إطار ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة.

(هدف المنظمة هو التمكين للوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي عن طريق التربية والثقافة والعلوم ورفع المستوى الثقافي في هذا الوطن حتى يقوم بواجبه في متابعة الحضارة العالمية والمشاركة الإيجابية فيها).

المادة الأولى من دستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

من أهداف المركز ومهامه

يسعى المركز لتحقيق التالي:

- المساعدة في تعريب التعليم العالي والجامعي بفروعه كافة بما في ذلك توفير حاجات التعريب من المراجع والكتب ترجمةً وتأليفاً ونشراً وتوزيعاً.
- ترجمة المؤلفات الأجنبية الموسوعية والمرجعية في مختلف العلوم.
- إقامة أشكال متنوعة من التعاون مع الجامعات وسائر الجهات المعنية بالترجمة والتعريب.

(*) مدير المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، دمشق.

– عقد اتفاقات تعاون مع الجهات العربية والأجنبية لتبادل المعلومات والخبرات معها.

– تنسيق مجهودات الترجمة والتعريب والتأليف في الوطن العربي وتنشيط تبادل الخبرات والمطبوعات بين المؤسسات العربية العاملة في هذا الميدان.

مشروعات المركز

– ترجمة وتأليف الكتب.

– مجلة التعريب "مجلة نصف سنوية".

– نقل إسهامات العرب والمسلمين في الحضارة الإنسانية.

– ندوة المسؤولين عن تعريب التعليم العالي في الوطن العربي.

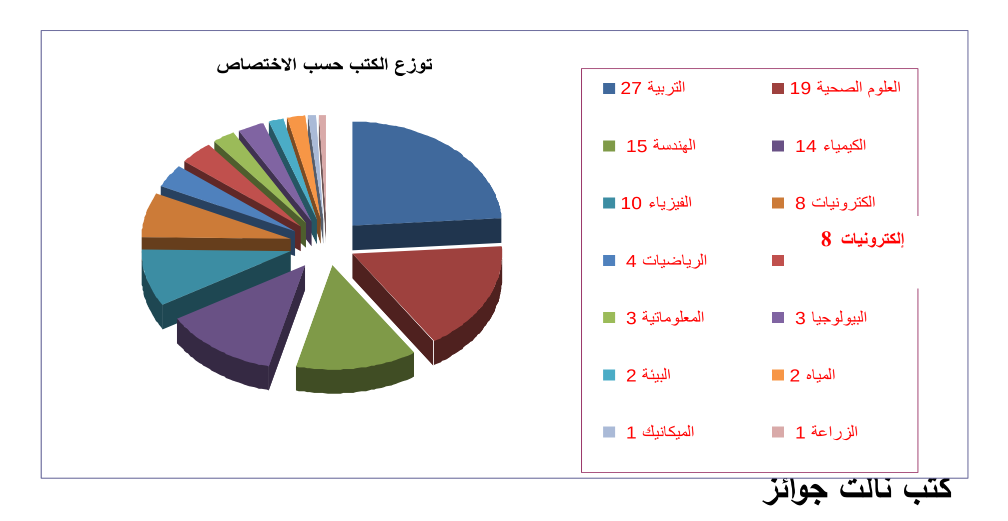
– مصرف المعلومات.

إصدارات المركز العربي

– وَضَعَ المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق على رأس مهامه قيادة حركة تعريب التعليم العا لي في جامعات ومعاهد الوطن العربي.

– يعتمد المركز على آلية تنفيذ صارمة في اختيار الكتب والمراجع المزمع ترجمتها بحيث تلبي احتياجات الجامعات والمعاهد المتجهة نحو تعريب التعليم العالي فيها.

أصدر المركز حتى عام 2009 - 116 كتاباً علمياً مرجعياً شمل بعضها عدة أجزاء توزعت على الاختصاصات التالية:



كتب نالت جوائز

حصد المركز ثلاث جوائز تقدمها مؤسسة الكويت للتقدم العلمي لثلاثة أعوام هي 2004-2006-2008 عن أفضل كتاب مترجم إلى العربية عن الكتب التالية:

1. علم العقاقير لـِ تريز وإيفانز

حصل هذا الكتاب على جائزة الكويت للتقدم العلمي كأفضل كتاب مترجم للغة العربية في مجال العلوم لعام 2004

تأليف: W.C. Evans

ترجمة: أ. د. منصور بن سليمان السعيد– أ. د. محمد بن عبد العزيز اليحيى– أ. د. محمد عصام حسن آغا – د. عبد الناصر عمرين–مراجعة: أ. د. عادل نوفل.

تتضمن هذه الطبعة، وهي الخامسة عشرة، من هذا الكتاب المرجعي العديد من العقاقير الجديدة الإضافية، ولا سيما تلك التي أُدخلت حديثاً في دساتير الأدوية، إضافة إلى عدد كبير من المنتجات الطبيعية غير الدستورية الهامة. وجميع هذه العقاقير مُصنَّفة بشكل يُمكّن المهتمين بالنباتات الطبية تصنيفاً ووصفاً وتركيباً واستعمالاً بأن يجدوا ضالتهم في هذا الكتاب. وقد رافق كل ذلك إعطاء لمحة تاريخية عن منشإ وتجارة العقاقير "المستعملة" منذ أزمان سحيقة. وقد أضاف المساهمون الجدد في التأليف فصولاً جديدة حول مواضيع ذات أهمية معاصرة لم تُغطى غالباً في مراجع أخرى حول العقاقير، يعد هذا الكتاب مرجعاً مفيداً لجمهور عريض من الصيادلة والأطباء على امتداد الوطن العربي.

2. علم الجنين الطبي لـ لانغمان

تأليف: ت. و. سادلر

ترجمة: أ. د. الطاهر عثمان علي

أ. د. ضياء الدين الجمّاس

د. محمد فريد السباعي

حصل هذا الكتاب على جائزة الكويت للتقدم العلمي كأفضل كتاب مترجم إلى اللغة

العربية في مجال العلوم لعام 2006.

أصبح فهم قواعد علم الجنين و قوانينه أمراً هاماً في مجال الرعاية الصحية، إذ يُعد كتاب علم الجنين الطبي لـ لانغمان مرجعاً هاماً وحديثاً لكليات الطب في الوطن العربي، ولأطباء التوليد وأمراض النساء وأطباء الأسرة والقابلات والعاملين في حقل التمريض، وفي القطاع الصحي على نحو عام. وقد صدر بلغة سهلة وسلسة وباعتماد مصطلحات المعجم الطبي الموحد. حيث قام بترجمته ومراجعته ثلة من أساتذة كليات الطب الاختصاصين في الوطن العربي. ولقد أغني كل فصل منه بمجموعة من الأسئلة المفيدة التي جُمعت إجاباتها في ملحق في آخر الكتاب.

3. علم الأدوية السريري

حصل هذا الكتاب على جائزة الكويت للتقدم العلمي كأفضل كتاب مترجم للغة العربية في مجال العلوم لعام 2008.

تأليف: Bennett & Brown

ترجمة: أ.د. الأمين إبراهيم النعمة

د. عبد الناصر عمرين و د. خالد حسن

مراجعة: د. ناصر بوكلي حسن

إنّ التقدم المتسارع في ميدان العلوم الطبية ولاسيما مجالِ الأدوية وأعدادِها الهائلة التي ترِد إلى السوق التجاري كلَّ عام ،يحتِّم على واصفي الدواء أن يكونوا على اطّلاعٍ دائم ومستمرٍ على كل معلومة تتعلق بهذه الأدوية.

يوفِّر كتاب علم الأدوية السريري لجميع الأطباء المختصين الصيادلة أسس تأثير أيِّ مساقٍ علاجي دوائي موصى به سواءٌ على مستوى الدلائل الإرشادية الوطنية أم على مستوى الدلائل الإرشادية الدولية التي تمثِّل الإجماع حول الممارسة الطبية الجيدة. ولهذا يُعدّ هذا الكتاب مرجعاً طبياً للطلاب والمهتمين بمعرفة الدواء بما يتعلق بالتصنيف وآلية التأثير والاستطبابات والمقادير والآثار الضارة، إذ تضمن كلُّ بحثٍ مراجعَ أصيلة أو عامة حول كل معلومة.

الإصدارات الجديدة للمركز

1. الكيمياء الحيوية المتكاملة.
2. المدارس الأكثر جودة.
3. أساسيات علم الوبائيات.
4. الكلمات المسافرة.
5. المظاهر التصويرية لداء العُدَاري.
6. العلوم عند العرب (باللغة الإسبانية).
7. التحليل النوعي في التربية.
8. القضايا المصطلحية في الترجمة الآلية من الإنجليزية إلى العربية.

الكيمياء الحيوية المتكاملة

ترجمة: أ.د. سحر الفاهوم

أ.د. غادة الأخرس

مراجعة علمية: أ.د. محي الدين جمعه

كُتب هذا الكتاب ليجعل الكيمياء الحيوية أسهل تعلماً وتذكراً، حيث روعي في كتابة هذا الكتاب تسلسل وترتيب كل فصل بعناية فائقة فبُني كل موضوع على المواضيع السابقة.

وكذلك ثمة مساعدة إضافية لتعلم أسهل هي تضمين الكتاب بُنى كيميائية.

إن تذكر المعلومات في الكيمياء الحيوية أسهل عندما تتكامل مع معلومات من مواضيع العلوم الأساسية الأخرى. يمكن ملاحظة هذه المقاربة في دراسات الحالات السريرية في نهاية الكتاب.

كتب هذا الكتاب مختصراً، وواضحاً ومتكاملاً قدر الإمكان.

المدارس الأكثر جودة

ترجمة: أ.د. صالحة سنقر

مراجعة: أ.د. محمد خوالدة

في هذا الكتاب يحث المؤلف المربين على ترك التعاريف الدقيقة للتعلم خلفاً، والعودة إلى المفكرين العظام من السنوات المائة الأخيرة أمثال "مونتيسوري وبياجه وفرويد وستينر وايريكسون وديوي وغاردنر" وإلى لغة التطوير الإنساني وإلى الطفل ككل.

يلقي هذا الكتاب الضوء على البرامج التربوية التي تقدر الفروق الفردية بين الطلبة، والتي تستخدم تدريبات ملائمة للتطوير وتعمل على ترسيخ الأسلوب الإنساني للتربية.

سيساعد هذا الكتاب المربين على كيفية تمكين كل طالب من الوصول إلى إمكاناته وإلهام كل طفل ويافع لاستكشاف الرغبة الداخلية للتعلم وكيف يمكن تقدير تلك المسيرة الخاصة لكل فرد خلال الحياة.

أساسيات علم الوبائيات

تأليف: R Bonita R Beaglehole T Kjellström

ترجمة: د. جيهان أحمد محمد فرج

مراجعة: د. قاسم سارة

يعدُ كتاب أساسيات علم الوبائيات مرجعاً معيارياً للتعليم، والتدريب، والبحث في الصحة العمومية. توضح الطبعة الثانية لهذا الكتاب لماذا تكون أساسيات علم الوبائيات ضرورية لأي شخص مطلوب منه فهم وتطبيق مبادئ تسبب المرض والوقاية منه. وهو يشمل الطرائق الأساسية للوبائيات، مع التأكيد الخاص على تطبيقات الصحة العمومية في البلدان النامية.

يبين هذا الكتاب كيفية تطبيق علم الوبائيات في الوقاية من المرض وتعزيز

الصحة– لضمان استخدام الموارد الصحية لتحقيق أفضل تأثير ممكن – وتشجيع الممارسة السريرية الجيدة بتطبيق مفاهيم الوبائيات السريرية. ذلك يتيح للطلبة وصف الأسباب الشائعة للوفاة، والمرض، والإصابة والعجز في المجتمع؛ وإيجاز تصميمات الدراسة الوبائية الملائمة، والتقييم النقدي للمادة المطبوعة.

الكلمات المسافرة

تأليف: ماري تربس

ترجمة: أ. د. منصور حديفي

مراجعة: أ. د. لبانة مشوح

يبحث هذا الكتاب في الكلمات التي احتضنتها اللغة الفرنسية والوافدة إليها من جميع أصقاع الدنيا، وكيف تعامل الفرنسيون معها واستخدموها، حاولت ماري تربس عبر صفحات هذا الكتاب أن تعيد لكل كلمة لونها الخاص، وعطرها المتفرد تبعاً لأصلها الذي انبثقت منه. لقد أطلقت هذه الكلمات المهاجرة، التي تبدو أحياناً كلمات فرنسية قديمة العنان لخيالنا ليحلّق في سماء الاختلاف، وليذكّرنا باستمرار بوجود الآخر هذا الوجود الذي لا يمكن الاستغناء عنه.

ماري تربس هي اختصاصية في علم اللسانيات، وباحثة في المركز الوطني للبحوث العلميّة، وملحقة بمخبر

CNRS *Laboratoire d' anthropologie urbaine* (علم الإنسان المتمدن).

المظاهر التصويرية لداء العُدَاري

تأليف: أ. د. محمد الحبيب بو حوالة

أ. د. لطفي هنداوي

ترجمة: أ. د. زياد درويش

مراجعة: أ. د. عدنان تكريتي

يبحث هذا الكتاب في المظاهر التصويرية لداء العُدَاري ودور الطرائق الحديثة

في التصوير بتدبير هذا الداء، كما تناول بالتفصيل أنواع الداء (البطني، الصدري والبولي التناسلي).

العلوم عند العرب

لمؤلفه: قدري حافظ طوقان "باللغة الاسبانية"

ترجمة: د. رياج الططري.

يشمل هذا الكتاب إسهامات العرب والمسلمين في العلوم وما قدموه للحضارة الإنسانية، ويأتي إصداره ضمن مشروع متكامل لبناء جسور للثقافة بين الشعوب وليتعرف الجيل الثاني والثالث من أبناء الجاليات العربية في الدول الأجنبية على مساهمات أعلام العرب.

التحليل النوعي في التربية

ترجمة: أ . د. أنطوان طعمة

مراجعة: أ . د.أنطوان صياح.

التحليل النوعي في التربية من ممارسات البحث إلى مقاييس النوعية.

يأتي إصدار هذا الكتاب ضمن سعي المركز إلى نشر أعمال الباحثين العرب الشباب، وهو عمل لباحث من الجمهورية التونسية نال عليه جائزة مشكاة الأنوار.

القضايا المصطلحية في الترجمة الآلية

تأليف: الأستاذ صابر جمعاوي

مراجعة: أ. د. عبد اللطيف عبيد

القضايا المصطلحية في الترجمة الآلية من الإنجليزية إلى العربية. يأتي إصدار هذا الكتاب في إطار سعي المركز لنشر أعمال الباحثين العرب الشباب هذا الكتاب لباحث تونسي نال عليه جائزة مشكاة الأنوار الجمهورية التونسية.

إصدارات قيد الإنجاز

- علم الجلد السريري .
- سرطان الرئة الوقاية والتشخيص المبكر.
- كيمياء الغذاء.
- التوحد.
- مقام العقل عند العرب (باللغة الفرنسية).

مجلة المركز "التعريب "

أصدر المركز 37 عدداً من مجلته نصف السنوية "التعريب" والتي تُعنى بنشر الدراسات والبحوث التي تخدم أهدافه وفق المحاور التالية:

- تعريب التعليم العالي في الوطن العربي.
- بحوث ودراسات مُعَرَّبة أو مترجمة.
- التعليم العالي في الوطن العربي وتطويره.
- التعريف بأعلام الحضارة العربية والإسلامية.

وتُنشر إلكترونياً على موقع المركز التالي على الشابكة:www.acatap.org

مهمة مجلة التعريب

- معالجة الموضوعات التي يختص بها المركز والإفادة من آراء الخبراء المعنيين بقضية التعريب والترجمة في الوطن العربي.
- تبادل الآراء والخبرات مع المختصين والمعنيين بتعريب التعليم العالي في الجامعات العربية.
- إطلاع القارئ العربي على المصطلحات الجديدة في مختلف فروع العلوم والفنون والآداب، وذلك من خلال نشر البحوث المعربة والمترجمة من اللغات الحية الأخرى.

التعاون مع منظمة الصحة العالمية

نتيجة للتعاون القائم بين المركز والمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية نفذت

عقود ترجمة وتعريب لصالح المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية لشرق المتوسط بغرض تعريب الطب وهي:

- سلسلة تدبير مرض السل: 12 كتيِّباً
- سلسلة الصحة النفسية: 10 كتيبات
- سلسلة الأمراض حيوانية المصدر: 3 كتب
- الكتاب المرجعي لمنظمة الصحة العالمية في الصحة النفسية وحقوق الإنسان والتشريع.
- مخطوطات التعاون المتقدم في التدريب والتثقيف الصحي حول الوقاية من العنف والإصابات.
- سلسة الكتاب الطبي الجامعي.
- كتيب قوة الشراكة.
- ترجمة كتاب تدريب المتدربين في التمريض.

الأعمال الحالية لصالح منظمة الصحة العالمية

يقوم المركز بترجمة نشرة منظمة الصحة العالمية التي تنشر بالتزامن مع النسخة الانجليزية وبشكل شهري يمكن الاطلاع عليها على الموقع التالي:

www.emro.who.int/AHSN/
www.emro.who.int/Arabic/Bulletin/V_087_03_March09.htm

إيجابيات نقل نشرة منظمة الصحة العالمية إلى اللغة العربية

- نقل إلى اللغة العربية مجلة من أهم المجلات العالمية في الصحة العمومية.
- أهمية المحتوى العلمي للمجلة بالنسبة للعاملين في السياسات الصحية في الوطن العربي.

- مساهمة في خلق السياسات الصحية المستندة إلى البيّنة والدفاع عنها لدى صنّاع القرار.

- تنشيط البحث العلمي.

- توفير المعرفة للجميع.

يقول الأديب المفكر أحمد حسن الزيات:

"سيبقى العلم غريباً عنا ما لم ننقله إلى ملكنا بالتعريب ونعممه على شعبنا بالنشر، ولا يمكن أن يصلنا به أو يدنينا منه كثرة المدارس ولا وفرة الطلاب، فإن من المحال أن ننقل الأمة كلها إلى العلم عن طريق المدرسة، ولكن من الممكن أن ننقل العلم كله إلى الأمة عن طريق الترجمة".

مثال

عدد أيار حول إصابات الأطفال وما يؤمل أن يؤدي إليه:

- نأمل أن يقنع هذا العدد الخاص من النشرة أولئك الذين يعملون في صحة وتطور الطفل بأن إصابة الطفل والعنف يجب أن يكونا على جداول أعمالهم.
- ونأمل أيضاً أن يحث هذا العدد على إجراء بحوث أكثر في الأمور المفيدة للوقاية من الإصابات ومعالجتها وخاصة في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، وكذلك زيادة الدفاع والشراكة لمواجهة إصابات الأطفال.
- ونأمل بصورة خاصة أن يشجع هذا العدد البلدان والحكومات على تنفيذ سياسات وبرامج مكافحة الإصابة التي ستخفض بالفعل الضريبة الحالية غير المقبولة لإصابات الأطفال.

ندوة المسؤولين عن تعريب التعليم العالي في الوطن العربي

إقامة "ندوات المسؤولين عن تعريب التعليم العالي في الوطن العربي"لمناقشة واقع التعريب في الجامعات العربية وسبل تعميمه والإجراءات اللازم اتخاذها لتذليل الصعوبات والعقبات التي تعترض مسيرته". وقد عقد المركز سلسلة من الندوات:

- الندوة الأولى في دمشق 1995.
- الندوة الثانية في الخرطوم 1998.
- الندوة الثالثة في دمشق 2000.

– الندوة الرابعة في اليمن 2002.

– الندوة الخامسة في الخرطوم 2004.

– الندوة السادسة في مسقط 2006.

– الندوة السابعة في الجماهيرية الليبية 2009.

مصرف المعلومات

– توفير المعلومات والبيانات المتصلة بأهداف المركز ومهامه وتحديثها بشكل مستمر.

– تخزين أصول الكتب وجميع إصدارات المركز الأخرى على الحاسوب .

– توفير الكتب والدوريات العربية والأجنبية اللازمة لعمل المركز.

– نشر البيانات والمعلومات المعرِّفة بالمركز وأهدافه وإصداراته.

– الترويج لمطبوعات المركز وتسويقها عن طريق صفحة المركز على شبكة الإنترنت.

– إعداد قاعدة بيانات تتضمن أسماء ومؤهلات وعناوين الأساتذة المترجمين من اللغات الحية على مستوى الوطن العربي والعرب في جميع أنحاء العالم.

– توفير مصادر المعلومات اللازمة لعمل المركز من دوريات وكتب ومراجع علمية عربية وأجنبية.

– نشر مجلة المركز في صفحة المركز على الشابكة (الإنترنت).

إن أهم مشكلة تواجه المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق في ميدان الترجمة هي المشكلة المالية، إذ تتوفر لديه كل مستلزمات الترجمة الأخرى.

وأغتنم هذه الفرصة لتوجيه نداء إلى المؤسسات التعليمية والبحثية في الوطن العربي لاقتناء إصدارات المركز مما سيشكل دعماً مادياً ضرورياً لنا لنستمر في تأدية رسالتنا.

قضايا التعريب في دول المغرب العربي:
الجزائر نموذجاً

أ.د.عبد الرحمن الحاج صالح (*)

ابتليت شعوب المغرب العربي منذ القرن التاسع عشر الميلادي باستعمار غاشم لم ير مثله أكثر شعوب العالم الثالث منذ القرن السادس عشر. وخضعوا لمدة طويلة للمستعمر، وبذلك تغلغلت لغة المستعمر في بلدان المغرب خاصة، ورسخت قدمها، إذ صارت لغة الإدارة والتسيير عامة ولغة التعليم، وخاصة العلوم والتقانة (التكنولوجيا)، وانزوت اللغة العربية بمزاحمة اللغة الأجنبية لها. وكان مصير الجزائر أسوأ من مصير غيرها من هذه البلدان، إذ غزاها المستعمر وجعلها قطعة من أراضيه، وصارت العربية لغة أجنبية في أرضها، وعلى الرغم من ذلك فلم يستطع الغزاة أن يدمجوا الشعب الجزائري في مجتمعهم لمقاومته إياهم الشديدة. وبفضل الله استرجعت العربية مكانتها بعد استرجاع الشعب الجزائري لسيادته. وحصل مثل ذلك في المغرب وتونس، وإن كانت العربية هي اللغة الرسمية إلا أن طغيان الفرنسية واستعمالها بالفعل في أكثر القطاعات الرسمية جعل اللغة العربية منزوية وبعيدة عن النشاط الثقافي والعلمي الفعال وعن كل الميادين الاستراتيجية.

فكيف كان مصير اللغة العربية في هذه البلدان بعد الاستقلال وإلى أي مدى وصل التعريب فيها. سنأخذ الجزائر كنموذج إلى حدّ ما ونتطرق إلى ما حصل من ذلك فيها، وإلى المشاكل التي كانت تعترض طريق التعريب، وإلى ما طرأ من آراء وأفكار في هذا الميدان، وقد اخترنا من جميع الميادين التعليم لأنه يمثل أهم الميادين بالنسبة للغة.

ثم إن حركة التعريب المنتظم والمخطط بدأت بالفعل في قطاع التعليم نظراً لأهمية هذا القطاع فسنخصص له القسط الأوفر من مقالنا.

(*) رئيس مجمع اللغة العربية الجزائري.

لقد قررت وزارة التربية– وكانت لا تشمل في السنوات الأولى من عهد الاستقلال التعليم العالي– تعريب المواد التعليمية التي لها علاقة بالشخصية العربية ولو جزئياً، وذلك كالتاريخ والجغرافيا الوصفية والفلسفة. وأذكر أنني طبقت ذلك في عام 1965، إذ كان لي شرف التكفل آنذاك بعمادة كلية الآداب. ثم تقرر في نفس السنة أن تعرب كل المواد في السنة الأولى من التعليم الابتدائي وكان ذلك حدثاً هاماً جداً. وظهرت عندئذ الصعوبات العويصة لقلة عدد المعلمين الجزائريين أولاً، وقلة من تكوّن منهم باللغة العربية، فاستعانت الوزارة المعنية بمعلمين أتت بهم من المشرق. وكانت الحاجة مسيسة جداً إلى ذلك، إذ كان لا بد من تعريب مقرر السنة الثانية بعد ما حصل بالنسبة للسنة الأولى وهكذا دواليك. ولبى الدعوة كثير من المعلمين العرب، ولم تكتف الدولة بذلك بل أرسلت إلى البلدان العربية، وخاصة إلى مصر وسوريا والعراق، الكثير من الطلبة للحصول على درجة الليسانس في مختلف اختصاصات، في الآداب والعلوم الاجتماعية، وخُطّط لهذا الإرسال على عدة سنوات تحضيراًُ لتعريب التعليم المتوسط والثانوي. وبالفعل شرعت الوزارة في تعريب بعض المواد العلمية في التعليم المتوسط مبكّراً. وطبق مبدأ التعريب للمواد سنة بعد سنة في التعليم الثانوي إلى أن وصل الطلاب الذين درسوا من أول أمرهم باللغة العربية إلى مستوى البكالوريا وذلك في نهاية السبعينات.

وفي سنة 1980 اتخذ حزب جبهة التحرير الوطني – وكان هو الحزب الوحيد آنذاك–قرارات هامة في ميدان التعليم وخاصة في شأن اللغة العربية. فقد نشرت جريدتا الشعب والمجاهد، بتاريخ 3 يناير 1980، بياناً أصدرته اللجنة المركزية لحزب التحرير الوطني جاء فيه:"تعتبر اللجنة المختصة أن استعمال اللغة الوطنية هو اختيار لا رجوع عنه، وأن موضوع النقاش فيه يقتصر على إدماج هذا الاختيار في المساعي الرامية إلى التنمية الشاملة للوطن، وإلى جعل هذه اللغة وسيلة من وسائل الترقية الثقافية والعلمية والتقنية الحديثة. كما تعتبر أن التدعيم والنشر الواسع للغة الوطنية يتماشى مع التشجيع لاكساب لغات أخرى أجنبية تمكن الطالب من الاطلاع بكيفية دائمة على تطور العلوم والتقنيات ومن المساهمة فيه.

ثم جاء في القرارات التي اتخذت، وخاصة في البند السادس، ما يلي: "ضرورة إقامة برنامج وطني إجرائي لتعريب قطاع التعليم: في مستوى التربية ومستوى التعليم العالي والتكوين في إطار من التكامل فيما بينها وبهدف التعريب لقطاعات الإنتاج وقطاع الإدارة". ثم تلا ذلك عدد من التوصيات تناولت بالتفصيل المراحل الخاصة ببرنامج التعريب التي ذكرت في القرارات.

وجاء أيضاً في البند الثالث والأربعين من هذا البيان: "الشروع في توحيد لغة التعليم بالاعتماد على جدول زماني لإزالة ازدواجية التعليم في العلوم الاجتماعية والإنسانية، وخاصة في الحقوق والعلوم السياسية والصحافية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية والجغرافية وغيرها، واقتصار التعليم فيها على اللغة الوطنية وحدها، وذلك لإنهاء التناقض الصارخ ذي العواقب الخطيرة الناتج عن ازدواجية الشهادات والمنهاج، وكذلك عدم وجود تكافؤ الفرص للطلاب المتخرجين في ميدان الشغل. كما لا بد من فتح المجال لهم لإجراء الدراسات العليا في مختلف التخصصات باللغة الوطنية". أما البند السابع والأربعون فجاء فيه ما يلي: "إنشاء مركز جامعي للتعريب تكون مهمته الأساسية النشر والترجمة للمراجع العلمية الجامعية من جميع اللغات إلى اللغة الوطنية، وإثراؤها والنهوض بالحركة العلمية والثقافية عبر الوطن بالتعاون مع الجامعات والمجامع العربية".

فكل هذه القرارات والتوصيات تدل على عزم قوي في توسيع استعمال اللغة العربية، ورأت اللجنة المركزية، وهي على حق، أن التعريب الشامل يمرّ ضرورة بتعريب التعليم، ولهذا ركزت اهتمامها على التعليم بمختلف قطاعاته وخاصة التعليم العالي. إلا أن القرار شيء والتطبيق شيء آخر، وقد طبقت بالفعل أهم ما ذكر في البيان، ونخص بالذكر تعريب العلوم الاجتماعية والإنسانية. فقد أراد المسؤولون أن يسيروا على نفس المنهج الذي سير عليه في تعريب التعليم الابتدائي والمتوسط. فقرروا تعريب كل المواد الخاصة بالعلوم الإنسانية من السنة الأولى من الليسانس، وشُرِع في ذلك في أكتوبر من عام 1980. وكان 80 بالمائة من الأساتذة ليس لديهم الملكة اللغوية الكافية لإلقاء دروس باللغة العربية، على تفاوت طبعاً فيما بينهم. ولم يكن في الجامعات من المراجع إلا العدد القليل جدّاً.

فإن كانت القرارات إيجابية فإن هذا غير كافٍ، إذ كان ينبغي أن يلجأ في الإشراف والتخطيط إلى أهل الاختصاص في علوم التسيير وعلوم اللسان، وأن تكون المتابعة والمراقبة شديدتين وحقيقيتين ومهما كان، وعلى الرغم من هذه الجوانب السلبية الخطيرة، فإن اللغة العربية قد استرجعت بالفعل مكانتها في هذا القطاع الهام. والذي يرمي إليه ذوو السلطة الآن هو تحسين المستوى اللغوي والعلمي معاً للأستاذ، وقد أنشئ زيادة على ذلك مركز وطني يُدعى: مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، وسنعود إليه فيما بعد.

أما تعريب العلوم الدقيقة والتكنولوجيا فلا بد أن نذكر أن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (الناشئة عن انقسام وزارة التربية1971) قد فتحت أقساماً باللغة العربية في المعاهد العلمية، خاصة في الرياضيات والفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء، ولا بد أن نذكر ههنا كيف حصل ذلك. فقد سبق أن أنشأت وزارة الشؤون الدينية والتعليم الأصلي في الستينيات ثانويات تابعة لها، ولم تكن على النمط الذي كانت عليه الثانويات التابعة لوزارة التربية. وتخرجت منها أول دفعة في البكالوريا في بداية السبعينات. وأراد الكثير منهم أن يتابعوا دراساتهم في الأقسام العلمية، ولم تكن في ذلك العهد إلا الفرنسية، ففتح لهم وزير التعليم العالي هذه الأقسام ولم يدمجهم في الأقسام الموجودة، وكان من الممكن –في نظرنا– أن يكون التعليم باللغتين باتخاذ التدابير المناسبة (كتعليم مكثف للغتين لمن لا يتقن إحداهما).

وهكذا خلقت ازدواجية تعليمية خطيرة جداً [1] في ميدان العلوم إلى جانب ازدواجية التعليم في العلوم الاجتماعية، وقد حاولت اللجنة المركزية للحزب أن تزيلها بتوحيد لغة التعليم. وكان ذلك خطيراً إذ انقسم المواطنون إلى نوعين من المثقفين: أحدهما لا يعرف إلاّ الفرنسية والآخر لا يعرف إلا العربية، وأعتقد أن هذا لم يكن خاصاً بالجزائر: فإن كانت هذه الظاهرة قديمة وموجودة في كثير من البلدان العربية إلا أن سوء التدبير في التطبيق لقرارات الدولة قد يكون من عوامل التقوية لهذه النزعة الانقسامية المشؤومة. والغريب في كل هذا هو أن المسؤولين لا يتصورون أبداً أن التعليم الواحد؛ أي لنفس الطلاب بل ولنفس المادة، يمكن أن يكون مزدوج اللغة، بل ومتعدّد اللغات.

(1) ولا بد من التمييز بين الإزدواجية اللغوية عند الفرد وهو مستحسن (كلما عرف الإنسان لغة زيادة علي لغته كان أحسن وأفيد به وللأمة) وبين ازدواجية اللغة في المؤسسات ويكون ذلك بانقسام المثقفين إلى قسمين اثنين وله عواقب وخيمة وهو أسوأ الأوضاع وكارثة فظيعة.

أما التعريب الشامل لتعليم العلوم غير الإنسانية والتكنولوجيا فقد تم إنشاء عدد من المدارس العليا لإعداد أساتذة العلوم، إلا أن هذا اقتضى تعريب جميع المواد في التعليم المتوسط والثانوي فقط، ولم تعرب المواد العلمية في الجامعات إلا ما سبق ذكره من إنشاء أقسام علمية في وقت مبكر تحت ضغط الطلاب المتخرجين من مدارس وزارة التعليم الأصلي (الديني). وقد اندثرت هذه الأقسام شيئاً فشيئاً بانضمام الكثير من الطلاب إلى الأقسام القديمة المفرنسة (لصعوبة وجود عمل للمعربين).

ولا بد من التأكيد ههنا على أن مشكلة بقاء التعليم الجامعي للعلوم والتكنولوجيا باللغة الأجنبية الفرنسية أو الإنجليزية ليس خاصاً بالجزائر فإن استثنينا سوريا فإن جميع البلدان العربية ما تزال تعلم العلوم بإحدى هاتين اللغتين، فالمشكل يعم كل الناطقين بالضاد تقريباً. وقد دعا الكثير من الأساتذة والعلماء الكبار، والكثير من الهيئات والتجمعات السياسية وغير السياسية، إلى تعريب كل تعليم للعلوم والتكنولوجيا منذ زمان بعيد بدون جدوى. وليس ذلك خاصاً ببلد واحد، بل حصل ما هو أخطر بالنسبة إلى مستقبل اللغة العربية في بعض البلدان العربية وهو التراجع عما كان عليه من إجراء التعليم لبعض العلوم باللغة العربية وقُلب الأمر فقررت بعض الجهات أن تدرس هذه العلوم في الجامعة باللغة الإنجليزية (حصل ذلك في الأردن حسب ما حكاه لنا الدكتور عبد الكريم خليفة). ومثل ذلك قد حصل بالفعل في الجامعات، وخاصة في المؤسسات العلمية من القطاع الخاص أو التي تنتمي إلى بلدان لا تسيطر فيها الدولة سيطرة تامة على الجامعات. فإبقاء كل البلدان العربية – ما عدا سوريا– تعليم العلوم والتكنولوجيا في الجامعات بلغة أجنبية هو سلوك سلبي جداً، لأنه إقصاء حقيقي وتهميش للغة الوطنية عما هو حيوي واستراتيجي، ومنعها بالتالي من أي إثراء وأي ترقية، وما هو أخطر من ذلك هو الاندماج التام في ثقافة أخرى بدون مقابل؛ أي استسلام تام واختفاء لكل ما يخص هويتنا، واللغة أساس كل هوية كما هو معروف.

ولنا في ذلك رأي خاص: فالخطورة الحقيقية في ذلك في هذا العصر الذي نعيش فيه هو إبقاء التعليم على لغة واحدة لنفس الطلاب وهي الفرنسية والإنجليزية في بعض الاختصاصات، ففي عصر العولمة وعصر الاتصالات الإلكترونية والإعلام

السريع سرعة الضوء وعصر التطور العجيب للتكنولوجيا وسائر العلوم؛ لا يمكن أن يكتفي غير المتفوق من البشر (الأمم النامية) بوسيلة لغوية واحدة – حتى ولو كانت الإنجليزية– وخاصة إذا كان ذلك على حساب لغته القومية. وعلى هذا الأساس يمكن أن نفسر هذا الموقف السلبي من التخلي عن اللغة العربية فهذا لا مبرّر له أصلاً، ولا يفسره إلا تلهُّف الناس واستهتارهم بمعرفة اللغات ذات النفوذ العالمي. وذلك مثل الباحث الفرنسي في التكنولوجيا فإنه يحاول في كل فرصة تؤتى له أن يتكلم عما قام به من بحوث بالإنجليزية، لأن من يستمع إليه من العلماء والاختصاصيين أكثرهم يتواصلون بهذه اللغة ويكتبون بحوثهم بها. إلاّ أن هذا الفرنسي اكتسب ثقافته بلغته الأصيلة حتى في العلوم، وسرّ نجاحه هو أنه يتقن أكثر من لغة ويعمل بها. ولماذا لا يكون الأمر كذلك بالنسبة إلى الأمة العربية؟. وبعبارة أخرى لماذا نفرض على أنفسنا لغة واحدة في اكتساب العلوم فالنقص ليس في المحافظة على ثقافتنا العربية – فهذا هو أول ما نفكر فيه– بل في اكتفائنا بها في اكتساب غير العلوم. نعم إن العصر يقتضي أن نلمّ بما يجدّ من جديد في ميدان العلوم والتكنولوجيا ونساهم في حركة الإبداع وإلا استولى علينا المتفوق في هذه العلوم. فهذا الخوف من التقوقع–وهو طبيعي جداً– قد يفسر الاستهتار بالرجوع إلى مصادر العلم المبدع باستمرار وهي اللغات الأجنبية. إلاّ أن هذا لا يفسر أبداً إحلال هذه اللغات محل العربية في كل هذه الميادين العلمية. نعم قد تكون هذه الأخيرة لا تستطيع هي وحدها أن تلبي كل حاجاتنا في ميدان العلوم، إذ كل هذا لا ينتجه العرب، لكن ما المانع أن تكون العربية مرافقة للغات الأخرى في تعليم العلوم؟ وسنتكلم فيما يلي عن الوسائل التي يمكن أن نطور بها أحوال العرب في هذا الميدان.

ولهذا نقترح ألا نبقي أي تعليم في الجامعات في العلوم على لغة واحدة مهما كانت أهميتها: فالأهمية القصوى هي للهوية والتراث وللسؤدد العلمي والتكنولوجي والعسكري معاً، كلها أمور حيوية ولازمة للاستقلال الفكري والاقتصادي والسياسي. ولذلك يجب في نظرنا أن لا تبقى الإنجليزية أو الفرنسية تسود كل التعليم للعلوم كما هو الحال في جميع البلدان العربية تقريباً. فإن كان صعبا أن نتخلى عن استعمال إحدى اللغتين في عصر العولمة كما يعتقد الكثير من الناس في جميع البلدان العربية

فما هي الحجة في إقصاء العربية تماماً من هذا الميدان، ولماذا لا تساهم مع إحدى اللغتين في تعليم العلوم، ولماذا نحرمها من ذلك ونحن نعرف وأهل الاختصاص كلهم يعرفون أن استعمال اللغة في جميع الميادين هو من أسباب حيويتها ونموّها وترقيتها وتهميشها عن العلوم خاصة من لغة في هذه الأزمنة التي نعيش فيها هو أقوى وأكثر نفوذاً ممن لا يستطيع أن يستعمل إلاّ لغة واحدة. واستعمال اللغة في كسب المعرفة أصبح ضرورياً اليوم حتى بالنسبة لأمريكا وهو فرض عين بالنسبة للجامعيين والباحثين من العالم الثالث.

هذا ولا يمكن أن ندّعي أن تعليم اللغات الأجنبية في الثانوي كاف لاكتساب الطالب القدرة على الرجوع إلى المراجع المكتوبة بهذه اللغات، فهذا غير صحيح والتجربة تبيّنه. وإتقان اللغات هو في استعمالها إذ لا يتقن اللغة أيا كانت إلا مستعملها، ولذلك ينبغي –في نظرنا– أن يكون الطالب، في العلوم خاصة، قادراً تمام القدرة على متابعة الدراسة باللغة الأجنبية، كما هو قادر على ذلك بالعربية. والأمر ليس كذلك الآن في الجزائر.

ومع هذا يجب في كل هذا أن تكون اللغات الأجنبية مجرد وسيلة لتحصيل المعارف العلمية والمهارات التقنية غير المتاحة باللغة العربية ليس إلا. ولا ينبغي أن تنافس العربية في تكوين شخصية الطالب فإن اللغة غير بريئة من هذه الناحية، إذ إن دورها الأساسي هو تبليغ الأفكار ومن ثم تنقل اللغة الخاصة بقوم. ويجب أن تكون العربية هي دائماً اللغة السائدة إلا فيما يتعذر فيه ذلك مثل العلوم الطلائعية التي لا نجد فيها أي مرجع بالعربية، فلا ننتظر حتى تنقل مراجعها كلها إلى العربية ولا ننتظر إلى أن يؤلف فيها مرجع بالعربية حتى نطلع عليها. فهذا سبب من أسباب التأخر (ومثال ذلك اللسانيات الحديثة فقد بقي الباحث في اللغة عالة على كتاب واحد مترجم عن الفرنسية سنوات طويلة وهو كتاب اللغة لفندريس).

إنّ هذا يخص اللغة العربية في قطاع التكوين أما القطاعات الأخرى في الجزائر فإن العدالة ومحاكمها وما يتبع للداخلية صار مزدوج اللغة غالباً كلها صارت لا تستعمل إلا اللغة العربية، وكذلك البلديات برمتها وكل المؤسسات التي لها اتصال

مباشر بالمواطنين والجماهير. كما أدخل استعمال العربية في كل القطاعات العمومية منذ السبعينات.

وأما ما أنجزته الجزائر بشأن اللغة العربية وعن المشاريع الكبرى التي ستخدم لغتنا، فقد سبق أن أشرنا إلى إنشاء مركز وطني لترقية اللغة العربية. فقد أنشئ هذا المركز في شهر ديسمبر من عام 1991 وحدّدت له هذه المهام: القيام ببحوث علمية متعددة الاختصاصات في اللغة العربية وظواهر التواصل اللغوي وفي ميدان تكنولوجيا اللغة وهندسة العربية خاصة وغير ذلك.

وترمي هذه البحوث من جهة إلى مضاعفة مردود الطرائق التعليمية للغة العربية في مختلف المستويات، وذلك بإجراء تعليم تجريبي مقارن بين عدة لغات حتى نتمكن من الكشف عن نقاط الضعف بالنسبة إلى العربية.

كما أنشئ أيضاً مجلس أعلى للغة العربية وهدفه أن يتابع حركة توسيع استعمال اللغة العربية في الإدارات خاصة، ويطلع على المشاكل المطروحة عليها في مساعيها في ذلك.

ويحاول بالتالي أن يجد لها حلولاً بالتعاون مع الجهات المعنية.

وأنشئ أيضاً مجمع اللغة العربية في 1986، وشرع في العمل في نهاية التسعينات، وعين فيه بعض الأعضاء في 1998.

ولهذه الهيئة الهامة مشاريع كبيرة منها المشروع القومي الكبير المسمى بمشروع الذخيرة العربية أو الإنترنت العربي، ويهدف إلى إنشاء بنك آلي من النصوص العربية القديمة والحديثة.

وذلك بحوسبة التراث العربي والإنتاج الفكري العربي المعاصر وأهم الإنتاج العلمي العالي باللغة العربية ويكون ذلك على موقع الشابكة (الإنترنت). ولهذا المشروع أهمية كبيرة جداً، إذ سيكون في متناول أي مواطن كل المعلومات التي يحتاج إليها في عمله أو تكوينه أو بحوثه من الطفولة إلى الكهولة، وسيرتفع بذلك المستوى الثقافي للمواطن العربي بكيفية عجيبة.

وستعتمد عليه المجامع اللغوية كمرجع للاستعمال الحقيقي للغة العربية،

وستتوحد المصطلحات العلمية والتقنية فيه بكيفية عفوية، لأن المعنيين بذلك سيختارون المصطلح الأكثر شيوعاً. والذخيرة هي المرجع الآلي الوحيد الذي يمكن أن يمدنا بهذا النوع من المعلومات، لأن الذخيرة تستطيع أن تمسح كل النصوص المدونة فيها.

اللغة العربية والتنمية الشاملة في المغرب العربي
بين المبدإ والتطبيق: تونس نَمُوذَجاً

د.عبد اللطيف عبيد [*]

يطرح البحث قضية أساسية شغلت النخب الثقافية والسياسية في أقطار المغرب العربي عامة وتونس خاصة منذ أواسط القرن التاسع عشر، وهي قضية اللغة التي ينبغي استخدامها في بناء الدولة الحديثة وتحقيق التنمية عبر تعميم التعليم وتحديث الإدارة ونشر الثقافة.

وينطلق البحث من مسلمة أساسية مفادها أنه لا غنى عن اللغة القومية في تحقيق التنمية المنشودة، وأن تعطيل دورها يؤدي حتماً إلى تعطيل التنمية وإلى حدوث "فجوة تنموية" لا تستطيع اللغة الأجنبية سدّها، وذلك لأن "اللغة هي أبرز سمات المجتمع الإنساني، وما من حضارة إنسانية إلا وصاحبتها نهضة لغوية (...) واللغة هي الأداة التي تصنع من المجتمع واقعاً، والوسيلة التي تحدد صلة الإنسان بهذا الواقع(...) ووعاء المعرفة عامة. واللغة الأم هي الوعاء الرئيسي لإبداع وإنتاج المعرفة" حسب تعبير تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003 الذي يضيف، بخصوص اللغة العربية بالذات، أن أخطاراً تتهدّدها و"تنذر بتبديد الفرص التاريخية المتاحة للعرب لإقامة مجتمع المعرفة عبر النهوض باللغة العربية".

أما التنمية التي نعنيها في هذه الورقة – وقد سميناها التنمية الشاملة- فهي التغيّر الإيجابي في حياة المواطنين بصورة عامة لا من الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فحسب ولكن أيضاً من الجوانب التربوية والثقافية وما يتصل بها من بناء الشخصية الفردية والمجتمعية المتحررة من قيود التخلف والتبعية للمستعمر القديم.

---

[*] المعهد العالي للغات- جامعة 7 نوفمبر- تونس.

ض ملامح المسألة اللغوية في

المغرب العربي عامة وتونس خاصة منذ أواسط القرن التاسع عشر وللدور التنموي الذي أناطه هذا الطرف أو ذاك باللغة العربية أو اللغة الأجنبية، وفي القسم الثاني نسعى إلى إبراز انعكاسات الاختبارات اللغوية المتبناة على بناء الشخصية الوطنية والقومية أولاً ثم على التنمية الاقتصادية ثانياً، بالاعتماد على أمثلة من علاقة القوى المنتجة بالمعرفة الحديثة والتقنيات العصرية التي تستأثر بها غالبا اللغة الأجنبية.

رسمية اللغة العربية بين المبدإ والتطبيق:

اللغة العربية هي اللغة الرسمية لكل أقطار المغرب العربي طبقاً لما تنص عليه دساتيرها ومواثيقها وقوانينها. من ذلك أن الدستور التونسي قد نص في فصله الأول على أن "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها".

وأكدّ القانون الجزائري رقم 91-05 المؤرخ في 16 يناير 1991 والمتضمن استعمال اللغة العربية، وذلك في المادة الثانية من الفصل الأول منه، أن "اللغة العربية مقوم من مقومات الشخصية الوطنية الراسخة، وثابت من ثوابت الأمة، يجسد العمل بها مظهراً من مظاهر السيادة، واستعمالها من النظام العام".

وتضمن الميثاق الوطني التونسي الذي أقرّه في 7 نوفمبر 1988 ممثلو الأحزاب السياسية والتنظيمات الاجتماعية والمهنية والتزموا " بالعمل على هديه التقيد بأخلاقه وضوابطه وبالدعوة إلى مبادئه ومقاصده " واعتبروه عقداً مشتركاً بينهم كفيلاً بأن يجمع التونسيين على كلمة سواء" - أن هوية شعبنا عربية إسلامية (...) لذلك تمسكت تونس بعروبتها وإسلامها باعتبارها جزءاً من الوطن العربي ومن الأمة الإسلامية (...). وإن المجموعة الوطنية مدعوة لدعم اللغة العربية حتى تكون لغة التعامل والإدارة والتعليم...".

على أن هذه المبادئ العظيمة السليمة علمياً وحضارياً وسياسياً ما زالت، في معظمها، شعارات غير مطبقة التطبيق الكامل.

وتتشابه الأقطار المغاربية الأربعة-تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا -تشابها

كبيراً في اختياراتها الثقافية ووضعيتها اللغوية وحال العربية فيها، وذلك بسبب اشتراكها في المسار التاريخي وخضوعها للاستعمار الفرنسي الذي طبق سياسة ثقافية ولغوية واحدة ما زالت آثارها ماثلة إلى يومنا هذا، وهو ما يجعل الحديث عن أحد هذه الأقطار منطبقاً، في الجوهر، على الأقطار الثلاثة الأخرى إلى حد كبير.

وتعيش أقطار المغرب العربي الآن ثنائية لغوية تهيمن ضمنها اللغة الأجنبية- وهي الفرنسية أساساً- على اللغة العربية وتستأثر دونها بالمجالات الحيوية في التعليم والإدارة والاقتصاد، إذ غالباً ما تستخدم الفرنسية في تدريس المواد العلمية والتقنية في التعليم والتكوين المهني، وفي تدريس التخصصات العلمية والهندسية والاقتصادية في التعليم العالي، كما تستخدم في كثير من الإدارات والمؤسسات العمومية والخاصة ذات الصبغة الاقتصادية والمالية والتقنية سواء بصورة شاملة أو مع استخدام جزئي وشكلي للغة العربية، وذلك بالإضافة إلى مزاحمة الفرنسية للعربية في تدريس المواد القانونية والاجتماعية والإنسانية في بعض المعاهد والكليات وفي الإعلام والثقافة والمحيط.

وانه لمن الجائز أن نقول إن الثنائية اللغوية في المغرب العربي قد قصرت استخدام العربية (الفصيحة أو العامية)، كليا أو غالباً، على المجالات السياسية والدينية والأدبية وعلى الإعلام والثقافة الجماهيرية وتعليم المواد الإنسانية والاجتماعية والقانونية، إضافة إلى القضاء والإدارات غير الاقتصادية أو التقنية، في حين استأثرت الفرنسية بالمجالات "العصرية" في التعليم والإدارة والمجتمع، وهو ما كرس نظرة توارثتها بعض الفئات النافذة عن الفترة الاستعمارية وتتمثل في أن اللغة الأجنبية (الفرنسية) لغة "التفتح" و"المعاصرة" و"الحداثة" وما يرتبط بها من "تنمية" و"تقدم" وترق في السلم الاجتماعي، في حين أن العربية – طبقاً لهذه النظرة–لغة "الأصالة" وما يرتبط بها من "تراث" و"دين" و"أدب"...إلخ، وهو أيضاً ما يجعل من مثل تلك المبادئ التي تضمنتها الدساتير والقوانين والمواثيق والداعية إلى جعل اللغة العربية اللغة الرسمية، وبالتالي – لغة التعامل والإدارة والتعليم– مجرد شعارات أفرغت، منذ البدء، من جلّ محتواها، وإن كانت بعض فئات من الرأي العام الوطني ما تنفك "تضغط (..) لإصدار قرارات حكومية تعريبية [1] لكنها قرارات لا "تعدو تعريباً ظرفياً" على حد تعبير نازلي معوض

أحمد، ولا يجوز اعتبارها، إطلاقاً، إنجازا يتنزل ضمن "خطة" أو "استراتيجية تعريبية وطنية". وإن ما يدعو إليه أنصار اللغة القومية، من ضرورة إحلال اللغة العربية محلها الطبيعي في كل المجالات ومن ضرورة التعريب الشامل بقرار رسمي ملزم،لا يزال أملا بعيد المنال، بسبب أهمية مواقع المناهضين للتعريب أو المرجئين له من جهة، وظهور دعوات جديدة في ظل العولمة يتوهم أصحابها أو يزعمون أن لا داعي، من الآن فصاعداً، للتمسك بالخصوصيات اللغوية والثقافية من جهة أخرى.

وفي ظل هذا الوضع يعود الجدل في أوساط النخبة، بين الفينة والأخرى، إلى قضية الهوية والانتماء في علاقتهما باللغة، وتتفجر، من حين إلى آخر، تلك القنابل الموقوتة التي زرعها الاستعمار القديم والجديد على درب البناء الوطني والمسيرة القومية، وذلك على شكل صراعات تحركها توجهات لغوية وثقافية متباينة، أو في صورة سياسات تربوية تغّرب الأجيال الناشئة عن مكانها تارة وزمانها تارة أخرى.

المسألة اللغوية: جذورها وامتدادها.

والحقيقة أن هذا الموقف من اللغة العربية واللغة الفرنسية والذي مثل جوهر "القضية اللغوية" في المغرب العربي الحديث ليس جديداً ولا خاصاً بفترة الاستقلال. ففي تونس على سبيل المثال، و"منذ أواسط القرن التاسع عشر، وبالتحديد منذ أن أنشأ المشير أحمد باشا باي (ملك تونس حينئذ) مدرسة باردو الحربية سنة 1840 لتخريج الضباط الذين كان يحتاج إليهم لتعصير جيشه، طرح دور اللغة العربية في تدريس العلوم العصرية، وحسم التساؤل مؤقتاً باستعمال اللغات الأجنبية في التدريس والاكتفاء بترجمة بعض المواد والمراجع إلى اللغة العربية، ثم جاء الوزير خير الدين باشا وجعل من الازدواجية (العربية/ الفرنسية) اختياراً رسمياً، جسّده في المدرسة الصادقية التي أنشأها عام 1876، وأرساه على أساس تكوين التلاميذ في اللغة العربية وتخصيص اللغة الفرنسية لتدريس العلوم العصرية. ومع انتصاب الحماية الفرنسية سنة 1881، وعودة الأفواج الأولى من المتخرجين في المدارس الباريسية، احتدم الجدل حول مكانة اللغة العربية في المدرسة والمجتمع، في الوقت الذي كانت تتغلغل فيه اللغة الفرنسية ويزداد انتشارها" [2].

وبالإضافة إلى التعليم التقليدي المعرّب الذي يزاوله تلامذة "جامع الزيتونة" وفروعه بالعاصمة وداخل البلاد، والتعليم العصري في "المدرسة الصادقية" القائم على ثنائية لغوية لصالح الفرنسية، والتعليم الأجنبي (الفرنسي والإيطالي)، أنشأت السلطة الاستعمارية، خدمة لمصالحها أساسا، "المدارس الفرنسية–العربية"، التي انتصر لها شق من النخبة التونسية المثقفة من "جماعة الشباب التونسي" [3]، وفي مقدمتهم علي باش حانبة [4] الذي كان في طليعة المدافعين عن اللغة الفرنسية وتعزيز دورها التربوي والثقافي في البلاد باعتبارها "الطريق الموصلة إلى ما اتفق على تسميته بالحضارة الحديثة التي تبحث الشعوب المتأخرة عن البلوغ إليها" [5] و"أن انتشار الأفكار الحديثة في مجتمعنا التونسي يجب أن يكون عن طريق اللغة الفرنسية التي أصبحت لغة رسمية، تقريباً، في هذه البلاد" [6]، لذلك يرفع الشعار القائل بأنه "يجب أن يكون التعليم بالفرنسية وأن تدرس العربية "[7]، في حين عمل شق ثان كان من أبرز عناصره مثقف وطني آخر من الجماعة نفسها – وهو خير الله بن مصطفى [8]– على مقاومة هذا التوجه وذلك بإنشاء "المدارس القرآنية" التي كانت معربة تعريباً كاملاً، وهو ما أدى إلى تواصل النقاش حول الاختيار اللغوي" الذي كان موضوعه الحقيقي هو مشروع المجتمع التونسي بشكل كامل" [9].

وقد اتجهت حكومة الاستقلال إلى تعريب المصالح الإدارية غير التقنية أو المالية، فعربت وزارات العدل والداخلية والدفاع وما يتبعها من قضاء وشرطة وإدارة محلية وتكوين، ووحّد نظام التعليم وتقرر تعريبه مرحليا في نطاق مخطط إصلاح التعليم الذي أعلن سنة 1958، والذي أوجد، في التعليم المتوسط والثانوي ، ما سمي بـ"الشعبة الأصلية" المعربة تماماً (وقد عرفت ب "شعبة أ") والتي كان من المنتظر أن تؤول إليها الشعبتان الأخريان:" الشعبة ب" التي كانت تعلم فيها العلوم بالفرنسية وتدرس فيها العربية، والشعبة "ج" المفرنسة والتي كانت امتداداً للمدارس الفرنسية [10]. إلا أنه سرعان ما تراجعت السلطة عن تعميم التعريب، فَأَلْغَت "الشعبة أ" المعربة في السنة الدراسية 1967–1968 [11]، وعبّرت عن اختيارها المبدئي بخصوص لغة تدريس العلوم وهو اعتماد اللغة الأجنبية وبالذات اللغة الفرنسية، إذ إنه: "اختصاراً للزمن وتوفيراً للجهود وحرصاً على النجاعة لا بدّ من تعليم العلوم بلغة العلوم" [12]،

وهو ما يذكرنا بالاختيار اللغوي الذي كانت قد تبنته جماعة الشباب التونسي وزعيمها علي باش حانبة الذي رفع شعار "يجب أن يكون التعليم بالفرنسية وأن تدرس العربية"، بل إن هذا الشعار نفسه هو الذي لخص به وزير للتربية في أوائل السبعينات فلسفته التربوية على حد تعبير محمد هشام بوقمرة [13].

إلا أنه على الرغم من التراجع الذي عرفه، في أواخر السبعينات، تعميم تعريب التعليم العام مما كان له الأثر السيّء على حال اللغة العربية والثقافة العربية الإسلامية وهوية الأجيال الناشئة وانتمائها، فإن السبعينات، خلافاً لذلك، قد عرفت بعض الإنجازات التعريبية المهمة المتمثلة في ما يلي خاصة:

أ- تعريب التعليم الابتدائي بحيث أصبحت اللغة الفرنسية مادة ضمن المنهج بعد أن كانت لغة تدريس المواد العلمية (الحساب، الطبيعة).

ب- تعريب مادتي التاريخ والجغرافيا في التعليم المتوسط والتعليم الثانوي، وقد كانتا إلى ذلك العهد- أي بعد حوالي عشرين عاماً من استقلال البلاد- تدرسان باللغة الفرنسية بما في ذلك جغرافية البلاد وتاريخ الحركة الوطنية، وكذلك تعريب مادة الفلسفة [14] في التعليم الثانوي.

جـ- تعريب تدريس كل المواد- بما في ذلك المواد العلمية – في مدارس إعداد المعلمين التي كان الالتحاق بها، حينئذ، يتم بعد المرحلة المتوسطة.

د- تعريب بعض المواد القانونية والاجتماعية والإنسانية وحتى الاقتصادية أحيانا في عدد من الكليات والمعاهد الجامعية، ومبادرة بعض أساتذة الطب [15] بالخصوص إلى تدريس تخصصاتهم باللغة العربية، وكذلك مبادرة بعض مدارس ومراكز التكوين المهني والصناعي والفلاحي إلى تعريب دروسها.

هـ- تواصل حركة تعريب الإدارة وإن ببطء شديد غالباً.

ولم يطرأ تغير ذو بال على الوضعية اللغوية في تونس خلال العقدين المنقضييْن [16] على الرغم من إعلان الميثاق الوطني الذي لم تحوّل مبادئه المحددة للاختيارات اللغوية إلى تطبيقات عملية وإنجازات ملموسة من شأنها أن تغير الموقف السائد من اللغة العربية وتعيد إليها الاعتبار الحقيقي وتفرض استعمالا شاملاً في التعليم والإدارة

والمحيط، بما يفضي، ضرورةً، إلى انتعاشها وحيويتها وتطورها وأدائها لوظائفها، ويرسخ في الناشئة هويتهم وانتماءهم العربي الإسلامي. ومع ذلك فإنه من اللازم أن نشير إلى الأحداث والمواقف التالية التي نعتبرها مميزة لهذه المرحلة:

أ- إرساء التعليم الأساسي الإجباري الذي يدوم سنوات [17] والذي تدرس كل المواد الإنسانية والعلمية والتقنية في مرحلته الابتدائية والمتوسطة باللغة العربية [18]، باستثناء "المدارس المتوسطة النموذجية"؛ أي مدارس النخبة، إذ عادت فيها الفرنسية لغة تدريس للمواد العلمية.

ب- تكريس تدريس العلوم الدقيقة والتطبيقية في التعليمين الثانوي والجامعي باللغة الفرنسية [19] مع تواصل الاتجاه نحو تعميم تدريس المواد الاجتماعية والإنسانية.

جـ- فتور الجدل الذي كثيراً ما احتدّ، خلال العقود السابقة، حول القضية اللغوية والموقف من اللغة العربية واللغات الأجنبية، وذلك في مقابل ظهور نقاش حول اللغة الأجنبية الأَوْلى بالاستعمال في تعليم العلوم والتقانة وفي المعاملات الاقتصادية وخاصة مع الخارج، والدعوة إلى الاستعاضة عن الفرنسية بالإنجليزية أو دعم حضور هذه الأخيرة باعتبارها، في نظر البعض، "لغة العلوم والتقانة"، مما زاد في تهميش المطالبة بإحلال العربية محلها الطبيعي والكامل في مختلف مجالات الحياة.

د- دعم التوجه نحو مزيد استخدام اللغة العربية في الإدارة العمومية والمحيط بدلاً من اللغة الأجنبية أو إلى جانبها، وذلك عبر استصدار عدد من النصوص القانونية [20].

ويستخلص من كل ما سبق أن أهم ظاهرة تتصف بها الوضعية اللغوية في تونس هي الثنائية التي تهيمن في نطاقها اللغة الأجنبية (الفرنسية) على اللغة العربية وتستأثر دونها بتعليم العلوم والتقنيات وبالمعاملات في المجالات الاقتصادية والمالية والتقنية.. بما يجعلها "لغة رسمية"، تقريباً، في هذه البلاد "على حدّ تعبير علي باش حانبه منذ حوالي قرن كامل [21]، ويهمش اللغة العربية ويقصيها عن مثل هذه المجالات التي بدونها يمتنع تحقيق المشروع النهضوي، ويكرس دونية اللغة العربية

إزاء اللغات الأجنبية عامة والفرنسية خاصة لدى بعض الفئات الاجتماعية المتنفذة اقتصادياً واجتماعياً وثقافيا وما يترتب على ذلك من استخدام مكثف للألفاظ والعبارات الأجنبية في الدارجة المحلية مما يفقر العربية ويشوه صورتها ويعسّر التواصل مع مواطني الأقطار العربية الأخرى، وما ينتج عن ذلك أيضاً من آثار سلبية على شخصية المواطن التونسي خاصة والمواطن المغاربي عامة وهويته وانتمائه، في مقدمتها ما تعيشه بعض شرائح الأجيال الناشئة من حيرة وتذبذب وانفصام واستلاب تلقي بها أحياناً في مهب التطرف يميناً أو شمالاً.

من انعكاسات المسألة اللغوية على الهوية والانتماء:

والواقع أن منزلة اللغة في الحياة الوطنية والقومية عامة وفي التربية والتعليم خاصة، ونوعية الأدوار والوظائف التي تؤديها هما اللتان تحددان قيمتها لدى أهلها وتصوغان مواقفهم منها وبالتالي من ثقافتها. "وبما أن الثقافة سمة من سمات المجتمع الذي تقوم التربية بدور كبير في بنائه، فإن التربية تسهم في صياغة الثقافة (...). وإن من أهم الخصائص البارزة للواقع الثقافي في الوطن العربي تفشي ظاهرة التغريب الثقافي. ولا شك أن أهم معاني التغريب هو النزعة العمياء إلى الغرب وتحول العناصر الغربية والبنى والقوى التي تتبناها إلى أجسام غريبة ذات قوة ونفوذ وقادرة على إنتاج مجتمعها وحضارتها الأم في البيئة العربية، وتبنّي أو فرض النموذج الغربي كعنصر رئيس أو وحيد في المشروع النهضوي العربي" (22).

وقد انتبه رجال الإصلاح في المغرب العربي عامة وتونس خاصة منذ وقت مبكر إلى ما بين الاستعمار اللغوي المتمثل أساسا في فرض اللغة الفرنسية في كل مجالات الحياة وفي مقدمتها التعليم وما ترتب على ذلك من تهميش اللغة العربية وضرب الثقافة العربية الإسلامية من جهة، وتغريب أهلها وإلحاقهم فكرياً ونفسياً وحضارياً بالغرب الاستعماري بما يجعلهم جزءاً منه وفي خدمة أهدافه ومصالحه من جهة أخرى، وهو ما عبر عنه شيخ الإسلام أحمد بيرم في محاضرة شهيرة له عن "حياة اللغة العربية" ألقاها بتونس عام 1931 بقوله: " إذا علّمت شخصاً بلغته فقد نقلت

العلم إلى تلك اللغة، أما إذا علمته بلغة أخرى فلم تزد على أنك نقلت ذلك الشخص إليها" [23].

وقد أبرزت دراسات تربوية ولسانية عديدة المشكلات الخطرة التي نتجت عن هيمنة اللغة الفرنسية على اللغة العربية في المدرسة خاصة والمجتمع عامة. من ذلك ضعف إقبال الطلاب على مطالعة الكتب العربية [24]، بل استصعابهم اللغة العربية وتراجع ميلهم إليها وتحصيلهم لها كلما تقدموا في الدراسة [25] ، بسبب تحوّل تعلم المواد العلمية إلى اللغة الفرنسية وارتفاع دافعية تعلم هذه اللغة – وقد جعلها النظام التربوي "لغة العلوم"، وبالتالي لغة النجاح والترقي في السلم الاجتماعي– على حساب اللغة العربية. ومن تلك المشكلات أيضاً ما يتصل بدور اللغة في التكوين النفسي ونموه لدى المتعلم. ولا شك أن دعم اللغة الأم وإثراءها هما اللذان يمكنان من نمو نفساني متوازن ومن تفتح ذهني خصب، كما أن هذه اللغة هي التي تمكن من تجنب القطيعة بين المدرسة والوسط الأسري للطفل وتمثل وسيلة اندماج وتلاؤم فعالة، وهو ما لا يساعد عليه البدء بتعليم اللغة الأجنبية منذ الصفوف الابتدائية الأولى وقبل التمكن الملائم من اللغة العربية. وقد توصلت دراسات جادة في هذا الصدد إلى أن تعلم اللغة الثانية يجب أن يبدأ بعد أن يتجاوز الطفل الفترات الحساسة في تطوره النفسي، وألا تكون هذه اللغة الثانية في علاقة صراع وتصادم مع اللغة الأم [26]، كما أبرزت هذه الدراسات أن الثنائية اللغوية في المغرب العربي وما نتج عنها من اتجاهات تعليمية متناقضة "لا تخضع لمعايير موضوعية في اختيار لغة التعليم وإنما تعكس المصالح السياسية الإيديولوجية المتصارعة" [27].

وتزداد أخطار هيمنة اللغة الفرنسية وثقافتها على اللغة العربية والثقافة الإسلامية عندما يتعلق الأمر بالمدارس الأجنبية التي لا تكاد تدرس فيها اللغة العربية إلا في صورة "لغة أجنبية"، وهو ما كرس طبقية هذا التعليم من جهة، وأضر بالانتماء القومي من جهة أخرى [28]. فبخصوص الطبقية نلاحظ أن التعليم الأجنبي في الأقطار العربية عندما توسع وأصبح علمانيا كان مخصصاً في المقام الأول لأبناء الطوائف الأجنبية المقيمة في هذه الأقطار، ثمّ لما سمح للعرب بدخول مدارسه تم ذلك بصورة انتقائية بحيث أصبحت مقصورة على الصفوة منهم، فأصبح هذا التعليم الأجنبي أحد

مظاهر الطبقية القائمة في البناء الاجتماعي. ولم يتبدل هذا الوضع مع مجيء الاستقلال، إذ تواصل التمايز بين التعليم الوطني والتعليم الأجنبي الذي ظل يمثل نوعاً متميزاً من التعليم لا يتاح إلا للقادرين مالياً. أما بخصوص الانتماء القومي فقد كان للوجود الأجنبي في التعليم أثره الواضح في الثقافة العربية، إذ خلق أجيالاً من المواطنين تتجه بولائها نحو الدولة التي تعلمت بمدارسها فبقيت غريبة عن الثقافة والمجتمع العربيين. وقد أفرز ذلك التعليم الذي كان يمثل أكثر من دولة أجنبية أجيالاً غير متجانسة من المتعلمين يختلف انتماؤها باختلاف الدول المشرفة على المدارس التي تعلمت فيها، فنشأت هذه الأجيال لا تعرف إلا القليل عن وطنها، بينما تعرف الكثير عن بلاد أخرى قد تبتعد عنها من حيث المساحة ولكنها تقترب منها وجدانيا. ومن هنا فإن خطر التعليم الأجنبي يتمثل في توجيه انتماء العرب إلى ما سمي ب "الدولة الأم" صاحبة الثقافة الموجهة. ومن مظاهر سيطرة التعليم الأجنبي على الفكر العربي في المغرب العربي وحتى في مناطق عربية أخرى أن لغة الأوساط الاجتماعية الراقية ظلت اللغة الأجنبية لا فقط كلغة تخاطب وإنما أيضاً كتعبير عن قوالب فكرية مستوردة.

ومن الدراسات الجادة التي أبرزت الآثار الخطرة للثنائية اللغوية في شخصية المتعلم المغاربي وهويته وانتمائه، الدراسةُ التي تقصّى فيما محمد أحمد الزعبي آثار هذه الثنائية في اختلاف المواقف والقيم لدى عينة من طلاب علم الاجتماع بجامعة وهران بالجزائر[29]. وقد تكونت هذه العينة من 500 طالب وطالبة مقسمين مناصفة بين القسمين السائدين في الجامعة: القسم المعرب؛ أي الذي يدرس علم الاجتماع بالعربية، والقسم المفرنس.

ويوضح الباحث في تقديمه لإشكالية البحث وفرضيته الأساسية أن فكرة هذا البحث نبتت في ذهنه في ديسمبر/ كانون الأول 1979 حين شهدت جامعات الجزائر، ومنها جامعة وهران، إضرابات طلابية حول مسألة "التعريب"، وكان الأمر الذي لفت نظره آنذاك هو أن الإضرابات انحصرت في الأقسام "المعربة" إلى حد بعيد، في حين كان الطلبة في الأقسام "المفرنسة" يتابعون دروسهم بشكل عادي، وهذا ما دفعه إلى وضع جملة من الفرضيات منها: "أن الانفصام اللغوي يمكن أن يترتب عليه انفصام

ثقافي".

وقد تضمن الاستبيان الذي أجري على الطلاب، إلى جانب أسئلة عن حالتهم الشخصية والمادية ووضعهم الاجتماعي وخلفيتهم اللغوية، أسئلة حول موقفهم من اللغة وأخرى حول مواقفهم الثقافية.

ومن المواقف المتباعدة التي استخلصها الباحث أن 36% من الطلاب المفرنسين لا يستخدمون اللغة الوطنية (العربية و/ أو الدارجة) في حياتهم اليومية إلا نادراً، مقابل 17% من المعربين، وأن 36% من الطلاب المعرّبين يستخدمون اللغة الوطنية في حياتهم اليومية بصورة كاملة، في حين لا تبلغ هذه النسبة بين المفرنسين سوى 23%.

وبخصوص صلاحية اللغة العربية وقدرتها على استيعاب التطور المعاصر، يرى هذا الرأي 80% من المعربين، في حين لا يراه إلا 47% من المفرنسين.

وتتباعد مواقف الطرفين بشكل واضح حول مسألة التعريب، إذ بينما يرى 95% من المعربين أن التعريب ضروري،لا يرى ذلك من المفرنسين سوى 54%؛ أي أن 46% من الطلاب المفرنسين يرون أن التعريب (أو المقصود هو تعريب التعليم العالي في العلوم الاجتماعية وغيرها) غير ضروري إطلاقاً، وذلك مقابل 5% عند المعربين.

ومن المواقف المتباعدة ما لاحظه الباحث من أن اللغة قد شكلت حاجزاً لغوياً فاضحاً فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية، إذ إن هذه العلاقات انحصرت ضمن حدود القسم اللغوي، فأقربُ صديق لـ 78% من المعربين كان معرباً ولـ 83% من المفرنسين كان مفرنساً، كما أن الذين لم يصوموا شهر رمضان من المفرنسين تبلغ نسبتهم ثلاثة أضعاف نسبة المعربين (18% و 6% على التوالي).

وخلاصة رأي محمد أحمد الزعبي هي أن النتائج العامة لبحثه تشير إلى وجود "جنينية شعرية" من الانفصام الثقافي بين المبحوثين، وأن هذا "الانفصام الثقافي الجنيني" يتماشى ومنعرجات الانفصام اللغوي.

على أنه بالإضافة إلى ما تحدثه الثنائية اللغوية من شرخ داخل المجتمع العربي

الواحد بين "معربين" و "متغربين" (مفرنسين أو مؤجلزين) ومن تنافر بين فئاته وفي صفوف نخبه، فإن للثنائية اللغوية والثقافات المهينة دوراً في عزل المجتمعات العربية بعضها عن بعض، وفي عزل العربي عن واقعه وعن اهتماماته المصيرية، وهو ما أكدته أيضاً دراسات عديدة منها دراسة عن الاتجاهات اللغوية لدى طلاب التعليم الثانوي في تونس "سئل فيها الطلاب عن الثقافة التي يشعرون بانتمائهم إليها، فكانت النتيجة أن – بالإضافة إلى ظاهرة التردد الواضح أي عدم القدرة على تحديد الشعور بالانتماء– الثقافة الأولى التي أكدت نسبة كبيرة من هؤلاء الطلاب انتماءها إليها هي الثقافة الفرنسية، تليها الثقافة التونسية، فالثقافة المغاربية [30].

من انعكاسات الاختيارات اللغوية على التنمية الاقتصادية

من أهمّ وظائف اللغة تسمية الأشياء وتصنيفها لإحكام السيطرة على الواقع والتحكّم فيه، باعتبار أنه "لا سبيل إلى بقاء أحد من الناس ووجوده دون كلام" حسب تعبير ابن حزم، وأن "معرفة مفردات اللغة نصف العلم" على حدّ تعبير الشيخ نصر الهوريني في مقدمته لطبعة القاموس المحيط للفيروز أبادي ، وأنه "إذا لم تعرف الأسماء فسوف تفقد معرفتك بالأشياء" على حدّ تعبير لينيه (Linné) واضع تصنيف علم النبات،وأن "الألفاظ هي التي تحفظ الأفكار وتبلغها..." حسب عبارة لافوازييه (Lavoisier).

إن هيمنة اللغة الأجنبية (الفرنسية) في التعليم العلمي والتقني والإدارات التقنية والمالية قد انتقلت، بطبيعة الحال، إلى مجالات الإنتاج وأخصها الصناعة والزراعة.

ففي مجال الزراعة، سبق لنا أن استنتجنا من خلال بحث ميداني أجريناه في تونس عن المصطلحات الزراعية في إطار الخطاب الزراعي الذي يشارك فيه الفلاحون والمهندسون والمرشدون الزراعيّون والمزوّدون والإعلاميون، أن الاستخدام المكثّف للمصطلحات والتسميات الزراعية الفرنسية في التزويد والإعلام والإرشاد، يمثل عقبة كأداء في سبيل التنمية الزراعية، خاصة أن أغلب الفلاحين أميون ويجدون صعوبة كبيرة في التعامل مع المصطلح الأجنبي فهما واستخداماً.

وضمن عيّنة ممثلة من المصطلحات الزراعية الشائعة لدى الفلاحين التونسيين

– وعددها 1500 مصطلح– وجدنا 470 مصطلحاً مقترضاً، وهو ما يمثل 25 % من مجموع المصطلحات المستخدمة. أما المصطلحات الأخرى فعربية فصيحة أو عامية، أو مترجمة ترجمة لفظية من اللغة الأجنبية.

والمصطلحات المقترضة قديمة أو حديثة. وتبلغ نسبة المقترضات الحديثة حوالي 70%، وهي، على التوالي، من الفرنسية والإيطالية والإسبانية والإنجليزية والألمانية والهولندية وغيرها.

وقد اندمجت نسبة كبيرة من هذه المقترضات صوتياً وصرفياً في العربية العامية وأصبحت جزءاً منها.

وكثيراً ما ولد الفلاحون ألفاظاً عربية عوضت الألفاظ المقترضة في الاستعمال أو استعملت إلى جانبها.

ولئن أثرى الاقتراض معجم الفلاحين وسدّ ثغرات لم تساعد الوضعية اللغوية التي تهيمن فيها اللغة الأجنبية على العربية على سدّها بألفاظ عربية، فإن مفاهيم عديدة أخرى لاحظنا أنّ الفلاحين لا يسموّنها بتاتاً، ويتعاملون معها بالإشارة أو بالعبارة الطويلة الشارحة، كأن تكون هذه العبارة تعديداً لبعض خصائص المسمّى. ومن أسباب انعدام التسمية لدى الفلاحين كثرة المصطلحات الأجنبية، وعسر استيعاب ما يرتبط بها من مفاهيم، وصعوبة تداولها لغرابتها لدى الفلاحين نتيجة جهلهم، غالباً، اللغة الأجنبية. وبالإضافة إلى ذلك فإن اللفظ الأجنبي– خلافاً للعربي– يبقى لفظاً هجيناً قل أن تتوفر فيه معايير المقبولية.

وفي هذا الصدد تبدو اللغة الوطنية مصابة بنوع من العقد بسبب ما يجتاحها من دخيل، ولعدم إثرائها إثراء منظماً بما أصبحت في حاجة إليه من مولدات تعتمد فيها على طاقتها الذاتية وتثرى بها ثراء داخلياً، فتتجاوب مع واقع الفلاحين الثقافي واللغوي والاقتصادي، وتؤدي دورها في التنمية.

وبالإضافة إلى كثرة المصطلحات المقترضة من اللغات الحديثة، لاحظنا وجود مصطلحات زراعية استحدثت بطريقة الترجمة الحرفية من اللغة الفرنسية أساساً. وقد تولّت هذه الترجمة الحرفية جهات تعدّ واسطة بين اللغة الفرنسية من جهة، واللغة

العربية التي يستعملها الفلاحون من جهة أخرى. وهؤلاء الوسطاء هم المعمرون سابقاً، وباعة الآلات والأدوات والأسمدة والمبيدات والبذور، والمهندسون والمرشدون الزراعيون. فهؤلاء جميعاً يميلون في تعاملهم مع الفلاحين إلى استخدام المصطلحات الفرنسية أو إلى تقليد تلك المصطلحات بترجمة مدلولاتها اللغوية دون الانطلاق من المفاهيم التي تدل عليها.

وتفتقر طريقة الترجمة الحرفية إلى التلقائية، ولا تراعي الخصوصيات الثقافية واللغوية للفلاحين، بل إنها تحرّف المفهوم تحريفاً تاماً في بعض الأحيان.

وتعد المقترضات والترجمات الحرفية مظهرا من مظاهر اختلال ميزان القوى اللغوية في إطار "السوق اللغوي" الذي تستأثر فيه اللغة الأجنبية بأكبر قدر من "رأسمال المال".

على أن أهمية اللغة الأجنبية في الزراعة وما يترتب عليها من تعطيل لدور اللغة العربية – لغة الفلاحين – وبالتالي من تعطيل لرواج المفاهيم والتقنيات الحديثة التي لا غنى عنها في التنمية المنشودة هي أشد ظهورا في قطاعات اقتصادية أخرى. ففي دراسة عن مصطلحات الميكانيكيين بتونس لوحظ أن 96 % منها مصطلحات أجنبية، وأن المصطلحات العربية قليلة جدا (4 %) وذلك ضمن عينة ضمنت 150 مصطلحا.

وفي دراسة عن معجم البناء لوحظ أن المصطلحات الأجنبية، ضمن عينة تضم 598 مصطلحا، تبلغ 400 مصطلحا؛ أي بنسبة 67%.

وفي دراسة أخرى عن الاستعمالات اللغوية في مصانع تركيب الأدوات والأجهزة الإلكترونية بتونس تبين أن المصطلحات العربية لا تمثل إلا 2.5% (أي 5 مصطلحات) من عينة ضمت 205 مصطلحات. وبينت الدراسة أيضا أن العمال عاجزون عن تسمية مكونات الأجهزة التي يركبونها.

وهذه النتائج – على محدوديتها– دالة على عدم تحكم القوى العاملة في عملية الإنتاج، التحكم الكامل، وذلك لأسباب عديدة لا شك أن عدم امتلاك الأداة اللغوية المناسبة من أهمها.

الخاتمة

تبين مما تقدم أن أقطار المغرب العربي عامة وتونس خاصة قد عاشت وضعا لغويا متأزما أثّر تأثيراً بالغا في هوية فئات من مواطنيها وأدخل إرباكا على جهود التنمية في مجالات التربية والتعليم والثقافة والنمو الاقتصادي والاجتماعي أو ما سميناه بالتنمية الشاملة.

وقد كان للاختيارات اللغوية المتبناة منذ أواسط القرن التاسع عشر – أي منذ بداية التغلغل الرأسمالي الأوروبي – في التعليم والإدارة والثقافة والمعاملات الاقتصادية ولدى أغلب النخب المتنفذة دور محوري في الأزمة اللغوية التي ما زالت تعيشها بدرجة أو بأخرى أقطار هذا الجناح الغربي من الوطن العربي. وعلى الرغم من الصمود الكبير الذي تحدّت به اللغة العربية– مدعومة بثقافة عربية إسلامية عريقة راسخة– اللغات الأجنبية وهيمنة ثقافتها في عهد الاحتلال، فإنه لا مناص لنا من الاعتراف بأن المغرب العربي، في عهد الاستقلال، لم يوفق التوفيق الكامل في سن سياسة لغوية تنهض باللغة العربية النهضة المأمولة، وتدرأ عنها مزاحمة اللغة الفرنسية، وتجعلها في خدمة التنمية بكل أبعادها.

وإن الانشغال بالاقتصاد والسياسة والأمن لا ينبغي أن يتناسى اللغة وأمنها، باعتبارها رافعة اقتصادية وتنموية، علاوة على كونها وعاء ثقافيا للخصوصيات الفاعلة. وإن اللغة العربية مهددة في وجودها وبقائها أكثر من أي وقت مضى، وقد أراد لها خصومها أن تعاني من الإخفاق والموت البطيء في وقت تعمل الجهات المعادية للعروبة والإسلام على إضعاف العرب والمسلمين في جميع الواجهات، وعلى رأسها هزّهم في هُوِايّاتهم وخصوصياتهم وإرادتهم العربية والإسلامية [31].

الهوامش:

1) نازلي معوض أحمد : التعريب والقومية العربية في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986 (198 ص)، ص 41-42.

2) محمد هشام بوقمرة : القضية اللغوية في تونس، ج 1، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، تونس 1985، ص4.

3) يقول محمد هاشم بوقمرة (المرجع نفسه، ص 49، الحاشية 2): "إن عبارة "الشباب التونسي" على غرار "الشباب الأتراك" قد أطلقتها الصحافة الاستعمارية في أول الأمر على كل دعاة الإصلاح من النشأة التونسية، في أواخر القرن التاسع عشر، وأكثرهم كان يدعو إلى إصلاح "غايته تجديد التعليم بتطعيمه بالعلوم الغربية حسب توجيهات الشيخ محمد عبده وبوحي من الإصلاحات التي أدخلها على التعليم بالأزهر(...) فلم تطلق العبارة إذن كما ادعاه على باش حانبه في أول عدد في جريدة التونسي على الشباب المتخرج من المدارس التونسية، وإنما اختص بها هؤلاء فيما بعد، وخاصة في فترة صدور "التونسي" بالفرنسية ابتداء من 1907، حيث عمدت عصبة هذه الجريدة إلى تبني هذا الاسم والاستئثار به".

4) علي باش (1876-1918) من أبرز الزعماء الوطنيين في العقد الأول من القرن العشرين، درس بالصادقية وباريس، وأسس جريدة "التونسي" بالفرنسية.

5) جريدة التونسي بتاريخ 11-02-1909.

6) جريدة التونسي بتاريخ 31-10-1907.

ويرى علي العريبي (الحاضرة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 1995 (440 ص) ص45) أن علي باش حانبه من أبرز ممثلي الاتجاه الذي انحاز، في العقدين الأولين من القرن العشرين، بكليته إلى الغرب ورأى أن التمسك بالعادات والتقاليد وحتى اللغة العربية هو سبب النكبة التي وقعت لتونس بل للعالم العربي والإسلامي كله، وأن المخرج الوحيد هو التشبه بالغرب في سلوكه وعاداته وتقاليده وخاصة حذق لغته وعلومه".

7) هذه ترجمة للنص الفرنسي الأصلي لهذا الشعار وهو : Instruire en français et enseigner l’arabe.

8) خير الله بن مصطفى (1867-1964) درس بالمدرسة العلوية ثم بالمدرسة الصادقية، اشتغل مترجما بالمحاكم المختلطة، وكان من مؤسسي "الجمعية الخلدونية" (1896) وجريدة "الحاضرة (1988). وقد تولى رئاسة "جمعية قدماء الصادقية" (1905) وكان من أنصار إصلاح التعليم واعتماد العربية لغة تدريس للعلوم العصرية.

9) محمد هشام بوقمرة : القضية اللغوية ....المرجع المذكور سابقا، ص4.

10) أعلن رئيس الجمهورية التونسية في خطابه التاريخي بالمدرسة الصادقية يوم 1958/06/25 ما يلي : أريد أن ألاحظ لكم أن التعليم بالمدارس الثانوية سيكون متجها إلى التعريب واستعمال اللغة العربية حيث تكون لغة التدريس لجميع المواد إلا إذا اقتضت الضرورة والظروف – وذلك لأجل مؤقت– استعمال اللغة الفرنسية للاستفادة من الإمكانات التي بين أيدينا، ريثما تعد المدارس التكوينية الإطارات لتعليم باللغة العربية في جميع المواد..."

11) حول الارتداد عن تعريب التعليم في تونس وأسبابه إبّان الستينات خاصة، انظر مثلا : نازلي معوض أحمد: التعريب والقومية العربية ...، المرجع المذكور سابقا، ص 109–111.

12) ورد هذا الموقف ضمن الفقرة التالية من الخطاب الذي افتتح به الهادي نويره الوزير الأول التونسي الأسبق المؤتمر الخامس للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم في ديسمبر / كانون الأول 1979 : إنه يتعين علينا، إذا أردنا اللحاق بغيرنا أو على الأقل تذليل البون الشاسع الذي يفصل بيننا وبين الأمم الراقية، أن نجعل من التفتح على اللغات الحية، لغات العلوم، قاعدة ذهبية تسير عليها جامعاتنا وتلتزم بها حتى نعطي للغات أجنبية حظها من الاهتمام، وحتى يستطيع طلبتنا وباحثونا أن يكرعوا من المنابع الأصلية مباشرة. أما إذا اقتصرنا على النقل عن طريق الترجمة فإن ذلك لن يفيدنا كثيرا، وأقصى ما في الأمر هو أن نكتفي ببناء شبه حضارة تظل دوما متخلفة عن غيرها. لذا واختصاراً للزمن وتوفيراً للجهد وحرصا على النجاعة لا بد من تعليم العلوم بلغة العلوم، انظر صحيفة "الصباح" التونسية بتاريخ 15–12–1979.

13) محمد هشام بوقمرة : القضية اللغوية...، المرجع المذكور سابقا، ص 5. ويرى هذا الباحث (الموضع نفسه) أنه ليس هذا الأمر غريبا، فالنسب المعرفي بين الطبقة الحاكمة منذ الاستقلال و"جماعة الشباب التونسي" مسترسل ووطيد، من خلال مؤسسة المدرسة الصادقية ومن خلال استمرارية المواقف "المتوارثة" من فرنسا والحضارة الغربية بشكل عام (...)، والخلفية في واقع الأمر واحدة، إذ إنها تتعلق أساسا بالانتماء، كما كان قد عبر عنه جماعة الشباب التونسي وخصومهم.

14) عربت لغة تدريس مادة الفلسفة في التعليم الثانوي بداية من السنة الدراسية 1975–1976 وذلك بمقتضى "القرار التاريخي" الذي اتخذه مجلس الوزراء بتاريخ 1975/8/1.

انظر حول تعريب الفلسفة :

عبد الكريم المراق وتوفيق الشريف ورضا بن رجب: تدريس الفلسفة باللغة العربية في تونس (1981–1984)، المعهد القومي لعلوم التربية، تونس 1982، 260 ص.

15) نعني بالخصوص الدكتور سليم عمار أستاذ الطب النفسي وعلم النفس الطبي بكلية الطب بتونس وعلم النفس المرضي وعلم النفس السريري بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بتونس الذي كان له الفضل منذ أواسط السبعينات في إلقاء أول درس في كلية الطب باللغة العربية، وكان هذا الدرس في مادة الطب النفسي، كما نعني بذلك الدكتور أحمد ذياب أستاذ مادتي التشريح والجراحة بكلية الطب بصفاقس الذي أقدم على عدة تجارب لتدريس تخصصه باللغة العربية منذ 1977 ثم عرّب كليا مادة التشريح لطلبة السنة الأولى بداية من السنة الجامعية 1985–1986. انظر خاصة: أحمد ذياب وآخرون : تعريب العلوم بين النظرية والتجربة الميدانية، صفاقس 1987.

16) يرى محمود الذوادي (في الدلالات الميتافيزيقية للرموز الثقافية ، عالم الفكر، (الكويت) المجلد الخامس والعشرون، العدد الثالث ، يناير / مارس 1997 (ص 9–43)، (ص 35) أن أصحاب القرار السياسي في العهد البورقيبي كانوا لا يخفون ولاءهم للغة والثقافة الفرنسية. وليس هناك تغيير ملموس بالنسبة لانتماء تونس الفرنكوفوني منذ تولي الرئيس بن علي قيادة النخبة التونسية الحاكمة. فالفرنكوفونيون مستمرون في المقاومة على العديد من الجبهات : في الإدارة، في التعليم الثانوي والعالي، في المؤسسات، في لافتات لغة الشارع.

17) وذلك بمقتضى القانون عدد 65 لسنة 1991 المؤرخ في 1991/08/29 والمتعلق بالنظام التربوي.

ومن أهداف هذا النظام التربوي "تمكين المتعلمين من إتقان اللغة العربية بصفتها اللغة الوطنية إتقانا يمكنهم من استعمالها – تحصيلا وإنتاجا– في مختلف مجالات المعرفة، الإنساني منها والطبيعي والتكنولوجي (الفقرة الرابعة من الفصل الأول من الباب الأول).

18) بمقتضى الفصل التاسع من الباب الثاني من القانون نفسه، ولم يشر هذا القانون إلى لغة التدريس في التعليمين الثانوي (ومدته أربع سنوات) والجامعي، إلا أن المتحصلين على "شهادة ختم التعليم المدرسي" بعد تسع سنوات من التعليم المعرب، يدرسون المواد العلمية والتقنية باللغة الفرنسية. وقد تخرج أول فوج من التعليم الأساسي في السنة الدراسية 1997–1998.

19) وذلك على الرغم من أن قانون التعليم العالي والبحث العلمي – وهو القانون عدد 70 لسنة 1989 المؤرخ في 89/7/28 – قد نص فصله الأول على أن من أهدافه "العمل

على التعريب واستعمال اللغة العربية والارتقاء بها في مختلف الاختصاصات مع الحرص على التمكن من اللغات الأجنبية.

20) نص الفصل الأول من القانون عدد 64 لسنة 1993 والمتعلق بنشر النصوص بالرائد الرسمي (الجريدة الرسمية للجمهورية التونسية) على أنه يكون نشر القوانين والمراسيم والأوامر والقرارات بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية باللغة العربية. ويتم كذلك نشرها بلغة أخرى، وذلك على سبيل الإعلام فحسب... ونص الفصل الخامس من الأمر عدد 1692 لسنة 1994 المؤرخ في 1994/8/8 والمتعلق بالمطبوعات الإدارية أنه تعتمد اللغة العربية في إعداد نماذج المطبوعات الإدارية، ويمكن عند الاقتضاء إضافة ترجمة لها في لغة أو لغات أجنبية.

وتضمن الفصل الثالث من الأمر عدد 49 لسنة 1996 المؤرخ في 1996/1/16 والمتعلق بضبط محتوى مخططات تأهيل الإدارة وطريقة إعدادها وإنجازها ومتابعتها أنه "تتولى كل وزارة إعداد مخطط تأهيل خاص بها وتتخذ كل الإجراءات اللازمة لإنجازه. ويحتوي المخطط التأهيلي الوزاري وجوبا على العناصر (التي منها) تعميم اللغة العربية...".

وأصدرت الوزارة الأولى في 1994/05/17 إلى الوزراء وكتاب الدولة والولاة والرؤساء المديرين العامين للمنشآت العمومية ورؤساء المجالس البلدية منشورا موضوعه "مزيد العناية باللغة العربية من خلال:

- مراجعة معلقات التوجيه والإرشاد المستعملة والتي ما زالت محررة بلغة أجنبية قصد إبراز اللغة العربية مع إضافة ترجمتها إلى لغة أو لغات أجنبية عند الاقتضاء.
- اجتناب استعمال اللغات الأجنبية في المراسلات والاستدعاءات الموجهة من الإدارة إلى المواطنين.
- الشروع في مراجعة المطبوعات والوثائق الإدارية المحررة بلغة أجنبية، وذلك قصد تعريبها مع إمكانية إضافة ترجمتها إلى لغة أو لغات أجنبية عند الاقتضاء.
- الشروع في إعداد المعاجم اللازمة بالتنسيق مع "بيت الحكمة"، وذلك لدفع استعمال اللغة العربية في الإدارات والمنشآت العمومية.
- إبراز اللغة العربية في اللوحات واللافتات والمعلقات على اختلاف أنواعها الموضوعة على واجهات المحلات التجارية والصناعية في الشوارع والساحات العمومية مع إمكانية إضافة ترجمتها إلى لغات أو لغات أجنبية عند الاقتضاء، وذلك في أجل أقصاه غرة أكتوبر 1994.

21) انظر في ما سبق، الحاشية رقم 6.

22) يزيد عيسى السورطي: التغريب الثقافي وانعكاساته التربوية والتعليمية في الوطن العربي"، المجلة العربية للتربية، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول (ربيع الثاني 1424 هـ / يونيو 2003)، (ص 59–90)، ص 59–60.

23) أحمد بيرم : حياة اللغة العربية (عنوان المحاضرة التي ألقاها فضيلة الأستاذ الأكبر سيدي أحمد بيرم شيخ الإسلام بالديار التونسية في مؤتمر اللغة والآداب والفنون العربية المنعقد بتونس في شهر ديسمبر 1931) المطبعة التونسية، تونس 1932، (24 ص)، ص 15.

24) انظر :

Abdelkader Ben Cheikh: La question linguistique dans I'itinéraire lecture–écriture :L'exemple du milieu éducationnel tunisien'', in Revue Tunisienne des Sciences Sociales, 3éme année, N° 4, Tunis 1976, pp 199-211 .

والعنوان العربي لهذه الدراسة هو " المسألة اللغوية في مسار المطالعة (القراءة) الكتابة: الوسط المدرسي التونسي نَمُوذَجاً".

وقد تناولت هذه الدراسة اتجاهات الطلاب إلى المطالعة (القراءة) في علاقتها باللغتين العربية والفرنسية، فبينت أنه إذا كان اختيار طلاب الصف السادس الابتدائي لمطالعة الكتب باللغة العربية مرضيا في جملته إذ هو بنسبة 67.65 % وهو اختيار منشؤه رغبة هؤلاء الطلاب في تعلم العربية، وسهولة النص المقروء، وكذلك الدافع الاجتماعي العاطفي إذ إن 49.9 % من الطلاب المستجوبين عللوا مطالعتهم بالعربية بأن العربية لغتهم – فإن إقبال طلاب المرحلتين المتوسطة والثانوية على قراءة الصحف بالعربية تنخفض انخفاضا كبيرا لا تتجاوز 11.7 % لدى البنات و 6.2 % لدى البنين.

ويبدو أنه بعد مرور أكثر من ثلاثين سنة على تلك الدراسة قد تراجعت نسبة القراءة بالفرنسية أيضا لا بسبب زيادة التعلق بالعربية وإنما بسبب تراجع القراءة عامة في ظل انتشار القنوات التلفزية والشابكة (الإنترنت) وتزايد مرفق اللهو من جهة، وبسبب الضعف في الفرنسية نفسها من جهة أخرى، ذلك أن الثنائية اللغوية كما هي مطبقة في تونس وسائر أقطار المغرب العربي وما ترتب عليها من ضعف الطلاب في اللغة القومية لا تعني بالمرة تفوقهم في اللغة الفرنسية. وقد أطلق صاحب الدراسة نفسه على هذه الظاهرة مصطلح "الإعاقة الاجتماعية اللغوية".

25) لمزيد من التفاصيل حول الموضوع انظر : محمد المعموري وعبد اللطيف عبيد وسالم الغزالي: تأثير تعليم اللغات الأجنبية في تعلم اللغة العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 1983، 182 ص.

26) انظر مثلا :

Alya Baffoun: " le rôle du langage dans le développement psychogénétique: Contribution á l'étude du choix de la langue d'enseignement", in Revue Tunisienne des Sciences Sociales, 1ére année, N° 32-33-34-35, 1973, pp11-42.

27) المرجع نفسه، ص 35

28) انظر مثلا :

مديحة السفطي: التعليم الأجنبي في البلاد العربية : الازدواجية في النسق التعليمي وقضية الانتماء القومي، شؤون عربية، العدد 22، تونس ، كانون الأول – ديسمبر 1982م – صفر 1403 هـ، ص 13-26.

29) محمد أحمد الزعبي: "ازدواجية اللغة ووحدة الثقافة في الجزائر" المستقبل العربي، العدد 40 ، يونيو – حزيران 1982 – ص 44 – 68.

30) الطاهر لبيب : " العجز عن التعريب في مجتمع تابع"، المستقبل العربي، العدد 29، يوليو – تموز 1981، ص 20-26.

31) عبد القادر الفاسي الفهري: "دعم اللغة العربية تعزيز للهوية القومية والتنمية المجتمعية"، دور الثقافة العربية في الحفاظ على الهوية، للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تونس 2004 ، (300ص)، (ص 135-168)، ص 165.

التعريب والصرف العربي
مقدمات أصولية عامة

أ.د. أحمد العلوي (*)

اهتم الصرف العربي أساسا بالزائد والأصيل وبالإبدال والقلب والإعلال وأمور أخرى قريبة، واتجه اهتمامه على الخصوص إلى التصنيف، فصنف الكلمات بحسب عدد الحروف؛ أي بحسب الحجم، وصنف الحروف بحسب الزيادة والتجرد والإبدال وغير ذلك. كانت غايته تسهيل الطريق إلى معرفة أوزان الكلمات العربية. إن كانت قضية الأوزان ظاهرة في العروض، فهي على درجة أدنى من البيان في الصرف، وعلى درجة أدنى من ذلك في الإعراب؛ أي المباحث النحوية أو التركيبية أو الجملية، كانت الغاية هي معرفة الموازين المناسبة. في العروض احتاجوا إلى استخراج مقولات مثل السبب الخفيف والسبب الثقيل والوتدين وغير ذلك من المفاهيم، لأن ذلك يمكنهم من وصف التغيرات الطارئة على الميزان أو البحر. أما في الصرف فاحتاجوا إلى مفاهيم القلب والإبدال وغير ذلك للغاية نفسها في الموازين الصرفية. وأما في النحو فقد كان الأمر أقرب إلى الصرف، فإنهم عرفوا فيه الزائد والأصل والفرع والحذف، ولكنهم عجزوا عن حصر العبارات اللغوية في موازين محدودة العدد كالموازين العروضية، وإن كانوا أرجعوا العبارات كلها إلى ميزاني الفاعلية والابتداء في المرفوعات، وإلى ميزان المفعول به في المنصوبات، وإلى الجار في المجرورات. كل مرفوع مبتدأ أو فاعل أو مقيس عليهما، وكل منصوب مقيس على المفعول به، وكل مجرور محمول على ما عمل فيه الجار. كانت الغاية استخراج الصور الأصلية وحمل الصور الفرعية عليها، كالحال في العروض الذي ليس إلا استخراجا للصور العروضية الأصلية وما يصاحبها من صور فرعية بالحذف والتغيير بأشكال شتى. يلاحظ أن الهدف إن بلغ في العروض، فإنه لم يتحقق الوصول إليه بصورة واضحة في النحو. لماذا؟ لأن البنيات المطلوبة في العروض بنيات موسيقية يمكن حصرها بمتابعة الإنتاج الشعري، أما في النحو فالعبارات لا حصر لها طولا ولا عرضا. هي من الناحية النظرية لا نهائية. من الناحية النظرية لا من الناحية الفعلية، فإن لها فيها

(*) رئيس اتحاد اللسانين المغاربة.

طولا وعرضا معلومين. طولها وعرضها هو طول وعرض المتكلم الطبيعي الذي له بداية وله نهاية وعدد عباراته محصور بين يوم نشأته ويوم مماته، لذلك عوض النحوي التفعيلة والصدر والعجز والبيت بمفاهيم أخرى، لعل أبرزها المقولات والوظائف والعوامل.

إن كانت البنية العاملية والعروضية والصرفية في علاقة تماثلية، فان ما يحدد ذلك التماثل هو اجتماع تلك البنيات على تجريد المادة اللغوية من المعنى واللفظ . البنية العاملية تمارس التجريد بواسطة المقولات والوظائف الناتجة عن الأحكام العاملية، والبنية العروضية بواسطة التفعيلات السبعة، والبنية الصرفية بواسطة الأوزان الصرفية الفعلية والاسمية المزيدة والمجردة، التي لا تجاوزالرباعي في المجرد من الأفعال، وتجاوز ذوات الأربعة في الأسماء إلى أحجام أعلى. الحقيقة أن هدف النحو والصرف والعروض كان هو البحث عن شيء واحد هو الموازين، ثم اختلفت أسماء الميزان في النحو وعوضت بالأنماط العاملية، ولذلك سبق لي أن تحدثت عن الميزان العاملي في كتابات سابقة لي بالفرنسية تقريبا للتناول النحوي من التناول الصرفي والعروضي. التفاعيل سبعة في العروض، تتحول وتتالف ويتحول بعضها إلى بعض بسبب التغيرات التي تصيبها. في مقابل التفاعيل هناك في النحو المقولات الثلاثة أو الأربعة، إن أضفنا الخالفة كما فعل المتأخرون من النحاة، وهناك الوظائف المشتقة من البنية العاملية بواسطة المقولات، فالعاملية علاقة بين مقولات تنتج وظائف. وفي الصرف هناك الأوزان الصرفية وفي الأحوال كلها يتوفرون- النحوي والصرفي والعروضي – على أدوات ميزانية واضحة في حال العروضي، وغامضة في حال النحوي، ومتوسطة الوضوح في حال الصرفي.

في الأحوال الثلاثة تجنب النحاة والعروضيون والصرفيون الوقوف عند كائنات لغوية وسطى بين الكلمة والحرف في الصرف، وبين الجملة والكلمة في النحو، وبين البيت والتفعيلة في العروض.

الميزان الصرفي والتحليل البنائي

هل يغني الميزان عن التحليل البنائي للكلمات؟ الميزان تصوير والصورة لا تختلف عن الواقع إلا في الحامل. المتكلم الطبيعي حامل في حال الكلام الطبيعي وصور الكلمات حامل في حال الميزان. الحقيقة أن للميزان الصرفي منطقه الخاص، فهو ليس تحليليا بنائيا للكلمات وإن كان يقوم على تحليل مضمر لها. ما التحليل البنائي المضمر إذن القائم وراء الميزان الصرفي؟ بالمقارنة مع التحليل العاملي نلاحظ أن النحاة العامليين، وفي مقدمتهم سيبويه والخليل قبله، كانوا يقسمون المتصل اللغوي أقساما لا تجاوز المطلوب في التحليل العاملي نفسه. الحرف "إنما" قسم عاملي واحد عندهم وليس قسمين أو ثلاثة كما قد يجب أن يكون في نحو آخر وتحليل بنائي آخر. في الصرف لم يجاوز الصرفي المطلوب من الصرف؛ أي الأحجام والتفاوت بينها، لذلك لم يكن من الضروري عنده إقامة تحليل بنائي يتنافى مع غرض البحث عن الأحجام والتفاوت، واكتفى بتحليل بنائي يتعامل مع الكلمة بحسبانها كيانا غير قابل للقسمة مطلقا في الجزء الأكبر من أحكامه، ولا يستثنى من ذلك إلا مزيد الثلاثي ومزيد الرباعي من الأفعال، وفيهما كانت القسمة بين كيان كلمي وحروف لا بين كيانات كلمية قائمة في الكلمة. والنتيجة هي أنه يمكن أن يقال إن الصرفي نظر إلى الكلمة بحسبانها كيانا لا ينقسم إلى كيانات صرفية متتابعة، وإن انقسم فإلى كيانات حرفية وصرفية. إن الحكم بالزيادة والتجرد والإبدال والإعلال كلها أدلة على ما قدمنا هنا. إنها دليل على انضمار تحليل بنائي في الصرف العربي نصطلح على تسميته بالتحليل البنائي الحرفي. سؤال إن كان الميزان الصرفي قائما على تحليل بنائي صرفي معين فهل يجب إلغاؤه عند تغيير التحليل البنائي؟ الجواب في ظني إن إعادة التحليل البنائي للكلمات العربية بصورة تُمكِّن من تضييق دائرة السماع وتعيد للعربية أدوات ذات قوة كبيرة، في المجال التعبيري عموما والاصطلاحي خصوصا، لا تتنافى مع الإبقاء على الأوزان، لكن ينبغي تعديل الأوزان بصورة تتناسب مع التحليل البنائي الذي يعترف بانقسامية الكلمة العربية. وذلك بيِّن لأن أوزان صرف قائم على عقيدة التوحد الكلمي لا بد أن تختلف عن أوزان صرف لا يقوم على ذلك ويعترف بقيام صنفين على الأقل من الكلمات في العربية: الصنف البسيط والصنف المركب، ويخرج الصنف المركب من سجن التهميش الذي ألقته فيه النظرية الصرفية العربية القديمة. لننظر إلى الأمثلة التالية:

ربما أمكن بالاعتراف بالكيانات الوسطى في الكلمات العربية رد الرباعي المجرد مثل جعفر إلى ثلاثي متصل بلاحقة هي "أر". ويمكن أن نجد نظائر كثيرة لهذا في مثل "خنزير" إذ يحول إلى ثلاثي متصل بلاحقة هي "اير" وبهلول إذ يحول إلى ثلاثي متصل بلاحقة "اول". وهناك حالات يمكن أن ترد إلى ثلاثة كيانات، مثل مرزجوش وعضرفوط، هي كلمات لا ينبغي الإسراع إلى القول بأصل لها أجنبي، فإنما يجر إلى ذلك هامشيتها في الصرف العربي، وسماعيتها وعزلتها بحكم أحكام ذلك الصرف. يجوز أن تكون ثلاثية مؤلفة من "مرز" و"اج" و "اوش. والحال قريب من ذلك في عضرفوط. الصرفيون يزنونها بفعللول وفعلول وفعليل، وهم بذلك لا يعترفون بانقسامها إلى كيانات غير حرفية، ويحكمون لها بالوحدة الصرفية والسماعية وفقدان المعنى الصيغي والعزلة بين الكلمات العربية بنات الأصول الاشتقاقية القياسية. لننظر في كلمات أخرى: هرماس وزنه عند الصرفيين "فعمال"؛ أي أنه من الهرس، لكنهم لا يعرفون المعنى الصيغي للوزن كمعرفتهم له في فاعل ومفعول واستفعل وغيرها من الصيغ القياسية عندهم. يظل ذلك الميزان عقيما وهم يحكمون بالسماعية لمثل هذا وما تقدم في هذه الفقرة. لكن بالاعتراف بالكيانات الوسطى يمكن أن لا يكون من الهرس، وأن يكون ثلاثيا متصلا بلاحقة "ثلاثيا بحسب الخط العربي"، يكون مؤلفا من "هرم"+آس.

قيام البناء الصرفي على التحليل البنائي

مثال الهمزة

مثال ذلك الفرق في المعاملة بين ميزان "سأل" وميزان "أدخل". في الحالة الأولى يكون الميزان "فعل"، وفي الحالة الثانية يكون الميزان"أفعل"، هنا نلاحظ أن الميزان عامل الهمزة بطريقة واحدة في كلمتين مختلفتين بنائيا فيها، عامل الهمزة في فعل السؤال معاملة الصوامت وعادلها بالعين في الميزان. أما في فعل الإدخال فلم يزن الهمزة أصلا بل جاء بها ووضعها في أول الميزان. ما القصة من الناحية البنائية؟ القصة هي أن"أدخل" تتألف من عناصر هي الهمزة والحركة والفعل، إن اتفقنا على الإشارة في الميزان إلى الهمزة بالهاء فإن الوزن يكون "هفعل". وبذلك تقترب العربية

اقترابا لا مزيد عليه من صورة التعدية في لغات قديمة عروبية. لم يكن الصرفيون غافلين عن هذا، الغالب أنهم أدركوه ولكن العمل به يفضي إلى تدمير البناء الصرفي كله. كيف؟ لو افترضنا أنهم قالوا بالميزان هفعل، لترتب على ذلك أن يعاد النظر في الثلاثي المزيد، ولوجب أحد أمرين: إما أن يعد ميزان هفعل مجردا وإما أن يعد مزيدا بالهاء وذلك يؤدي إلى إعادة النظر في حروف الزيادة الصرفية. وأما إن عُدّ مجردا فإن ذلك يؤدي إلى قطع الصلة الاشتقاقية القياسية بينه وبين الفعل الثلاثي المجرد وإلى البحث عن طرق لربطه بصور الفعل الرباعي المجرد. إذا وصل الأمر إلى هذه المرحلة انهار البناء الصرفي أو أنذر بالانهيار وتداعت لبناته. إذن لا شك أنهم عرفوا ما يجره عليهم الاعتراف بالهمزة صامتا وتجنبوا إظهارها في الميزان ليسلم لهم الثلاثي المزيد. دليل معرفتهم حديثهم عن الفعل هراق بمعنى أراق وتصاريفه التي تمثل فيها الهاء خطا وميزانا، والمسافة قريبة بين معرفة ذلك ومعرفة دور الهمزة في الميزان وما يجر إليه الاعتراف بها من إنكارها. قد يكون غرض إنقاذ البناء الصرفي وراء ما ذكرنا وقد يكون الخط وطبيعته وراءه وقد يكون الخط وضع على تلك الشاكلة لأهداف نحوية صرفية. الكل جائز لكن قد يقول قائل: " لو فرضنا أن النحاة والصرفيين وضعوا خطا خاصا بهم غير الخط الجاري به العمل أو الخط الإملائي لما وقعوا فيما وقعوا فيه. لماذا؟ لأن ذلك الخط التقني كان عليه أن يقدم التحليل البنائي الدقيق للكلمات قبل إجراء الميزان، وليس وضع الخط الخاص بالنحاة والصرفيين بدعا من القول فأهل الأصوات في عهدنا وضعوا خطا مناسبا لشغلهم، والصرف والنحو أحوج إلى خط خاص أو في مثل حاجة أهل الأصوات". والجواب أن الصرفيين والنحاة لم يكونوا غافلين عن الخط الخاص ولم يكونوا جاهلين بخصائص الخط العربي، وأنهم إن تصرفوا كما فعلوا بالهمزة ومكانتها من الميزان الصرفي في المثال المذكور، فلأنهم كانوا يضعون التحليل البنائي المناسب لبنائهم الصرفي ولا يخرجون عنه, وإغفال الهمزة هنا والاعتراف بها هناك جزء من ذلك، وليس ذلك بدعا في الخطاب النظري عموما، فإنه كله قائم على قرارات نظرية وهذا معلوم لكل دارس للنظريات اللغوية حديثها وقديمها.

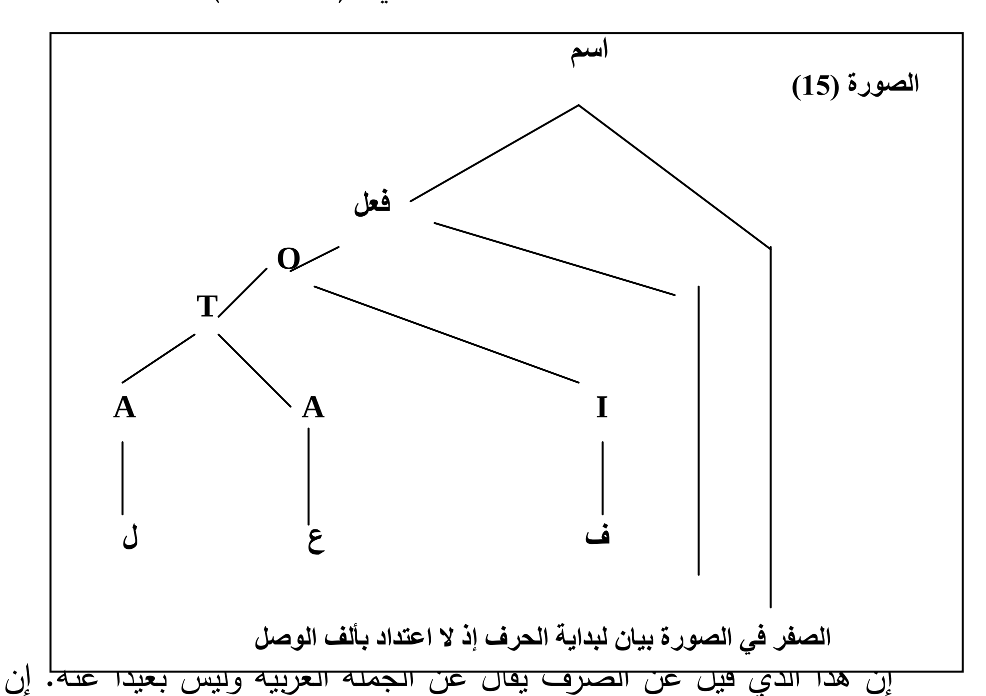
غايته أن الكتابة الإملائية بخطيتها واستقامتها تمثل تحليلا بنائيا خاصا، أو قد يكون التحليل البنائي مشتقا منها. وفي كل الأحوال فإن التحليل البنائي والخط أو

الكتابة الإملائية يقفان وراء النظرية الصرفية، وأن عملا صرفيا آخر أو نحويا يستوجب كتابة أخرى صرفية. ويكفي لضرب المثال بافتعل التي يضربونها مثلا للاسلسلية الكلمة العربية وإن كان معها ما يشبهها، مثل : اخشوشن وافرنقع وما شابه. إن هذه الصورالفعلية المزيدة في الصرف العربي بعناصر غير تتابعية في الإملاء العربي تعود إلى السلسلية أو إلى التتابع الحسابي إن وضعنا كتابة صرفية تعكس مسير مثل هذه الكلمة العربية في خطوط متصلة ومنكسرة مثل :

——————————— ت ———————————

ا+ف——————ع——————ل

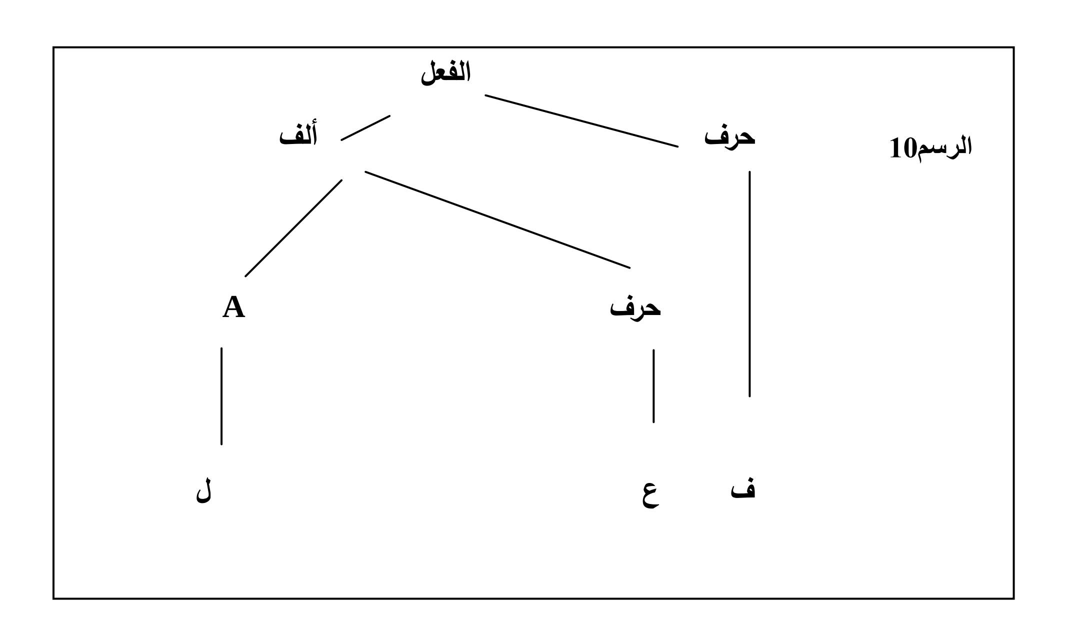
بمعنى أن التاء وكل الزيادات المذكورة في الصرف تسجل في خطوط تتغير أوضاعها وتتصل وتنفصل وتكون أشكالا هندسية بحسب حال الكلمة المراد تحليلها. ويمكن نقل الصورة السابقة إلى صورة شجرية كما يلي: (الصورة15)



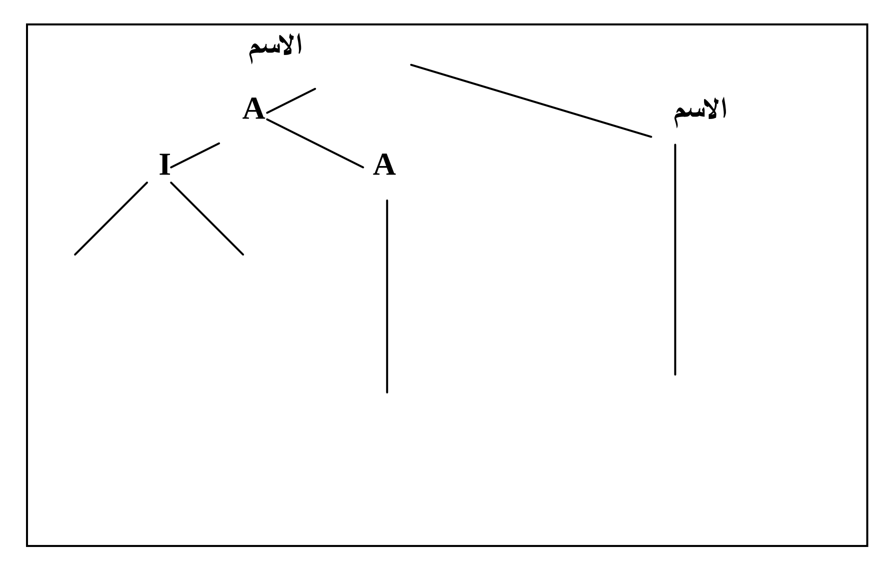
إن هذا الذي قيل عن الصرف يقال عن الجملة العربية وليس بعيدا عنه. إن الحرية النظامية الظاهرة في الكتابة الإملائية الصرفية والنحوية دليل على سلسلية وحسابية اللغة العربية، على سلسلية وحسابية ونظام خاص بها ويفوق ما في غيرها من اللغات.

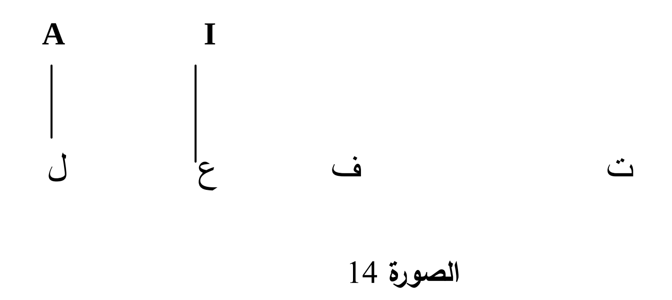
أمثلة أخرى

في صيغة تفاعل نجد زائدين بحسب الخط الإملائي العربي. الزائد الأول لا يغير النظام وهو التاء، والزائد الثاني يغيره لأنه يحل في وسط الجذر وهو الألف. نكتفي هنا بدراسة الكلمات بحسب الخط العربي، وإن كنا ندرك أن هناك تفاصيل تغيب بحكم ذلك الخط ولكن ذلك لا يؤثر في التحليل المراد. القول هنا هو إن الزائد الثاني إنما يغير النظام في الخط الإملائي لا في الخط الصرفي. كيف؟ في الخط الصرفي تكون الألف علامة منظمة للعين لا غير؛ أي يكون مرتبا في مستوى العناصر المنظمة لا في مستوى العناصر المنظمة. نكتب الفعل "فاعل" على الصورة التقريبية التالية:



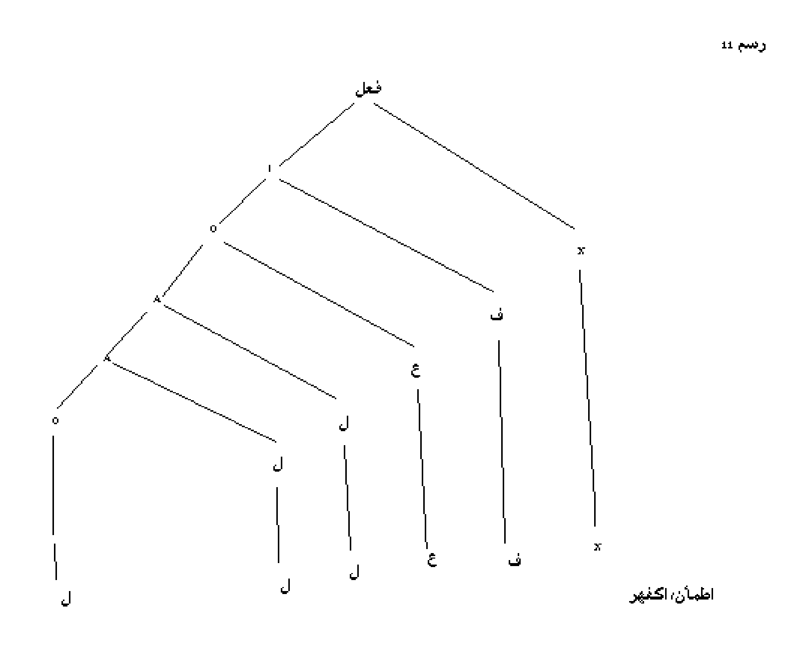
ونكتب" تفاعل" بصورة مقاربة كما في الصورة 14





الصورة 14

ويلاحظ أن بين الصورتين فروقا غير ذات دلالة، فقد أشير إلى الحروف في الصورة 10 وإلى الحرف نفسه في الصورة 14 . وها هو مثال آخر لفعل اكفهر واطمأن في الصورة 11 :



وهذا الذي تقدم يغني عن غيره من الأمثلة وكل أمثلة الكلمات التي يبدو عليها عدم التتابع الحرفي كاخشوشن وافتعل واشهاب واجلوذ وافرنقع واحرنجم، وكل أوزان جموع التكسير تؤول في الكتابة الصرفية إلى عناصر نظامية متتابعة وظاهرها الإملائي لا اعتداد به في التحليل الصرفي والنحوي. وما النحو والصرف إلا كتابة مستقلة تحتفظ بالأحكام الإملائية حين تناسب وتتركها حين لا تناسب. الكتابة

الإملائية تتبع التتابع الصوتي الظاهر بما فيه من عناصر متتابعة في خطوط مختلفة وصعد متباينة. والملاحظ أن الكتابة الصرفية ليست محصورة في نوع الرسوم المتقدمة فإنها يمكن وضعها في أشكال أخرى كالجداول المربعة والخطوط المنكسرة والدوائر والكرة وأقواسها والمكعب وكل شكل من ذلك أشد إبانة من غيره ويختار بحسب المراد والحالة، ولكننا نكتفي هنا بما أشير إليه.

التحليل البنائي في النحو

ليس أمر التحليل البنائي خاصا بالصرف، بل إنه في النحو أحضر وأبرز، فقد تحدث النحاة في القديم والحديث عن لا نظامية الجملة العربية والكلمة العربية، المقصود أنهم زعموا أن الزوائد في الكلمة العربية لا تأتي في شكل تتابعي سلسلي، وأن منها ما يحدث في وسط الكلمة كافتعل واخشوشن. وأما في النحو فزعموا أن الجملة العربية تعرف حرية في الترتيب تمنع من وضع قواعد حسابية كالتي تعمل للّغات ذات النظام الثابت في النحو والصرف. هذا كله سببه أن هؤلاء النحاة، ومنهم مغاربة، كتبوا عن هذا الأمر عاملين بنظريات غربية لا على سبيل تطبيق النظرية ولكن على سبيل تطبيق تطبيق النظرية. الأجنبي صاحب النظرية يطبقها على لغته فيأتي اللغوي العربي ويطبق التطبيق، ولا يقيم تحليلا بنائيا خاصا ومناسبا للنظرية التي يريد أن يطبقها. أقرب مثال لذلك ما صنع في المغرب من أبحاث قائمة على النظرية التوليدية. صاحب النظرية الأمريكي يمارس تحليلا بنائيا للإنجليزية قبل إيقاع النموذج التوليدي عليها، فيأتي اللغوي المغربي ويختلس التحليل البنائي المناسب للعاملية العربية ويوقع عليه النموذج التوليدي المختلس أيضا، غير منتبه إلى أن التحليل البنائي العربي القديم وضعه العرب لما يناسب نظريتهم العاملية، وأن كل نظرية تستوجب إقامة تحليل بنائي مناسب لها. ماذا كانت النتيجة؟ كانت اقتراح أنحاء وتحاليل لا ينخدع بها إلا من شاء أن ينخدع بها.

غايته أن هذه الأقوال عن نظام الجملة ونظام الكلمة لا سبب لها إلا اعتقاد اللغويين أن الكتابة الإملائية لا تمثل تحليلا بنائيا خاصا وأنها محايدة، والحقيقة أن الكتابة الإملائية غير محايدة وأنها تشتغل خادما لنظرية لا تنفك عنها. الكتابة النحوية

هي كتابة غير مرغمة على الخطية المستقيمة ولا على السطحية، من الجائز أن تكون دائرية أو كروية أو مكعبة، أو ان تكون ذلك كله وهو الأقرب. وحين زرت الكعبة قبل سنتين استوقفني شكلها وما حولها وتذكرت ما أنتقده على اللغويين القدماء والمحدثين من عرب وأوروبيين وغيرهم من خلط بين الكتابة الإملائية التي تمثل نظرا نحويا معينا، وبين إمكانات أخرى لخط سير الجملة اللغوية ثم حوقلت.

معاني الصيغ الصرفية

هناك في الصرف اتجاه طاغ تلقاء التحاليل البنائية التي تؤدي إلى وضع موازين عقيمة لا يعرف معناها الصيغي ولا يمكن القياس عليها، فبالنظر إلى المثال "شعرور" أو "شحرور" أو "عصفور"، يكون الوزن هو فعلول لا فعلور. يحكم بالأصلية للراء لأن زيادة الراء ممتنعة، لأنها ليست من حروف الزيادة فيبقى أن الوزن المصطفى هو فعلول. إن تجرد هذا المثال لا يكون مجوزا للقياس كالحال في الصيغ الاشتقاقية مثل الفعل والاستفعال، فلا يجوز القياس على عصفور ككتبور من الكتابة أو خرجور من الخروج. لماذا؟ لجهل الصرفي بالمعنى الصيغي للوزن. لا ينحصر أثر الجهل بالمعنى الصيغي وأمر الحكم بإخراج الصيغ من التقعيد المترتب عليه، في الصيغ المجردة، ولكنه يمتد إلى الصيغ المزيدة كالحال في عنبس فإن الصرفيين رغم اختلافهم في زيادة النون هناك حكموا بسماعية الكلمة، فلا يصح أن يقاس عليها، مثل : كنتب وخنرج وما شابه ذلك، قياسا على عنبس وما شابهها. عرفوا بعض المعاني فحكموا بقياسية صيغها وما عجزوا عن إدراك معانيه، أدخلوه في السماع سواء أكان مجردا أم مزيدا، وسواء أكان من هذا الحجم أم من ذاك. لم يعجزوا عن معرفة بعض المعاني كالمطاوعة والاستفعال والفاعلية والمفعولية والمصدرية بالمعنى الصرفي وكل ما له اتصال بالكلمات غير المركبة. أما الكلمات التي يجوز فيها الانقسام إلى كيانين كلميين والتي لا تتناسب مع أغراضهم الحجمية التي أشرنا إليها من قبل والتي لا ينفع فيها التحليل البنائي الحرفي فعجزوا عن اكتشاف المعاني الصرفية فيها. وليس ذلك مستغربا لأن المعنى الصيغي يكون متصلا بدالّ واحد مستقل وينبغي قبل اكتشافه تحديد الكيان الصرفي المستقل المعادل لذلك الدالّ. أما حين يغيب ذلك التحديد فإنه تغيب القدرة على اكتشاف المعنى الصيغي المتصل به.

لو تجنب الصرفيون العرب القدماء الحكم على الكلمة بالتوحد البنائي والتجرد من التألف، لاكتشفوا أجزاء كلمية صغرى، ندعوها بالذيول أو الرؤوس بحسب مكانها، في نوع الكلم المطرود في صرفهم إلى دار السماع، ولعرفوا المعاني الصيغية من خلال معرفتهم بدور تلك الرؤوس والذيول ولما ظلت سماعية في صرفهم. لو فرضنا أن الصرفيين تخلوا عن عقيدة الحجم وما وراءها من تحليل بنائي فلم يتجنبوا الاعتراف بالعناصر الوسطى في الكلمة والجملة؛ أي بالعناصر غير الحرفية التي تتألف منها الكلمة والجملة، لاعترفوا بأن كلمات مثل شعرور تتالف من أربعة كيانات : الأول هو الكلمة نفسها والثاني هو الحرف والثالث هو الجزء الأول "شعر" والثالث هو الجزء الثاني الحامل لمعنى الصيغة "اور". مثل هذا يقال عن كلمات مثل : خنزير وعندليب وعسلوج وعفريت وعرجون وجلمود ورعبوب وغربوب وغير ذلك مما لا يقاس عليه في الصرف العربي، والذي يبدو أن قيمته الاصطلاحية أعظم من قيمة الصيغ الاشتقاقية القياسية التي عليها الاعتماد في الغالب. ما الدليل؟ الدليل هو القوة الاصطلاحية الكامنة في اللغات المستعملة للكلمات المركبة التتابعية. لو اعترفوا بذلك وعرفوا المعاني الصيغية لتلك اللواحق لقاسوا عليها، ولوجدنا في العربية كتبوب وسكروج ونتتير كخنزير وجهلول، ولكثر ذلك في الحديث والاصطلاح.

لم يقيسوا على ذلك لأنهم لم يستطيعوا معرفة معنى الصيغة من نوع الكلمات المركبة المتقدمة أو لم يريدوا أن يعرفوا لغرامهم بالاشتقاق النظامي كما سيرد. ما عرفوا معناه صار قياسيا وما لم يعرفوا معناه الصيغي صار سماعيا، أي يحفظ ولا يقاس عليه. لو حكموا بسماعية موازين الألفاظ المرتجلة كفرس ورجل وحدها لجاز أن ندرك علة السماعية وغياب المعنى الصيغي، ولجاز أن نزعم أن مد تقنية الميزان إليها كان من باب الشمول لا غير، إذ لا يتصور أن تكون الأسماء المرتجلة حاملة لمعنى صيغي بالضرورة لكنهم لم يقفوا عند ذلك بل اتجهوا إلى الألفاظ الحاملة لدلائل المعنى الصيغي والتي تمثل أجود الأسلحة التعبيرية في العربية وطردوها إلى باب السماع وأنكروا ضمنا لا قولا اشتمالها على معنى صيغي جامع. أمامنا أحد أمرين: الأول القول بشرعية البحث في الأوزان الصرفية، وفي هذه الحالة نطالب الصرفيين بمتابعة البحث عن المعاني الصيغية، في مثل عصفور وعفريت وغيرها مما فروا من البحث فيه بإعلان السماعية . لماذا؟ لأن معرفة الأوزان دون معرفة معاني الأوزان

جهد ضائع، والثاني القول بفساد البحث في الأوزان ما دامت غير مصحوبة بما يضمن لها القياسية بدليل عجز الصرفيين عن اكتشاف المعاني الصيغية لأغلب الكلمات العربية الممثلة بالخماسي والسداسي كعصفور وعندليب، ولأسماء أخرى ثلاثية مزيدة كفعال الذي تجتمع فيه أسماء أمراض وأسماء أخرى كاسم الطائر العقاب، وبدليل أن الصيغ القياسية الممثلة في الألفاظ المشتقة تمثل شيئا قليلا بالنسبة إلى الصيغ السماعية التي يجهل معناها الصيغي في الصرف العربي.

الكيانات الوسطى والمعنى الصيغي

في أمثلة من نوع "راكب ومركوب" لا يجد الصرفي صعوبة في استخراج معنى المفعولية والفاعلية والحكم بالقياسية، أما في مثل شعرور فإنه أمام كيان لغوي مركب من كيانين متتابعين أحدهما يحمل المعنى الصيغي، بلغة أخرى هذا النوع من الكلمات العربية المهمشة في باب السماع مؤلف من عنصرين متمايزين لا من عنصرين متداخلين. بما أن الصرفي كان يبحث عن المعنى الصيغي في الوزن فقط، فقد عجز عن اكتشافه في العنصر المتميز مثل "اور" و"اير" و"اوج" و"اوم" وغير ذلك مما نجده في أواخر الكلمات العربية السماعية مما فوق الرباعي، وفي كلمات ثلاثية مزيدة مثل حمراء وسكران.

اليوم نجد أن معظم الاصطلاحات الجديدة لا تخرج في الغالب عن الصيغ القياسية من فاعل ومفعول ومستفعل وفعيل وما شابه ذلك، وفي ذلك ما فيه من تفقير للعربية ومصطلحاتها، إنه تفقير يتزايد خطره حين نعلم أن الكيانات اللواحقية من نوع "اوج" و"اور" و"اون" و"اود" وغير ذلك قد تكون في باب الاصطلاح أجدى وأعظم نفعا من الجانب الاشتقاقي القياسي المستولي الآن على عقلية أهل الاصطلاح، والدليل ما هو حاصل في لغات تتغلب فيها البنيات التتابعية صرفا ونحوا على البنيات الاشتقاقية التكسيرية. ما ذنب العربية إذ تسجن في جانبها الاشتقاقي القياسي ويستبعد منها جانبها الأعظم ألا وهو جانبها التتابعي الحسابي التسلسلي في تأليف الكلمات؟

لم يستطع العرب القدماء ولا نستطيع نحن أن نعرف المعنى الصيغي لمثل هذه الكلمات قبل تحديد وإحصاء هذه اللواحق. ما دمنا نعد الكلمة كلها مجردة ومزيدة كيانا واحدا فإننا لن نستطيع أن نعرف ذلك المعنى، ولن نستطيع إخراج هذه الكلمات من

السماعية إلى القياسية وسيظل الاصطلاحيون قابعين أمام الصيغ الاشتقاقية الفقيرة بالنسبة لهذه الخصوصية الثرية التي طردت إلى السماع. نعم إن الاكتفاء بالصيغ الاشتقاقية القياسية تفقير للعربية وإدخال للغموض على معانيها، أي فقر أعظم من إطلاق اسم الحافلة على المركبة العمومية المعروفة والحال أن الحافلة نعت لا غير؟ وأي فقر أعظم من إطلاق المعلومة مقابل "لانفورماسيون" والحال أن المعلومة نعت كذلك؟ تحول كثير من النعوت إلى أسماء وفي ذلك ما فيه من غموض ودليل على الفقر، ولا أظن أن السبب شيء آخر غير الحكم بسماعية الأساسي والجوهري في العربية وتهميشه. لننظر في كلمة أخرى مما كان التناول الصرفي سببا في تهميشه في الوعي العربي، والحقيقة أن ما ضرب من أمثلة من قبل دليل على ذلك ولكننا نعدد الأمثلة. كروس هو العظيم الراس، الواو عند الصرفيين زائدة والوزن هو فعول، الحال مثل ذلك في عطود. القول بالزيادة والبحث عن الحجم لم يمكنهم من معرفة المعنى الصيغي، ذلك غير ممكن مع الحكم بوحدة الكلمة صرفيا، إذن لا يمكن القياس عليها وتعزل. لو اتخذوا طريقا آخر وقالوا إن الكلمة مؤلفة من "كرو"+اس وأن الأخرى مؤلفة من "عطو"+اد لاقتربوا من الطريق الذي يكشف المعنى الصيغي. دلامص وقمارص وكلمات أخرى ننفر منها بحكم نشوئنا على احترام الصيغ القياسية في الصرف والتي لا ننفر من مثيلاتها في اللغات الأوروبية لنشوئنا في تلك اللغات على احترام الصيغ المركبة، دلامص وقمارص الأولى فعامل، والثانية فماعل وزنا. ما معنى هذين الوزنين؟ لا شيء. إذن فليقذف بها إلى السماع. لننظر إلى التحليل المقابل: قمار+اص دلام + اص. بينهما تقارب شديد حين ينتبه إلى الكيانات المؤلفة وبينهما تباعد حين ينظر إليهما بحسبانهما كيانين متوحدين.

الغاية من هذا الحديث الإشارة إلى الثراء الذي تقدمه هذه اللواحق غير الحرفية وإلى كثرتها في العربية، وإلى فضل الصرفيين القدماء في الاحتفاظ بها في كتبهم، وإلى ضرورة الاعتناء بها في الاصطلاح، وإلى تفوقها على الجانب الاشتقاقي في العربية، وخصوصا في الإنتاج المصطلحي وإلى أن ما تفوقت به بعض اللغات الأجنبية هو عينه الموجود في العربية بصورة تفوق ما في اللغات الأخرى، ولكنه مهمش فيها لأسباب صرفية موروثة.

المعاني الصيغية للواحق

بعض الأمثلة

تقدم لنا أن السبيل إلى استقصاء أمر المعاني الصيغية غير المعاني الاشتقاقية القياسية، وتوسيع مجال القياس إلى الجانب السماعي الذي هو السبيل إلى إثراء الإمكانات الاصطلاحية للعربية، يتم بالاتجاه إلى إحصاء اللواحق والاعتراف بالعناصر الوسطى في الكلمة العربية والانصراف عن عقيدة التوحد الصرفي كما وصفناها من قبل. هل من مثال على ذلك؟ لننظر في كلمة خنزير التي هي بحسب قواعد الصرف العربي خماسي مجرد، وقد يجوز لصرفي أن يدعي أنها رباعي مزيد بالياء. في الحالين هي كلمة واحدة متوحدة على وزن فعليل. لكن ليس لها معنى صيغي وهي على هذه الصورة كشأن كثير غيرها. ما العمل؟ لنجرب أن ندعي أنها مؤلفة من خنز+ اير. في هذه الحالة نكون أمام جذر هو خنز واير الذي هو اللاحقة الصرفية. الخنز معروف. السؤال هو ما الفرق بين خنزير وخنز أو غيرها من الصور القياسية التي تجوز في فعل خنز؟ لنفترض أننا أجبنا بأن قلنا أن "اير" ذيل صرفي يتصل بالمصادر للدلالة على الصفة الثابتة المحايثة للموصوف التي لا تزول عنه ولنتذكر "قطمير" وأن الذيل فيها يدل أو يجوز أن نفترض أنه يدل على ثبوت الصغر. لنفترض أن هذا الجواب صحيح فكم من المعاني تدخل إلى العربية بعد ذلك، وكم من المصطلحات التي ينبغي إقامتها على مثال خنزير في مختلف المجالات. يحضرني اسم الوعاء الذي ليس حافلا بما فيه في كل الأوقات والوعاء الحافل بذلك في كل وقت. ألا يصح أن ينحت سم حفلير على وزن خنزير لهذا وأن يترك نعت الحافل لمن يحفل ثم يفرغ؟ قد يجيب قوم بأن هذا يذهب عن العربية بهاءها وشخصيتها، والجواب أن أمامهم أحد أمرين: إصلاح الصرف العربي بما يضمن العدل في التعامل بين كل الكلمات العربية وإثراء الإمكانات الاصطلاحية والتعريبية لأهل العربية أو الوقوف عند الأحكام الصرفية وما أنتجته من امتياز للصيغ الاشتقاقية القياسية وفقر للقوة الاصطلاحية العربية يصدم المراجع عند أدنى مراجعة لقواميس المصطلحات، إذ تجد فيها اللفظ الواحد مترددا بمعان مختلفة في مجالات متعددة متباينة، وتجده فيها منقولا من العاقل إلى غير العاقل أو من الثابت إلى المتنقل أو من العرضي إلى

الجوهري... إلخ، ثم لا يظل في ذهنك بعد ذلك، إلا أن عربية أهل الاصطلاح محاصرة بفقر في المعجم، أو فقر في الصرف، ومعنى ذلك متقارب يصب بعضه في بعض.

لننظر في كلمتين أخريين : جلمود وعنقود. ما معنى "اود" الصيغي في الكلمتين. لنفترض مرة اخرى أن "اود" تعني الاقتطاع. عنقود تكون هي "عنق+اود" العنق معروف والعنقود له عنق يقطع منه. لنفترض إذن أن المعنى الصيغي هو أن ما قبل الذيل الصرفي "اود" يكون مقتطعا مفصولا بقوة فاصلة. لننظر إلى جلمود ولنتذكر قول الشاعر عن جلمود صخر حطه السيل من عل. الجلم هناك مقتطع كالعنق، و"اود" دليل صرفي على الاقتطاع. ومعنى ذلك أن الجلمود لا يقال إلا عن الجزء المقتطع من الصخر بقوة كالريح أو السيل لا على الصخر مطلقا. لنفترض أننا قبلنا ذلك، ألا يكون من الواجب بعد معرفتنا بالمعنى الصيغي أن ننحت كلمات مناسبة للمقتطع من المادة سواء أكانت نباتا أم صخرا أم حديدا؟ الشهبود الذي يجوز أن ننحته في هذه الحالة يعني الشهاب المقتطع بقوة معلومة للواصف لا مطلق الشهب. إن هذه مجرد أمثلة ويستطيع من شاء أن يتأمل في سكران مثلا فهي أيضا من الكلمات ذوات الذيل وأن يتساءل عن سر امتناع ساكر وعاطش، وأن ينظر في زرقم والفرق بينها وبين أزرق، ولماذا تركت الأولى وماذا حل محلها وما المعنى الصيغي للذيل "ام" ومثلها فسحم مع فسيح ودلقم بكسر الدال مع مندلق. القائمة طويلة ويكفي من القلادة ما أحاط بالعنق. لكن لا بد أن ننتبه إلى كلمات ذات أصل رباعي ومن الفطنة أن لا تضم إلى معاني الذيول الصرفية كما بينت هنا ومن الجائز أن يختلف فيها . من ذلك لفظ "عربيد" فإنه ليس كرعديد ذي الذيل الصيغي الواضح. رعديد ثلاثي متصل بالذيل في الصرف الانقسامي، وعربيد خماسي رباعي مزيد وميزانهما مختلف، أما في الصرف الموروث فوزنهما واحد.

أحكام الصرف العربي ليست خاصة بالعربية

نريد قبل الانطلاق إلى ذلك أن نؤكد أن مراقبة الكيانات المتتابعة في اللغات الأخرى أبعد صرفيي هذه اللغات عن الاعتناء الشديد بالاشتقاق بالمعنى العربي على الرغم من أن ذلك الاشتقاق موجود في تلك اللغات بدرجات متفاوتة. الفرنسية مثلا لا

تخلو من نواح اشتقاقية نظامية، وإن كان صرفها كباقي اللغات الأوروبية سماعيا في جملته بدرجة تفوق ما عليه السماع في الصرف العربي، لكن مع ذلك كانت النماذج الصرفية والنحوية تقوم عندهم على الإلحاح على الجانب التتابعي، حتى إن التوليديين كانوا في بعض أقوالهم ينصرفون إلى تعريف نحوهم بكونه بحثا في قوانين التتابع اللغوي التركيبي وغيره. من جهة أخرى وبطريقة عكسية فإن الأحكام الصرفية العربية جائز قيامها في اللغات الأوروبية بشكل يقارب ما عليه الحال في العربية. يمكن مثلا تصنيف الأفعال والأسماء الفرنسية وغير الفرنسية بحسب الحجم إلى موازين ثلاثية ورباعية وخماسية وأكثر من ذلك، ويمكن أيضا البحث في الزائد والأصلي من حروف الكلمة الفرنسية وفي إبدالها وإعلالها وقلبها. كل ذلك ممكن. وقد جربت شخصيا تطبيق أحكام الصرف العربي على الفرنسية فوجدت أن السبيل منفتح لا مانع منه ولكن الناتج سيكون في النهاية أوزانا جديدة وأحكاما في الزيادة وأصناف التغير جديدة لا تشبه العربية. وهذا طبيعي فليس ينتظر أن يكون الزائد أو المبدل أو المقلوب أو الموازين متطابقة متعادلة. لكن المراد هو الإشارة إلى أن أحكام الصرف العربي ليست خاصة بالعربية. وإن كان لذلك من معنى فهو الإشارة إلى الفرق بين العربية والأنحاء الصرفية والتركيبية التي توضع لها. من حقنا أن ندافع عن العربية لكن ليس من حقنا أن لا نتأمل فيها من جديد، وأن ننتقد الجوانب النظرية التي ظلمتها في الفكر اللغوي العربي الموروث. ليس انتقاد الصرف العربي انتقادا للعربية، ولكنه ممارسة لحب موروث نكنه لها في كل وقت.

ملاحظة خاتمة

اعتاد الكتّاب إرفاق بحوثهم بمراجع ومصادر، وبما أن هذه المقالة جدالية وليست استطلاعية، فإننا نستغني هنا عن ذلك موجهين نظر القارئ المطلع إلى أنها تدور في فلك المباحث الصرفية العربية من سيبويه والخليل إلى الزنجاني والميداني وبحرق اليمني مع المرور بالمازني وابن جني وابن يعيش والاستراباذي.

ملاحظة أخرى: كل الأنظار تظل نسبية والحق ما جاء في سورة الرحمن عن البيان وتعليمه ومعلمه.

التقرير الختامي

لندوة "مرصد اللغة العربية وآفاق التعريب"

دمشق في: 27-2009/12/28 م

بدعوة كريمة من مكتب تنسيق التعريب بالرباط (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية بطرابلس في الجماهيرية الليبية، وبالتعاون مع مجمع اللغة العربية بدمشق في الجمهورية العربية السورية والمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق (التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم) انعقدت يومي الأحد 27 والاثنين 2009/12/28 في رحاب مجمع اللغة العربية بدمشق في الجمهورية العربية السورية ندوة «مرصد اللغة العربية وآفاق التعريب».

وقد حضر الندوة لغويون ومجمعيون وممثلون لهيئات ومنظمات ومجالس وطنية وقومية من الأردن وتونس والجزائر وسوريا والعراق ومصر والمغرب وليبيا. وتابع الندوة العديد من المجمعيين والمثقفين والإعلاميين السوريين.

وقُدّمت في الندوة دراستان أعدّهما خبيران في اللغة العربية والمعالجة الحاسوبية بتكليف من مكتب تنسيق التعريب تناولتا أوضاع اللغة العربية وموضوع المرصد اللغوي، كما استمع المشاركون إلى خمس ورقات تناولت قضايا التعريب.

وانعقد على هامش الندوة اجتماع المجلس العلمي لمكتب تنسيق التعريب، وذلك صباح الثلاثاء 2009/12/29. وقد جرت وقائع الندوة كالآتي:

1- جلسة الافتتاح:

تمّ افتتاح الندوة في الساعة العاشرة من صباح يوم الأحد 2009/12/27 بقاعة المحاضرات بمجمع اللغة العربية بدمشق برئاسة الدكتور محمود السيّد نائب رئيس مجمع اللغة العربية. وقد رحّب في كلمته بالخبراء والباحثين المشاركين في أعمال الندوة، وقدّر عالياً التنسيق بين الجهات المعنية لعقد الندوة، ثم تحدّث عن واقع لغتنا العربية وأبان أنه واقع مؤرق لأن ثمة تحديات داخلية وخارجية تواجهه، كما أنّه واقع مؤلم لأن ثمة أناساً من أبناء العربية يعملون على إبعاد لغتهم بأيديهم من العملية

التعليمية التعلّمية في المدارس الخاصة والجامعات الخاصة، وينفذون ما عجز الاستعمار عن تنفيذه. وأشار إلى أن دعاة التعريب ليسوا ضدّ تعلم اللغات الأجنبية، بل إن إتقان هذه اللغات يسهم أيما إسهام في إغناء اللغة العربية. وعرض للأهداف التي يسعى مجمع اللغة العربية بدمشق إلى تحقيقها، وهي الأهداف نفسها التي ترمي المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى تنفيذها في الاستراتيجيات والخطط التي تضعها، ثم عبّر عن تفاؤله بعملية التنسيق في هذه الندوة.

وألقى الأستاذ الدكتور زيد العساف كلمة المركز العربي للتعريب والتأليف والترجمة والنشر، معبراً عن سعادته بالتعاون المشترك والمثمر والفاعل بين الجهات المعنية بالتعريب الممثلة في هذه الندوة، ثم أوضح التحديات التي تواجهها الأمة ولغتها في عصر العولمة، متسائلاً ماذا أعددنا لمواجهة العولمة؟ وأبان أن نقطة الحسم في المواجهة هي الإدراك أن اللغة العربية هي جوهر الانتماء والجديرة بأن تأخذ مكانها في عصر العولمة، وعدّد جانباً من الأعمال التي ينهض بها المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر في مجال التعريب، معرباً عن تفاؤله بغد مشرق لأمتنا.

وألقى الأستاذ الدكتور ميلود حبيبي مدير مركز تنسيق التعريب بالرباط كلمة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وأبان في كلمته الهدف من عقد الندوة والمشروعات والبرامج المقترحة من مكتب تنسيق التعريب للدورة المالية الحالية، وتصب في ثلاثة اتجاهات:

أولاً: تعرّف واقع اللغة العربية في مجالات البحث والتدريس.

ثانياً: وضع المصطلحات العلمية العربية الموحدة.

ثالثاً: استثمار التقانات الحديثة في خدمة قضايا استعمال اللغة العربية.

وأشار إلى الدراسة العلمية التي ستناقش في الندوة الحالية والتي أعدها الدكتور محمود السيد عن واقع اللغة العربية وآفاق التطوير، والدراسة التي أعدها الدكتور محمد زكي خضر عن الخطة المرجعية لمشروع مرصد اللغة العربية، وعلّق في كلمته الأهمية المتوقعة للنتائج التي ستخلص إليها الندوة، وشكر الجهات التي تعاونت مع مركز تنسيق التعريب لعقد هذه الندوة.

2- الجلسات العلمية:

تضمّنت الندوة ثلاث جلسات علمية كالتالي:

أ- الجلسة الأولى:

ترأس الجلسة العلمية الأولى الأستاذ الدكتور مصطفى عبد السميع رئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وقدّم فيها الدكتور محمود السيد الدراسة التي أعدّها وعنوانها: "واقع اللغة العربية وآفاق التطوير"، وقد اشتملت الدراسة على أربعة محاور:

المحور الأول: تحدّث عن واقع اللغة العربية في العملية التعليمية التعلّمية.

المحور الثاني: تحدث فيه عن واقع اللغة العربية في المجتمع «خارج نطاق العملية التعليمية التعلّمية».

المحور الثالث: تحدث فيه عن واقع اللغة العربية على الشابكة والمحتوى الرقمي العربي.

المحور الرابع: تحدث فيه عن آفاق التطوير.

ورصدت الدراسة واقع اللغة العربية من حيث تبيان المشكلات والنواقص، ثم وضعت خطة لتجاوز هذه المشكلات والنقائص.

وبعد تقديم الدراسة كانت ثمة مناقشة وتعقيبات أثنت على الإحاطة والشمولية التي تميزت بها الدراسة، وتساءَلت في بعض جوانبها عن عدد من النقاط المتعلقة باستراتيجية تطوير التربية العربية والإحصاءات التي تنشرها بعض الجهات من حيث دقتها، وعلاقة اللغة بالثقافة والتنمية، والآثار السلبية لاعتماد اللغات الأجنبية على الساحة العربية، وأهمية القرار السياسي في الارتقاء بالواقع.

ب- الجلسة الثانية:

عقدت الندوة جلستها الثانية في الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الواقع في 2009/12/28 برئاسة الأستاذ الدكتور العربي ولد خليفة.

وقد قدّم فيها الأستاذ الدكتور محمد زكي خضر الدراسة التي أعدها للندوة وعنوانها «خطة مرجعية لمشروع مرصد اللغة العربية»، وقد اشتملت الدراسة على

مقدمة تناول فيها مجتمع المعلومات واللغة العربية والتخطيط اللغوي والترجمة، ثم وقف على المصطلحات فأبان أهميتها وأغراضها ومجالاتها ومصادرها وإشكالاتها ودور المترجمين في إيجاد مصطلحات جديدة والنقائص في وضع المصطلحات ...الخ، ثم شرح إدارة المصطلحات، وأوضح عمل بعض المنظمات العربية والدولية في مجال وضع المصطلحات، وخصص الباحث حيّزاً من دراسته لموضوع مرصد اللغة العربية، فأوضح أهداف المرصد وطرائق الرصد وهيكلية قواعد البيانات والملفات الرئيسة والفرعية والبرمجيات اللازمة، ووضع تصوراً لأقسام المرصد «قسم إدارة المصطلحات، قسم تقنية المعلومات، وقسم الأجهزة الحاسوبية، وقسم البحث العلمي، وقسم التنقيب والسيطرة النوعية، وقسم الاستشارات والدعم العلمي، وقسم العلاقات العربية، وقسم العلاقات الدولية، وقسم التدريب والتطوير، وأخيراً القسم المالي والإداري والخدمي..». واشتملت الدراسة على السيناريوهات المقترحة للمرصد وخطوات التنفيذ.

ج- **الجلسة الثالثة:**

ترأس هذه الجلسة الأستاذ الدكتور علي فهمي خشيم رئيس مجمع اللغة العربية الليبي بطرابلس – ليبيا، وقدّمت فيه خمس ورقات كالتالي:

أ- الأستاذ الدكتور مصطفى عبد السميع، الأستاذ بجامعة القاهرة، مستشار وزير التربية والتعليم في جمهورية مصر العربية: ضمانات مناهج اللغة العربية: رؤية مستقبلية.

ب-الأستاذ الدكتور زيد العساف، مدير مركز التعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق: التعريب في التعليم العالي.

ج- الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح، رئيس المجمع الجزائري للغة العربية: قضايا التعريب في دول المغرب العربي- الجزائر نموذجاً.

د- الأستاذ الدكتور عبد اللطيف عبيد، الأستاذ بالمعهد العالي للغات بجامعة تونس: قضايا التعريب في دول المغرب العربي- تونس نموذجاً.

هـ- الأستاذ الدكتور أحمد العلوي أطلس، رئيس جمعية اللسانيين المغاربة: التعريب والصرف العربي، مقدمات أصولية عامة.

وقد حظيت هذه الورقات الخمس بمناقشة مستفيضة ركزّت على قضايا التعريب في الوطن العربي، وأبرز الجهود المبذولة والعقبات التي لا تزال قائمة في وجه تعميم استخدام اللغة العربية في مختلف المجالات وفي مقدمتها التعليم العالي، وتقدّمت بمقترحات عديدة من شأن تطبيقها أن يساعد على تطوير استخدام اللغة العربية وتعميمه، بما يُحلُّ اللغة العربية محلّها الطبيعي في حياة الإنسان العربي وعقله ووجدانه، ويسهم في تحقيق الأمن القومي والتنمية المستدامة. وثمّن المشاركون الجهود التي تبذلها الهيئات والمؤسسات اللغوية والعلمية العربية وفي مقدمتها مجامع اللغة العربية ومكتب تنسيق التعريب والمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر، كما أشادوا بالتجربة السورية في تعريب تدريس العلوم والتقانات في التعليم العالي منذ تسعين عاماً، ونوّهوا بالجهود التي تبذلها جمهورية السودان والهيئة العليا للتعريب بهذا القطر الشقيق منذ عقدين في تعريب تدريس الطب والهندسة وسائر التخصصات العلمية.

التوصيات

1- دعوة القادة العرب إلى التوجيه بإصدار القوانين والتشريعات اللازمة لتمكين اللغة العربية وحمايتها.

2- دعوة القادة العرب إلى التوجيه بتوفير المتطلبات التشريعية والموارد المادية لتنفيذ مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة عبر أجهزتها المتخصصة «مكتب تنسيق التعريب- المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر..إلخ».

3- دعوة الدول العربية إلى دعم الأمن القومي العربي وتعزيز جهود التنمية المستدامة بتعزيز استخدام اللغة العربية على أنها محور الثقافة العربية ومناط القومية وسبيل النهضة العربية.

4- تأكيد توصية مؤتمر التعريب الحادي عشر وقرار المجلس العلمي لمكتب تنسيق التعريب بالرباط، بإنشاء مرصد عربي في ضوء الدراسات المرجعية التي

اعتمدتها ندوة مرصد اللغة العربية وآفاق التعريب، وتوفير الإمكانات المالية والبشرية اللازمة له.

5- دعوة مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي إلى الإفادة من التجربة السورية في تدريس اللغة العربية في مختلف التخصصات، والإشادة بما تحقق في مجال تعريب التعليم العالي في السودان في العقدين الأخيرين.

6- دعوة المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى تنفيذ هذه التوصيات بالوسائل المناسبة وعبر أجهزتها المتخصصة.

قائمة المشاركين
في "ندوة مرصد اللغة العربية "

دمشق: 27-29/12/2009

الاسم	الوظيفـة
أ.د. علي فهمي خشيم	رئيس مجمع اللغة العربية الليبي
أ.د. عبد الرحمن الحاج صالح	رئيس المجمع الجزائري للغة العربية
أ.د. محمود أحمد السيد	رئيس لجنة التمكين للغة العربية السورية ونائب رئيس مجمع اللغة العربية بدمشق
أ.د. محمد محمد الجوادي	عضو مجمع اللغة العربية- أستاذ القلب بكلية الطب / المشرف على النشر بهيئة الكتاب بالقاهرة
أ.د. زيد إبراهيم العساف	مدير المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق
أ.د. مصطفى عبد السميع محمد	أستاذ ومستشار الوزير
أ.د. عبد اللطيف عبيد	أستاذ جامعي (بالمعهد العالي للغات – جامعة تونس)
أ.د. ميلود حبيبي	مدير مكتب تنسيق التعريب – الرباط– المغرب
أ.د. محمد زكي محمد خضر	رئيس قسم هندسة الكهرباء بالجامعة الأردنية
أ.د.أحمد العلوي (علوي حسني أطلس)	رئيس جمعية اللسانيين المغاربة – أستاذ بالجامعة المغربية
أ.د. محمد العربي ولد خليفة	رئيس المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر
أ .د شحادة الخوري	عضو مجمع اللغة العربية بدمشق، رئيس اتحاد المترجمين العرب
أ. د. عيسى العاكوب	عضو مجمع اللغة العربية بدمشق/ خبير محلي في الندوة
الاسم	**الوظيفـة**

أ.د ممدوح محمد خسارة	عضو مجمع اللغة العربية بدمشق- أستاذ جامعي
أ.د.محمد مكي الحسني الجزائري	الأمين العام لمجمع اللغة العربية بدمشق
أ.د. يوسف بركات	أستاذ في كلية الطب بدمشق
أ.د. وهب أحمد روميه	أستاذ في قسم اللغة العربية وآدابها-عميد كلية الآداب في جامعة دمشق
أ.د. وليد الفيصل	رئيس قسم طب الأسرة والمجتمع، كلية الطب، جامعة دمشق
أ.د. لبانة مشرح	عضو مجمع اللغة العربية بدمشق
أ.د. محمد الشيخ حمود	عميد كلية التربية بجامعة دمشق
أ. محمد سالم الحبش	مسؤول الشؤون المالية والإدارية في مكتب تنسق التعريب بالرباط
أ. محمد أفسحي	خبير في مكتب تنسيق التعريب
أ. مازن نور الدين الغراوي	مهندس- رئيس الدائرة الفنية في مجمع اللغة العربية بدمشق
أ. محمد خالد الفجر	عضو الهيئة الفنية في مجمع اللغة العربية بدمشق/أمين لجنة النشاط الثقافي
أ. طهران محمود صارم	مسؤولة المكتب الإعلامي في مجمع اللغة العربية بدمشق

محتويات العـدد 66

أعمال ندوة: " مرصد اللغة العربية وآفاق التعريب"

دمشق: 27-2009/12/28

برنـامج النــدوة

1- الجلسة الافتتاحية

2- أبحاث الندوة